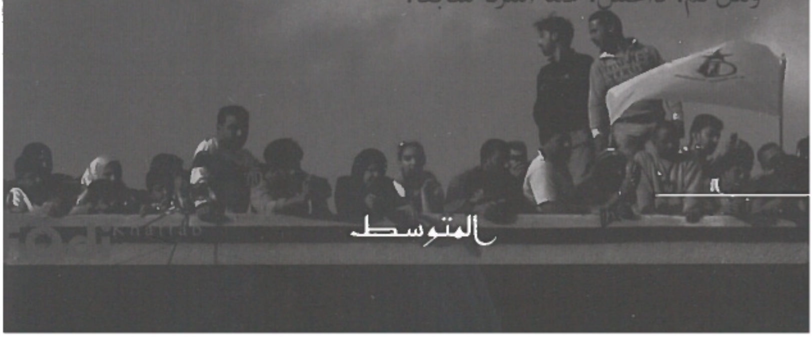

دراسات
سلامة كيلة
التراجيديا السورية
الثورة وأعداؤها

فوضى الثورة تتّسع بالتالي، ويبدو الوضع وكأن "الثوار" سيتقاتلون. والأمور تسير نحو "الكفر" بالثورة. وإذا كانت السلطة تفشل في إنهاء الثورة، وتحقيق انتصارات عسكرية، وظهرت مكشوفة عارية بعد مسكها متلبّسة بجرم استخدام الأسلحة الكيماوية، فيبدو أن هناك مَن يريد قلب هزائمها انتصارات.

داعش قرّرت السيطرة على المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطة، وبدأت حملة لتصفية "الجيش الحر"، والكتائب المسلحة الأخرى، بما في ذلك جبهة النصرة "توأم روحها". وبات كل الانتباه ينحو نحو كيف يمكن ردّ تغوّلها، ودرء معركتها. البعض يعدّ ممارستها خطأ فقط، والائتلاف يصدر بياناً هزيلاً، وآخرين استفاقوا متأخرين على الخطر الذي زرع بعد إكمال الثورة عامها الأول، والذي كان واضحاً أنه سوف يوصل إلى هذه النتيجة، لسببين، جرى التنبيه منهما منذ البدء، الأول هو أن "منطقها" (كمنطق كل "الجهاديين") يقوم على "ملء الفراغ" بإقامة "دولة الخلافة" رغماً عن الشعب، وهذا ما يفرض أن تصطدم مع الشعب والقوى الأخرى بالضرورة، وبالتالي يقود إلى جرّ الثورة إلى متاهة تدمّرها. والثاني أنها (ككل "الجهاديين") مخترقة لأجهزة مخابرات، أولها السلطة ذاتها التي تعاملت مع هذا النمط منذ زمن طويل، وروّضت العديد من عناصره، وزرعت فيه مَن يوجّه بما يخدم سياساتها. وكانت كل المعلومات توصّل إلى أن للسلطة يد في تشكيل "جبهة النصرة"، ومن ثم؛ داعش، كما أشرنا سابقاً.



التراجيديا السورية

الثورة وأعداؤها

المؤلف: سلامة كيلة / عنوان الكتاب: التراجيديا السورية - الثورة وأعداؤها
الطبعة الأولى: ٢٠١٦.
صورة الغلاف: فادي خطاب / تصميم الغلاف والإخراج الفني: الناصري

ISBN: 978-88-99687-09-0

منشورات المتوسط

ميلانو / إيطاليا / العنوان البريدي:
Alzaia Naviglio Pavese. 120/ 20142 Milano / Italia
العراق / بغداد / شارع المتنبي / محلة جديد حسن باشا / ص.ب 55204.
www.almutawassit.org / info@almutawassit.org

سلامة كيلة

التراجيديا السورية

الثورة وأعداؤها

المتوسط

مدخل فهم الثورة السورية

مدخل منهجي

هل نفهم الثورة السورية بذاتها، أو نفهمها عبر انعكاسها الخارجي، ومواقف القوى الخارجية منها؟ هل نفهمها كنتاج تكوين اقتصادي طبقي داخلي، أو كانعكاس لسياسات الآخرين، وللأوضاع الدولية؟

هذا يعيدنا إلى التحديد الأولي للفهم قبل أن يعيدنا إلى مواقف وسياسات؛ أي يعيدنا إلى أواليات عمل العقل قبل أن يعيدنا إلى الواقع والوقائع. بمعنى أن النظر إلى ما يجري في سورية سوف ينحكم لمحدِّد، يسكن العقل قبل أن يتناول الواقع والوقائع.

١) فمثلاً إذا انطلقنا من المنظور الدولي، سوف نلمس «الصراع» بين السلطة و»الإمبريالية»؛ أي بين السلطة وأميركا خصوصاً، وبالتالي طبيعة توضّعها في إطار الصراع العالمي؛ حيث نجد أنها في مكان «مضاد»، وفي إطار «قوى الممانعة»، و»المقاومة». خصوصاً أن العالم في وضع يفتح على تبلورات جديدة تتجاوز الأحادية الأميركية. فإذا ظهرت السلطة كجزء من «محور الممانعة والمقاومة» مع إيران وحزب الله، فقد ظهرت الآن (أي بعد الثورة) أنها في تحالف دولي متناقض مع «الإمبريالية»، هو تحالف روسيا/ الصين والدول البازغة (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) والدول المختلفة مع أميركا (إيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية)، وفي عالم يتشكّل يبدو أنه يسير نحو تجاوز السيطرة الأميركية.

لكنْ؛ ما هي طبيعة هذا «التحالف» الاقتصادية الطبقية؟ هل هو ضد الرأسمالية؟ أم ضد الإمبريالية؟ أم أنه إعادة إنتاج للنمط الرأسمالي؟

وبالتالي يكون التناقض هو بين إمبرياليات، وليس بين إمبريالية وشعوب، تسعى إلى التحرر.

في مستوى ثالث، إذا انطلقنا من المحاور الإقليمية، سوف نلمس بأن السلطة تقع في تحالف «الممانعة والمقاومة» ضد تحالف المعتدلين، أو حسب التفسير «الطائفي» التحالف الشيعي ضد التحالف السّنّيّ. وتوضع في موقع مضاد للنظم الخليجية (والسعودية خصوصاً)، أو على العكس، تكون ضمن استهداف السعودية نتيجة تحالفها مع إيران؛ حيث يظهر بأن السعودية تمركز صراعها ضد إيران بالتحديد، وتخوض صراعاً «طائفياً» ضدها، أو تخوض حرب أميركا ضد إيران.

في كل هذه المنظورات، ستبدو السلطة في الموقع «التقدمي»، ولهذا سيبدو أن على القوى المعادية للإمبريالية مساندتها ضد «الهجمة الإمبريالية». وهو الأمر الذي جعل كثيراً من اليسار العالمي، والعربي، يدافعان عن سلطة مافياوية مستبدة، وتمارس - الآن - دور العصابة التي تدمّر بلدها.

وكل ذلك ينطلق من منظور سياسي (أو سياسوي بالتحديد)؛ أي يتعلق بالسياسات والتحالفات والتوضعات في الإطار العالمي؛ أي يتعلق بما هو «شكلي» (بالمعنى الفلسفي)، أو خارجي (بالمعنى السياسي)، أو سطحي (بالمعنى الدارج). وتبرز سطحيته من انطلاقه من أن كل تناقض مع إمبريالية محدَّدة هو تناقض «تقدمي» و»ثوري». والإمبريالية التي هي في مركز النمط الرأسمالي هي الإمبريالية الأميركية، لهذا يكون كل تناقض معها هو تناقض «تقدمي» و»ثوري». هذا بالضبط ما جعل كل اليسار الممانع - الآن - يدعم بن لادن، ويتحالف مع الإخوان المسلمين، وجعل منظّري حزب العمال الاشتراكي البريطاني (حزب تروتسكي) يرون في بن لادن وأبي مصعب الزرقاوي والإخوان المسلمين وكل الحركات السلفية «الجهادية» قوى «تقدمية» و»ثورية» [1]. وفي هذا تجاهل لكون العالم لا

يتشكّل انطلاقاً من تناقض أحادي، بل يتشكّل من تناقضات كثيرة، منها ما هو بين الإمبرياليات، وبين الإمبريالية وبعض النظم «الممانعة»[٢]؛ أي التي تتكيّف مع السيطرة الإمبريالية، لكنْ؛ وفق شروط تجعل هذا التكيّف صعباً، الأمر الذي يؤسّس لصراع بينها، من أجل الحصول على مميزات أفضل. ومن هذه التناقضات، نهوض قوى «رجعية» تعمل على إعادة التاريخ قرون إلى الوراء، وهي - موضوعياً - تخدم السيطرة الإمبريالية؛ لأن الإمبريالية بنت سيطرتها منذ زمن الاستعمار على تخليف الأطراف، وتعميم الوعي الأصولي.

إن مركز التناقض في طرف محدَّد، والبناء على ذلك في تحديد السياسات والتحالفات يفضي - بالضرورة - إلى مشكلة، تتمثّل في خلط قوى متناقضة في تحالف واحد. كما يفضي إلى سوء فهم الصراعات الواقعية؛ لأنه يساوي بين القوى التي تناقض هذا «المركز»، ويوحّدها رغم تناقضها العميق، الذي يبلغ - ربما - أكثر من التناقض المحوري ذاك. وفي كل الأحوال، هو ينطلق من سوء فهم للإمبريالية ذاتها؛ لأنه ينطلق من «تعبيرها السياسي» (أي من سياسات الدول وتحالفاتها)، وليس من تكوينها الموضوعي الذي يتضمن تناقضات كثيرة، متعددة المستويات. وهنا نقع على إشكالية الفهم «السياسي» الذي يفضي إلى ممارسات مضادة للشعارات والأفكار. وهو ما يُلمَس واضحاً في الموقف من الثورة السورية.

لهذا يعيد السؤال حول: هل ننطلق من «العالم»، أو من «المحلي»، ونحن نبحث في أمر الثورة؟ طبعاً لا شك في أن ترابطاً يقوم بين المحلي والعالمي، وأن تأثيراً كبيراً يحدث من العالمي على المحلي نتيجة سيطرة الإمبريالية وقوتها، لكننا - هنا - في تحديد منهجي، يتعلق بزاوية النظر، بالمنظور الذي يجب أن ننطلق منه.

٢) ومثلاً إذا انطلقنا من المنظور السياسي، سوف نلمس صراع سلطة/ معارضة فقط، وبالتالي أن يصبح التمييز هو بين مواقف السلطة ومواقف

وبالتالي يكون التناقض هو بين إمبرياليات، وليس بين إمبريالية وشعوب، تسعى إلى التحرر.

في مستوى ثالث، إذا انطلقنا من المحاور الإقليمية، سوف نلمس بأن السلطة تقع في تحالف «الممانعة والمقاومة» ضد تحالف المعتدلين، أو حسب التفسير «الطائفي» التحالف الشيعي ضد التحالف السّنّيّ. وتوضع في موقع مضاد للنظم الخليجية (والسعودية خصوصاً)، أو على العكس، تكون ضمن استهداف السعودية نتيجة تحالفها مع إيران؛ حيث يظهر بأن السعودية تمركز صراعها ضد إيران بالتحديد، وتخوض صراعاً «طائفياً» ضدها، أو تخوض حرب أميركا ضد إيران.

في كل هذه المنظورات، ستبدو السلطة في الموقع «التقدمي»، ولهذا سيبدو أن على القوى المعادية للإمبريالية مساندتها ضد «الهجمة الإمبريالية». وهو الأمر الذي جعل كثيراً من اليسار العالمي، والعربي، يدافعان عن سلطة مافياوية مستبدة، وتمارس - الآن - دور العصابة التي تدمّر بلدها.

وكل ذلك ينطلق من منظور سياسي (أو سياسوي بالتحديد)؛ أي يتعلق بالسياسات والتحالفات والتوضعات في الإطار العالمي؛ أي يتعلق بما هو «شكلي» (بالمعنى الفلسفي)، أو خارجي (بالمعنى السياسي)، أو سطحي (بالمعنى الدارج). وتبرز سطحيته من انطلاقه من أن كل تناقض مع إمبريالية محدَّدة هو تناقض «تقدمي» و«ثوري». والإمبريالية التي هي في مركز النمط الرأسمالي هي الإمبريالية الأميركية، لهذا يكون كل تناقض معها هو تناقض «تقدمي» و«ثوري». هذا بالضبط ما جعل كل اليسار الممانع - الآن - يدعم بن لادن، ويتحالف مع الإخوان المسلمين، وجعل منظّري حزب العمال الاشتراكي البريطاني (حزب تروتسكي) يرون في بن لادن وأبي مصعب الزرقاوي والإخوان المسلمين وكل الحركات السلفية «الجهادية» قوى «تقدمية» و«ثورية» [1]. وفي هذا تجاهل لكون العالم لا

قطر حليفاً لحماية السلطة من أميركا، ولهذا كانت «ممانعة». ولا يُرى واقع هذه البلدان، ولا طبيعة تكوينها الاقتصادي الطبقي، وبالتالي طبيعة الطبقة المسيطرة فيها، وهل تختلف عن الطبقة المسيطرة في أميركا، أو فرنسا، أو ألمانيا؟ وما هي المصالح التي تمثّلها في سياستها العالمية؟

وهذا منظور يتناقض مع الماركسية التي تنطلق من الواقع، الواقع الاقتصادي الطبقي، والذي انطلاقاً منه يجري تناول المستوى السياسي (السلطة) والتوضّع العالمي (التحالفات الدولية). ولهذا حين تناول الإمبريالية لا بد من تحليل طابعها الاقتصادي، وطبيعة الطبقة المهيمنة، والتشكيل العالمي الذي تفرضه، قبل أن تُلحَظ التناقضات فيه، أو تُلمس الاختلافات بين القوى الإمبريالية ذاتها؛ أي تناقض المصالح بين الطغم المالية. بالتالي حين تناول بلد طرفي لا بد من فهم التكوين الاقتصادي في ترابطه أو تناقضه مع المركز الإمبريالي (وليس هنا التناقض السياسي الذي ليس بالضرورة أن يعبرّ عن تناقض في التكوين الاقتصادي، بل ربما ينتج عن تناقض مصالح، في إطار النمط الرأسمالي ذاته). فهل أن التكوين الاقتصادي السوري قد تكيّف مع التكوين الرأسمالي العالمي، أو ظل «تنموياً»؟ أي ظل يتأسّس على مصالح طبقات، تسعى إلى التحرر والتطور عبر بناء الصناعة وتطوير الزراعة، والبنية التحتية والتعليم؟

تناقض عبد الناصر والنظم «القومية» تأسّس على الميل لتحقيق التطور الاقتصادي، بما هو بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وهذا كان يفرض تحقيق الاستقلال السياسي. وذلك كان مرفوضاً من قِبَل الرأسمالية الإمبريالية. لهذا كانت سياسة الانفتاح التي قرّرها أنور السادات بعد الناصرية هي المدخل للتكيّف التابع مع السيطرة الإمبريالية الأميركية. وكل السياسات الساداتية وما بعد ذلك انبنت على هذا التحويل في التكوين الاقتصادي.

ربما هذا ما جعل بعض اليسار يفسّر «التناقض» بين السلطة السورية وأميركا على اساس أن الدولة السورية ماتزال «دولة تنموية»[٢]؛ أي انطلق من تفسير مقلوب، انطلق من الشكل؛ لكي يستنتج «الوجود»، وبهذا أظهر سوء

فهم كبير للتكوين الاقتصادي السوري، والذي كان نتاج سياسات اقتصادية انفتاحية بدأت سنة ١٩٩١، وانطلقت بسرعة سنة ٢٠٠٠ بعد استلام بشار الأسد السلطة، واكتملت سنة ٢٠٠٧؛ حيث تحقق الانفتاح الكامل، وانتهى الدور التدخّلي للدولة في الاقتصاد، وأصبحت السياسة الاقتصادية تقرَّر من قِبل «رجال الأعمال الجدد»، خصوصاً تحالف آل مخلوف الأسد شاليش. وبالتالي بات الاقتصاد السوري مرتبطاً بالنمط الرأسمالي ككل الاقتصادات في الأطراف، وباتت الطبقة المسيطرة هي «رجال الأعمال الجدد» الذين أثروا من نهب القطاع العام والدولة، وتحكّموا بالاقتصاد والدولة منذ مجيء بشار الأسد إلى السلطة. فأصبحت سورية جزءاً تابعاً في النمط الاقتصادي العالمي، وبالتالي أصبح الخلاف مع المراكز الإمبريالية لا يعبّر عن ميل تحرري، أو عن مشروع تطور وبناء (حتى مثل المشروع العراقي الذي عمل عليه صدام حسين)، بل يعبّر عن تكيّف رأسمالي مافياوي، في إطار سيطرة الطغم الإمبريالية. وهنا يجب طرح سبب الخلاف الذي نشأ بين الطبقة المسيطرة في سورية والمراكز الإمبريالية، والذي يتلخّص في تعبير «الممانعة»، الذي هو نتاج «منظّري» السلطة [٤]، ويعبّر عن كنه الخلاف، كونه خلافاً، يتعلق بشروط التكيّف، وليس في رفض التكيّف.

هذا الأمر يوضح المنظور الذي يحكم هذا النمط من اليسار، الذي تشرّب «الماركسية السوفيتية»؛ حيث يكون توضّع السلطة عالمياً هو أساس تحديد الواقع الاقتصادي؛ أي يكون السياسي هو محدِّد الاقتصادي. وهذا هو مقلوب الماركسية والمعبّر عن الفهم المثالي بامتياز، ما دامت الماركسية مادية، تنطلق من «الاقتصاد والبنى المجتمعية التي تقوم عليها»[٥].

إذنْ؛ لا بد من الانطلاق من «المحلي»، من «الداخلي»، من جهة. ولا بد من الانطلاق من الاقتصادي الطبقي، وليس من السياسي، من جهة أخرى، وبالتالي لا بد من الانطلاق من وضع الطبقات. ما هو وضع الاقتصاد السوري؟ وما هو التكوين الطبقي الذي يتأسّس على ضوئه؟ ومن ثم؛ لابد من فهم مدى ترابط أو تناقض التكوين الاقتصادي الطبقي

مع التكوين الاقتصادي الإمبريالي. وعلى ضوء ذلك، يمكن البحث في أسباب الاصطفاف العالمي والإقليمي، وفهم أسباب الثورة، معرفة توافقها أو تناقضها مع القوى الإمبريالية و»الرجعية» (الخليجية خصوصاً).

فحين يكون سبب الثورة داخلياً، سنصل إلى استنتاجات معينة غير تلك التي يمكن أن نصل إليها إذا كان «الخارج» هو محرّك «الثورة» (وحينها لا تكون ثورة أصلاً، كما حدث في سورية نهاية سبعينات القرن الماضي إلى سنة ١٩٨٢).

الماركسي ينطلق من المحدَّد، الملموس، إلى العام؛ أي من الواقعي، «المحلي»، إلى العالمي، وليس العكس؛ لأنه مادي، ينطلق من الملموس، ولأنه يفهم التناقض كتناقض في بنية معينة، وليس في المجرّد. والإمبريالية هي تكوين عالمي، ينطلق من «الملموسات»؛ أي من بنى محلية تتشكّل في دول، وتصبح العلاقة قائمة على ضوء ذلك بين دول، دون أن يعني ذلك أن العلاقات الدولية هي الأساس، بل إنها نتاج تكوين اقتصادي «محلي» مصاغ في إطار النمط الرأسمالي العالمي، وبتأثير الطبقة المسيطرة عالمياً (والآن طغم المال).

هذا الأمر يفرض تحديد التكوين الاقتصادي الطبقي في سورية قبيل الثورة، وتلمُّس الوضع الذي فرض الثورة. وهنا يمكن القول بأن وضع سورية بات منذ سنة ٢٠٠٧ خصوصاً كوضع كل البلدان الرأسمالية التابعة؛ حيث تُحكَم من قِبل فئة عائلية مافياوية [٦]، وفي ظل سلطة أمنية بوليسية. ولهذا وجدنا أن نسبة البطالة في سورية قد بلغت ٣٠ -٣٣٪، خصوصاً بين الشباب، وأن الفارق بين الحد الأدنى للأجور والحد الضروري للعيش هو ١ إلى ٥ (الحد الأدنى كان ٦ آلاف ليرة، والضروري هو ٣١ ألف ليرة سنة ٢٠١٠). وأن الاقتصاد المفتوح (الليبرالي) هو الذي أصبح الرائج (تحت مسمّى اقتصاد السوق الاجتماعي)، وحيث تحوّل الاقتصاد من اقتصاد منتج إلى حدّ معين في الزراعة والصناعة إلى اقتصاد ريعي، يقوم على الخدمات والسياحة والعقارات والمولات والاستيراد، ومن ثم؛ البنوك. وهو

اقتصاد يستوعب - بشكل «طبيعي» - نسبة ٢٠٪ من القوى العاملة ومن المجتمع، الأمر الذي فرض تهميش النسبة الكبرى، التي يمكن أن تصل إلى نسبة ٨٠٪ من الشعب.

هل هذا يُنتج ثورة؟ الغبي هو وحده الذي لا يعرف بأن هذا الوضع ينتج ثورة. ولقد حدثت الثورات العربية انطلاقاً من هذا الأساس، وأيضاً فإن الثورات التي ستحدث ستنطلق من هذا الأساس. وأنه هو الذي سيجعل كل الأحزاب التي لا تمتلك حلاً لهذا الوضع تسقط تحت أقدام الشعب.

والثورة السورية انحكمت لهذا الأساس، بغضّ النظر عن الشكل الذي اتخذه تفجُّرها، والشعارات الأولى التي رُفعت، والنُّخب التي حاولت - في البداية - تحريك الشعب. ولكنْ؛ أيضاً السياق الذي سارت فيه. هذا هو الأساس الذي فرض حدوثها، ومن ثم؛ يمكن تفسير كل العناصر الأخرى التي دخلت في أتون الصراع بين الشعب والسلطة. سواء تعلّق الأمر بالمعارضة، التي يجب البحث في تكوينها ومدى علاقتها بالثورة ذاتها، وأسباب سياساتها وميولها. أو تعلق الأمر بدول الخليج، والسعودية خصوصاً، وماهية موقفها من الثورة، ليس اعتماداً على التصريحات، بل انطلاقاً من المصلحة، والدور العملي. وصولاً إلى الوضع العالمي وموقف القوى الإمبريالية المختلفة من الثورة.

ليس من ثورة نقية. ولهذا لا بد من تلمّس كل الاختلاطات التي حدثت، وتحديد أسبابها وظروفها. والتحديد هل أنها تلغي أن كون ما يجري هو ثورة؟

بالتالي إذا حدثت ثورة شعبية نتيجة هذه الظروف، وحدثت تدخّلات إقليمية وعالمية فيها، هل نرفض كونها ثورة، أو ننطلق من الأساس الذي هو وضع الشعب الذي أفضى إلى تمرده؟ وهل أن عفويتها تلغي كونها ثورة؟ الواقع هو الذي ينتج الثورة، وبالتالي لا بد من أن يكون الموقف الماركسي معها. ومن ثم؛ لا بد من تلمُّس كل التدخّلات والتداخلات التي يمكن أن تحدث، ومواجهتها؛ لكي تنهض الثورة، وتنتصر.

بمعنى أن الماركسي يجب أن يكون مع الشعب حينما ينتفض، بغضّ النظر عن كل تقديراته، أو تخوّفاته، وأن يعمل من خلال الثورة على تطويرها في السياق الذي يرى أنه يؤدي إلى انتصارها، لا أن يقف نادباً، أو مشكّكاً، أو رافضاً. فالشعوب حين تنهض تفعل ذلك لأنها لم تعد تحتمل الوضع الذي هي فيه، وبالتالي سيكون كل ندب أو رفض كلاماً زائداً لمن لا يعرف معنى ثورات الشعوب، ولا يتلمّس واقعها ومشكلاتها، إنه نزق البرجوازية الصغيرة الذي يجعلها تعكس خوفها وتخوّفاتها، وخشيتها من فقدان الاستقرار على الواقع، وتعكس «تنظيرها» وأوهامها عليه، دون إحساس بوضع الشعب، أو تلمُّس للظرف الذي يفرض ثورته.

إذنْ؛ حين تلمّس موقف من الثورة يجب تحديد مستويات متعددة، وتجاوز الخلط فيما بينها، أو التركيز على مستوى، وتجاهل المستويات الأخرى.

المستوى الأول هو الجذر، وهو الأساس، ويتعلق بالتكوين الاقتصادي الطبقي، وهل أن الثورة هي نتيجة تفاقم الصراع الطبقي على ضوء التمايز الهائل بين أقلية نهبت ومركزت الثروة، وأغلبية أُفقرت؟ هنا نحن نلمس وضع «الناس»، ظروف معيشتهم ومقدرتهم على العيش.

المستوى الثاني يتعلق بالتعبير السياسي عن الشعب، هل أن المعارضة هي جزء من الشعب، وتعبّر في سياساتها وفاعليتها عنه؟ أم أنها منعزلة، ولا تتلمّس مشكلات الشعب، بل تعبّر عن مصالح نخب منعزلة؟

المستوى الثالث يتعلق بوضع السلطة، طابعها الطبقي وتكوينها، وكيف أنها تمثّل فئة مافياوية تنهب وتمركز الثروة، وبالتالي تدافع عن مصالحها، ولا تمتلك المرونة؛ لكي تتنازل أو تقدّم حلولاً للمشكلات المجتمعية.

المستوى الرابع يتعلق بالتوضع العالمي لسورية، وأثر ذلك في الموقف من الثورة، وهل أن الخلاف مع السلطة يستتبع - حتماً - دعم الثورة، أو أن الثورة هي الشرّ الذي يخيف الرأسمالية والنظم المافياوية؟ هنا ليست

التصريحات هي التي تحدد المواقف، بل الممارسة، وبالتالي لا بد من فهم جوهر مواقف الدول الإمبريالية، والنظم النفطية والمافياوية.

المستوى الخامس يتعلق بفهم مسار الثورة، وكل التدخّلات والتداخلات التي شهدتها، ويمكن أن تشهدها. وبفهم طبيعة الفئات التي تخوضها، من حيث وعيها ومصالحها، والشعارات التي ترفع، والمطالب المطروحة.

لا شك في أن المستوى الأول هو أساس التحديد؛ لأنه يتعلق بوضع الشعب، وبفهم الأسباب التي تفرض الثورة، ومن ثم؛ تحدد الانحياز إلى الشعب في ثورته. وبالتالي تكون كل المستويات الأخرى مساعدة أو معيقة لتطور الثورة وانتصارها. فعجز المعارضة والسياسات التي تتخذها أفضت إلى أن تكون معيقاً في صيرورة الثورة، وهذا ما يمكن لمسه في كل الاستراتيجيات التي اعتمدتها، وطبيعة النشاط الذي قامت وتقوم به بعيداً عن النشاط الثوري، وفي تضاد ما حاجاته. وشراسة السلطة فرضت كل العنف الذي نراه، وحوّلت الثورة إلى العمل المسلّح. وتمسّكها بالسلطة إلى النهاية هو الذي يؤدي إلى كل هذا التدمير والقتل. والوضع الدولي يشي بأنه ضد الثورة، وليس داعماً لها رغم كل التصريحات والدعم الذي يُعلَن. وهناك مَن يريد تحويل الثورة إلى صراع طويل الأمد مدمّر، أو إلى صراع طائفي، يفشل الثورة. وبالتالي سنجد بأن الثورة تواجه ليس السلطة فقط، بل كذلك سياسات المعارضة وخطاياها، وسياسات النظم الخليجية والوضع الدولي الذي يريد للصراع أن يطول، ولسورية أن تتدمّر. ولكنْ؛ كذلك لكثير من الأخطاء التي وقع بها شباب ثوري، يتدرب على الثورة، بلا معرفة، تساعد على الفعل الأفضل، وقوى تحاول فرض ايديولوجياتها التي تحرف الثورة نحو صراع طائفي.

فالثورة السورية تبدو كمفصل في التشكيل العالمي الجديد، كما في سياق تطور الثورات في الوطن العربي. وإذا كانت تعبّر عن قيم البطولة والقوة لشعب يريد التحرر والتطور، فإنها كشفت عن انحدار قيم قطاع كبير من

اليسار (العربي والعالمي) الذي مايزال يدافع عن سلطة مافياوية تمارس المجازر التي يجب أن يُحاسَب مسؤولوها بتهمة ممارسة الإبادة الجماعية.

الاقتصاد السياسي للثورة السورية

بالتالي، لا بد من تناول وضع الاقتصاد لفهم الأسباب الموضوعية التي فرضت انفجار الثورة. وعادة ما يتجه النظر إلى السياسي في تناولها، فيجري التأكيد على رفض الاستبداد والمطالبة بالحرية والكرامة. ولهذا تعمّمت بديهية أن الثورة هي ثورة حرية «وبس». وكانت هذه خلاصة «ثقافة» المعارضة لثلاثين سنة خلت، التي محورت صراعها ضد السلطة حول مصطلحَي الاستبداد والديمقراطية، وعدّت أن الولوج إلى الديمقراطية كفيل بحلّ كل مشكلات المجتمع. ولهذا بات هذا المستوى هو الحيّز الذي تنشط فيه، وتكرّر «الكلام» حوله.

لا شك في أن السلطة استبدادية، وشمولية، هيمنت على مؤسسات المجتمع المدني، وعلى مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، وسيطرت على الثقافة والتعليم والحياة المدنية، ولقد كانت عبئاً على النخب والأحزاب، وقامعاً لكل الميول التحررية التي نتجت عن التطور المجتمعي. ولقد دمّرت كل الأحزاب المعارضة خلال عقد الثمانينات، وقطعت كل إمكانية لنشوء الوعي السياسي. لكنْ؛ سوف نلحظ بأن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد شهد قدراً من «التراخي» في كل ذلك، وتراجع الاستبدادية جزئياً، مع السماح لنشاط سياسي معارض، وأصبح الاعتقال «مقنَّناً» (وليس مُقوناً). لهذا يُطرَح السؤال حول السبب الذي فرض نشوء الثورة بعد هذا التحوّل، وليس في المرحلة التي كان الاستبداد شاملاً؟

ما يُلاحَظ - هنا - هو أنه في الوقت الذي كان الاستبداد يتراخى، كان الوضع المعيشي لقطاعات مجتمعية واسعة في انهيار، إلى حدّ الانخفاض ما دون «خط الفقر» بدرجات. هذا هو وضع سورية في «العقد الأخير»، وهو الوضع الذي تفجّرت الثورة انطلاقاً منه.

بدأت السلطة في الميل لاتّباع المسار الاقتصادي الذي سارت فيه مصر والعديد من البلدان العربية، منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين (بتعيين محمد العمادي وزيراً للاقتصاد في وزارة محمود الزعبي). وكان هذا المسار هو «الانقلاب» على المسار الاقتصادي الذي أتت به «نظم التحرر»، وأدى إلى تحقيق تطور معقول في الإنتاج والبنية الاقتصادية، وخدم قطاعاً كبيراً من الشعب، من خلال قوانين الإصلاح الزراعي، والتأميم وبناء الصناعة، والتوظيف والحقوق التي حصل عليها العمال، والتعليم المجاني. وانطلق هذا «الانقلاب» من تخلّي الدولة عن الدور الذي لعبته في المرحلة السابقة، وكان في أساس النهوض الاقتصادي، بتعميم سياسة التحرير الاقتصادي، والاعتماد على الاستيراد وفتح السوق للرأسمال الأجنبي؛ لكي يوظّف دون قيود، أو ضرائب.

سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ١٠ الذي فتح الطريق للمسار الجديد، وإن كان تعثّر نتيجة عدم استكماله بعد عجز حافظ الأسد عن ممارسة سلطاته على ضوء تفاقم مرضه سنة ١٩٩٦. لكن هذا العقد شهد تفاقماً في النهب من قِبل فئات في السلطة، وتحقّق تراكم هائل لدى «نخبة» ضيّقة ملتفّة حول السلطة (من الضباط والوزراء والمدريرين والأقارب - آل الأسد وآل مخلوف وآل شاليش). مع تراجع في الإنتاج لمصلحة الاستيراد، وتفاقم مشكلات «القطاع العام»، والصناعي خصوصاً، وتأثّر الوضع المعيشي، وتراجع فرص العمل، وانحدار التعليم. وبالتالي فرض كل ذلك شلل مؤسسات الدولة، ونشوء حالة ركود اقتصادي صعبة.

مع موت حافظ الأسد سنة ٢٠٠٠، كان الاقتصاد السوري «في الإنعاش»، والفساد قد استشرى، والنهب قد عمّ البلد، وتشكّلت فئات تريد قضم كل شيء. وكان واضحاً أنه يجب نهب ما تبقّى من «القطاع العام»، والتحكّم في الاقتصاد. هذا الأمر تحقّق بعد استلام بشار الأسد السلطة. فالاقتصاد كان بحاجة إلى حلول، والضواري كانت تنتظر اللحظة التي تسمح لها السيطرة على الاقتصاد.

في زمن حافظ الأسد كان آل الأسد هم الذين ينشطون في مجالات الاقتصاد، لكنْ؛ «الاقتصاد الأسود»، من خلال العلاقة مع المافيات الدولية، لكنْ؛ كان مجيء بشار الأسد إلى السلطة هو الذي أبرز آل مخلوف كقوة اقتصادية مسيطرة. لقد نشط محمد مخلوف في نهب شركة التبغ (الريجي)، ثم المصرف العقاري، وراكم الثروة خلال فترة الأسد الأب، لكن هذه الثروة باتت هي المدخل لدور اقتصادي «مختلف»؛ حيث جرى التحوّل إلى النشاط الاقتصادي «القانوني»، وبدأت عملية السيطرة على الاقتصاد بدءاً بالمشاريع الاقتصادية الجديدة، والتي تدرّ ربحاً كبيراً (شركات الخليوي)، أو السيطرة على الأسواق الحرة، والبدء بمشاريع خدمية وسياحية، ومحاولة السيطرة على وكالات شركات السيارات ووكالات الشركات النفطية الأميركية وغيرها، إلى النشاط العقاري.

هذه العملية ارتبطت بفرض سياسة اقتصادية جديدة، تقوم على تحرير الأسواق، وتصفية «القطاع العام»، وإنهاء دعم الدولة للسلع والخدمات والتعليم. وهي العملية التي أدّت إلى انتصار اللبرلة سنة ٢٠٠٧ بتحرير أسعار السلع والخدمات، وتقرير حرية التجارة، و«تمويت» الصناعة التابعة للقطاع العام بعد بيع الرابح منها (بعد تخسيره شكلاً).

لقد تسارعت اللبرلة مع مجيء بشار الأسد، وأصبحت هي السياسة المعتمدة، والمدعومة من قِبل آل مخلوف الذين أصبحوا هم المقرّرين لكل السياسة الاقتصادية عبر «الفريق الاقتصادي» الذي تولّى مهمّة تنفيذ هذه السياسة.

بالتالي كانت هناك سياسة ليبرالية تُفرَض، لكنها مُحتكَرَة لفئة ضئيلة، هي المتحكّمة بالقرار السياسي. ولقد أدت إلى تشوّه كبير في التكوين الاقتصادي، تمثّل في تمركز النشاط الاقتصادي في القطاع الريعي المحدَّد في الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والتجارة الداخلية والبنوك (التي كانت قد بدأت في التغلغل في السوق السورية). وهو قطاع كان يشمل ما يقارب نسبة ٢٠٪ من المجتمع، وهي النسبة التي استفادت

من هذا التحوّل الاقتصادي، وظلت تعيش في بحبوحة. بينما أدى إهمال «القطاع العام الصناعي» وتحرير التجارة إلى دمار، طال القطاع الصناعي الذي كان ينتج الكثير من السلع المحلية بدل استيرادها، ويوظّف الكثير من العمالة، وينتج فائضاً اقتصادياً. خصوصاً مع ارتفاع أسعار المواد الأولية والمشتقّات النفطية، الأمر الذي كان يزيد الكلفة، ويجعل المستورد أرخص في الكثير من المواد، بما في ذلك الملابس التي كانت من «تراث» سورية. وهذا الأمر انعكس - أيضاً - على الزراعة؛ حيث زادت أسعار البذور والسماد والمازوط، مما رفع من كلفة الإنتاج الزراعي، وأدى إلى أزمة، جعلت الزراعات المتوسطة والصغيرة تنهار، ويتحوّل المزارعين إلى عمال زراعيين، أو يهربون إلى المدن للبحث عن عمل. كما أسهمت مواسم جفاف (٢٠٠٨ و٢٠٠٩) إلى رحيل الفلاحين من قرى بأكملها في الجزيرة السورية التي كانت تُعدّ من أغنى المناطق، والمنتج لمحاصيل مهمة مثل القمح والأرز والقطن.

بمعنى أن اقتصاداً ريعياً يشمل جزءاً من المجتمع بات هو القائم، يقوم على جزء من المجتمع، ويهمّش الأغلبية فيه. في موازاة ذلك، تشكّل وضع طبقي، يتسم بتحكّم أقلية ضئيلة بالثروة وامتلاكها المليارات، وهي أقلية عائلية، كما أشرنا مع مستفيدين وملحقين؛ حيث إن هذه الأقلية العائلية باتت تتحكّم بـ ٣٠٪ من الاقتصاد السوري (حسب اقتصاديين مقرّبين من السلطة)، تشابكت مع التجّار والصناعيين (خصوصاً من دمشق وحلب) في شركة الشام القابضة التي باتت تسيطر على ٦٠٪ من الاقتصاد السوري [٧]. في وضع أصبح القطاع الخاص يسيطر على ٧٠٪ من الاقتصاد (حسب وزير المالية الأسبق).

في المقابل، أدّى التكوين الاقتصادي المستجد إلى رفع نسبة البطالة إلى أرقام كبيرة؛ حيث باتت تمثّل بين ٣٠ و٣٣٪ من القوى العاملة [٨]، وخصوصاً بين الشباب (الدراسات تشير إلى أنها بلغت ٣٠٪). ولا شك في أن انهيار الصناعة والزراعة كان يلقي بالعمال والفلاحين في خانة

البطالة. كما أن تراجع دور الدولة الاقتصادي كان يقلّص من نسبة التوظيف فيها. وأيضاً كان تركيز الاقتصاد في القطاع الريعي لا يسمح سوى لبعض الكفاءات في التوظيف (التقنيات الحديثة والنشاط البنكي والسياحي والخدمي). بالتالي كان جزء كبير ممّن يدخلون سوق العمل يتحوّلون إلى عاطلين، حتى من حملة الشهادات.

أيضاً ظلت الأجور منخفضة، سواء في وظائف الدولة (التي جرى تقليص ميزانيتها) ومؤسسات القطاع العام التي باتت غير منتجة في الغالب، أو في القطاع الخاص الذي كانت الأجور فيه (خارج القطاع الريعي) أكثر انخفاضاً منها في القطاع العام ومؤسسات الدولة. فحسب دراسة أعدّتها الدولة سنة ٢٠١٠ كان الحد الأدنى الضروري للفرد (على ضوء احتياجاته الأساسية من السلع والخدمات) هو ٣١ ألف ليرة سورية (كانت تساوي ٦٢٠ دولار تقريباً)، بينما كان الحدّ الأدنى حينها هو ٦ آلاف ليرة سورية (أي ١٣٠ دولار تقريباً)، ومتوسّط الدخل هو ١١ ألف ليرة سورية (أي ٢٢٠ دولار تقريباً)؛ أي أن الحد الأدنى كان يجب أن يتضاعف ٥ مرات. في هذا الوضع كانت نسبة عالية من السوريين هي «تحت خط الفقر» الحقيقي (وليس ذلك المحدّد بدولار، أو دولارين). فهذا الفارق بين الحد الأدنى القائم والحد الأدنى الضروري هو نتاج انتقال الأسعار من السعر المحلي (أي الذي يتناسب مع الأجور، والذي كانت تحدده الدولة) إلى السعر العالمي بعد عملية التحرير الاقتصادي التي اكتملت كما أشرنا سنة ٢٠٠٧. وكانت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا) قد عدّت في تقريرها لسنة ٢٠١٠ بأن سورية هي البلد الأكثر غلاءً على المستوى العربي.

هذه الوضعية جعلت العمال والفلاحين المتوسطين والفقراء والفئة المتوسطة والدنيا من ما يسمّى الفئات الوسطى تعيش حالة فقر، مضافاً إليهم نسبة بطالة عالية (وهم عمال أو مهنيون يبحثون عن عمل). وهي نسبة - ربما - تقارب الـ ٨٠٪ من المجتمع (طبعاً بسويات مختلفة). وإذا كان عقد التسعينات والنصف الأول من العقد الجديد قد شهدت

تراجع القدرة الشرائية، ونفاد مدّخرات الكثير من العائلات، فقد أدى اكتمال اللبرلة إلى بدء الاحساس بالانحدار وانتشار الفقر. نجد مثلاً أن قرى بأكملها قد هجرت بعد انهيار الزراعة في الجزيرة السورية، وبات هناك أكثر من مليون فلاح يعيشون في محيط دمشق، وفي مناطق درعا (حسب إحصاءات سنة ٢٠١٠). وفي درعا نجد أن الكثير من الفلاحين الذين يملكون أقل من ٥٠ دونماً هجروا الزراعة. وسنلحظ ذلك في العديد من المناطق الريفية.

بينما كان هناك مَن يعيش في بحبوحة (وأكثر)، سواء تعلّق الأمر بـ «رجال الأعمال الجدد»، أو البرجوازية التقليدية، أو الشريحة العليا من المهنيين (الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والتقنيين)، وجزء قليل من العمالة في القطاع الريعي، وأيضاً كبار المدريرين والضباط ومسؤولي الدولة الذين مارسوا عمليّة النهب.

من ثم؛ نجد هنا تفارقاً هائلاً بين وضع أقلية تعيش في مستوى مرتفع، وجزء منها راكم المليارات من الدولارات، وبين أغلبية مجتمعية، لا تكاد تستطيع العيش. وكانت الأقلية تمتلك السلطة التي تفرض الاستبداد، فتمنع كل محاولات الاحتجاج. لكنْ؛ سنلمس تحوّلاً مهماً قد تحقّق في العقد الأخير، تمثل في أن «عصر حافظ الأسد» شهد سيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي كان كبار المسؤولين يقومون بعملية نهب لـ «القطاع العام» (وهو ما كان يؤدي إلى ضعفه وإفلاسه، خصوصاً وأن المديرين فيه هم - في الغالب - أتباع ليسوا ذوي كفاءة)، ويصدّرون أموالهم إلى الخارج. لهذا ظلوا أفراداً مستفيدين من ولائهم للرئيس، في ظل سلطة شمولية. بينما جرى تغيير الوضع بعد استلام بشار الأسد السلطة، وفرض سياسة اللبرلة؛ حيث بات «رجال الأعمال الجدد» بزعامة رامي مخلوف هم مَن يمتلك القرار.

لقد تشكّل تكتل مالي أمني/ عسكري، بات هو المسيطر على السلطة، وليس الرئيس، كما كان الوضع قبلاً. وأصبحت الرئاسة ومؤسسات الدولة

هي الواجهة التي تغطي على هذه السيطرة، والتي تشكّل خلفها أسوأ بنية مافياوية (وراثة مافيات جميل الأسد، وتطويرها بشكل مؤسسي كامل دون أن تكون رسمية).

إذنْ؛ لقد أفقرت كتلة مجتمعية كبيرة، التي باتت نعاني من البطالة أو ضعف الأجور أو العجز عن توفير المسكن أو التعليم أو الطبابة. وتهمّشت فئات نتيجة انهيار الصناعة والزراعة، وزادت الأمية وترك الدراسة، وانتشر العجز عن العلاج. وهذا ما كان يؤسّس لاحتقان، كان يُلمَس من خلال أشكال من الاحتجاج «بسيطة»، لكنها معبّرة، تحدث هنا، أو هناك، أو من خلال «تنفيس» الناس ببعض الكلام، هذه الظاهرة التي كانت تُلاحَظ في كل مناطق سورية. وهي الحالة التي فرضت على السلطة ألا ترفع سعر المازوط سنة ٢٠٠٨ خشية «انفجار اجتماعي»، كما كانت تتحسّس، وقامت بعملية ملتوية لتمرير ذلك سنة ٢٠٠٩.

بالتالي فإن المجتمع السوري كان يعيش سنة ٢٠١١ حالة احتقان متصاعد، بعد أن ظلت الأجور كما هي، وزاد عدد العاطلين عن العمل، وأصبحت أسعار السلع والخدمات عالمية. لكنْ؛ كان «الخوف» من السلطة هو المسيطر نتيجة إرث من الاستبداد طويل وعنيف. وهي الحالة التي تواجهها كل الشعوب، في ظل نظم استبدادية، والتي كان يكسر حاجز الخوف فيها بشكل يتدرج خلال سنوات (كما حدث في مصر مثلاً)، والتي كانت تؤدي إلى تحقيق انفراج سياسي، ما يسمح بأشكال مختلفة من الاحتجاج، تسمح بالتدرج في كسر حاجز الخوف والتمرّد الثوري. أو يكون الاحتقان قد أوصل الشعب إلى حالة من الانهيار السريع، تدفعه للتمرّد الثوري (تونس وليبيا مثلاً)، فينفجر كشعب بعد حدث ما يعبّر عن عمق الوضع الذي يعيشه (حرق البوعزيزي مثلاً). سورية لم تكن هذه، ولا تلك، رغم أن العقد الجديد شهد «ربيع دمشق» الذي لم يستمر طويلاً، وأُنهي. ورغم الاحتقان الذي كان يبدو أنه لم يوصل إلى كسر حاجز الخوف من السلطة، ربما نتيجة إرثها الأسوأ.

هذا الأمر يوضح سبب التطور البطيء للثورة، والإرباكات التي عاشتها ، لكنه يشير إلى وجود حالة الاحتقان التي فرضت - وإنْ ببطء - توسّع الثورة وشمولها كل سورية بعد عام من بدئها، بعد أن فرض تأثير الثورات في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا بدء الحراك، وتفجّر الثورة.

مقارنة سورية عربية

طبعاً لا نستطيع التحدث عن المرحلة الانتقالية في سورية، ولكنْ؛ يمكن تحديد الواقع الذي يمكن أن يؤسّس لهذه المرحلة. فأولاً لم تحقّق الثورة في سورية ما تحقّق في كلّ من تونس ومصر وليبيا وحتى اليمن؛ حيث ماتزال الثورة بمعناها الصراعي اليومي مستمرة منذ ثلاث سنوات، وماتزال السلطة تدافع عن مواقعها، بكل عنف ووحشية. وهذا فارق كبير، يوضح بأن الفئات الممسكة في النظم تلك قد سارعت إلى التضحية بالرئيس وحاشيته، بينما لم يحدث الأمر ذاته في سورية إلى الآن. ولهذا، ثانياً، ما يمكن البحث فيه هو تكوين السلطة في سورية، باختلافها مع النظم الأخرى، والمشكلات التي لم تسمح للثورة بأن تفرض حتى إبعاد الرئيس، ومن ثم؛ البحث في الممكنات الآن، وما يمكن أن يؤسّس لبدء مرحلة انتقالية. مع ملاحظة أن المسألة - هنا - تتعلق بتحديد احتمالات، نتيجة أن سورية لم تبدأ مرحلة انتقالية بعد، يمكن أن ندرس ما حقّقته، ونلاحظ المعيقات وتكرار الحراك.

يمكن البدء من مقارنة بين ما جرى في سورية وما جرى في الثورات العربية الأخرى، خصوصاً - هنا - تونس ومصر؛ حيث سقط نظام القذافي بكامله بعد تدخّل حلف الناتو، من خلال القصف الجوي، وجرى تحويل شكلي في السلطة اليمنية أبعدت علي عبدالله صالح عن الرئاسة دون أن تُبعده عن التأثير في السلطة، وسحقت ثورة البحرين بالقوة السعودية. فالمقارنة هذه تفيد - ربما - في فهم المسار الذي اتّخذه الوضع في سورية.

ربما كان هناك تشابه في ثلاث مستويات، أولاً وجود سلطة استبدادية

شمولية، وكان هنا التشابه أكبر مع تونس وليبيا؛ حيث كان هناك قدر من الحرية في النشاط السياسي والإعلامي في كل من مصر واليمن. وربما كانت الحالة السورية هي الأسوأ، كما سنلاحظ تالياً. ثانياً نشوء تكوين اقتصادي متشابه بعد التحوّل الليبرالي الذي انتصر في سورية سنة ٢٠٠٧، وهذا ما أوجد الظواهر ذاتها، من البطالة المرتفعة إلى انهيار الوضع المعيشي، وتفشّي الفقر الشديد، إلى انهيار التعليم والصحة، وانهيار الصناعة والزراعة أساساً. وبالتالي التشابه في تشكّل سلطة عائلية مافياوية بوليسية. وثالثاً هامشية الأحزاب السياسية، وقطيعتها مع الطبقات الشعبية، وتركيزها على الحريات خصوصاً. وبالتالي غياب الأحزاب التي تعبّر عن هؤلاء، وتطرح البديل الذي يحقّق مطالبهم.

هذه ثلاث عناصر تشابه، فرضت انفجار الثورات، بالطريقة ذاتها، وللأسباب ذاتها، وعانت من العفوية وغياب الرؤية التي تقدّم بديلاً. لكنْ؛ اختلف الوضع السوري عنه في البلدان الأخرى (ربما يمكن القول بتقارب ما مع ليبيا، لكنْ؛ بتحفّظ) في عدد من المسائل، كانت في أساس السياق الذي اتخذته الثورة وكلية الوضع. مسائل الاختلاف هي:

أولاً: طبيعة السلطة ذاتها، وشكل الدولة التي أسّسها حافظ الأسد بعد سنة ١٩٧٠. لهذا كان من الضروري البدء في البحث في هذا الشكل قبل الحديث عن الثورة ومسارها.

ثانياً: تأخّر اللبرلة؛ حيث كانت سورية الدولة الأخيرة التي تنتصر اللبرلة فيها سنة ٢٠٠٧. فقد كانت مرحلة بشار الأسد هي مرحلة التعميم السريع للبرلة، وانقلاب كلية الوضع الاقتصادي، وطابع السلطة. ولقد انعكس ذلك على طابع الاحتقان الاجتماعي، وعدم تساوي انفجاره في كل المناطق السورية، وبالتالي كان من العوامل المهمة في تأخّر توسّع الثورة إلى كل مناطق سورية.

لا شك في أن للعاملين هذين أهمية في تقدير الوضع الذي نشأ

بعد بدء الثورة، والصورة التي نشهدها لمجريات الصراع، وآثاره. لكنْ؛ لا بد - أيضاً - من ان نأخذ بعين الاعتبار الاختلافين الآخرين، اللذين هما:

ثالثاً: إن وضع النظام السوري في التشكيل العالمي كان يؤشّر إلى انخراطه في محور، يبدو أنه على تماسّ صراعي مع الولايات المتحدة (التي تُعدّ - في إطار الصراع العالمي العام - القوة الإمبريالية المعادية للشعوب)، ومع الدولة الصهيونية (عدوّ العرب الأول). ورغم حقيقة شكلية هذا التوضّع نتيجة سيطرة المافيات اللبرالية على السلطة، فقد أثّر سياسياً على وضع الثورة، وأربك قطاعات مجتمعية داخلية (خصوصاً مع دعوات بعض أطراف المعارضة للتدخّل الأميركي)، وكل القوى السياسية التي وقفت مع الثورات في تونس ومصر خصوصاً. وبالتالي كان يغطّي على ممارسات ووحشية السلطة، ويقدّم الدعم لها من مواقع، كان يجب أن تكون مع الثورة. لهذا أصبحت الثورة السورية محلّ تساؤل مستمرّ. لكنها كشفت على سطحية عالية، وتشوّش كبير، وغياب «الوعي السياسي» لدى قطاع مهمّ من النّخب والقوى السياسية؛ بحيث غطّى على جرائم ضد البشرية، اقترفتها السلطة [٩].

رابعاً: إذا كان توضّع السلطة عالمياً قد شوّش على قطاع كبير من القوى، فإن انتشار الثورات بدءاً من تونس إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية، مع حراك كبير في الأردن والعراق والجزائر والمغرب، أخاف قوى إقليمية ودولية؛ حيث بدا أن عملية انفلات «ثوري» قد بدأت، سوف تهدّد كل هؤلاء بالضرورة نتيجة الأزمة التي تعيشها الرأسمالية عموماً، من جهة، وتشابه وضع تلك البلدان مع هذه، من جهة أخرى. هذا الخوف فرض الميل لوقف هذا الزحف الثوري، وكانت سورية هي «المكان المناسب» لذلك، نتيجة فهم طبيعة السلطة، وتوضّعها العالمي، والطابع «الطائفي» الذي يمكن استغلاله، و»الجو العالمي» المشكّك في الثورة. فقد أصبح ضرورياً تحويل الثورة إلى صراع طائفي، وإلى مجزرة. وبالتالي كانت دول تدعم السلطة «إلى النهاية» (إيران وروسيا والصين)، وأخرى تقول إنها

«أصدقاء سورية»، لكنها تدعم تخريب الثورة عبر أسلمتها، وتفكيكها(١٠).

لقد استمرت الثورة السورية في ظل وضع دولي معادٍ من كل الجهات، ومن دور مباشر لتدميرها عبر تحويلها إلى صراع طائفي ونزاع داخلي، لكنْ؛ مع السماح للسلطة بأن تمارس كل أشكال القتل والتدمير، وكل الأسلحة، وأن تقوم بجرائم إبادة، وجرائم ضد الإنسانية دون أن تحاسب، ويغضّ النظر عنها.

كل ذلك جعل الثورة السورية مختلفة عن الثورات الأخرى، وتمثل أقصى التّضادّ معها؛ من حيث طبيعة الصراع؛ حيث واجهت السلطة الشعب بكل العنف الممكن، وبوحشية غير متصوَّرة.

هوامش

(١) انظر مثلاً، كريس هارمن «النبي والبروليتاريا» في:

http://revsoc.me/our-publications/20767/

(٢) سلامة كيلة "العولمة الراهنة، آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي" دار رند للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط٢٠١١/٣، (ص١٧٩).

(٣) حول اعتبار أن سورية ماتزال "دولة تنموية" يمكن العودة إلى:

* المبادرة الوطنية الأردنية "الأزمة السورية وحال الأمة" إصدار المبادرة.

* عادل سمارة "ثورة مضادة، إرهاصات أم ثورة"، دار فضاءات للنشر والتوزيع، ط٢٠١٢/١.

(٤) لا بد من أن أوضح - هنا - أنني استخدمت مصطلح الممانعة في ندوة، عُقدت في منتدى الأتاسي في دمشق في كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٢، قبل أن يصبح هو التوصيف للنظام السوري، ولقد ضمّه كتاب "العولمة الراهنة"، كما أشرت في هامش سابق الذي صدرت طبعته الأولى سنة ٢٠٠٤، بينما ظهر هذا المصطلح كتوصيف للنظام بعد اغتيار رفيق الحريري في شباط/ فبراير سنة ٢٠٠٥. ويبدو أن الحضور من "مخابرات النظام" قد استحسنت المصطلح، ولأن النظام لم يكن يريد بعد الظهور بمظهر "المعادي للإمبريالية" والداعم للمقاومة، فقد أصبح مناسباً للتوصيف لنظام، كان مايزال يسعى للتفاهم مع الإمبريالية الأميركية. ما قصدته هو هذا بالضبط؛ حيث إنه كان يريد التفاهم، لكنه كان يرتبك أمام قسوة الشروط الأميركية، بالتالي كان يمانع فقط، على أمل الوصول إلى تفاهم.

(٥) يوضّح إنجلز بأن الاكتشاف الجوهري لماركس كان التوصّل إلى أن الاقتصاد والبنى المجتمعية التي تقوم على أساسه هي أساس فهم البناء الفوقي، الذي يتعلق بالدولة والأفكار.

وهذا هو جذر الفهم المادي. انظر "ماركس/ إنجلز "البيان الشيوعي" سلسلة كراسات ماركسية (١)، دار روافد للنشر والتوزيع/ القاهرة (ص٨٦).

(٦) لفهم ذلك، يمكن العودة إلى كتاب، محمد جمال باروت "العقد الأخير في تاريخ سورية: جدليّة الجمود والإصلاح" إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة/ بيروت ٢٠١٢. وأيضاً يمكن قراءة الجزء المهم منها على الرابط التالي:

http://www.dohainstitute.org/release/ecd03dba-1e01-489f-a057-9d2e24cb6d4f
http://www.dohainstitute.org/release/4effffa9-95e7-4e17-8663-77efa575da10
http://www.dohainstitute.org/release/ed104e59-2c6b-47a6-b15e-6d30d177ed55
http://www.dohainstitute.org/release/76238952-7778-4f12-b88d-f5bab58b9973

(٧) حسب محمد جمال باروت في كتاب "العقد الأخير في سورية" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبق ذكره (ص).

(٨) باروت، المصدر ذاته، (ص)

(٩) هذا ما أشرت إليه في كتابي، سلامة كيلة "ثورة حقيقية، منظور ماركسي للثورة السورية"، دار نون للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١/ ٢٠١٤ (ص ٢٧- ٨٤).

(١٠) المصدر ذاته (ص ١٥٩- ١٨٧).

الجزء الأول
النظام والثورة

الفصل الأول:(السلطة والثورة)

كما أشرنا، فإن تكوين السلطة في سورية فرض اختلاف المسار الذي سارت الثورة فيه؛ حيث لم يحدث "انشقاق" في السلطة، يسمح بانتقال إلى "تحوّل ديمقراطي" يعطي الشعور بأن مطالب الشعب قد تحقّقت. ما هي طبيعة السلطة؟ وما هو المسار الذي أفضى إلى انفجار الثورة؟ وربما سيكون ذلك مهماً لفهم المسار الذي سارت الثورة فيه، والذي أفضى إلى الاستعصاء القائم إلى الآن.

بنية السلطة في سورية

النظم العربية تشكّلت بمعظمها نتيجة التحولات الكبيرة التي حدثت في خمسينات القرن الماضي، وتأسّست بعد أن أعادت صياغة التكوين الاقتصادي الاجتماعي بما كان يوحي أنه قد حقّق "مطالب الشعب". فقد حدثت عملية تدمير وإعادة بناء للطبقات على ضوء التغيير الكبير الذي طال النمط الاقتصادي، والذي وسّع من حجم الفئات الوسطى في الريف على ضوء تحقيق الإصلاح الزراعي، ووسّع من حجم الطبقة العاملة على ضوء بناء الصناعة، كما وسّع من حجم الموظّفين العموميين، ومن المهنيين بعد تعميم التعليم، ووسّع أساساً من حجم أجهزة الدولة، خصوصاً الجيش والأمن. وبالتالي شهدت تلك البلدان استقراراً طويلاً.

هذا حدث في سورية، ولقد أسّس لأن تتشكّل "الدولة الحديثة" انطلاقاً منه. فباتت متضخّمة من حيث عدد الموظفين، وأيضاً من حيث عدد القوة التي تحمي السلطة (الأجهزة الأمنية والشرطة والجيش). وتشكّلت كسلطة ممركزة واستبدادية شمولية دون أن تواجه مقاومة مهمّة، سوى من

بعض النّخب المعارضة، ومن بعض البنى التقليدية التي تشكّلت في أحزاب أصولية؛ حيث إن التكوين الاقتصادي المتشكّل بعد سيطرة كبار الضباط على السلطة فرض دعماً لها، وبالتالي مقدرة على توفير العدد الكبير من المدافعين عنها. لقد باتت القاعدة الاجتماعية إمّا مؤيدة، أو محايدة، وظهرت الصراعات ضد السلطة من قِبل نخب معارضة، أو بعض البنى التقليدية (التجارية/ الدينية).

وإذا كانت سورية قد عاشت مرحلة انقلابات طويلة منذ الاستقلال، كان آخرها انقلاب حافظ الأسد [١]، فقد كان الهدف هو تشكيل سلطة، لا تسمح بانقلابات من جديد. وهو الأمر الذي حكم الصيغة التي أسّسها حافظ الأسد [٢]؛ حيث كان همّه يتمحور حول كيفية السيطرة الشاملة على الأمن والجيش والمجتمع. وكان الاستقرار المجتمعي الذي تشكّل نتيجة التحوّلات الاقتصادية التي بدأت منذ زمن الوحدة مع مصر، وتصاعدت بعد انقلاب آذار/ مارس سنة ١٩٦٣، وانقلاب ٢٣ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٦، والذي فرض حلّ مشكلات مجتمعية كبيرة، تراكمت طيلة عقود، مثل الصراع في الريف، وإفقار الفلاحين، وتفشّي الأمية، وصعوبة التعليم، وانتشار الأمراض، والبطالة المرتفعة، والفقر الشديد. كان هذا الاستقرار هو الأساس المهيّئ لأن تتضخّم السلطة، وتُصاغ كما يريد "الرئيس الجديد". المسألة الأولى كانت تتعلق بأن تُصاغ البنية، بما يمنع كل إمكانية لحدوث انقلاب جديد؛ لتبقى سلطته قائمة "إلى الأبد".

لهذا كان يجب أن يضمن "الولاء طويل الأمد" من قِبل الجيش والأمن، فهذه هي مصدر الخطورة الأول على سلطته. لقد جرى تفكيك الجهاز الأمني إلى عدة أجهزة، تقوم بالمهمات ذاتها، لهذا أصبح هناك سبعة عشر جهازاً [٣]، بات كل منها يمارس باستقلال عن الآخر في ارتباط مباشر مع الرئيس، ومع تنبيه بـ "عدم التعاون" مع الأجهزة الأخرى إلا بأمر منه. كما كان يعيّن لكل جهاز مسؤول مرتبط به، ونائب له مرتبط به أيضاً، وهو في اختلاف مع المسؤول؛ لكي يضمن تسرّب المعلومات، بشكل دقيق

ومضمون، ويضمن عدم "تحالفهما" معاً. ورغم أنه جرى تشكيل مكتب للأمن القومي يجمع رؤساء الأجهزة الأمنية تحت إشرافه هو، فقد ظلّ المكتب شكلياً، ولا ينشط إلا بقرار منه. هذه الوضعية كانت تضمن ليس - فقط - عدم تنسيق الأجهزة معاً في إطار النشاط اليومي، بل أدى لأن يتجسّس كل جهاز على الآخر؛ لكي يضمن الولاء، ويزيد من دورهْ، ويظهر فاعليته هو. ومن ثم؛ كان الرئيس يضمن وصول كل المعلومات الأمنية إليه، بما في ذلك نشاط رؤساء الأجهزة وعناصرها. ولما نعرف بأن هذه الأجهزة قد تضخّمت إلى حدّ كبير، وتغلغلت في كل مناحي الحياة، وباتت مَعنية بـ "المواطن" منذ ولادته إلى مماته، بكل مراحل حياته، نعرف بأنّ كمّ المعلومات كان هائلاً، ويتلمّس "كل شيء" تقريباً.

في الجيش، كذلك جعل حافظ الأسد هيئة الأركان شكلية؛ حيث كان يتواصل مع مسؤولي الفرق (وحتى ما دون ذلك)، وأسّس لربط مباشر معه، وأخضع الترفيع بعد مرتبة عقيد لموافقته الحصرية. لكن الأهم هو أنه كان يعيّن في كل فرقة مسؤولاً أمنياً (من جهاز الأمن العسكري) صلاحياته تفوق صلاحية الضابط المسؤول، الذي يعيّن له مساعداً، أو اثنين، كل يناقض الآخر، و"يفتح خط التواصل" مع الرئيس. كما كان جهاز الأمن العسكري يتغلغل في كل مستويات الفرقة، ويراقب كل عناصرها، وحيث يكون عنصر الأمن في حالات كثيرة أكثر ثقة من مسؤول الفرقة، أو المسؤولين الآخرين فيها. بالتالي فقد أوجد هيمنة أمنية على الجيش. وحتى حين كان يضع مسؤولاً من كبار الضباط الموثوقين، كان يظل الوضع كما هو. ولقد مال إلى أن يصبح كبار الضباط في مختلف الفرق، وفي الأجهزة الأمنية من "العلويين" نتيجة "الثقة" التي لا تتعلّق بالانتماء الطائفي، كما يتكرر في العادة، بل نتيجة الانتماء المناطقي الذي هو أساس العلاقة في "الوعي الريفي" (ولهذا كان يأتي بضباط من منطقة جبلة حصراً، وليس من منطقة طرطوس، وهي منطقة علوية، حُسبت على غريمه صلاح جديد).

بهذا أصبحت السيطرة مطلقة على الجيش والأجهزة الأمنية، لكن

الجيش لم يعد جيشاً قتالياً، بل بات مشلولاً، وفاقد القدرة على الحركة؛ لأن كل حركة عسكرية كانت تستلزم قراراً من الرئيس. وإذا كان حافظ الأسد قد سمح لرفعت الأسد أن يشكّل - بعد "الحركة التصحيحية" - كتائب سرايا الدفاع كقوّة مضمونة الولاء، وعمل على "تفكيكها" بعد الصراع على السلطة الذي حدث سنة ١٩٨٣، فقد تأسّست الفرقة الرابعة، كبديل لها، وأصبح الحرس الجمهوري قوّة مطلقة الولاء. وبهذه وتلك، ومع التشكيل الأمني العسكري الذي نشأ، باتت السلطة مَحميّة، ومضمونة "إلى الأبد"، كما اعتقد. وفي هذا السياق، جرت عملية توريث السلطة؛ حيث لعب الحرس الجمهوري الدور الأهم في ضبط الوضع، والسيطرة على كل مفاصل الدولة، إلى أن تمّ نقل السلطة عبر تغيير الدستور، وإجراء الاستفتاء على بشار الأسد (٤).

هذا هو المستوى المفصلي في السلطة، والذي كان يضمن عدم حدوث انقلاب (ولقد جرى إفشال أكثر من محاولة، آخرها محاولة غازي كنعان وعبد الحليم خدام سنة ٢٠٠٦)، ويضمن استمرارية السلطة. لكن الأمر لم يتوقّف عند ذلك؛ حيث كان يجب الهيمنة على السياسة والمجتمع. لهذا فرض حافظ الأسد على الأحزاب التي كانت قائمة تشكيل "الجبهة الوطنية التقدمية" بقيادة حزب البعث، التي باتت جزءاً من السلطة وفق الدستور الذي أقرّ سنة ١٩٧٣، من خلال المادة الثامنة التي تقول بأن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع "من خلال" الجبهة الوطنية التقدمية. لكنْ؛ منع عليها النشاط في الجيش وفي الطلاب، وأُخضعت لقبول "القوائم الموحدة" في الاتحادات والنقابات ومجالس المحافظات، وبالتالي كانت تمثّل بشكل هامشي فيها. وأيضاً شاركت في مجلس الشعب عبر قائمة الجبهة، لكن التمثيل كان هامشياً كذلك. أما الأحزاب التي رفضت الدخول في الجبهة؛ فقد تعرّضت لعملية محو سياسي، خصوصاً بعد سنة ١٩٨٠، فتعرّض الآلاف من أعضائها للاعتقال الطويل. وكان ممنوعاً العمل السياسي عليها إلا في إطار سرّيّ ومحدود. وبالتالي فقد تحقّقت

الهيمنة السياسية عبر ذلك؛ أي عبر الاحتواء في الجبهة الوطنية التقدمية أو الملاحقة والتعرّض للسجون. فظل الخطاب "السياسي" المتداوَل هو خطاب السلطة وحده، ولم تقم أحزاب الجبهة إلا بنقد هامشي خجول فيما يتعلق بالاقتصاد، خصوصاً هنا بعد أن توسّع الفساد في مرحلة أولى، ثم حين أصبحت اللبرلة هي السياسة المتّبعة في النشاط الاقتصادي.

على الصعيد المجتمعي، عملت السلطة على الهيمنة على كل التعبيرات المجتمعية، وحاولت أن تصيغ المجتمع في تكوين "هندسي" متحكّم فيه. فقد أخضعت الطلاب منذ الصفوف الأولى لـ "طلائع البعث"، ثم الشبيبة (اتحاد شبيبة الثورة)، ومن ثم؛ في المرحلة الجامعية لاتحاد الطلاب، التي كلها مهيمن عليها من قِبل "حزب البعث". وكانت - بذلك - تسيطر على قطاع كبير وحيوي، وتعمل على إخضاعه لخطابها. وهي - على الأقل - تضمن - من خلال ذلك - عدم تمرّده، رغم أن الاستقرار الاقتصادي الذي كان قائماً لم يكن يشير إلى إمكانية نشوء احتجاجات كبيرة. كذلك هيمنت على اتحاد نقابات العمال، وعلى اتحاد الفلاحين، الطبقتين المهمّتين في المجتمع، وفرضت تشكيلهما، بما يجعلهما خاضعين، من خلال سيطرة الحزب (والجبهة) عليهما. ولقد تحوّل الاتحادان إلى مردّد لسياسات السلطة، ومدافع عنها، وفي بعض الأحيان، نقل "زفرة" العمال والفلاحين فيما يتعلق بالأجور، ودعم الزراعة. لقد كانت السيطرة محكمة على هذين الاتحادين خشية من العمال والفلاحين، وجعلتهما مبرّرين لسياساتها الاقتصادية والعامة. وإذا كانت "النقابات المهنية" (نقابات المهندسين والمحامين والأطباء والصيادلة) في مرحلة أولى خارج سيطرتها، فقد أدت احتجاجاتها نهاية عقد السبعينات، ومع تصاعد نشاط الإخوان المسلمين العسكري (الذي شوّه الصراع الذي نشأ حينها من أجل الديمقراطية) إلى إصدار قانون، يُخضعها جميعاً لسيطرة السلطة. أما نقابتا الصحفيين واتحاد الكتاب؛ فقد أُخضعتا كذلك منذ البدء. وبالتالي جرت الهيمنة على كل التعبيرات السياسية والنقابية، التي أُخضعت لسيطرة "الحزب"

(والجبهة)، لكنْ؛ بالأساس لسيطرة الأجهزة الأمنية من خلالها؛ حيث كانت تختار الهيئات التي تقود هذه الاتحادات والنقابات، وهي التي تحدد السياسات التي تمارس فيها. حتى إن أعضاء الحزب المختارين لهذه الهيئات (وحتى لكل مناصب الدولة) لا بد من أن تكون الأجهزة الأمنية هي التي تختارهم. وكذلك كل النشاط الممارس فيها. وهذا ما كان يعطي السلطة طابعها الشمولي، وليس الاستبدادي فقط، فقد تحكّمت الأجهزة الأمنية في كل مناحي الحياة، وفُرض على الشعب أن ينخرط في مؤسسات مخضعة أمنياً؛ لكي تكرِّر خطاب السلطة، وتنفِّذ سياساتها [٥].

هذا التكوين السلطوي صيغ في دستور، يكرّس السلطة المطلقة للرئيس، الذي سيبدو فوق مجلس الشعب، ومسيِّر الحكومة التي يختارها هو، ويفرض حزب البعث "قائداً للدولة والمجتمع"، لكنْ؛ كواجهة لدور الأجهزة الأمنية المخضعة للرئيس. بالتالي باتت "الدولة" هي أداة تنفيذ سياسات الرئيس. رغم أن مهمة مجلس الشعب هي محاسبة الحكومة فقط، وإقرار القوانين التي يقترحها الرئيس، الذي من حقه كذلك إصدار مراسيم بقوانين دون العودة إليه. وهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس القضائي الأعلى. بالتالي فقد صيغ الدستور بما يناسب سلطة دكتاتورية مطلقة. ورغم أنه جرى تعديل الدستور بعد الثورة إلا أن جوهره لم يتغيّر، فبقيت سلطة الرئيس مطلقة (وهذا ما سوف نشير إليه في فصل لاحق).

لهذا بات حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تُعدّ السلطة هي سلطته واجهة ليس أكثر. لقد قامت اللجنة العسكرية التي تشكّلت في الجيش من ضباط بعثيين بالانقلاب، في مرحلة كان الحزب منحلاً، فأُعيد تشكيله بعد استلام السلطة، ولهذا ظل ملحقاً بالصراعات التي تحكم الضباط الذين قادوا الانقلاب؛ حيث تشكّلت السلطة السياسية من بعثيين وضباط، لكنْ؛ كان واضحاً أن تصوّرات الضباط مختلفة عن تصوّرات قيادة الحزب الذي كان أمينه العام ميشيل عفلق، وهو الأمر الذي أوجد أزمة في الحزب، أدّت إلى استقالة عفلق. ومن ثم؛ جرى انقلاب ٢٣ شباط/ فبراير سنة

١٩٦٦ بقيادة صلاح جديد، الذي حاول أن يكرّس سلطة الحزب على حساب الجيش. وربما يكون هو المعبّر الفعلي عن "اشتراكية البرجوازية الصغيرة"، أو اشتراكية الفلاحين"، والأوهام التي تكتنفها. فعمل على تحقيق تغييرات تخدم الشعب، وحاول أن يكون الحزب "مثالياً" في سلطته. لكنه لم يستطع حسم الصراع داخل الجيش، اعتقاداً منه أن فرض سلطة الحزب سوف تهمّش دور الجيش، الذي كانت الانقلابات قد أنهكته، فهزم في حرب سنة ١٩٦٧. في هذه الوضعية، عمل حافظ الأسد الذي أصبح وزيراً للدفاع قبيل الحرب، على السيطرة على الجيش، وتهميش دور الحزب فيه، وهو ما نجح به بعد أن منعه من التدخّل في مساره منذ سنة ١٩٦٨، ومن ثم؛ قام بانقلابه سنة ١٩٧٠.

لذا؛ عاد الحزب ملحقاً بالسلطة، وخاضعاً للرئيس، الذي بات هو الأمين العام القومي والقطري معاً. وبات يتوسّع من فئات تسعى لتحقيق صالحها، ويضم أعداد أكبر؛ لكي يظهر أنه القوة التي تحمل السلطة؛ حيث باتت كل المناصب الأساسية، السياسية والإدارية والاقتصادية، هي من حصّته. فبات يظهر أنه يهيمن على السلطة والدولة والمجتمع (من خلال قيادة المنظمات الشعبية)، ويكرّر الحديث عن قيادة الحزب للدولة والمجتمع، كما ينصّ الدستور. لكنْ؛ في الواقع كانت كل هيئاته، وكل أعضائه المختارين لمناصب في الدولة والنقابات، يجري اختيارها من قِبل الأجهزة الأمنية، التي ترشّحها للرئيس، الذي يقوم باختيار هؤلاء. وهذا ما كان يجعله واجهة ليس أكثر، بلا سلطة، أو قرار، فهو منفّذ فقط وفق مشيئة "السيد الرئيس".

وبهذا امتلأ بكل ذوي المصالح، الذين نتيجة مصالحهم يقدّمون الولاء لـ "السيد الرئيس". وأصبحت كل الصراعات فيه تتحكم لصراع المصالح، كما بات مستنقعاً للفساد. وإذا كانت المرحلة الأولى من الحكم تسمح بذلك عبر نهب الدولة التي كانت تُمركز الاقتصاد بيدها، وأدى هذا النهب إلى إفلاس الدولة، وتراجع كل إمكانية للكسب الكبير، ومن ثم؛ الدخول

في أزمة اقتصادية، صاعدت من النهب، وإثراء "المسؤولين"، هذا الإثراء الذي كان يفرض عليهم الولاء، أو الذهاب إلى السجن، وهو ما كان يعزّز الارتباط بـ "السيد الرئيس"، وترداد ما يقول. ولقد ظهر بعد استلام بشار الأسد أنه يميل إلى تهميش الحزب، وإهماله، لكن "جماعات المصالح" التي كانت ماتزال تستفيد مما بقي في الدولة دافعت عن استمراره، دون أن يظهر بالمظهر الذي شهده في المرحلة الأولى. فقد كان يظهر أنه يتلاشى ويخبو ويركن جانباً، رغم محاولات بقائه؛ لأنه يضم قطاعاً مجتمعياً مستفيداً، لكنْ؛ يلمس بأنه ينهار مع التحولات اليبرالية التي أخذت تتسارع حينها. وهو الأمر الذي أوجد الفرز في بنية الحزب بين الأقلية التي نهبت وأصبحت تشكّل طبقة جديدة، والأغلبية التي أُفقرت، كونها انسحقت مع تراجع الوضع المعيشي، وخصوصاً لدى قطاع كبير من الموظفين. بالتالي وجدنا "أعضاء الحزب" ممّن انخرط في الثورة منذ البداية (درعا التي كانت تُعدّ المركز الأكبر للحزب). ولقد أصبح واضحاً قبيل الثورة أن "رجال الأعمال الجدد" هم المرتكز الأساسي للسلطة. فقد بات الحزب وباتت الجبهة عموماً في موقع ثانوي في شكل السلطة بعد أن كانا في موقع ثانوي من حيث اتخاذ القرار وممارسة السلطة.

وكانت أيديولوجية الحزب هي الأيديولوجية الرسمية للدولة، ولقد دُسَّت في الدستور الذي تحدّث عن الاشتراكية، لكنْ؛ سنلاحظ بأنه - منذ استلام حافظ الأسد السلطة - أخذت أفكار البعث تتراجع لمصلحة "خطابات السيد الرئيس"، التي باتت تُعدّ تطويراً في "فكر البعث"، والأساس الذي تستند الدولة إليه. وبهذا باتت خطابات الرئيس تحلّ محل أفكار البعث في المناهج الدراسية، وفي الخطاب الإعلامي. ولقد كانت تُعدّ هي أفكار البعث انطلاقاً من أنها تصدر عن الأمين العام للحزب. وهي - في الأساس - تصوّرات سياسية (مع بعض "الحِكَم")، تفسير أو تبرير لسياسات، تتبعها السلطة، أو تحديد موقف من بعض الأحداث. لكنْ؛ كان واضحاً بأن الخطاب الأيديولوجي بات يتركّز على "أسطرة السيد الرئيس"، والتمجيد بـ "بطولاته"،

وصوغ صورة أسطورية حوله[٦]. بالتالي تراجع الفكر الذي كان يسم البعث لمصلحة السياسية التي كانت تسم براغمانية حافظ الأسد. وهذا ما انعكس على التعليم عموماً؛ حيث أصبحت خطابات الرئيس هي المادة المعتمدة في كل المناهج، خصوصاً مادة الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع، وحتى الدين. كل ذلك رغم أن الشعارات "القومية" ظلت الغطاء الذي تغطّي السلطة وضعها بها. فالوحدة العربية والقضية الفلسطينية ظلّتا متاع السلطة، والغطاء الذي يبرّر سحق المجتمع، ويكرّس قطرية ضيقة، و"منظوراً استراتيجياً" يقوم على "السلام" مع الدولة الصهيونية.

بعد استلام بشار الأسد، تراجعت الشعارات "القومية" لمصلحة خطاب "التحديث والتطوير"، وتعمَّم الخطاب الذي يدافع عن اللبرلة، والتفاوض مع الدولة الصهيونية، والتفاهم مع أميركا . لكنها عادت - بشكل هزلي - بعد توريط السلطة بمقتل رفيق الحريري، دون أن تعود خطاباً مهيمناً؛ حيث تصاعدت الميول للتفاوض مع الدولة الصهيونية. ومن ثم؛ دخلنا في تحديد طبيعة السلطة كونها "ممانعة"، كما أشرنا سابقاً.

في هذا الوضع، كانت السياسة "تحت السيطرة"، خصوصاً وأن السلطة كانت ماتزال تمتلك قاعدة شعبية على ضوء "المنجزات" التي تحقّقت قبلاً، والتي قلبت التكوين المجتمعي، وغيّرت من وضع الطبقات. وفي هذا الوضع، نمت شريحة من المستفيدين من كبار المسؤولين والضباط والمديرين، التي كانت تعلن ولاءها له، والتي نتيجة ذلك سُمح لها بأن "تحسّن" وضعها، الأمر الذي فرض تعميم الفساد والنهب، ومراكمة ثروات هائلة كانت تهرّب إلى الخارج. وأفضت - في الأخير - إلى نشوء فئة من "رجال الأعمال الجدد" عائلية الطابع، سيطرت على الاقتصاد.

لم يتغيّر الوضع كثيراً في مرحلة بشار الأسد، فقد بدا في الفترة الأولى أن هناك محاور تتصارع من أجل السيطرة، وهو أمر "كلاسيكي" في النظم الاستبدادية؛ حيث يعتقد كل مسؤول أنه بات الأحق في وراثة الدكتاتور.

لكن الأمور حُسمت في السنوات الخمس الأولى من حكمه لمصلحة سيطرة جديدة، تعتمد الآليات ذاتها. المتحوّل الوحيد هنا هو أن الرئيس لم يعد هو مركز السلطة، كما كان في فترة حافظ الأسد، بل إن فئة من "رجال الأعمال الجدد" (وهي في إطار عائلي، خصوصاً هنا محمد مخلوف خال الرئيس، وآل شاليش، وآل الأسد) باتت هي التي تسيطر في إطار تحالف أمني مالي، لكنها ظلت تعتمد على بنية السلطة التي بناها حافظ الأسد. بالتالي باتت السلطة تخضع لسيطرة هؤلاء بدل أن كان الرئيس هو محورها. وبات الرئيس واجهة لهؤلاء، ليس أكثر. ولقد جرت الاستفادة من كونه شاباً، و"حضارياً" درس في بريطانيا، ويرى التكولوجيا الحديثة؛ لكي يكون واجهة براقة، يجري خلفها بناء نظام مافياوي دموي. لقد باتت سلطة "طبقة" مسيطرة، تتكون من مافيا عائلية وتابعين متحالفة مع البرجوازية التقليدية المتمركزة في دمشق وحلب خصوصاً. هي التي تدير السلطة، كما أشرنا، لكنها كذلك متشابكة في إطار النمط الرأسمالي العالمي، بعد أن دخلت في تشارك مع رأسمالية خليجية، أو تركية، أو من أوروبا الشرقية. ومن ثم؛ لم تعد "رأسمالية وطنية"، أو "برجوازية تنموية"، كما يُشار من قِبل الممانعين، بل أصبحت رأسمالية مافياوية مترابطة مع الرأسمال الإمبريالي. وهذا يفرض أن نرى أن صراعاتها تقع في إطار النمط الرأسمالي، وهي جزء من تناقضاته، وإنْ كان ذلك يتحقّق من موقع التابع. وهذا ما يظهره التحوّل الاقتصادي الذي تسارع بعد استلام بشار الأسد السلطة.

التحوّلات الاقتصادية وأثرها على الشعب

إذا كانت الدولة منذ سنة ١٩٦٣ هي التي تتحكّم في الجزء الأساسي من الاقتصاد، وبمجمل السياسات الاقتصادية، وعملت على بناء العديد من الصناعات، وسعت لأن يتطور الريف، فقد انتهت إلى أن يتحرّر الاقتصاد وتنتصر اللبرلة.

إن سنوات السبعينات إلى بداية التسعينات كانت سنوات "الدور الاقتصادي للدولة"، سواء من حيث الاستثمار، أو من حيث وضع ضوابط

والتحكّم بالحركة الاقتصادية في الداخل ومع الخارج. لكنْ؛ كان واضحاً أن الدولة تعاني من سوء التخطيط، ومن تعيين مديرين، لا يمتلكون الخبرة، ويميلون لأن يستفيدوا من مناصبهم. وحيث كان التخطيط يخضع - في الغالب - لمصالح هؤلاء المديرين، وليس للمصلحة العامة. بالتالي كانت عائدات المشاريع تخضع لعملية نهب منظمة، وهو الأمرِ الذي كان يسبّب خسارات كبيرة في "القطاع العام"، وفشل مستمر، كان ينسب إلى فكرة "القطاع العام" ودور الدولة. لكنه - في الواقع - كان نتاج تعيين مسؤولين غير أكفاء وانتهازيين فقط؛ لأنهم موالون.

لهذا، ومع التحولات العالمية التي بدأت بانهيار جدار برلين سنة ١٩٨٩، ومن ثم؛ انهيار المنظومة الاشتراكية (التي كانت المثال الذي صيغ المجتمع السوري على أساسه دون تحقيق التطور الذي حقّقه)، أصبح هناك ميل لتحقيق "الانفتاح الاقتصادي"، خصوصاً وأن الاقتصاد كان بدأ يعاني من أزمات منذ أواسط الثمانينات (وهي أزمات تعلّقت بنقص السلع في السوق، ومن ثم؛ انهيار سعر الليرة)، فصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الذي يعطي حرية معينة للاستيراد والنشاط الاقتصادي. لكن الخطوة الأهم كانت مع استلام بشار الأسد السلطة؛ حيث ظهر تحوّل، ربما بدا بسيطاً، لكنه فرض تغيير كلية النمط الاقتصادي. والتحوّل هو اندفاع عائلة مخلوف لتحقيق السيطرة الاقتصادية بعد أن كان محمد مخلوف قد نهب شركة التبغ الذي كان مديرها، ثم المصرف العقاري الذي كان مديراً له بعد إذ، لقد قفز محمد مخلوف من الهامش إلى المركز، وأصبح رامي مخلوف هو الفاعل الأول، والمحدِّد للسياسة الاقتصادية. فقد راكمت هذه العائلة (وهي أصلاً من أرستقراطية الساحل "العلوي"، لكنها ظلّت في الظل زمن حكم حافظ الأسد) ثروة كبيرة، وباتت معنية بـ "الاستقلال" عن الدولة، والتحكّم بالسلطة بدل أن يُصنَّف نشاطها في خانة الفساد. وبهذا بدأت عملية تعميم الخصخصة، وتحرير السوق، بتسارع كبير، اكتملت سنة ٢٠٠٧. وفي هذا الوضع، باتت "العائلة" (عائلة مخلوف والأسد وشاليش) تمتلك

ثلث الاقتصاد السوري. وأصبحت بعد أن عملت شراكة مع تجّار دمشق وحلب في إطار شركة الشام القابضة، تسيطر على ٦٠ إلى ٧٠٪ من الاقتصاد السوري. هذه الشركة التي تمثل المائة عائلة الأغنى في سورية[٧].

لقد أدت سياسة الانفتاح (التي تربط بعبدالله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية) إلى انهيار متسارع في القطاع العام؛ حيث جرى بيع العديد من الصناعات الرابحة (والتي جرى تخسيرها على الورق، من أجل بيعها بسعر متدنّ لواحد من هؤلاء المتحكّمين بالاقتصاد)، أو إهمالها؛ لكي "تموت" (ومن أجل عدم تسريع الزيادة في عدد العاطلين عن العمل)، وكذلك شركات التجارة الداخلية، والمشاريع الخدمية. وحتى التعليم عموماً، والجامعات خصوصاً؛ حيث توسع بناء "الجامعات الخاصة". وفي الوقت ذاته، فرض ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، والبذور والأسمدة والمشتقات النفطية، الذي نتج عن الانفتاح، وبالتالي تحوّل الأسعار إلى سعرها العالمي، إلى الضرر الكبير في الزراعة والصناعة. فقد انهارت الزراعة، وباتت هناك قرى مهجورة، وفلاحون يبحثون عن عمل على أطراف المدن. وانهارت الصناعة، بما في ذلك الصناعة التي لها تاريخ عريق مثل صناعة الغزل والنسيج أمام فيض السلع المستوردة من الصين، ثم من تركيا بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي معها سنة ٢٠٠٦. لقد انهارت قوى الإنتاج، وتحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي، نشاطه يتركّز في الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك. وأصبح محتكراً، من قِبل تلك الفئة المشار إليها قبلاً.

في هذا الوضع، أصبحت نسبة البطالة بين ٣٠ و٣٣٪، ونسبة الفقر تضاهي ذلك[٨]؛ حيث كان الحد الأدنى للأجور هو ١٣٠ دولار تقريباً (٦٠٠٠ ليرة سورية)، بينما كانت تشير دراسات الدولة إلى أن الحد الأدنى يجب أن يكون ٦٢٠ دولار (٣١ ألف ليرة)، وكان متوسّط الدخل لا يساوي ثلث الحد الأدنى الضروري هذا (١١ ألف ليرة). بمعنى أن نسبة عالية من الشعب كانت تعيش في حالة فقر، أو فقر مدقع، بينما تمركزت الثروة

بيد أقلية ضئيلة، واستفاد من النشاط الاقتصادي ما يقارب الـ ٢٠٪ من الشعب فقط [٩].

رغم هذا التحوّل السريع، لم تظهر حركات احتجاج كبيرة، على العكس، فقد ظهرت حركات احتجاج محدودة جداً، فقط عبر بعض وسائل الإعلام "الحكومية"، أو لأحزاب على هامش السلطة، ظهرت بعض الأصوات التي تشير إلى خطورة الوضع. السبب الجوهري يتمثل في أن طبيعة السلطة "المخابراتية"، وحملات الاعتقال الطويل للمعارضين، كانت تؤسّس لحالة من الخوف الشديد لدى الشعب (غير المعني بالسياسة أصلاً). وهي الحالة التي كانت توحي للسلطة وللمعارضة - بعد نشوب الثورات في تونس ومصر - أن وضع سورية مختلف، بالتالي ليس هناك إمكانية لنشوب ثورة. هنا كان يبدو أن تراكم الاحتقان نتيجة انهيار الوضع المعيشي والازدياد الهائل في نسبة البطالة، لم يصل إلى لحظة كسر حاجز الخوف، الذي كان قد وصله في تونس ومصر. لقد حدث تذمّر صامت، أو خافت، ولم يحدث أن ظهر ميل لمقاومة سياسات السلطة.

إذنْ؛ سورية باتت ذات اقتصاد ليبرالي، لكنْ؛ في ظل سلطة استبدادية شمولية. وكان هذا الوضع يعطي الثقة للسلطة "الجديدة" بأنها قادرة على سحق كل محاولة للتغيير، دون أن تهتم هي بتحقيق أيِّ تغيير، ربما يلاقي التغيير الكبير في الاقتصاد. لقد طرح شعار التغيير مع استلام بشار الأسد السلطة بعد الاستفتاء عليه رئيساً، وأشار إلى الرأي الآخر، وإلى الحريات، والتحديث والتطوير، وهو الأمر الذي فاءل النخب الثقافية والسياسية، ودفعها إلى أن تبدأ نشاطاً، يكرّس هذه الشعارات (المنتديات، وتشكيل هيئات المجتمع المدني، ولجان حقوق الإنسان)، وكان أملها أن يحقّق "الرئيس الشاب" وعوده [١٠]. لكنْ؛ تبيّن أن البنية التي ترسّخت خلال فترة حكم حافظ الأسد لا تحتمل التغيير، خصوصاً أن الفئات التي اندفعت للسيطرة كانت تطمح في السيطرة على الاقتصاد دون مقاومة، بالتالي كانت بمساس الحاجة لهذه البنية "العجائبية"، التي لم تسمح بحدوث

تمرّد أو انشقاق طيلة عقود، وأفشلت كل محاولات الانقلاب. لكنها كانت - من خلال السياسة الاقتصادية التي جرى تطبيقها - تفقد أهم ما كان يدعمها، وهو الاستقرار المجتمعي نتيجة الوضع المعيشي المستقر الذي تحقّق قبلاً. فقد أسّست لتمايز طبقي كبير، ليس من السهل أن يحتمل استمرارها. هذا ما فرض انفجار الثورة (١١).

مسألة التغيير الديمقراطي

شهدت نهاية سبعينات القرن العشرين موجة تطالب بالديمقراطية، بدأت بين المثقفين وتوسعت إلى الأوساط المهنية، وشاركت النقابات المهنية في حينها في الحراك قبل أن تحلّ وتؤسّس نقابات مهيمن عليها. كما توافقت المعارضة على برنامج من أجل الديمقراطية (تشكيل التجمّع الوطني الديمقراطي سنة ١٩٨٠). لكن الصراع المسلّح، الذي كان يتّخذ شكلاً طائفياً، الذي قامت به مجموعة أصولية منشقّة عن الإخوان المسلمين، ومن ثم؛ انخرطت فيه جماعة الإخوان، أفشل الحراك؛ حيث تحوّل الصراع إلى صراع مسلّح، مارست السلطة خلاله أقسى العنف في مدينة حماة. وهو الصراع الذي دفع حافظ الأسد - بعد إذ - إلى "تحصين" السلطة من خلال سيطرة "ضباط علويين" على مفاصلها، وإلى سحق كل المعارضة عبر زجّها في السجون.

وإذا كانت بداية انهيار المنظومة الاشتراكية قد طرحت فكرة "دمقرطة" السلطة على حافظ الأسد، وهو ما حاول بحثه في إطارات الجبهة الوطنية التقدمية، وأشار إليه في بعض خطاباته سنة ١٩٩٠، إلا أنه استنتج - بعد تجربة الجزائر؛ حيث نجح الإسلاميون في الدورة الأولى من الانتخابات، ومن ثم؛ انهيار الاتحاد السوفيتي - بأن أي محاولة لتقديم "متنفّس ديمقراطي" سوف يقود إلى انهيار السلطة ذاتها، لهذا تراجع عن التفكير في الموضوع، لكنه رسّخ فكرة أن هذه السلطة ليست مَعنية بأي شكل ديمقراطي، وأن كل محاولة لتقديم "تنازلات" للشعب سوف تفضي إلى انهيارها. وهي الفكرة التي ترسّخت في مجمل بنية السلطة، وباتت مبدأً حاكماً لها. وبالتالي

بات حتى التنازل الهامشي (أو الشكلي)، كما كان في تجارب أخرى مثل مصر، أو اليمن، أو الأردن، أو المغرب، ليس مطروحاً على أجندتها.

على إثر موت حافظ الأسد ظهر "متنفّس ديمقراطي"، تولّد عن الخطاب الذي بدأ بشار الأسد به حكمه، والذي أشار إلى مسائل أولية، جرى اعتبارها تقدّماً في نمط السلطة. لكنْ؛ ظهر فيما بعد على أن الأمر يتعلق ككل المراحل الانتقالية الشبيهة، بأنها محاولة لتمرير انتقال السلطة، خصوصاً أنه جرى توريثها من الأب إلى الابن، وبالتالي كان مطلوباً أن تتلهّى المعارضة، وكذلك الشعب عن ذلك بالحديث عن التطوير والتحديث والرأي الآخر، وتعقد الأمل على أن "الرئيس الشاب" يحمل مشروعاً ديمقراطياً، كونه شاباً أولاً، ولأنه درس في إنجلترا ثانياً، وأيضاً لأنه كان على تواصل مع التقنيات الحديثة (شبكة النت) [١٢]. ولقد نجحت السلطة في ذلك، وبات التوريث أمراً من الماضي. لكنْ؛ كذلك لا بد من أن نلمس أن هذا "المتنفّس" هو نتاج طبيعي لموت الدكتاتور؛ حيث إن النظم الدكتاتورية تتّسم - كما أشرنا في الحالة السورية - بسيطرة فرد، من جهة، وتشكيل بنية متناقضة متنافرة فيما بينها، ومرتبطة به، من جهة أخرى. لهذا حين يختفي الدكتاتور يظهر التنافس بين محاور في السلطة، يحاول كل منها أن يصبح هو الممسك بها، أو المسيّر للرئيس. وهذا ما ظهر في السلطة السورية؛ حيث نشأ تنافس بين قوى متعدّدة، حسم بعد ست سنوات من التوريث. في هذه المرحلة، كان من الطبيعي أن تظهر السلطة كسلطة مرنة، وأن تميل إلى تحقيق "متنفّس" ما. وهو الأمر الذي شكّل أساس نشوء ما أسمي بـ "ربيع دمشق"، الذي امتد من نهاية سنة ٢٠٠٠ إلى أيار/ مايو سنة ٢٠٠٥. والذي اتّسم بحراك سياسي، يطالب بتحقيق "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" [١٣].

هذه الموجة من المطالبة بالديمقراطية فشلت؛ لأن السلطة كانت مصمّمة على استمرار سيطرتها، رغم أنها أعطت هوامش ضيقة للرأي، وخفّفت من قسوة السجون دون أن تلغي الاعتقال السياسي. لكن موجة

المطالبة بالديمقراطية استمرت كذلك، وكان يبدو أن المطلوب هو إعطاء "متنفّس" فقط، يسمح بحرية الرأي والصحافة والتظاهر. وبالتالي كان الميل العام الذي يحكم النخب والمعارضة السياسية يتحدد في الحصول على هامش ديمقراطي، أو تحقيق "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية". ولقد كان واضحاً بأن الواقع يسير في مسارين متجاورين، لكنْ؛ دون ترابط بينهما، المسار الأول هو الانهيار الاجتماعي الذي نتج عن اللبرلة، والذي كان يؤسّس لاحتقان متصاعد لدى قطاعات واسعة من الشعب، والمسار الثاني هو مسار النخب والمعارضة التي انغمست في تحقيق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وباتت مسألة الحرية هي هاجسها الأساس.

الثورة ومسألة التغيير

ككل الثورات في البلدان العربية، كان الانهيار الاقتصادي هو المحرّك الأساس للثورة في سورية؛ حيث كان الاحتقان الاجتماعي يتصاعد، خصوصاً في سنوات ٢٠٠٧/ ٢٠١١، السنوات التي ظهرت فيها آثار اللبرلة المتحقّقة بشكل كامل في سنة ٢٠٠٧، وهو ما أشرنا إليه قبلاً. لكن تكوين السلطة المشار إليه قبلاً كان يقف عائقاً أمام التعبير عن الاحتجاج خلال تلك السنوات؛ حيث كانت النقابات العمالية تتحكّم بمواقف العمال، رغم أن مؤتمراتها كانت تشهد أشكالاً من الاحتجاج والترجّي والمطالبة، دون التقدّم خطوة للقيام بإضراب. ورغم انهيار وضع الريف، لم يتحرّك اتّحاد الفلاحين، وما قام به هو "المطالبة". ربما بعض الاحتجاجات المحدودة هي التي حدثت. ورغم أن حدّة الاحتقان كانت قد بدأت تظهر في تصرّفات الأفراد، إلا أن استبدادية السلطة التي ظهرت في معالجة "تمرّد" الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠/ ١٩٨٢، والاعتقال الطويل لكل المعارضين، والتعدّي الممارَس من قِبل الأجهزة الأمنية والشرطة على الشعب، كانت تؤخّر في التمرّد؛ حيث أنتجت حالة من الخوف العميق (الرهاب) كان يؤثّر في ردود فعل الشعب عموماً، ويجعل النخب متردّدة، وتميل إلى الإصلاح البسيط، أو تأمل التدخّل الخارجي (خصوصاً بعد احتلال العراق).

لكن انفجار الثورات في تونس ومصر، ثم ليبيا واليمن والبحرين، هو المحرِّك لفئة من الشباب؛ كي تدفع الحراك قدماً. هؤلاء الشباب من الفئات الوسطى، كان بعضهم ينطلق من إنهاء الاستبداد، وتحقيق الحرية، لكنْ؛ كان آخرون ينطلقون من ضيق الوضع الاقتصادي، وحالة الإفقار التي تعمّمت. ومن ثم؛ توسّعت الثورة؛ لتشمل سورية، لكنْ؛ ببطء، وبعفوية مفرطة، مقابل عنف وحشي من قِبل السلطة، تصاعد مع توسّع الثورة، وأفضى إلى أن يصبح السلاح هو ردّ الشعب، ويتطوّر الصراع في عنفه. النظام كان يرفض التنازل، أو الإصلاح، والشعب يريد إسقاط النظام، لكنْ؛ في آليات لم تكن توازي عنف السلطة. وفي عفوية، تواجه سلطة، ظهر أنها أعدّت كيف تشوّه الثورة، وتسحق الشعب.

ولا شك في أن وصول الثورة إلى سورية بعد الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا قد فرض أن ينتقل التدخّل "الخارجي" (الأميركي والروسي والإقليمي) من مرحلة محاولة الالتفاف على الثورات بإبدال الرئيس إلى دفع الأمور نحو حرب طائفية طاحنة، من أجل وقف هذه الموجة. لهذا صبّت كل التدخّلات في مصلحة تشويه الثورة، ودفعها لكي تتوافق مع الخطاب الإعلامي الذي بثّته السلطة منذ البدء، والقائل بأن الأمر ليس ثورة، بل عصابات سلفية مسلّحة، وإمارات أصولية، وحراك للإخوان المسلمين. وأن ما يجري هو مؤامرة إمبريالية، وتحرّك إخواني سلفي لإسقاط النظام "الممانع" و"العلماني"، وحامي الأقليات. وهو الأمر الذي عقّد الصراع، وأفضى إلى دمار كبير، وقتل مئات الآلاف من الشعب.

وفي هذا الوضع، انحكمت الثورة لعدد من العناصر التي أثّرت في مسارها، هي التالي:

١) أن السلطة قرّرت أن تحسم الصراع بكل عنف ووحشية، وأن تغطّي ذلك باتهام الثورة بكل الصفات التي تبرّر ذلك، ودفعها لأن تصبح كما رسمتها في خطابها، عبر أشكال متعددة من التدخّل

والتأثير (منها إطلاق قيادات وعناصر جهادية من السجون بعد عام من انطلاق الثورة، هي التي أسّست التنظيمات "الجهادية". ومنها اختراق التنسيقيات التي نشطت لتنظيم الحراك، ومن ثم؛ الكتائب المسلّحة، ودعم العصابات الإجرامية التي أطلقتها من السجون بعد ثلاثة أشهر من الثورة).

٢) أن المعارضة ظلّت في قوقعتها بعيداً عن الحراك، وانقسمت انطلاقاً من مسألتين، الأولى هل أن المطلوب هو "الإصلاح" في السلطة، أو إسقاطها وفق الشعار الذي بات يردّده الشعب؟ والثانية هل نضغط من أجل "إقناع" السلطة بقبول الإصلاح، وتحقيق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، أو نستدعي "الغرب" الذي تدخّل في العراق وليبيا؛ لكي يتدخّل، ويُسقط السلطة؟ وفي كل ذلك، شكّلت عبئاً على الثورة، لأنها - بممارساتها، وبالتركيز عليها كممثل للثورة - كانت تعطي صورة سلبية، تُبطئ، وحتى تحدّ من انخراط فئات شعبية مهمّة في الثورة [١٤].

٣) كان واضحاً الدعم الإيراني الروسي للسلطة، لكنْ؛ ما كان مموّهاً هو مواقف "أصدقاء سورية"، الذين كانوا يدعمون في الإعلام، ويعملون على تخريب الثورة في الواقع، من خلال إعطائها الصورة التي تريدها السلطة، وتشتيت قواها بين مموّلين متعدّدين، والدعم من أجل زيادة دور القوى الأصولية، وتهميش دور القوى المدنية، وإطالة أمد الصراع.

وفي هذه الوضعية، كان سهلاً إرباك الثورة، وتشويه صورتها، وعسكرتها، بطريقة لا تسمح بأن تحسم الصراع، وإصباغها بصبغة أصولية، ليست أصيلة فيها. لنصل - بعد ثلاث سنوات من الثورة - إلى حالة استعصاء. فالشعب بات يقاتل على أكثر من جبهة؛ حيث إنه يقاتل السلطة، لكنه كذلك يقاتل "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) التي هي صنيعة النظام في إيران والسلطة، وتغلغلت في المناطق التي

انسحبت منها، وباتت تمارس دور السلطة في القتل، واعتقال الناشطين المدنيين، وتدمير الكتائب الشعبية المسلّحة، وكذلك في فرض سلطة أصولية قروسطية متشددة، يرفضها الشعب. والشعب يشتبك - أيضاً - مع جبهة النصرة التي أخرجت السلطة قياداتها من السجن بعد عام من الثورة؛ لكي تقيم "إمارة إسلامية"، ومارست القتل والاعتقال وفرض سلطة أصولية قروسطية كذلك. وأيضاً ضد الجبهة الإسلامية التي لا تختلف عن السابقتين سوى أن فصيلها الأساسي (جيش الإسلام) يخضع للسياسة السعودية، بشكل كامل. ولقد اشتبكت القوى الأصولية هذه فيما بينها، ربما كتعبير عن الصراع الإقليمي؛ حيث تصاعد الصراع الشعبي ضد داعش، فتدخّلت الجبهة الإسلامية ضدها كذلك، ومن ثم؛ انضمت جبهة النصرة للصراع ضدها. والكتائب المسلّحة تعاني من الفوضى والطابع المناطقي والتنافس الضيق، ومن اختراق السلطة، بأشكال متعددة، ووجود العصابات المسلّحة، وكذلك من نقص الخبرة والسلاح والاستراتيجية. ورغم السيطرة على مناطق مهمة في سورية إلا أن القدرة العسكرية للثورة لا تستطيع حسم الصراع، خصوصاً بعد أن أصبح واضحاً أنه مدعوم عسكرياً ولوجستياً وتسليحياً من كل من إيران وروسيا، فهو يستمر بفعل قوة هؤلاء، وليس بفعل قوته التي انقسمت إلى كتلة كبيرة من الجيش "محيّدة"؛ لأنها محتقنة، ولا يمكن الزجّ بها في الصراع خشية الانشقاق، و"بنية صلبة" (هي الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري) هي التي كانت رأس حربة الصراع ضد الشعب، تعرّضت لعملية تدمير واسعة، وقُتل جزء مهمّ من عناصرها. كما اعتمدت السلطة على القوة النيرانية، من خلال الطيران والصواريخ بعيدة المدى والأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجّرة، التي باتت تقتل وتدمّر، بشكل وحشي.

والسلطة في هذا الوضع ليست قادرة على الحسم، رغم كل الدعم "الخارجي" الذي تحصل عليه، بالضبط؛ لأنها تخوض الصراع ضد الشعب. وبالتالي فإن انعكاس الوضع السوري على الوضع الإقليمي، الذي يظهر في التشقّق الذي يحصل في لبنان نتيجة دور حزب الله في سورية، وتململ

القاعدة "الشيعية"، ومن ثم؛ التمرد الذي بدأ ضد المالكي في العراق، وأزمة إيران بعد الحصار الاقتصادي الشديد الذي تعرّض له، وميلها للتفاهم مع الولايات المتحدة، وبالتالي احتمال تراجع دورها في سورية، كل ذلك سوف يضعف الدعم الخارجي للسلطة، وربما يفتح على انهيارها. فهي تتماسك نتيجة ذلك الدعم، وليس بفعل قوتها. وإذا كان هناك توافق أميركي روسي على الحل وفق مبادئ جنيف١ التي تقرّر تشكيل هيئة انتقالية من طرف في السلطة وطرف المعارضة لقيادة مرحلة انتقالية، تهيِّئ لصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات، وهو ما بدأ في مؤتمر جنيف٢، وتوقّف بعد التغيير الذي حدث في أوكرانيا، وارتباك روسيا وتورطها في المسألة الأوكرانية، فإن وضعية الصراع الذي يبدو أن حسمه عسكرياً غير ممكن، وخشية انهيار السلطة في حال انسحاب قوى إيران وحزب الله والقوى الطائفية العراقية، ربما تبقى مبادئ جنيف٢ هي المخرج.

المرحلة الانتقالية

كل ذلك يطرح السؤال حول "المرحلة الانتقالية"؟ أو عن التغيير من خلال تحوّل في السلطة، كما حدث في تونس ومصر، وحتى اليمن.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن وضع الثورات في البلدان العربية عموماً يتّسم بغياب البدائل، وبالتالي بالعفوية الشديدة التي اتّسمت الثورات بها [١٥]. وسورية تعاني من الأمر ذاته، لهذا كان الاحتمال في الوصول إلى "التغيير" (كما في البلدان التي شهدت ثورات) يعتمد على "انشقاق" السلطة؛ أي على دور الجيش في إبعاد الرئيس وحاشيته، وفتح الطريق لمرحلة انتقالية. في سورية إلى الآن لم يحدث ذلك، وإذا كان ذلك يوحي بأن السلطة متماسكة وقوية، فإن الأمر ليس كذلك، ولا شك في أن التوصيف الذي جرى تناوله في القسم الأول من الدراسة لطبيعة تكوين السلطة التي بناها حافظ الأسد تسمح بفهم السبب الذي لم يسمح للجيش، بأن يقوم بالخطوة التي حدثت في كل من تونس ومصر؛ حيث إن الهيمنة الأمنية عليه، واختيار كبار القادة فيه من "الموالين" (وهم - في الغالب - من

الضباط العلويين)، كان يمنع حدوث توافق بين الضباط لفرض تغيير في السلطة. وربما كانت محاولة "خلية الأزمة" مثال على ذلك؛ حيث جرت تصفية مستشار الرئيس للشؤون العسكرية (حسن تركماني) ووزير الدفاع (داوود راجحة)، وآصف شوكت المسؤول السابق في جهاز الأمن العسكري، وآخرين، في سياق الخوف (أو الحصول على معلومات من قِبل السلطة) من انقلاب، يجري التحضير له. فتلك الشريكة الأمنية المسيطرة على الجيش كانت تخلط الولاءات، وتوجد منفذاً لوصول المعلومات إلى أعلى. وكان اكتشاف محاولة غازي كنعان وعبد الحليم خدام قبل ذلك تؤشّر إلى الأمر ذاته (رغم الإشارات هنا إلى دور فرنسي تركي، في كشف "المؤامرة"، في حينها).

هذه السيطرة على الجيش فرضت نشوء ظاهرة الانشقاق الفردي، التي توسّعت قليلاً بعد ذلك (انشقاق وحدة عسكرية). وهذا التوسّع هو الذي أشعر السلطة بأن الجيش لم يعد في مأمن؛ حيث تصاعد الاحتقان بين عناصره (الذين هم من المناطق التي تتعرّض للتدمير والقتل)، الأمر الذي فرض على السلطة اتخاذ خطوتين، الأولى الانسحاب من مناطق أساسية في الشمال والشرق السوريين، والتركّز في المدن، والثانية هي حصر الكتلة الأساسية من الجيش، عبر وقف الإجازات، ومنع الاتصال، وإبقائها في المعسكرات. وهو الأمر الذي حمّل الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري العبء الأكبر، وفرض زيادة أعداد الشبيحة، ومن ثم؛ الاستعانة بقوات حزب الله، وكتائب أبو الفضل العباس، وعصائب أهل الحق، وفيلق بدر العراقية، وكذلك بقوات من الحرس الثوري، وبجيش من المرتزقة، من كل أنحاء العالم (بمَن في ذلك الطيارون والقناصة).

إذنْ؛ الجيش لم يستطع تغيير الوضع لفتح طريق للمرحلة الانتقالية، نتيجة تكوين السلطة، كما أشرنا. لكن حالة الاستعصاء التي دخل الصراع فيها، نتيجة كل ما أشرنا إليه قبلاً، تفترض أحد احتمالين، الأول إعادة بناء الثورة؛ لكي تتنظم بما يجعلها قادرة على كسر السلطة. وهذا يفترض إعادة

بناء النشاط الشعبي، وتنظيم وضع المناطق "المحرّرة"؛ لكي تُدار شعبياً، وتنظيم الكتائب العسكرية، وتوحيدها، ووضع استراتيجية عسكرية استفادة من تجربة سنتين من الحرب. والثاني يتعلّق بتحوّل داخل السلطة، على ضوء الاستعصاء، والإحساس بالعجز عن الحسم، يجعل قسماً منها، ينهي بشار الأسد وحاشيته؛ لينخرط في حل سياسي، لتأسيس مرحلة انتقالية بالتوافق مع المعارضة.

الاحتمال الأول يفترض سنوات قادمة من العمل، ولا شك في أن هناك صعوبات في تحقيقه، نتيجة غياب القوى السياسية الفعلية، والتشابك العويص الذي بات يحكم الثورة، لكنه ليس مستحيلاً، وفي كل الأحوال، هو الخيار الوحيد للشعب الذي يريد تحقيق مطالبه (حتى وإنْ تحقّق الاحتمال الثاني؛ لأنه لن يحقّق مطالب الشعب). الاحتمال الثاني بات مرتبطاً بالتوافق الأميركي الروسي الذي يستند إلى مبادئ جنيف١، والذي انعقدت جنيف٢ على أساسه. ما ظهر من ضعف في الجولتين اللتين جرتا في ٢٢ يناير سنة ٢٠١٤ و١٠ فبراير سنة ٢٠١٤، هو أن السلطة ممثّلة بوفدها المشارك لا تريد الحل، ولا تعترف بمبادئ جنيف١. وهذا أمر "منطقي"؛ لأن تلك المبادئ تُنهي سلطة بشار الأسد وحاشيته؛ حيث تقرر تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية. وهي تتشكّل من طرف في السلطة، وطرف معارض؛ لتصبح هي الهيئة التشريعية والتنفيذية، بالتالي تقوم بمقام الرئيس والحكومة ومجلس الشعب. لهذا بات الأمر مرتبطاً - ضمن هذا الاحتمال - بكسر في السلطة، يُبعد بشار الأسد، وينخرط في تنظيم وضع المرحلة الانتقالية، من خلال تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وترتيب وضع العلاقة بين الجيش (المتبقّي) والكتائب المسلّحة لضمان الأمن بعد إنهاء الحرب، وطرد تنظيمات القاعدة، والأصوليين، وإطلاق سراح المعتقلين، وإنهاء حصار المدن والبلدات. كل ذلك كتحضير لكتابة دستور جديد، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. والعمل السريع لإعادة المهجّرين، وحلّ مشاكلهم، وبدء عملية إعادة الإعمار.

وربما كان وضع الصراع في سورية، والظروف التي باتت تحكم الأطراف الإقليمية المشاركة مع السلطة، يفرض تحقيق الحل السياسي الذي هو في مصلحة روسيا (حيث حصلت على مشاريع اقتصادية واتفاقات في النفط والغاز، وعلى توسيع القاعدة البحرية في طرطوس) بدعم أميركي، كما ظهر في الأشهر الأخيرة (رغم أن مشكلة أوكرانيا قد عرقلت الوضع كله). فقد دفعت روسيا وإيران بقوى حزب الله والحرس الثوري والقوى الطائفية العراقية بعد أن وصلت السلطة مع نهاية سنة ٢٠١٢ إلى حافة الانهيار، على ضوء دمار البنية الصلبة التي أقامت كل استراتيجيتها عليها. ولقد نجحت هذه القوى بإبقاء حالة الاستعصاء، وتحقيق قدر من التوازن، سمح بعدم سقوط السلطة، لكنها لم تنجح أكثر من ذلك، وبالتالي مايزال وضع السلطة قلقاً. الآن تنعكس الأزمة السورية على وضع حزب الله في لبنان، ولقد باتت تهدّد بانفجار الأوضاع هناك. كما أن الأعداد الكبيرة للقتلى الذين يسقطون في سورية تربك القاعدة الاجتماعية للحزب (الشيعة)، وتفتح على بدء نشوء احتجاجات ضد مشاركته في سورية. إضافة إلى أن الدولة اللبنانية باتت تعيش أزمة هذه المشاركة. وهو الأمر الذي يضع الاحتمال بانسحاب الحزب من سورية حفاظاً على وضعه اللبناني، أو انفجار الوضع اللبناني، واضطراره للانسحاب من سورية تحت الضرورة التي يفرضها ذلك. كذلك نشهد تصاعد الصراع المسلّح ضد سلطة المالكي في العراق، وحيث يتصاعد الحراك الشعبي من أجل إسقاطه. هذا الأمر سوف يربك الدعم القادم من العراق، ويفرض عودة القوى الطائفية التي تقاتل الآن في سورية. ووضع إيران بات صعباً نتيجة الحصار الاقتصادي الشديد، الذي وضعها على حافة الانهيار الاقتصادي. وهذا الأمر هو الذي فرض التفاهم مع "الغرب" (وأميركا خصوصاً)، وفتح طريق التكيّف مع وضعها دون طموحات خارجية. وهو الأمر الذي سيعني عدم التدخّل في سورية، الأمر الذي سوف يؤثّر على وجود حزب الله والقوى العراقية في سورية لجهة الانسحاب منها.

انسحاب هذه القوى يعني - بالضرورة - انهيار السلطة السورية، ونهاية

حكم الأسد، وانتهاء مصالح روسيا التي تحصّلت عليها من بشار الأسد. رغم أن ذلك يعني واقعياً غرق سورية في الفوضى نتيجة تشتّت الكتائب المسلّحة، وانقسامات المعارضة، وأصلاً عدم الاعتراف بها شعبياً. هذا الأمر - إذنْ - سيئ لسورية الشعب؛ حيث ستعيش فوضى كبيرة، و"تتفكّك" إلى إمارات، ومناطق مستقلة، وتبقى دون دولة مركزية. لكنه سيئ لروسيا؛ لأنها ستخسر ما اعتقدت أنها حصلت عليه نتيجة الثورة السورية، من سلطة بشار الأسد. ولا يبدو أن الولايات المتحدة أو الدولة الصهيونية يحبّذان حدوث فوضى في سورية؛ حيث ستمتد إلى كل المحيط من لبنان إلى العراق، وربما أوسع من ذلك. في وضع لم تعد أميركا قادرة على التأثير الفعلي، وهي "تنسحب" من المنطقة، أو أنها لا تمتلك القرار الذي يسمح لها التدخّل المباشر بعد الأزمة المالية التي عصفت بها، وفرضت تقليص حجم وميزانية الجيش، وتحديد أولويات جديدة، هي منطقة آسيا والمحيط الهادي.

والسؤال هنا هو: مَن سيسبق الآخر؟ الحل، أو الانهيار؟ ربما يعتمد هذا على الدور الروسي الذي لم يستطع - إلى الآن - معالجة النقطة المحورية في الوضع القائم، والتي تقود - حتماً - إلى الحل؛ أي إنهاء بشار الأسد (بالقتل، أو الإبعاد). وربما كان الروس يتخوّفون من البديل رغم أن كل الأطراف وافقت أن يختاروه هم، وحيث يكون طرف السلطة هو الممسك بالدولة، هذا الطرف الذي يُفترض أنه مع روسيا. وأن أطراف المعارضة ستكون ضعيفة في السلطة القادمة، ويمكن اللعب بين أطرافها (الائتلاف والهيئة مثلاً). وكذلك إن إنهاء سلطة بشار الأسد، وعلى ضوء الوضع الأكثر من صعب الذي بات يعيشه الجزء الأكبر من الشعب (اقتصادياً وأمنياً، وهجرة وتشرد)، سوف يفضي إلى موافقة شعبية عامة، وتراجع وضع المسلّحين، الذين سينخرط جزء مهم منهم في الحل، أو سيراقب الحل؛ لتبقى بعض القوى (الأصولية خصوصاً) التي يمكن معالجة وضعها في إطار إعادة بناء الجيش، ومتابعته هذا الأمر.

ربما "الغباء الإمبريالي" لروسيا، التي كما يظهر في الوضع العالمي أنها لم تتدرّب على أن تكون دولة إمبريالية ناجحة بعد، هو الذي يؤخّر الوصول إلى حل، والذي ظهر بعد انفجار الأزمة الأوكرانية، وانغماسه بها كأولوية، وجعلها بلا فاعلية في الوضع السوري؛ حيث بات يظهر أن الوضع ينحكم لدور إيران والسعودية وأميركا، وتهميش لدور روسيا، الأمر الذي سينعكس على شكل التغيير والعناصر المؤثرة فيه. وفي كل الأحوال، سيفتح الحل على مرحلة انتقالية، حدّدت مبادئ جنيف أسسها.

رغم ذلك، لا بد من تحديد بعض الأسس التي تسمح بنجاح هذه المرحلة، رغم أن إنهاء سلطة بشار الأسد ووقف الحرب الطاحنة التي تشنّها السلطة على الشعب، ومن ثم: الانتقال إلى "الصراع السياسي"، هو خطوة مهمة في الوضع السوري، ونقلة ضرورية في سياق تطور الثورة. حينها تكون قد حقّقت ما تحقّق في البلدان الأخرى، لكنْ؛ بعد دمار كبير، ومئات آلاف القتلى. لكنْ؛ ربما تكون الثورة السورية قد حقّقت ما هو أكثر من ذلك؛ حيث إنها كسّرت "البنية الصلبة" التي أقامها حافظ الأسد؛ لكي تبقى سورية وراثية "إلى الأبد". وهو الأمر الذي يبقي تأثير الشعب على صياغة مستقبله أعلى، لتبقى المشكلة هي كيف يعاد بناء السياسة والنقابات والمجتمع المدني؛ لكي يكون قادراً على فرض التغيير الجذري.

ما هو ضروري في المرحلة الانتقالية

لا بد من أن يكون واضحاً أن التغيير يفرض متطلبات ضرورية؛ لكي يفتح على مرحلة انتقالية، تسمح بإعادة صياغة السياسة والأحزاب والدولة. فالمسألة لا تتعلق بطرح شخص، أو فئة، بل تتعلق بتغيير شامل لبنية الدولة والاقتصاد، وتحقيق مطالب الشعب الذي ضحى؛ لكي يحقّقها. لهذا يمكن الإشارة إلى عدد من المسائل الأساسية:

أولاً: لا بد من الانطلاق من أن أي تغيير يجب أن يبدأ بالتخلّص من بشار الأسد وعائلة الأسد ومخلوف وشاليش، ومَن هم في ارتباط وثيق بهم في

مراكز الدولة الحساسة، وفي السيطرة على الاقتصاد السوري. وأي صيغة أخرى تُبقي على بشار، أو بطانته لن تؤدي إلى حل، ولا تفتح أي أفق لحل.

ثانياً: يجب أن يكون الهدف الأولي هو تحقيق مرحلة انتقالية لمدة عامين، يمكن أن تمدَّد بالتوافق لعام آخر. وهذه المرحلة تُدار من قِبل هيئة انتقالية (ربما وفق نص مبادئ جنيف١).

ثالثاً: يجب الإعلان عن خطوات سريعة مباشرة، هي التالي:

أ- وقف العنف الذي تمارسه السلطة، ووقف الصراع المسلّح، وتحقيق هدنة، إلى أن يجري ترتيب وضع الجيش والكتائب المسلّحة.

ب- إطلاق سراح المعتقلين كافة، والدعوة لعودة المهجّرين إلى بيوتهم.

ت - إطلاق الحريات العامة، والسماح بالتظاهر السلمي، وتحرير النقابات والاتحادات من سيطرة السلطة؛ لتصبح نقابات واتحادات، تعبّر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تُشكّلها، وتدافع عنها.

ث - إقرار زيادة في الأجور تضاعف المتوسط الفعلي، كما كان سنة ٢٠١٠ (أربع، أو خمس مرات، على الأقل) كخطوة أولى، على طريق زيادة، تسمح بعيش كريم. وتقديم مساعدة مباشرة للعاطلين عن العمل، تساوي متوسط الأجر المقرّر، إلى حين توفير فرص عمل لكل العاطلين.

جـ - التعويض لأهالي الشهداء، وتحقيق الضمان الاجتماعي لهم.

د - التأكيد على محاكمة كل الذين أصدروا قرارات قتل، أو مارسوه.

هـ - التأكيد على إعادة الإعمار، وبقوى محلية بعيداً عن استجلاب شركات إمبريالية، لن تفعل سوى نهب البلد دون إعماره. والإسراع في ذلك، رغم ضخامة المناطق المهدّمة.

رابعاً: مهمة الهيئة الانتقالية تتمثل في النقاط التالية:

أ - إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بوضع عقيدة أمنية جديدة، تقوم على حماية الوطن، وعدم التدخّل في الشأن السياسي، وتوحيدها في جهاز مركزي، واختيار الكفاءات لها، مع محاسبة كل الذين مارسوا القتل والتعذيب.

ب - إعادة هيكلة القضاء، بإبعاد كل القضاة الفاسدين والمرتشين، والذين ارتبطوا بالأجهزة الأمنية، ومحاسبتهم، واختيار الكفاءات لتولي المواقع القضائية الأساسية.

ت - إعادة هيكلة الجيش، بما يفك السيطرة الأمنية عليه، ويعيد بنائه على أساس الكفاءة في مختلف مراتبه، ومحاسبة الفاسدين فيه. والتمسك بعقيدته التي تقوم على استرجاع الأرض المحتلة، والدفاع عن الوطن.

ث - إعادة هيكلة أجهزة الدولة المختلفة، بإبعاد الفاسدين، واعتماد الكفاءة كأساس.

ج - تعزيز الحريات السياسية والإعلامية وحرية التظاهر والإضراب. وتحقيق استقلالية كاملة للنقابات.

د - وضع خطط لإعادة تأهيل الصناعة، وإنقاذ المزارعين، بالغاء الديون، وتعزيز الزراعة.

هـ - تحسين الأجور، وضبط الأسعار.

خامساً: التركيز على صياغة دستور جديد، من خلال:

إما عبر انتخاب مجلس تأسيسي بعد ستة أشهر من ممارسة الهيئة نشاطها.

أو تكليف لجنة دستورية، تصيغ دستوراً، يُعرض على النقاش العام، ومن ثم؛ يُعرض للاستفتاء.

سادساً: تنتهي المرحلة الانتقالية بعد إقرار الدستور، وانتخاب الهيئات التي يقرّرها (برلمان ورئيس).

إعادة بناء الدولة

لكن ما أشير إليه يتعلق بمرحلة انتقالية، تفرضها موازين القوى الراهنة، لكنْ؛ لا بد من ملاحظة أن هذه الموازين لن تغيّر كثيراً في الوضع، ولن تحقّق المطالب الجوهرية التي ثارت الطبقات الشعبية من أجلها. فالسلطة في المرحلة الانتقالية ستكون، وفق موازين القوى، ليبرالية في توجهها الاقتصادي، لأن الأطراف المشكلة للهيئة الانتقالية هم ليبراليون، ولأن روسيا التي "تركّب" السلطة الجديدة تريد مصالحها التي لن تتحقّق إلا في ظل اقتصاد ليبرالي. وفي هذا التركيب، ستكون السلطة الجديدة ديمقراطية، لكنْ؛ بين مزدوجين؛ أي في حدود ما تحقّق مصالح الرأسمالية الجديدة التي ستحكم، والشركات الروسية. وبالتالي سيبقى الميل لفرض "سلطة قوية" قائماً، وستجري محاولات للإعادة بناء "البنية الصلبة"؛ كي تعيد إنتاج النظام القديم. ما سيسمح بتطور الثورة هو - كما أشرنا قبلاً - ضعف السلطة بعد أن تكسّرت بنيتها الصلبة، وليس من الممكن أن يعاد بناؤها بسرعة من جهة، وخبرات الشعب وقوته التي واجهت كل شراسة ووحشية السلطة، وامتلاكه القدرات العسكرية. لكن الذي يحتاج إلى تنظيم وإعادة بناء فعله السياسي. هذا هو رهان المستقبل القريب.

هوامش

(١) انظر حول ذلك، سلامة كيلة " مصائر الشمولية، سورية في صيرورة الثورة»، دار رياض نجيب الريس/ بيروت، ط١/ أيلول ٢٠١٤.

وفي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295850

(٢) حول ذلك، يمكن العودة إلى:

كارولين دوناتي "الاستثناء السوري، بين الحداثة والمقاومة"، ترجمة لما العزب، دار رياض الريس للنشر، ط١/٢٠١٢، (ص١٠٥- ١٥٤).

ريموند هينبوش "سورية ثورة من فوق"، ترجمة حازم نهار، دار رياض الريس للنشر، ط١/٢٠١١، (ص ١٤١- ٢٢٤).

(٣) انظر، رضوان زيادة "السلطة والاستخبارات في سورية"، دار رياض الريس للنشر، ط١/٢٠١٣ (ص٦٧- ٧٢).

(٤) المرجع ذاته، (ص ١١٠- ١١٤).

(٥) يمكن العودة إلى بحث تفصيلي حول ذلك في: جاد الكريم الجباعي "البنية التسلطية للنظام السوري، النشأة والتطور والمآل"، وهو فصل في كتاب: مجموعة مؤلفين "خلفيات الثورة، دراسات سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١/ ٢٠١٣، (ص١٨٩- ٢٤٢).

(٦) ليزا وادين "السيطرة الغامضة، السياسة، الخطاب والرموز في سورية"، دار رياض نجيب الريس/ بيروت، ط١/ ٢٠١٠.

(٧) يمكن العودة إلى دراسة مهمة تناولت هذا الموضوع بدقة عالية، انظر محمد جمال باروت، "العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١/ ٢٠١٢ (ص ٥٣- ٧٢).

(٨) المصدر ذاته (ص ١٠٤- ١١٠).

(٩) انظر، سلامة كيلة، "الثورة السورية، واقعها صيرورتها وآفاقها"، دار أطلس/ بيروت ط١/ ٢٠١٣.

(١٠) انظر، محمد جمال باروت وشمس الدين كيلاني (تقديم وإعداد)، "سورية بين عهدين، قضايا المرحلة الانتقالية"، دار سندباد للنشر - عمان/ الأردن، ط١/ ٢٠٠٣.

(١١) انظر، مجموعة مؤلفين "خلفيات الثورة، دراسات سورية"، سبق ذكره، بالتحديد دراسة د. سمير سعيفان، سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية، (ص ٩٥- ١٤٦).

(١٢) انظر النقاشات حول هذا الأمر في، محمد جمال باروت وشمس الدين كيلاني "سورية بين عهدين"، سبق ذكره. والكتاب يتضمّن مجمل الوثائق والمقالات والمحاضرات التي كُتبت أو أُلقيت خلال سنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٢.

(١٣) انظر، رضوان زيادة (إعداد) "ربيع دمشق، قضايا - اتجاهات - نهايات» مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(١٤) انظر، سلامة كيلة، «الثورة السورية»، سبق ذكره، (ص ٦٣ - ١٠١).

(١٥) هذا الأمر تناولته في، سلامة كيلة، «وضع الثورات العربية ومصيرها»، دار خطوات للنشر والتوزيع/ دمشق، ط١/ ٢٠١٢.

الفصل الثاني: الثورة ومسيرة الإصلاح
إعادة بناء النظام الاستبدادي

مسيرة الإصلاح السورية متأخرة .. وميتة

رغم أن الإصلاح والتحديث كانا مطروحين منذ عقود، خصوصاً بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، فإن الطلب ظل قائماً؛ لأن الإصلاح لم يتحقّق، وما جرى خلال العقد الأخير هو إطلاق يد الليبرالية تحت شعار تحديث الاقتصاد، وتحديث الإدارات. وهو الأمر الذي قاد إلى الانفجار الاجتماعي الذي مانزال نعيشه، والذي وصل إلى حدّ طرح شعار إسقاط النظام.

ومع الانفجار، عادت وعود السلطة لتحقيق الإصلاح، وتقدمت خطوة بطرح قوانين، تتعلق بالإصلاح، وقبل ذلك، رفع حالة الطوارئ، وإلغاء محكمة أمن الدولة، وزيادة محدودة في الأجور، لا تلبّي حتى ما أشارت إليه الدراسات التي قامت بها الدولة، والتي أشارت إلى مضاعفة الأجور أضعاف ما هي عليه، كما أشرنا، وليس رفعها بنسبة الثلث تقريباً.

وإذا كان قانون الأحزاب هو آخر القوانين التي تعتمدها السلطة لتحديث بنية الدولة، فإن متابعة مجمل القوانين التي صدرت توضح بأن هذه القوانين لن تُحدث تغييراً، يسمح بالقول إن الإصلاح قد تحقّق. خصوصاً، في وضع بات الشعب يطالب بالتغيير، وليس في الإصلاح. فمثلاً القانون الذي صدر بعد وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية لا يفعل سوى إعادة إنتاج الأحكام العرفية من خلال ربط الممارسة بالضابطة العدلية التي تقرّر الاعتقال والمحاكمة، وليس للقانون الطبيعي. وقانون «السماح» بالتظاهر كان قانوناً لمنع التظاهر من خلال ربط الموافقة

بوزارة الداخلية، التي من حقّها الرفض دون أسباب وجيهة، لا يحددها القانون أصلاً.

وقانون الأحزاب الجديد لا يختلف عن ذلك. فإذا كانت السلطة هي التي تحدد الحزب «الرسمي»، من خلال ضمّه إلى «الجبهة الوطنية التقدمية»، ويعطى الامتيازات المحدَّدة، فإن قانون الأحزاب الجديد يربط الاعتراف بالأحزاب بلجنة، يرأسها وزير الداخلية، وثلاثة أعضاء، يسمّيهم الرئيس، وخامس قاض، يسمّيه رئيس محكمة النقض. وبالتالي تكون السلطة التنفيذية هي الحاكمة بما يتعلق بالأحزاب، وهو الأمر الذي يُخضع الأحزاب لسلطة تنفيذية ربما هم معنيون بتغييرها، وتحقيق سياسات أخرى مختلفة، من خلال الانتخابات. أو أنها لا تتوافق مع ما يطرحون، مما يجعلها ترفض الاعتراف بهم.

عادة تتأسّس الأحزاب عبر الإخطار؛ أي من خلال تقديم إخطار إلى وزارة الداخلية بتأسيس الحزب، ويكون الفصل هو للقضاء، فيما إذا كان هناك اعتراض على مبادئه. وفي هذه الوضعية؛ حيث يكون القضاء مستقلاً، وليس خاضعاً كذلك للسلطة التنفيذية، يمكن القول بوجود حرية للأحزاب، وبمساواة بينها. أما أن تصبح السلطة التنفيذية هي المنوط بالاعتراف بأحزاب «من لون آخر»، فهو ما يجعل النتيجة واضحة، وتتمثل في الاعتراف بأحزاب «متكيّفة» مع السلطة ذاتها، ورفض أحزاب تختلف مع «الحزب الحاكم» في السياسات الاقتصادية، أو الخارجية، أو الأمنية، أو الوطّنية.

لهذا أشرت إلى أن المسألة هي ذاتها، فمَن يمكن قبوله هو الحزب المتكيّف مع السلطة، والذي يطرح ما يناسبها، مادامت السلطة ذاتها هي التي تقرّ أو تمنع نشوء الأحزاب. هنا السلطة ليست محايدة، هي طرف، يمثل حزباً، وبالتالي ليس من حقّه إعطاء الحق، أو منع الحق، في تشكيل الأحزاب. وهو في تساوٍ مع أي حزب، يمكن أن يتشكّل، كما يفترض المنطق الديمقراطي، وليس المقرّر لحق الأحزاب.

والغريب في القانون أنه يعترف بأحزاب الجبهة كأحزاب «مرخّصة» رغم تناقض بعضها مع القانون. فالقانون يشير إلى أن شروط الاعتراف تتضمن ألا يكون الحزب فرعاً لحزب غير سوري، وهذا ما لا ينطبق على حزب البعث ذاته، الذي هو حزب «عربي»، و«خاضع» لـ «قيادة قومية». طبعاً دون أن نشير إلى أن حزب البعث كان حين صدور القانون مايزال يتمتع بالامتياز الأهم، من خلال المادة الثامنة في الدستور التي تجعله القائد للدولة والمجتمع، ومن خلال امتياز اختيار المرشح للرئاسة قبل أن «ينتخبه» مجلس «الشعب». وبالتالي أن كل الأحزاب التي يمكن أن ترخّص لا بد من أن تكون في ظل هذا الحزب، وتحت قيادته. وسنشير إلى التغيّر الذي حدث بعد تعديل الدستور تالياً.

بالتالي، إذا حاولنا تقييم مجمل القوانين التي صدرت، والروحية العامة التي تصدر بها، نلمس بأن السلطة تنطلق من «ترقيع» البنية السياسية، وليس أي شيء آخر. فهي تنطلق من استمرار سيطرتها، وتحسين شكل وجودها عبر انفراج سياسي جزئي، وأن كل ما يجري هو لفّ على المسألة الجوهرية التي تتمثل بأن هذا الشكل السياسي من النظم بات في تناقض مع المجتمع. وسنلمس بأن المنطق العام الذي يحكم كل هذه الخطوات هو الصيغة التي حاولت نظم عربية تحقيقها قبل أكثر من عقدين بعد انتفاضات، لم تكن قادرة على تحقيق التغيير. لقد حسّنت الفئة الحاكمة في مصر النظام السياسي منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، وأصدرت قوانين تتعلق بالصحافة والأحزاب، والانتخابات. وفعل النظام الأردني ذلك بعد انتفاضة نيسان سنة ١٩٨٩، وحاول النظام الجزائري أوسع من ذلك، فاصطدم بانتصار الإسلاميين. وتقدّم النظام المغربي أكثر من ذلك، من خلال تشكيل المعارضة للحكومة التي ظلت خاضعة لقرار الملك. لكن النظم ظلت هي هي، وها أن الانتفاضات تدقّ أبوابها رغم كل «الديمقراطية» التي تحقّقت.

بمعنى أن السلطة في سورية تحاول اليوم بعد أكثر من عقدين على

تطبيق هذه «الروشيتة» أن تطبقها، وخصوصاً بعد أن أصبحت الثورات هي لغة الشعب، وإسقاط النظم هو مطلبه. فكيف يمكن أن يصلح نظام بات عبئاً على الشعب؟ وما هي ممكنات إصلاحه، وهو العقبة التي يتلمّسها هذا الشعب؟ لقد نجحت النظم العربية الأخرى في «الإصلاح» وربما تأخير الانهيار حين كان ذلك ممكناً؛ حيث لم تكن الأزمة التي تعيشها المجتمعات تطرح مسألة الإسقاط. لكنْ؛ حين تصبح المسألة هي النظم ذاتها، فكيف يمكن أن تصلح؟

إصلاح متأخر؟ كثير جداً، وبلا معنى؟ بالتأكيد.

فلا إلغاء الأحكام العرفية قد ألغاها، ولا قانون الأحزاب سيؤسّس أحزاباً، ولا الشعب يهتم بكل ذلك. فقد انتظر طويلاً عملية الإصلاح، وأمل في محطات عديدة أن تجد السلطة حلاً لمشكلاته، وحين تراكمت هذه المشكلات إلى حد شعوره بالعجز عن التحمل، فقد الأمل بكل إصلاح. هذه هي اللحظة التي أسّست لانفجار كبير، بات يطرح أفقاً آخر، وهو الأمر الذي جعله ينتقل إلى المطالبة بإسقاط النظام..وهو هنا يتلمس بأن السلطة لم تعد تُصلح. لهذا دخلنا في زمن يتجاوز الإصلاح. ولهذا سيبدو الإصلاح هامشاً في صيرورة تغيير كبيرة.

سورية والدستور الجديد: هل انتهى الإصلاح؟

حين تبدأ الثورة، يصبح الإصلاح متأخراً، ولا يمكن أن تقوم الثورة أصلاً ما دامت إمكانية الإصلاح متوافرة. ولا يمكن لشعب أن يثور، وهو يعرف أنّه يمكن حل مشكلاته من خلال الإصلاح، لأنّه لا يتقدم نحو الصدام مع السلطة الذي يحتمل الموت، ما دام يعتقد بإمكانية ما للإصلاح وتغيير وضعه من خلال السلطة ذاتها. بمعنى أنّ الثورة هي نتاج انسداد الأفق أمام كل إصلاح، وأنّ الإصلاح - بعد نشوب الثورة - يكون متأخراً جداً؛ لأنّ الزمن الثوري قد تجاوزه، وأصبح المطلوب هو تغيير كلية البنية الاقتصادية والسياسية.

تلك بديهيات، ومن الأولى في الفهم العلمي. ولذلك، حين نوضع

إزاء المقارنة في سورية بين الثورة التي بدأت في ١٥ آذار/ مارس، وبين الإصلاحات التي تقدمت بها السلطة منذ أوائل نيسان، يكون القول الفصل هو في أنّ الإصلاحات متأخرة، وبالتالي فات زمانها؛ لأنّ الفعل هو للثورة.

نسمع عن الإصلاح منذ عقدين؛ إذ فرضت التحوّلات العالمية منذ ١٩٨٩ بانهيار جدار برلين، ونشوب الموجة الديموقراطية في كل بلدان أوروبا الشرقية و»الاتحاد السوفياتي»، تخوّفاً سورياً من استمرار جمود النظام السياسي، وأزمة الاقتصاد. دفع ذلك إلى الحديث عن تحقيق الديموقراطية «خلال عام»، سرعان ما تراجع بعد انتصار الإسلاميين في انتخابات الجزائر، وبدء تفكّك الاتحاد السوفياتي.

ولقد انتظرت المعارضة السياسية والشعب الإصلاح السياسي منذ ١٩٩٠، حينما هبت «رياح الديموقراطية» هناك، فأتى «الإصلاح الاقتصادي» الليبرالي بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، الذي فتح طريق اللبرلة. بدأ حينها تدهور الوضع المعيشي لقطاعات متّسعة من العمّال والموظّفين، وأصبح التمركز الاقتصادي يميل لمصلحة القطاع الخاص.

ثم انتظر الشباب المنتفض اليوم - كما انتظرت المعارضة السياسية - تحقيق الإصلاح منذ ٢٠٠٠، مع تولّي بشار الأسد السلطة، والوعود التي أطلقها في هذا المجال. فتعمّق «الإصلاح الاقتصادي»، وانتصرت اللبرلة التي كانت في أساس نشوب الثورة. وبالتالي أصبح القطاع الخاص يسيطر على ٧٠٪ من الاقتصاد الوطني، وتراجعت الضرائب المتحصّلة من ١٦٪ إلى ١١٪ من مداخيل الميزانية، وشهدنا تمركز الثروة والإفقار الشديد.

لذلك، حين بدأت الثورة، كان زمن الإصلاح قد ولّى بالتأكيد.

وتدخل كل الخطوات «الإصلاحية» التي قامت بها السلطة في باب الإعلام، والتغطية على شدّة العنف والقتل والتدمير الذي يجري في كل مناطق سورية؛ إذ إنّ الدستور الجديد (الذي هو تعديل في الدستور القديم، ولا يشكّل صياغة لدستور جديد) يكرّس «الوقائع» التي تحقّقت في العقد

الأخير، سواء في الاقتصاد، أو في «الحرية السياسية»، من دون أن يمسّ الطابع الأساسي للسلطة. وبالتالي، يكرّس الدستور كل المشكلات التي أفضت إلى الثورة، ويأتي كخاتمة خطوات، قدّمت تعديلاً شكلياً في وضع السلطة القائم، من إلغاء حالة الطوارئ، إلى قانون الإعلام وقانون الأحزاب. ولذلك، لم تكن «مسيرة الإصلاح» متأخرة فقط، بل ميتة بالأساس.

لأنّ كل «الإصلاحات» تُبقي الرئيس في موقع مركز السلطة المطلق. ولن نقارن هنا ب»إصلاحات» حسني مبارك أواسط الثمانينيات؛ لأنّها كانت أوسع، مع الفارق الزمني والتغيّر العميق في الواقع. وإذا كانت القوانين التي صدرت سابقاً - والمتعلقة بالأحزاب والإعلام - تربط الموافقة بالسلطة التنفيذية (التي يجب أن تكون منافساً، وليس حكماً، كونها تمثّل حزباً ما)، فإنّ مشروع الدستور يكرّس ربط كل السلطات بالسلطة التنفيذية التي محورها الرئيس.

المتغيّر الأول في مشروع الدستور يتعلّق ب»المبادئ الاقتصادية» التي ظهر واضحاً تجاوزها مرحلة «الاشتراكية» لمصلحة تكييف الدستور مع الوقائع التي تحقّقت خلال العقدين الأخيرين، عبر فتح الباب واسعاً لتكريس اللبرلة بالشكل الذي تحقّقت فيه. وإذا لم يكن الاقتصاد اشتراكياً خلال العقود السابقة، بل عبّر عن «رأسمالية دولة» تقوم على الملكية الخاصة، لكنّها تلعب دوراً في الاقتصاد بما يسهم في الاستثمار في الإنتاج وحماية السوق والتوظيف الشامل، فإنّ الجديد هو تكريس الوضع الاقتصادي الذي شكّلته الفئات التي نهبت القطاع العام، وتحوّلت إلى «رجال أعمال جدد». وهؤلاء يتحكّمون بما يقارب ٦٠٪ من الاقتصاد، وحقّقوا ذلك عبر سلطة فائقة المركزة، ومتمحورة حول منصب الرئيس.

فالنظام لا يزال جمهورياً، والسيادة للشعب، لكنْ: يمارسها ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور (المادة الثانية).

كيف تُمارَس؟ بانتخاب رئيس ومجلس شعب، وهنا سنلمس استمرار

الشكل القديم ذاته، لدور مجلس الشعب الذي يتولّى السلطة التشريعية، حسب ما هو مبيّن في الدستور، ولدور الرئيس الذي يمارس نيابة عن الشعب، بالتعاون مع مجلس الوزراء الذي يشكله هو، «السلطة التنفيذية» (المادة ٨٣).

وهنا يبرز «فصل السلطات» بين التشريع والتنفيذ، لكنْ؛ من حيث الشكل؛ إذ إنّ تعبير «على الوجه المبين في الدستور» الذي يكمل جملة أنّ المجلس يتولّى السلطة التشريعية، له أهمية؛ لأنّه يقود إلى حصر التشريع في «إقرار القوانين، مناقشة بيان الوزارة، إقرار الموازنة العامة للدولة، إقرار خطط التنمية...» (المادة ٧٥)، انطلاقاً من حق أعضاء المجلس في «اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة أو أحد الوزراء» (المادة ٧٤). وسنلمس بأن الوزارة هي المسؤولة عن تنفيذ بياناتها أمام مجلس الشعب (الفقرة ٢ المادة ٧٦)، رغم أنّ رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية. وبالتالي سوف يكون الرئيس فوق المحاسبة، رغم أنّه هو الذي يسمّي رئيس الوزراء والوزراء (المادة ٩٧)، ويضع السياسة العامة للدولة في اجتماع مع مجلس الوزراء، ويشرف على تنفيذها (المادة ٩٨). بالتالي، ليس من حق المجلس محاسبة رئيس السلطة التنفيذية سوى في حالة الخيانة العظمى (المادة ١١٧).

في المستوى الآخر، نجد أنّ «السلطة القضائية مستقلة، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، ويعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى» (المادة ١٣٢)، و«يكفل مجلس القضاء الأعلى توفير الضمانات اللازمة لحماية استقلال القضاء» (الفقرة ٢ من المادة ١٣٢). وهنا ينتهي استقلال القضاء ما دام قد خضع للرئيس. فـ«المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة» (المادة ١٤٠)، لكنْ؛ يسمّي الرئيس أعضاءها (المادة ١٤١)، وهي المختصّة بـ«الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة»، و«الإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية» والنظر في الطعن بصحة الانتخاب، وإبداء الرأي بناء على طلب الرئيس (المادة ١٤٦)؛ أي

أنّها، وهي معيّنة من قِبل الرئيس، تُقرّ بدستورية قوانين مجلس الشعب، والإشراف على انتخاب الرئيس ذاته. ويصبح الرئيس هنا هو الحاكم لتشريع وقوانين مجلس الشعب، ولإعادة انتخاب ذاته دون طعن.

وإذا كان الدستور قد قرر «التعددية السياسية» (المادة الثامنة)، فإنّ القانون الذي صدر لتنظيم تكوين الأحزاب يفرض أن تكون اللجنة المؤلفة لدراسة طلبات الحصول على موافقة، مشكّلة من أغلبية، يختارها الرئيس زائد وزير الداخلية (أي ٤ من خمسة). بمعنى أنّ حصول الحزب على النشاط مرتبط بموافقة السلطة التنفيذية، وليست سلطة قضائية مستقلة. ولقد ظل وضع «المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات» - كما كان - خاضعاً للسلطة التنفيذية (أي في وضع التعددية السياسية خاضع لقرار حزب يحكم). لذلك، ورغم شطب المادة الثامنة التي تنص على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع (وأصلاً لم يكن البعث سوى الواجهة لسلطة رئاسية مطلقة، وبالتالي ما تحقق هنا هو إزاحة هذه الواجهة التي كانت قد تلاشت خلال العقد الأخير بسيطرة الليبرالية)، فإنّ تكوين السلطة ظلّ كما هو، رئاسياً مطلقاً، مع فصل شكلي للسلطة التشريعية والقضائية؛ إذ إنّها كلّها تعود؛ لكي تخضع لسلطة رئيس الجمهورية.

وإذا كانت الثورة قد أسقطت كل إمكانية للإصلاح، كما أشرنا، فإنّ هذا الإصلاح شكلي إلى الحدّ الذي يظهره ككاريكاتور في عصر الثورة. لكنّه يوضّح كذلك بأنّ السلطة الحاكمة - الآن - لا تمتلك أي إمكانية لتقديم تنازل عن السلطة المطلقة التي تتمتع بها، وأن على الشعب أن يقبل اللعب بالكلمات.

هذه هي نهاية مسيرة الإصلاح التي بدأت في أوائل نيسان ٢٠١١، وهي نهاية مضحكة. وهي تؤكد الإحساس العفوي البسيط لدى الطبقات الشعبية التي لم تخرج إلا بعدما تيقّنت بأنّ هذه السلطة لا تُصلَح، لهذا يجب أن تُزاح.

الدستور كنهاية للإصلاح .....
وكشاهد على السلطة في سورية

تحت ضغط الثورة، قامت السلطة بتعديل الدستور، كما أوضحنا، في سياق «تحقيق الإصلاح»، وأشار الإعلام الحكومي فيما يتعلق بنتائج الاستفتاء على الدستور إلى «مشاركة كبيرة» في ظل وضع كالوضع الذي تمرّ به سورية، لكنْ؛ كان الحضور في التصويت قليل، وربما قليل أكثر مما يُتوقع، رغم الإجبار الذي تمثل في أشكال عديدة. وهو - بلا شك - تصويت هزيل، ينمّ عن الحالة التي وصل إليه الوضع، ووصلت إليه السلطة؛ حيث بقايا شاحبة لـ «مؤيّدين».

فقد جرى التصويت على دستور «إمبراطوري»، يمكن تلخيص طبيعة السلطة التي يقررها بـ: السيادة للشعب الذي يتنازل عنها «طوعاً» للرئيس الذي هو فوق السلطات جميعاً، والضامن لها، دون أن يحاسب من أي من السلطات التي من المفترض أن تحاسب رئيس السلطة التنفيذية (الذي هو الرئيس)، مثل مجلس الشعب. هنا يلخّص الشعب بالرئيس، وهذا ما يتوضّح في الصورة التي تُعمَّم منذ عقود. فهو فوق، ومستمر إلى الأبد.

هذه هي الخطوة الأخيرة في الإصلاح، كما رسمت في مصفوفة متوالية، لكنها الخطوة الأخيرة في وضع سلطة، لم يعد ممكناً لها الاستمرار. فقد أصرّت على أن تبقى كما هي بالضبط. وكل التغيير الذي كان يهلّل له لا يعدو أن يكون شكلياً؛ لأن حزب البعث وضع في المتحف منذ زمن، وبالتالي لا قيمة لشطب المادة الثامنة التي تنص على أن الحزب هو القائد للدولة والمجتمع، اللذين كان لهما قائد أوحد، هو الرئيس. و«التعددية السياسية» التي تقررت كإنجاز كبير لا تعدو أن تكون إضافة لغوية، نتيجة أن الذي يقرر حق الأحزاب الجديدة في ممارسة نشاطها هي السلطة التنفيذية التي هي طرف، وليس جهة محايدة، كما يجب أن يكون، بمعنى أن الذي يقرر هو حزب/ سلطة هو في تساوٍ مع أي حزب جديد أمام

القانون، كما يُفترض، كما أشرنا للتو، ولهذا كان يجب أن يقرر حق أي حزب في ممارسة نشاطه هيئة دستورية مستقلة، أو يتّبع تقديم إشعار بتشكيل أي حزب دون إذن بالموافقة، على أن تقدم وزارة الداخلية اعتراضها إلى القضاء، في حال رأت في دستور الحزب مخالفة للدستور. وبالتالي ظل رضا السلطة هو الأساس في قبول الأحزاب، أو رفضها. والإصرار على البقاء في الهيكلية ذاتها يعني أنه لا يمكن امتصاص أي من عناصر الأزمة التي فجّرت كل هذا الصراع.

لكنْ؛ سنلمس بأنه لا معنى لكل هذا التصويت والإصلاح أصلاً؛ حيث إن وضع السلطة بات صعباً للغاية رغم كل العنف الذي تمارسه، وإعلانها بأنها قد بدأت عملية الحسم، واحتلت بابا عمرو. وسيكون كل ما جرى نافلاً مثل رزمة الإصلاحات التي أعلن عنها. وربما أوضح شحوب التصويت هذه النهاية.

طبعاً، رغم تصعيد الميل لتحقيق الحسم، فإن متحولات أساسية فرضت ذاتها على وضع السلطة، تشير إلى أنها لم تعد قادرة على الاستمرار. فالسلطة قررت أن تستمر كما هي، في ظل دعاية أنها تتغيّر. وما هو أهم هو التحوّلات في الواقع. فما ظهر من خلال الاستفتاء هو أن تحولاً كبيراً طال الفئات التي كانت تدافع بشراسة عن السلطة بداية الانتفاضة. فالفئات التجارية (في دمشق وحلب خصوصاً) باتت ترى بأن الركود الاقتصادي والتضخّم يودي بوضعها، ويقود إلى انهيارها. كذلك الفئات الوسطى التي كانت مستفيدة من النمط الاقتصادي الذي شكّلته الرأسمالية الحاكمة (النمط الريعي)، تجد بأن استمرار الوضع على ما هو عليه يدمّر وضعها. لهذا بات منطوقها يقول «بدنا نخلص»؛ أي «لا بد من الرحيل»، ما دامت السلطة لم تستطع إنهاء الانتفاضة. وهذه هي القاعدة الاقتصادية التي اتّكأت عليها السلطة، ودعمت الشبيحة لأشهر. كذلك نتلمّس تململاً، وشكلاً من أشكال التحرّك في الساحل الذي جرى الدفع العنيف من قِبل السلطة لإبقائه متماسكاً حولها؛ حيث إن كل تمرّد هنا يعني فقدان كلية تماسك السلطة.

هذا يعني بأن خيار الرحيل بات عاماً. وستبدو السلطة كذلك في وضع متأزم، إلى حدّ كبير؛ حيث فقدت قدرتها المالية، وباتت عاجزة عن توفير السيولة الضرورية لاستمرار مقدرتها على الصراع. لهذا أغرقت السوق بعملة دون رصيد، مما أفضى إلى بدء انهيار الليرة؛ حيث فقدت إلى الآن ما يقارب الـ ١٥٠٪ من قيمتها. وهو الأمر الذي يعني ارتفاع مقابل في الأسعار يزيد من توتر كل الطبقات الشعبية، وغير الشعبية. لكنه يعني ميل الدولة إلى الإفلاس المالي. وماتزال مضطرة إلى طباعة المزيد من العملة، وبالتالي تحقيق المزيد من الانهيار وارتفاع الأسعار نتيجة التضخم. لقد باتت ميزانية الدولة دون مداخيل كافية، وهو الأمر الذي سيدفع إلى انهيار اقتصادي شامل.

إذنْ؛ لا شعبية للسلطة الآن، وأيضاً باتت على شفا الإفلاس. لكنها تخوض حرباً شاملة، من أجل حسم الصراع. ربما بسرعة قبل الوصول إلى لحظة الانهيار. لكنْ؛ لا يبدو أن الحسم العسكري في بعض المناطق، مثل بابا عمرو أو إدلب، يمكن أن يوقف الثورة، التي باتت تتوسّع (فلم يعد ممكناً المباهاة بأن حلب ودمشق هي مع السلطة). لكنْ؛ سنلمس - أيضاً - بأنه حتى الوضع العسكري للسلطة لم يعد مريحاً، ليس نتيجة تصاعد استخدام السلاح ضدها، بل لأن الاحتقان بات أعلى في كل الجيش. وربما نشهد تحوّلاً في وضعه، لكنْ؛ سيكون واضحاً بأنه لم يعد قادراً على إنهاء الانتفاضة.

بالتالي فقد أتت محاولة الحسم العسكري لكي توقف كل هذا الانهيار في وضع السلطة، لكن الأمور لا تسير في هذا المجرى. الأهم هنا هو أن السلطة باتت تعتمد اعتماداً كلياً على «الخارج»، سواء عبر الحامل الروسي الذي بات يعمل مباشرة على الأرض، أو من خلال التحالفات الإقليمية التي استنفرت كل مجهودها؛ لكي تحمي حليفها. وفي هذا السياق تأتي خطابات حسن نصر الله المتتالية في الفترة الأخيرة. أو عبر الإعلام؛ حيث تكاد جريدة الأخبار (التي كنت أكتب بها) تتحوّل إلى نسخة

ورقية لقناة الدنيا، أو من خلال الحشد من «الإعلاميين» و«السياسيين» اللبنانيين والأردنيين، الذين باتوا وكأنهم في «حرب تحرير» شاملة ضد الثورة والشعب السوري.

ولا شك في أن كل ذلك تجاوزه الزمن بعد انطلاق الثورة، وربما نكون قد أصبحنا في لحظة تحوّل كبيرة.

الفصل الثالث
أحوال المعارضة السورية في الثورة

زحمة مؤتمرات سوريّة والانتفاضة بحاجة لأدوات

مؤتمرات المعارضة في الداخل والخارج لبلورة بديل من النظام في سورية بدأت بعد شهرين من الثورة، رغم أنه كان يجب أن تنظر إلى الحراك الشعبي الداخلي، بوصفه أساساً للثورة، التي من المفترض أن تخلق أدواتها السياسيّة التي تعبّر عنها.

في سورية زحمة مؤتمرات، فهل كانت قد وصلت الانتفاضة إلى نهايتها المنتصرة؟ إذا كان لقاء فندق سميراميس لقاءً تشاورياً بين مثقّفين وفنّانين وسياسيين معارضين مستقلين جهدوا من أجل بلورة موقفهم من الانتفاضة الشعبية، فأعلنوا دعمها من وسط العاصمة دمشق، ولم يهدفوا إلى أن يتحوّلوا إلى «تكتل سياسي»، أو «جهة حوار» (كما اتّهمهم بعض المعارضة المريضة)، ولا فكروا في «الركوب على دم الشهداء»، بل قالوا إنهم كـ «نخب» معارضة يمكن أن تسهم في الانتفاضة - أيضاً - من خلال تقديم تصورات أولية، يمكن أن تضيء المرحلة الانتقالية حين الوصول إليها، وهي أفكار مطروحة للذين يخوضون الانتفاضة، وللشباب الذي يعمل على تنظيمها.

إذا كان لقاء سميراميس هو كذلك، فقد جاء مؤتمر سميراميس الثاني في سياق الإعداد لـ «الحوار الوطني»، الذي كانت تعدّ السلطة السورية لإقامته في العاشر من شهر تموز سنة ٢٠١١. وهو اللقاء التشاوري الذي خلا من وجود المعارضة، مع وجود بعض مَن أبدى رأياً معارضاً، أو تساوق مع مطالب المعارضة. ورغم تبنّي اللقاء بعض مطالب المعارضة، التي

وضعت في «الهواء» من حيث التنفيذ. لم يكن الحوار مقنعاً للشارع الذي رفع سقفه إلى حد إسقاط النظام؛ لأن السلطة ذاتها هي التي عقّدته، ولهذا رفض من أساسه.

لكنْ؛ كان اللافت هو المؤتمرات التي عُقدت في الخارج، من اسطنبول وأنطاليا وبروكسل إلى اسطنبول مجدداً. فالداخل لم يعقد مؤتمرات، ربما لأن الوضع الأمني السلطوي لا يسمح بذلك (وهذا ما حدث مع محاولة عقد جزء من مؤتمر الإنقاذ الوطني في دمشق)، ولقد أدّت الحوارات بين أطراف المعارضة خلال أكثر من شهرين بعد الانتفاضة إلى تأليف هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديموقراطي، في تحالف ضم أطرافاً أساسية في المعارضة، وكوّن ثقلاً معارضاً في خضمّ التشقّقات التي عاشتها خلال العقود الماضية، والصراعات التي كانت تدل على تغليب «المناكفات» على رؤية الواقع، والعمل على تشكيل تحالف معارض واضح الأهداف. كذلك كانت تشير إلى اختلافات في النظر إلى السلطة، وفي الموقف من تغييرها، وأيضاً في الموقف من «الدعم الخارجي».

ولا شك في أن ضغط الانتفاضة فرض التوافق بين كتلة أوسع من أحزاب المعارضة، وإن كان الموقف من السلطة ظل دون ما ينادي به الشارع، وبدا أن باب الحوار مع السلطة لم يغلق؛ حيث ظل احتمال إصلاح النظام قائماً لديها.

في المقابل، كان بعض معارضة الداخل «يتماهى» مع الانتفاضة، ويتشدّد أكثر من الشارع، رغم دورها المحدود والفردي في الغالب. وأصبحت ترى أن الانتفاضة هي انتفاضتها رغم أنها لم تقتنع يوماً بـ «قدرة الشعب»، ولا بقوته، وفي أنه يمكن أن يكون قوة تغيير. وهو الوضع الذي كان يقود إلى مراهنات «خارجية» أضرت بمسار المعارضة، وأوصلتها منهكة، ومثيرة للشكوك، حين انفجرت الانتفاضة. لقد فوجئت بما حدث قبل أن تنقلب إلى اعتبار أنها القوة القائدة. ولهذا رفضت تحقيق التحالف في

إطار أوسع من «إعلان دمشق»، معتبرة أنه «الممثل» للمعارضة السورية، وأن مَن هم خارجه هم أحزاب، تتلهف للحوار مع السلطة.

لا يمكن أن نتّهم أحداً، لكن الخلافات القائمة هي نتاج تحليلات مختلفة لوضع سورية قبل الانتفاضة، ولوضع الانتفاضة السورية الآن. وما يبدو هو تصارع على مَن يقود هذه الانتفاضة، أو مَن يستفيد منها، من أجل تحقيق رؤيته. وهي هنا «وسيلة استخدام» ليس أكثر ربما، سواء كان ذلك واضحاً، أو كان في «اللاوعي». وهذا الأمر هو نتاج موقف من «الشعب»، ومن الأوهام التي تحكم بعض النخب بأنها هي الشعب. وأن مطالبها هي مطالب الشعب.

في كل الأحوال، هذه خلافات سابقة وراهنة، وربما مستمرة. ولا شك في أن توحيد المعارضة كان أمراً ضرورياً في سياق التساوق مع الانتفاضة. فالسياسة ضرورة لا بد من أن تتوافق مع الصراع في الشارع. ووجود الأحزاب ضرورة لا بد منها. ومن هذا المنطلق كانت الضرورة تفرض توحيد المعارضة في الحد الأدنى الممكن في ما بينها. لكن الخطر يكمن في أن يكون الحد الأدنى هذا متوافقاً مع مطالب الشارع، ومعبّراً عنه. فهل ما تحقّق في الداخل يفي بالغرض؟

ربما، لكنْ؛ ما يمكن الإشارة إليه هو أن وضع مجمل الأحزاب والقوى يشير إلى ضعف نتيجة القمع الطويل، لكنْ؛ أيضاً نتيجة مشكلات الأحزاب ذاتها، التي كان القمع يعمّقها. ولهذا باتت تسعى لأن «تلحق» الانتفاضة، لا أن تكون في طليعتها. وبات موقفها يُقاس بمدى توافقه مع شعارات الشارع بدل أن تصيغ هذه الشعارات. الشارع الذي بدا خارج كل الأطر السياسية، وربما ضدها، أو لا يعرف عنها شيئاً. لكنه قرَّر إسقاط النظام.

هذا هو وضع معارضة الداخل، لكنْ؛ كان يتوضح أن «معارضة الخارج» تتحرك بسرعة، وتعقد المؤتمرات، من أجل تشكيل النظام الجديد، وتشكيل «سلطة بديلة»، سُمِّيت في أنطاليا «مجلساً انتقالياً»، وسُمِّيت

في اسطنبول «حكومة ظل»، أو «حكومة منفى». ورغم أن البيانات الختامية لم تتطرق إلى هذه الأفكار، فقد أشارت إلى ميل لدى جزء من المعارضين في الخارج إلى أن يكونوا هم ممثلي الثورة، والمَعنيين بترتيب وضع سلطة بديلة، تبدأ في التنسيق، وإقامة العلاقات على هذا الأساس.

في أنطاليا، كان مطروحاً في برنامج المؤتمر، الذي عُقد في نهاية شهر أيار/ مايو سنة ٢٠١١، مناقشة تشكيل مجلس وطني انتقالي، والإعداد لكتابة دستور جديد، لكن النقد الشديد الذي رافق المؤتمر جعل المؤتمرين يتخلّون عن مناقشة ذلك. وفي بروكسل؛ حيث عُقد مؤتمر بدعوة من جماعة الإخوان المسلمين بعد مؤتمر أنطاليا مباشرة، لم تكن مجالاً للنقاش؛ لأن النقد كان لا يزال طرياً، رغم القول بإمكانية تكليف اللجنة المنبثقة عن المؤتمر من قِبل شباب الثورة للتعبير السياسي عنهم. وهنا كان لا بد من «بصمة» داخلية، فجاءت الدعوة إلى مؤتمر الإنقاذ الوطني في شهر تموز/ يوليو سنة ٢٠١١، من الداخل، بمشاركة وجوه من الخارج، وعلى أساس أن يعقد في الداخل، في وضع لا يسمح بذلك. وبالتالي كان وجود الداخل هو هذه البصمة ليس أكثر. ولقد طُرح في المؤتمر تشكيل مجلس انتقالي، وحكومة «ظل»، أو منفى، من أجل أن تسحب الشرعية من النظام؛ لكي تُعطى لهذه الحكومة، وبالتالي تصبح هي السلطة الجديدة، لكنْ؛ لم يجرِ التوافق على ذلك، بعدما تعرّض لنقد شديد من أطراف أخرى في المعارضة.

ورغم أنه في كل هذه المؤتمرات كان يُدعى طيف من معارضة الخارج، إلا أن المحرّك لها كان جماعة الإخوان المسلمين. وفي المؤتمر الأخير في اسطنبول، أشار البيان الختامي إلى مشاركة «شخصيات وفعاليات وطنية وممثلين عن الشباب وتنسيقيات الثورة وفصائل العمل الوطني»، رغم أن جزءاً مهماً من المعارضة في الداخل لم يكن حاضراً، ورغم وجود شباب في المؤتمر إلا أنهم لم يحظوا بتكليف تمثيل داخلي، وبالتالي سيكون ما قاله الدكتور برهان غليون صحيحاً، من حيث إن «مَن يعقد الاجتماع هو التيار

الإسلامي، الكثير من التشكيلات الإسلامية - الإخوان المسلمون وآخرون أيضاً -» الذين «يحاولون الالتقاء والانتظام والتموضع في عملية تتغير باستمرار». وهو ما ظهر في سيطرة شباب الإخوان على نشاط اللجان، كما أشار بعض الحاضرين.

بمعنى أن الجهد الخارجي المعارض يتمحور حول الإخوان المسلمين الذين يحاولون الحصول على شرعية تمثيل الثورة، من خلال ضمّ بعض معارضة الخارج، وأخذ بصمة الداخل، والتمسك بمطالب صاغها الشارع أو المعارضة في الداخل، كما فعلت مع بداية ربيع دمشق حين تبنّت المطالب الديموقراطية. لكن الأخطر يتمثل في أنها تعمل على أن تصبح «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب السوري (رغم أنها تحاول ألا تظهر بهذا المظهر). فما يبدو واضحاً من كل نشاطها هو أنها تسعى إلى الاعتراف بها قائداً للمعارضة، وأنها تمثلها، وبالتالي أن تكون معارضة الخارج هي الفاعل الأساسي باسم المعارضة ككل، ثم الحصول على «اعتراف دولي» بما تشكّله. وهو ما تحقّق في تشكيل المجلس الوطني السوري في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ٢٠١١.

انعكس هذا الدور سلباً على الانتفاضة؛ لأنه يظهر، وكأن هناك قوى من الخارج، و«أصولية» تحاول الإسراع؛ لكي تصبح هي السلطة البديلة، رغم أن لها تاريخاً لا بد من أن يُفتح للنقاش قبل أن تتقدّم للعب دور سياسي، ولأن الداخل والشباب خصوصاً هو مَن يجب أن صيغة المرحلة الانتقالية، وليس معارضة الخارج، ولا معارضة الداخل، وأيضاً لأن هذا الدخول يُنجح حجّة السلطة التي تُربك جزءاً من الشارع الذي لا بد من أن ينخرط في الصراع حول أن بديلها هو الأصولية، رغم أن الطابع العام للانتفاضة يتخالف معها، ولقد عبّرت عن ذلك بشعارات واضحة، منها: لا سلفية، ولا إخوان، الثورة ثورة شجعان، وغيرها.

بالتالي هذا الدور الخارجي يوحي بأصولية غير مطلوبة، وبـ «دعم خارجي»

غير مقبول. فليس الخارج هو مَن سيصوغ البديل، بل الانتفاضة في الداخل. وليس من حاجة لجلب «دعم خارجي»؛ لأن الانتفاضة قادرة على الوصول إلى أهدافها دون أن تتلوّث بدور إمبريالي مايزال يدعم السلطة.

والسؤال الذي كان مطروحاً هو: هل وصلت الانتفاضة إلى مرحلة تفرض السعي إلى تأليف حكومة بديلة، أو مجلس انتقالي، كما كان ينشط هؤلاء المعارضون؟ أم كان لا يزال الوضع يفرض التفكير في كيفية تطوير الانتفاضة، وتوضيح آفاقها؛ لكي تستطيع أن تكسر قوة السلطة، وتفتح الأفق على التفكير في شكل البديل الممكن؟ باختصار هل نريد وضع ليبيا؟ أم وضع اليمن؟ أو هل وضع سورية شبيه بوضع ليبيا؟ أم بوضع اليمن؟ ربما ليس هذا، ولا ذاك، لكن المهم هنا هو أنه لا يزال هناك متسع للتفكير في شكل البديل، ومتسع من الوقت للحوار بين الشباب أولاً، ومع مختلف أطياف المعارضة لتحديد الشكل الضروري لتحقيق الانتقال إلى الدولة المدنية الديموقراطية. وبالتالي كان يجب أن يجري التركيز على دعم الانتفاضة، وتطويرها، لأننا كنا لا نزال في طريق، لم يصل إلى قمته، ولا توضّح الشكل الممكن لتحقيق التغيير. فالآفاق هنا مفتوحة، لكنْ؛ ليس منها تشكيل حكومة منفى، تتعاون مع الدولة الإمبريالية لتحقيق التغيير. فالتغيير داخلي، وبالتالي كل الصيغ التي تتناول شكل انتقال السلطة لا بد من أن تكون داخلية.

حيث لم يكن قد حان الوقت للركض من أجل قطف ثمار الانتفاضة، وأيضاً لم يظهر أن هناك مَن يحمل مشروعها، وبالتالي لن يمثّلها إلا شبابها. لهذا كان لا بد من أن تبلور الانتفاضة أدواتها السياسية.

أحوال المعارضة

إذنْ؛ ما يمكن قوله هو أن الثورة السورية تعاني من غياب الفعل السياسي نتيجة غياب الأحزاب التي تعي معنى السياسة والصراع السياسي، الذي هو ضرورة في كل ثورة. فالمعارضة السورية كانت خارج الحدث منذ البدء،

وكل سياساتها التالية أبقتها في المكان ذاته. وهي الآن، إما ماتزال تراهن على تراجع في السلطة نحو الإصلاح، وتعتمد الضغوط المختلفة، ولهذا تحضّر لعقد مؤتمر للمعارضة في دمشق، أو ماتزال تعيش وهم «التدخل الخارجي»، وتركّز على التواصل مع «الدول الغربية»، وتعمل على التحضير لتشكيل «حكومة انتقالية». وخلال كل تلك الفترة ماتزال الثورة تعيش مشكلاتها، وتقوّم مساراتها ذاتياً.

لم تتوقع المعارضة السورية أن تحدث ثورة في سورية، فقد كانت نظرتها إلى الشعب سلبية. ولم تكن تتلمّس واقعه، الذي هو واقع اقتصادي معيشي بالأساس. بل ظلت تعمل في «المستوى السياسي»؛ أي في الصراع مع السلطة، أو في الحديث عن «الإمبريالية». وكان تقييمها الأساس نتيجة القمع الطويل الذي تعرضت له، وشعورها بالمقدرة الكبيرة على القمع من قِبل السلطة، وهو القمع الذي أضعفها كثيراً خلال العقود السابقة، أن السلطة قوية، إلى حدّ أننا لا نستطيع هزيمتها، وأن ميزان القوى مختل كثيراً لمصلحتها.

ولقد انبنى التقدير على حساب قوة السلطة و»قوة» المعارضة؛ أي بعيداً عن إدخال الشعب في ميزان القوى هذا، انطلاقاً من أنه «غير سياسي»، وبالتالي غير فاعل «وكانت تضاف صفات أسوأ على الشعب، مثل التخلف والاستسلام والخضوع». وهذا الأمر كان يفرض تجاهل الشعب، ومن ثم؛ عدم تقدير أنه في وضع يمكن أن يقوده إلى الثورة، خصوصاً وأن كل التحولات الاقتصادية التي جرت منذ سنة ٢٠٠٠ بالتحديد لم تكن تُلمس، أو كان قطاع كبير من المعارضة يربطها بالميل «الإصلاحي» للرئيس الشاب الذي يريد تغيير بنية السلطة! بمعنى أن التركيز كان ينصبّ على تحقيق «الإصلاح السياسي» المترافق مع تحقيق اللبرلة كتكوين عضوي، وهو الأمر الذي جعل هذه المعارضة تغضّ النظر عن تحرير الاقتصاد، وتتمسّك - فقط - بالمطالبة بالإصلاح السياسي. هذا التحرير الاقتصادي هو الذي كان يؤسّس لتصاعد الاحتقان الاجتماعي، ويهيّئ لحدوث الثورة. ربما

شباب تشكّل في مرحلة ما أسمي «ربيع دمشق» هو الذي كان يعتقد بأن سورية يمكن أن تسير على طريق الثورات في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، وهو الذي بدأ في محاولة تحريك الشعب. وهو شباب منقطع الصلة - في الغالب - مع قوى المعارضة، أو قطع الصلة خلال الثورة.

هذا الوضع للمعارضة جعل كل نشاطها بعد أن حدثت الثورة يتمركز حول «الحلول»، والبحث في «مرحلة ما بعد»، انطلاقاً من أنها هي التي ستصل إلى السلطة «موضوعياً»، كونها «المناضل التاريخي»، أو أنها هي التي ضحّت طيلة عقود طويلة، أو حتى لأن الأمر «الطبيعي» يفرض أن تكون هي، انطلاقاً من «قناعة ذاتية». ولقد ركب على هذه المعارضة «أكداس» ممّن لم يناضل أو يلعب أي دور في الماضي، وكثير من «المصلحيين». وهؤلاء مَعنيون - فقط - بالسلطة «الجديدة»، وبدورهم فيها، ولا يعنيهم ما يجري على الأرض.

إذنْ؛ يمكن القول بأن هناك قطيعة بين الشعب والمعارضة، كما أن هناك «أحلاماً» مختلفة. وهو الأمر الذي أسّس لأن تسير الثورة في مسار، والمعارضة بمختلف تلاوينها في مسار آخر، لا يمتّ بصلة لمسار الثورة «ولقد كان عبئاً عليه». فالثورة كانت بحاجة إلى قوى سياسية، تعطيها الأفكار والخبرة والتجربة؛ لكي تتبلور أهدافها بشكل واضح «أي بشكل سياسي»، وتطور وعي شباب، لم يكن يعرف السياسة، ووجد ذاته في خضم السياسة من أوسع أبوابها «باب الثورة»، وتمدّهم بالشعارات المعبّرة عن واقعهم، وبالسياسات التي تسمح بتطور حقيقي لنشاطهم. وبالتالي كانت تفترض انخراط المعارضة في الثورة بالمعنى العملي «أي في الممارسة اليومية». فالثورة ليست «هوجة»، وعفوية انطلاقها كانت تفرض الحاجة الماسّة لأن تتنظم وتتحدد، وهذا من فعل قوى سياسية لديها وعي وخبرة ورؤية واستراتيجية تغيير. وليس «برنامج مطالب» فقط. لكن «استراتيجية» المعارضة بعد انطلاق الثورة انبنت على أساس هو نتاج تاريخها، ويتعلق برؤيتها للوضع من منظورها «السياسي» «الذي - كما أشرنا - يتعلق برؤية

المستوى السياسي، وليس كلية المجتمع»؛ حيث ظل شعورها بـ «جبروت» السلطة، وبـ "العجز" الذاتي عن إسقاطها، هو الذي يتحكم بكل سياساتها ويحدد استراتيجيتها. خصوصاً أن نظرتها للشعب لم تتغيّر رغم ما تشاهده على الأرض من قوة وعنفوان. بمعنى أنها لم تثق، ومازال لا تثق، بأن هذا الشعب يمكن أن ينتصر. ولهذا أصبحت الثورة هي فرصة، فرصة بكل معنى الكلمة. فرصة لكي يفيق «رجالات السلطة» فيقتنعوا بخطاب المعارضة المطالب بالإصلاح عبر تحقيق «الانتقال إلى الدولة الديمقراطية»، وبالتالي أن تجري عملية «انتقال سلمي وآمن»، أو فرصة؛ لكي تتدخّل الدول الإمبريالية «أو كما يسمّى من قبل هذا الطيف من المعارضة: الغرب» من أجل إسقاط السلطة، وفي قناعتها أن هذا النمط من النظم «القومية» لا يسقط إلا بالتدخل الخارجي «مثل العراق، ومن ثم ليبيا».

فبعد ثلاثة أشهر من الثورة، تشكلت هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، لكنْ؛ بدل أن تلحظ الأحزاب والشخصيات التي شكّلتها التحوّل الكبير الذي حدث، والذي كان يجب أن يشكّك في كل المنطق الذي حكمها فيما يتعلق بالنظر إلى «الشعب»، ومن انطلاقها من أنه خارج معادلة الصراع «كما أشرنا إليه قبلاً»، انطلقت من التقدير ذاته، والمعادلة ذاتها: اختلال ميزان القوى بين المعارضة والشعب، وأن السلطة لن تسقط.

لهذا كرّرت الإصلاحات التي كانت كل أطياف المعارضة تنادي بها منذ عقد «أي منذ ربيع دمشق». ولأن الشعب قد رفع هدف إسقاط النظام، فإن كل تصور ما دون ذلك يسقط، وهو الأمر الذي فرض تهميش الهيئة منذ البدء، وفتح الأفق لنقل مركز المعارضة إلى الخارج؛ حيث كانت قوى تعيش في الخارج تتحضر للحظة فشل المعارضة الداخلية عن التقاط «نبض الشارع»؛ لكي «تزاود» هي، فتتصدر.

فعلاً، لم تُقبَل هيئة التنسيق شعبياً، رغم أن كادرات بعض أطرافها

«حزب الاتحاد الاشتراكي» كانت منذ البدء مشاركة في الثورة، وكانت في أساس تحريك مناطق متعددة «وهذا ما قاد إلى انسحاب كثير من هذه الكادرات من الحزب فيما بعد». فأصبحت تلهث وراء الحدث، وتحاول رفع سقف شعاراتها دون القطع مع أساس فكرتها عن الحل، وهو ما جعلها تندفع وراء مبادرة الجامعة العربية، ثم وراء الدور الروسي الذي بدا وكأنه يبحث عن حل، ومن ثم؛ وراء مبادرة كوفي أنان، وبعده الأخضر الإبراهيمي. وإذا كانت قد وصلت إلى أن عليها طرح مسألة رفض قبول السلطة الحالية، والبحث في «مرحلة ما بعد بشار»، فقد ظلت تعتمد التوسّطات والوساطات للوصول إلى ذلك. ومن ثم؛ عادت لكي تضع هذه المسألة في سياق «الحوار من أجل انتقال السلطة»، أو «الحوار مع أطراف في السلطة»؛ أي بمعنى أن تجري المفاوضات مع السلطة لترتيب عملية الانتقال. وهو الأمر الذي كان يجعل خطابها مرتبكاً، وغير قاطع مع السلطة، خصوصاً بعد أن بدأت بعض الشخصيات التي تنتمي إليها تركّز «النقد» على التسليح والجيش الحر، و»العصابات المسلحة». وبعد أن باتت تُظهر ذاتها كطرف ثالث بين الشعب والسلطة.

في المقابل، كانت أطراف المعارضة في الخارج «الإخوان المسلمون، وليبراليون نظموا أنفسهم على عجل، وأطياف أخرى» يتحضرون؛ لكي يكونوا هم المعارضة. ولقد بدأت المسألة بعقد مؤتمرات «أنطاليا وإسطنبول وبروكسل وغيرها» حاولت أن تضم أطيافاً مختلفة، وأن تشرك ناشطين من الداخل، سواء اضطروا إلى الهروب، أو حضروا من الداخل خصيصاً. وكانت حينها تتسرب فكرة تشكيل «مجلس وطني انتقالي»، والدعوة للتدخل الخارجي. سرعان ما قادت بعد ما يقارب الأربعة أشهر إلى تشكيل «المجلس الوطني السوري»؛ حيث كانت ظروف الثورة إلى أن يجد صدى لا بأس به في الشارع الثائر. فظهر أنه ممثل الثورة «الشرعي والوحيد». لكن هذه المسألة لم تطُل كثيراً؛ حيث بات مرفوضاً كهيئة التنسيق، وربما أسوأ، نتيجة «الفضائح» التي رافقته، سواء في التصريحات، أو البذخ، أو التفكّك

والصراعات الداخلية. ولكنْ؛ أساساً نتيجة أنه لم يلمس مشكلات الثورة، وحين أوهم الشعب بأن الحل هو في التدخل الخارجي عبر فرض «حظر جوي»، لم يتحقّق ذلك، وظهر واضحاً أنه ليس من إمكانية لهذا التدخل.

وظهر أن المجلس ينشط كـ «وزارة خارجية»، مهمتها إقناع «الغرب» بضرورة التدخل العسكري «عبر الحديث عن الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، أو الدعوة لحظر جوي هو في الحقيقة حرب عسكرية». وبأن يكون هو الممثل الوحيد للشعب السوري. ورغم الوضوح «المبهر» لمسألة غياب كل احتمال للتدخل العسكري، وهو ما تكرر في تصريحات كثيرة لرؤساء ومسؤولين غربيين «أوباما وكلينتون، هيغ، ميركل، وأمين عام حلف الناتو»، فقد ظلت الاستراتيجية التي يعمل على أساسها المجلس هي: التدخل الخارجي.

ومن أجل ذلك، تحوّلت الثورة في خطاب المجلس إلى مأساة ومجزرة ومناطق منكوبة. وأصبح البكاء والاستجداء والندب هو «الخطاب الرسمي». دون تلمّس بأن ما يجري هو ثورة، برغم وحشية السلطة ودمويتها، وكل التدمير الذي تحدثه، فالهدف من هذا الخطاب هو استجداء التدخل؛ لأنه الطريق الوحيد لوصولها السلطة، كما تعتقد هي. فهي لا تثق بالشعب، ولا ترى بأن صيرورة الصراع يمكن أن توصلها إلى السلطة على الطريقة المصرية، أو التونسية.

هنا، ليس لم تقدّم هذه المعارضة ما هو مفيد للثورة فقط، بل قدّمت ما شكّل إضعافاً لها. فقد كانت تؤكد كل ما تقوله السلطة في خطابها، الذي ركّز «عن وعي وتخطيط» على الطابع الأصولي للثورة، وعلى الوطنية، ودورها الممانع؛ حيث كانت الدعوة للتدخل الخارجي تخيف قطاعات مجتمعية مختلفة «لكنْ؛ خصوصاً المسيحيين»، بالضبط نتيجة تلمّس السوريين لأخطار الاحتلال الأميركي للعراق، وانعكاس ذلك على انفجار الصراعات الطائفية والقتل الطائفي. لهذا كان الخوف كبيراً من كل دعوة للتدخل العسكري، أفضى إلى عدم مشاركة قطاعات مجتمعية في

الثورة، أو مشاركتها المتأخرة. كما كان التركيز على «الأسلمة»، ومن ثم؛ السطو على إعلام الثورة، وصبغه بصبغة أصولية، يعيد إنتاج الماضي «أحداث ١٩٨٠/ ١٩٨٢»؛ ليُظهر بأن ما يجري سوف يقود إلى سيطرة الإسلاميين على السلطة، وبالتالي إلى القيام برد فعل على تلك الأحداث ضد «العلويين» خصوصاً. وكان ما يجري في تونس ومصر من سيطرة الإسلاميين عبر الانتخابات يؤكد هذا الخوف. لكن هذا الخوف طال الكثير من «القوميين» والعلمانيين، واليسار كذلك. وهو أمر - أيضاً - فرض التردد وعدم الاندماج في الثورة، أو حتى الوقوف مع السلطة، ليس حباً فيها، بل خشية من البديل. وبهذا كانت المعارضة عبئاً على الثورة.

المجلس الوطني والإخوان المسلمون والائتلاف الجديد

أخيراً تحقّق حلم الإخوان المسلمين بالسيطرة على المجلس الوطني، لكنْ؛ بعد أن أصبح واضحاً أن في الأفق ائتلافاً جديداً، يتجاوز المجلس. والملفت أن الإخوان قرروا فرض السيطرة بعد عملية توسيع، جرى الإيهام بأنها تهدف إلى توسيع التمثيل في المجلس، وذكرت الأخبار عدد القوى والمجموعات التي انضمت حديثاً، وهي بالعشرات، والتي قيل إنها تمثل الثورة. ومن ثم؛ ها هم يفرضون رئيس الوزراء الذي يريدون؛ ليظهر أنهم - أيضاً - مسيطرون على الائتلاف، الذي تشكّل - أصلاً - لتهميش سيطرتهم على المجلس الوطني، في سياق وضع المعارضة السورية في الخارج في طريق «مختلف».

ليس غريباً ذلك، ولا مفاجئاً إلا للذين أغمضوا أعينهم، أو اعتقدوا أنهم قادرون على اللعب، أو الذين كانوا يريدون تعبيراً سياسياً عن الثورة دون التدقيق فيما يجري. فالإخوان المسلمون هم الذين خطّطوا منذ البدء، ونشطوا بشكل حثيث، ولعبوا بالكلمات؛ لكي يتوصلوا إلى تشكيل «مجلس وطني انتقالي». ولقد حدّدوا الهدف منه، وكيف يمكن أن يلعبوا بالقوى الأخرى؛ لكي يصبحوا هم المسيطرين؛ حيث إنهم عملوا على أن يحتكروا الثورة، وأن يُلبسوها «أيديولوجيتهم»، وأن يصلوا إلى السلطة عبر «الدبابة

الأميركية». كل ذلك انتقاماً مما جرى لهم سنوات ١٩٨٠/ ١٩٨٢، رغم أنهم هم مَن أكمل سياسة تنظيم الطليعة المقاتلة في تفجير الصراع الطائفي، الذي وُوجه بصراع مقابل، ظهر واضحاً في تدمير مدينة حماة. وبالتالي فهم ينطلقون من منظور طائفي عميق، الأمر الذي يجعلهم غير مبالين بسورية إلا من منظور تدمير السلطة عبر التدخّل العسكري الخارجي؛ لأنهم يعرفون بأن وجودهم الواقعي لا يعني شيئاً، وأن الشعب الذي يخوض الثورة «ومنه الشباب المتديّن» يحمّلهم مسؤولية أحداث الثمانينات، كما يحمّل السلطة. ولهذا لن يصلوا إلى السلطة إلا عبر «الدبابة الأميركية»؛ حيث ليس من مراهنة عليهم، كما حدث في مصر وتونس حين جرى اعتبار الإخوان المسلمين معارضة، يمكن أن تحمل حلولاً لمشكلاتهم. وبالتالي أتوا هناك عبر الانتخابات.

لكن المأساة تكمن في أن نخباً متأمركة لعبت دور المحلّل. وأن بعض أطراف المعارضة في الداخل «إعلان دمشق، ورياض الترك خصوصاً» انساقت خلف الرؤية ذاتها لقناعتها بأن سقوط السلطة لا يتحقّق إلا عبر «الدبابة الأميركية»، ربما لأنها انطلقت من «حقد غريزي» نتيجة الاستبداد الذي مارسته السلطة، والذي كان وحشياً، بلا شك.

وهذا الثلاثي هو الذي أنجب «المجلس الوطني السوري». وهو الذي رسم سياسته التي تنطلق من السعي الحثيث لجلب التدخل العسكري الإمبريالي. ولهذا حاول المجلس تكرار التجربة الليبية، من تغيير العلم، إلى الجهد الدولي الكبير لتدويل المسألة السورية، إلى فرض «حماية المدنيين» التي أصبحت تعني «الحظر الجوي»، وصولاً إلى الدفع نحو التدخل العسكري. الأمر الذي جعله ينشط «دولياً» في سياسة، تقوم على استجداء التدخل، واللهاث للقاء مسؤوليي الدول الإمبريالية، ومحاولة الحصول على اعتراف به كممثل شرعي وحيد.

لكنْ؛ مَسَكَ الإخوان، الذين تواجدوا في المجلس عبر مسميات متعددة

هي وهمية في الغالب، بالمفاصل الأساسية للمجلس منذ البدء (بيت المال، والإغاثة)، وظلوا يحرصون على أن تبقى لهم الغلبة، في كل توسيع فيه. وهو الأمر الذي فرض نجاح أغلبية كبيرة لهم في المكتب التنفيذي في الانتخابات التي جرت عشية تشكيل الائتلاف الوطني السوري، بالاستناد إلى أهم فكرة تسعى إليها الثورة: الديمقراطية؛ حيث أتت السيطرة عبر الانتخاب. هنا لا بد من ملاحظة «التفاعل المشترك» بين الإخوان المسلمين والسلفيين، وكل المجموعات المتأسلمة، التي هي - الآن - تخوض الصراع من أجل السلطة.

المجلس إخواني منذ البدء رغم الواجهة التي عرفت قيادة الجماعة كيف تلعب بها. والهدف احتكار التمثيل، والسعي لفرض التدخّل الخارجي بعد أن خذلت أميركا محبّيها وعشّاقها، لكن الإخوان ظلوا يصرّون على فرض التدخّل، لهذا مارسوا سياسة عسكرية في المناطق التي لهم تواجد فيها، تقوم على زيادة التدمير والقتل عبر تكرار سياسة عسكرية، توصّل المقاتلون أنها فاشلة، والتي تتمثّل في الاستحكام في المدن، والاحتماء بالشعب. وكانوا بذلك يزيدون الدم، وبالتالي يشاركون في المجزرة التي تجري. كل ذلك من أجل استجداء التدخّل الإمبريالي عبر تحويل الثورة إلى مجزرة، أو الإيهام بأن ما يجري هو مجزرة، تستحقّ «التدخّل العسكري الإنساني».

الإخوان المسلمون هم الإخوان المسلمون، ولن يكونوا غير ذلك؛ أي قوة أصولية تستميت من أجل السيطرة على السلطة، وتمتلك أحقاداً، لا تستطيع تجاوزها. ولقد لعبوا بأطراف المعارضة المتهافتة، والمستلبة للدول الإمبريالية. ولقد ربطوا رؤيتهم بالتحولات التي تجري في الوطن العربي، من منظور أن الثورات التي انفجرت فتحت الأفق لسيطرة «إسلامية» على كل النظم العربية، بعد أن تحقّق «الوعد الإلهي» بأن يقيموا «الخلافة الإسلامية». وبالتالي فقد نشطوا ما بين تصعيد الصراع «الغريزي» ضد السلطة، بغض النظر عن انعكاسها على سورية البلد، وبين «الوعد الإلهي» الذي يُشعرهم أن عليهم «التكتكة»، من أجل الجلوس في المقعد الأمامي

لـ «الدبابة الأميركية»، بعد أن يكونوا قد أوجدوا كل المبررات التي «تفرض» على الدول الإمبريالية التدخّل، كما أشرنا، من خلال الإسهام في زيادة المجازر والتدمير.

ثم جاء دور السيطرة المباشرة على المجلس، ربما لأنهم استشعروا بأن الأمور قد نضجت لحلّ، يتجاوزهم بعد أن ظهر أنْ لا إمكانية للتدخل العسكري الإمبريالي؛ حيث سقط رومني الذي كان يُعتَقد بأنه سينجح وسيغيّر في سياسة أميركا تجاه المسألة السورية؛ ليصبح التدخل العسكري ممكناً. خصوصاً - أيضاً - أنه كان يبدو أن أميركا تميل للتفاهم مع روسيا على حلّ هو أقرب إلى الموقف الروسي. لكنْ؛ يجب أن يجري التنبيه لما يمكن أن يفعله هؤلاء أكثر من ذلك. فقد اتبعوا سياسة خاطئة، ومارسوا عملاً عسكرياً في سياق ضارّ، ومن ثم؛ استشعروا انفلات الوضع منهم. هل يندفعون لممارسات عسكرية أكثر سوءاً؟ ربما هذا ما فعلوه، لكنْ؛ ظهر أن أميركا كانت تعمل على دفن المجلس الوطني، وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة على أنقاضه. والائتلاف الجديد هو تحالف المجلس القديم مع المنشقّين عنه بالأساس، ومجموعات قيل إنها أتت «من الأرض». لكنْ؛ لماذا كانت هذه النقلة؟

المسألة الملفتة - هنا - هي أن تشكيل التحالف الجديد تم بضغط من قِبل الإمبريالية الأميركية، وأوروبا، ودول الخليج، وجرى الاعتراف به حالما تشكّل. بالتالي لم تكن المسألة هي مسألة تشكيل التحالف بذاته، بل هي مسألة ماذا تريد تلك الدول من هذا التحالف؟

في تجارب سابقة، كان الهدف من تشكيل تحالف كهذا هو اتخاذه مدخلاً للتدخل العسكري، لكنْ؛ في سورية ليس من تدخّل عسكري، وحتى ليس من دعم عسكري للمجموعات المقاتلة، ربما فرنسا - فقط - كانت تعمل على كسر هذه القاعدة قبل تدخّلها في مالي، رغم التصريحات الرنّانة الداعية لتسليح المعارضة، والتي بدت أنها ذات مغزى تكتيكي. لهذا لا بد من تحليل الهدف من الخطوة الإمبريالية الجديدة. منطلقين

من أن تأثير التحالف الجديد لن يكون أكبر من سابقة؛ أي لن يكون ذا تأثير في المسار الفعلي للثورة.

ما يمكن لمسه - هنا - أن هذه الخطوة يمكن أن تفتح على احتمالين: الأول هو استمرار الدول الإمبريالية في المراوغة؛ أي الإيهام بأنها تقدّمت خطوة عبر الاعتراف بالمعارضة «الموحّدة»، وبالتالي استمرار السياسات القديمة التي تقوم على ترك المسألة السورية «تتفاعل»، بمعنى ترك الصراع يتفاقم دون حسم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التدمير والقتل، وإضعاف بنى المجتمع، وهذا ما حصل بشكل ما. والثاني يتعلق باحتمالية أن تكون الأمور قد وصلت إلى لحظة، تفرض التوافق الدولي على حلّ، ولهذا يجب أن تشارك المعارضة كطرف في حوار، تشارك السلطة فيه برعاية «مجموعة العمل» الدولية (وربما بمشاركة السعودية وإيران). ربما هذا الأمر هو الذي أطلق الشائعات حول أن هدف التحالف الجديد هو «الحوار مع السلطة». وأيضاً ربما كانت التسريبات حول الموقف الأميركي تصبّ في هذا السياق، فقد أشير إلى أن السفير الأميركي في دمشق، والذي شارك في حوار الدوحة، قد أكد على الرفض الأميركي للتدخّل العسكري، وتسليح الجيش الحر، وعلى أن الحل للمسألة السورية هو حلّ سياسي. وطالب بعمل المعارضة على تخفيض سقف مطالب الشعب.

ومن ثم؛ ظهر أن التوافق الأميركي الروسي قد تحقّق، وبالتالي أن لحظة التقدم خطوة نحو الحل باتت مطروحة جدياً. خصوصاً بعد مبادرة معاذ الخطيب رئيس الائتلاف، التي تدعو إلى الحوار مع السلطة، من أجل التوصل إلى حل سلمي. هذا الأمر فرض حدوث مفاجأة جديدة، كان الإخوان وراءها كذلك. فقد قرر الائتلاف تشكيل حكومة، وهو الأمر الذي ظهر أنه يشوّش على الخطوات نحو الحوار، من أجل تشكيل «حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة». الصيغة التي تقررت في مبادئ جينيف، التي باتت أساس التفاهم الأميركي الروسي.

لكن المفاجئ الآخر هو أن الانتخابات أسفرت عن حصول «إخواني» غير

معروف على أعلى الأصوات، واختياره رئيساً للوزراء. الإخوان هنا أظهروا «دهاءهم» المعهود؛ حيث تبيّن أنهم أدخلوا مجموعات عديدة في صلب الائتلاف، كمستقلين، أو كناشطين «يمثلون الثورة»، وبالتالي باتوا يملكون الأغلبية في الائتلاف الجديد. لماذا كانت هذه الخطوة؟ هل لافشال «الحوار»، من أجل ترتيب مرحلة انتقالية؟ أم لكي يصبح لهم حصّة في هذا الترتيب؟ أظن أنه بات واضحاً أن الإفشال غير ممكن، خصوصاً بعد أن قررت أميركا، و»خضعت» فرنسا راضية بما حصلت عليه في مالي، وارتبكت تركيا، وربما تهمّشت قطر.

الإخوان السوريون «يدسّون» أنفهم؛ لكي يحصلوا على «مقعد». ربما هذا كان ملخّص الصورة بعد سنتين من الثورة التي تقاتلت على «ركوبها» قوى كثيرة. ولقد نجحوا مرة أخرى في الهيمنة على «ممثل الشعب»؛ أي على الائتلاف الوطني الذي تشكّل أصلاً لتجاوز هيمنتهم. وهذا ما أعاد إنتاج المشكلة ذاتها: كيف يمكن المشاركة في المفاوضات التي كانت مقرر عقدها في جنيف بداية سنة ٢٠١٤ بدون الإخوان؟

الحلّ الروسي الأميركي وصراعات المعارضة الهامشية

المعارضة التي اجتمعت في استنبول أظهرت مدى التناقض الذي بات يحكم أطرافها، والمطامح الذاتية التي تحكمها. لقد اجتمعت تحت ضغط توسعة الائتلاف من جهة، وإقرار المشاركة في مؤتمر جينيف ٢، من جهة أخرى. ويظهر واضحاً حضور «السفراء» ومسؤولي الأمن في دول «داعمة»، كما يظهر الدور الذي يريده كل هؤلاء، من أميركا وفرنسا إلى السعودية وتركيا، حتى قطر التي يظهر أنها تُجلب جلباً للضغط على «أتباعها» (جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الوطني عموماً)، من أجل الموافقة على توسعة للائتلاف، هدفها تهميش «أدواتها».

التوسعة تطرح انطلاقاً من ضرورة تحقيق توازن مع الإخوان المسلمين

الذين باتوا يسيطرون على الائتلاف، كما سيطروا على المجلس الوطني. لكن الهدف هو المسألة الأخرى التي تتعلق بالذهاب إلى مؤتمر جينيف ٢؛ حيث إن موقف المجلس الوطني، والإخوان خصوصاً، لم يتقبّل لا الدور الروسي، ولا التفاهم الأميركي الروسي، وبالتالي وضع العراقيل خلال الأشهر الماضية في وجه «موقف إيجابي» للائتلاف من التفاهم الأميركي الروسي، ورفض الانخراط في «تكتيك» الوصول إلى «حوار» برعاية روسية أميركية، الأمر الذي دفع رئيسه السابق أحمد معاذ الخطيب التقدّم بمبادرة شخصية، حظيت ببعض القبول في الشارع السوري، وبعدئذ؛ فُرضت على الائتلاف بشوط ألغت إمكانيتها.

لهذا كان الصراع يجري - بالضبط - حول القبول بالحل الروسي الأميركي، أو رفضه. وهو صراع ليس سورياً محضاً، بل إنه صراع دولي كذلك. بمعنى أن هذا الحل يصطدم بمصالح دول إقليمية وإمبريالية، ويخدم أخرى.

أولاً الحل الروسي، أو التفاهم الأميركي الروسي، يقوم على تطبيق مبادئ جينيف التي أقرت بين أطراف مجموعة العمل الخاصة بسورية منذ نهاية حزيران/ يونيو سنة ٢٠١٢، والتي تضمّنت مبادئ للحل، لا تشير إلى وضع رأس السلطة؛ حيث جرى «خلاف» أميركي روسي حول مصير بشار الأسد. لكنه سرعان ما تلاشى بعد أن قبلت أميركا بـ «بقاء» الأسد، ودعا جون كيري المعارضة للحوار معه. والأمر هنا لا يتعلق بتمسك مطلق ببقاء الأسد، حتى من قِبل الروس، بل يتعلق ألا يكون ذلك شرطاً للحوار، على أن يتحدّد مصيره في الحوار ذاته. ويبدأ الحل بتشكيل «حكومة انتقالية كاملة الصلاحية»، كما تنص مبادئ جينيف، تشرف على مرحلة انتقالية.

المراهنة في تحقيقه تنبني على وجود «قوى» في السلطة تريد الحل السياسي، وربما هي مَعنية بـ «فرضه». وقوى المعارضة المنقسمة إلى معارضة الداخل التي تتوافق تماماً مع الروس، وتوافق على الحل الذي يطرحه، وتعدّ أنها أسهمت في بلورته. ومعارضة الخارج المشتّتة بين الائتلاف الوطني والمنبر الديمقراطي وتكتلات عديدة أخرى. وكان يعدّ

المجلس الوطني هو واجهة «الحلف الثلاثي» الذي تشكّل بعد الثورة من كل من تركيا وقطر وفرنسا، الحلف الذي كان يريد تغيير السلطة لمصلحة قوى تابعة له، تبلورت في المجلس الوطني. والذي هيمن على الائتلاف رغم أن هذا الأخير أُنشئ لتجاوز وضع المجلس وسيطرة الإخوان عليه. وأُنشئ - أيضاً - لكي يشارك في الحل الروسي، وينخرط في التفاهم الأميركي الروسي.

لهذا حين بدأت الخطوات التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار بدأت العراقيل تظهر من داخل الائتلاف؛ حيث توضّحت سيطرة الإخوان عليه. ومن الواضح بأن الإخوان مصمّمون على العرقلة، رغم الضغوط الأميركية الهائلة عليهم وعلى باقي الرافضين. وكذلك الضغط السعودي الموجّه أميركياً، وحصر قطر في زاوية الضغط في الاتجاه ذاته بدل دعم الإخوان.

إذنْ؛ حينها بات هناك مَن يوافق على المشاركة في جينيف ٢، وهناك مَن يرفض المشاركة. والإخوان هم الأكثر حماسة للرفض (معهم إعلان دمشق الإخواني). ولا أظن بأن الرفض هنا له علاقة بالثورة؛ حيث لم يقدّم هؤلاء سوى ما أضرّها، كما أوضحنا مراراً. لكن الأمر يتعلق بلعبة المصالح. فإذا كانت أميركا قد أقنعت تركيا وفرنسا بدعم الحل الروسي، وهذا ما ظهر من خلال مواقف هذه الدول في استنبول، فإن قطر ماتزال تناور، كما يبدو، رغم أن أميركا فرضت عليها التخلي عن «الملف السوري». لأن أدوار كل هذه القوى كانت تخدم تخريب الثورة أصلاً، وليس دعمها، لهذا لا بد من وقف هذا التخريب. وكما يبدو، فإن عمق المصالح بين أميركا وروسيا جعل أميركا تمارس كل هذا الضغط، من أجل انجاح الحل الروسي، أو سيطرة روسيا على سورية، في إطار لعبة المصالح بينهما.

أما جماعة الإخوان وإعلان دمشق؛ فيحسان بأنهما خسرا كل شيء، ولم يعد ممكناً لهما في إطار الحل الروسي أن يكونا هما (من خلال المجلس الوطني، أو الائتلاف بعد السيطرة عليه) السلطة البديلة لبشار الأسد. لقد اشتغل الإخوان المسلمين منذ البدء على مسألة أن يكونوا هم السلطة

الجديدة، وعملوا على اللعب في أطراف المعارضة، من أجل أن يظلوا ممسكين بكل التحالفات التي تنشأ. وحين أصبح العمل المسلح هو أساس الثورة، حاولوا السيطرة على المجموعات التي تتشكّل عبر المال والوعد بإرسال السلاح. لهذا سيطروا على المجلس الوطني، بكل مفاصله، ثم حين جرت عملية تجاوزهم بتشكيل الائتلاف، قفزوا بكل براعة؛ لكي يفاجئوا الآخرين أنهم يسيطرون عليه.

وكما أشرنا مراراً، فهم يعرفون أكثر من غيرهم بأن وجودهم في سورية ضعيف جداً، وأن وصولهم السلطة ليس ممكناً إلا عبر التدخّل الإمبريالي، كما حصل في العراق. ولهذا اتبعوا التكتيك الذي يبقي الصراع قائماً إلى أنْ، إما يُستعطف العالم (الإمبريالي طبعاً)، ويتدخّل، أو تحدث المعجزة (وهذا في عالم المستحيل). ولقد قامروا لأجل ذلك.

هذا ما جعلهم يرفضون الحل، وليس لا «الوطنية»، أو الحماس الشديد للثورة، ولا غيره. وبالتالي فقد أرادوا إعاقة الحل فقط، على أمل أن «تحدث المعجزة»، التي لن تحدث طبعاً. ومن ثم؛ هم قامروا بدماء الشعب، وبدمار البلد؛ لكي يصلوا إلى السلطة. لقد عدّوا أن هذه فرصتهم؛ لكي ينتقموا، أو لكي يعمّموا السيطرة «الإسلامية» على المنطقة. ولم يهمّهم وضع الشعب ومصير الثورة؛ أي كل الممكنات القائمة. لهذا لا نجد أن لديهم رؤية لتطوير الثورة، بل إنهم أرادوا شراء الثوار بالمال؛ لكي يقولوا إن لهم قوى على الأرض. إن التعنّت الإخواني (وإخوانه) لا يعدو أن يكون نتيجة الفشل في الحصول على السلطة، وليس نتيجة الحرص على الثورة. وبالتالي لا يهمّهم رحيل الأسد أو بقاءه الآن، بل يهمّهم أن يصلوا إلى السلطة، حتى لو بعد سنوات.

وضع المعارضة
في سياق الانسياق إلى حلّ روسي

ولقد أوجد الاعلان عن عقد جينيف٢ بداية سنة ٢٠١٤ تحرّكات دول

متعددة، ومتتالية، لكن الأنظار ظلّت متجهة إلى المعارضة السورية؛ حيث يجب تحديد مشاركة أطيافها كطرف مقابل لوفد السلطة الذي قال الروس إن أسماءه قد تحدّدت، وأرسلت لهم. وإذا كان كل من الطرف الروسي والطرف الأميركي ينشطان، من أجل عقد المؤتمر، عبر ترتيب "صفوف" كلّ من السلطة والمعارضة؛ لكي يبدأ، فإن الحراك داخل المعارضة ذاتها بات واضحاً، والإرباك كبيراً فيما يتعلق أولاً بمبدأ المشاركة، أو عدمه، ومن ثم؛ ما هو الحدّ الأدنى الممكن، والذي يمكن على أساسه المشاركة؟ وهنا نلمس بأن الموقف من بقاء بشار الأسد يعلو قليلاً، ويتلاشى؛ لأنه هو المدخل لكلّ حلّ، وهو الأدنى الممكن، من أجل الوصول إلى حلّ، يمكن أن يلقى قبولاً من القوى المسلحة، أو من الثوار عموماً.

في الأشهر الماضية، كان مايزال وضع المعارضة يشير إلى وجود "مركزين" فقط، رغم أن كثير من المجموعات والتحالفات والتجمّعات قد تشكّل. وظهر أنهما يميلان في إطار العلاقات الدولية إلى محورين متناقضين، روسيا/إيران، و"الغرب" الذي كان يُعدّ بديهياً أنه يشمل أميركا وأوروبا وتركيا. لقد رتّبت هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي علاقاتها مع روسيا والصين وإيران، وباتت تراهن على الدور الذي يمكن أن يلعبوه، من أجل إيجاد "حلّ سلمي"، أو "تفاوضي"، بعد أن راهنت طويلاً على "يقظة" السلطة من "غفوتها"، ثم على مبادرة الجامعة العربية، ومن ثم؛ على الموفد العربي الدولي (كوفي أنان، ثم الأخضر الإبراهيمي)، لكنها وجدت في الروس - أخيراً - الطريق الممكن لتحقيق "الانتقال السلمي الديمقراطي". ولهذا ترى قيادات الهيئة أن خيارها كان الأسلم، وأنه قد أوصل إلى نتيجة، كان يمكن الوصول إليها دون كل هذه الدماء. رغم أن الروس تخلّوا - تماماً - عن الهيئة، وعن كل حلفائهم حين تقرّر عقد المؤتمر نتيجة موافقتهم، على أن تحدد أميركا وفد المعارضة.

في المقابل، وُلد المجلس الوطني بدعم "غربي"، خصوصاً هنا تركيا وفرنسا، ثم قطر. وهو المحور الذي كان يبدو أنه حريص على أن يأتي إلى

السلطة بقوى "تمثله". فتركيا لها مصالح هائلة في سورية، تحقّقت بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي مع بشار الأسد. وهي تريد أن تحافظ على مصالحها، بالطبع. وقطر كانت في علاقة "فوق جيدة" مع بشار الأسد، وتريد - أيضاً - أن تحافظ على وضعها، وأن تعزّزه. وفرنسا التي ظلت تحاول منذ تسعينات القرن الماضي أن تجد موطئ قدم لها في سورية، وفشلت (مع شيراك، ثم مع ساركوزي) عادت تحلم بأن يصبح لها مصالح تريدها (ولا ننسى بأن فرنسا شيراك هي التي رعت وصول بشار الأسد إلى السلطة، ورعت عملية الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري قبل أن تكتشف أن كل ذلك لا يجعلها بديلاً عن الهوى الأميركي لدى النخبة الجديدة). ولهذا بات المجلس مدعوماً من هؤلاء، وجرى العمل من قبلهم؛ لكي يصبح هو "الممثّل الشرعي الوحيد" للثورة والشعب. لكنْ؛ يبدو أن الفيتو الأميركي (المخفي حينها) كان يمنع تحقيق هذه النقلة التي كانت تفترض الانتقال إلى مرحلة التدخّل العسكري لفرض المجلس سلطة بديلة، وحيث كان واضحاً أن أميركا ليست في وارد التدخّل إطلاقاً، وتبيّن - فيما بعد - أن لها سياسة أخرى في سورية خصوصاً. ولهذا تعثّر المجلس الوطني، ودخل في متاهات الوعود الدولية دون أن يكسب شيئاً. لكنه ظل في ارتباط مع هذا المحور رغم ذلك.

وكان واضحاً - منذ البدء - بأن الإخوان المسلمين هم الممسكون بكل مفاصل المجلس، فهم من صانعيه بحجمهم أصلاً (وإنْ بالتعاون مع إعلان دمشق وبعض الليبراليين الهامشيين). وظلوا يتحكّمون بسياسته، بدعم من ذاك المحور. ولقد هيمنوا عليه مباشرة بعد أن أصبح تشكيل الائتلاف الوطني حتمياً؛ حيث كانت الضغوط الدولية تفرض تجاوز المجلس وتجاوز سياساته لمصلحة سياسة أخرى، تريدها الولايات المتحدة. هذا الائتلاف الذي ظهر من أجل "الدخول في الحوار مع السلطة" كما روّج المجلس الوطني، والذي ظهر أنه قد فرض على المجلس أن يشارك فيه. ولقد ظهرت آثار تلك الهيمنة المباشرة على المجلس لاحقاً، كما سنرى. فقد كانت

المسألة تتعلّق - منذئذ - بترتيب وضع المعارضة الخارجية للمشاركة في حلّ، ترعاه كل من روسيا وأميركا، وهو ما لم يكن واضحاً حينها لكثير من المعارضين، انطلاقاً من قناعة لديهم بأن الصراع الأميركي الروسي مايزال كما هو، وبالتالي أن إمكانية التفاهم مستحيلة. وأن أميركا هي في صف المعارضة الخارجية، وإنْ كانت ليست متحمّسة كثيراً لدعمها، وعرقلت أكثر من مشروع لتعزيز دورها، أو لزيادة الدعم السياسي و"العسكري" للمعارضة.

الدور الأميركي في تشكيل الائتلاف كان لافتاً، لكنْ؛ تبيّن أن الإخوان قد سيطروا عليه أيضاً، لهذا حينما بدأ النشاط الأميركي من أجل تقدّم الائتلاف نحو الحلّ عبر تقديم مبادرة "حسن نوايا" ظهر الفشل؛ حيث ظهر بأن أغلبية في الائتلاف ترفض ذلك، فتقدّم معاذ الخطيب بمبادرة باسمه، فُرضت على الائتلاف بعد إذ (بشريكات مضافة إليها، من أجل إفشالها)، وربما ما فرضها هو الشعور بأن جزءاً مهماً من "الجيش الحر" (أو الكتائب المسلّحة)، ومن الشارع يدعمها. لكنْ؛ قام الإخوان بخطوة، زادت في الإرباك حينما طرحوا تشكيل حكومة انتقالية (وكانوا قد رفضوا الفكرة قبل إذ)، وفرضوا التصويت على انتخاب رئيس لها، تبيّن أن الفائز هو منهم. لهذا استقال معاذ الخطيب من رئاسة الائتلاف، وأصدر خطباً نارية، طالت مَن يرسل التكفيريين، وبمَن يريد فرض قيادة على الثورة، وعن تقاعس الدول الغربية، وكذبها. فأوضحت كل "البيئة" التي نشطت فيها هذه المعارضة.

الضغوط أعاقت تشكيل الحكومة، وربما أفشلتها (وهذا هو الأرجح)، و"الدول الداعمة" جرى الضغط عليها أميركياً، أو ترتيب وضعها؛ لكي تحصل مقابل خسائرها (تركيا خصوصاً)، وجرى العمل على "توسيع الائتلاف" بقوى "ديمقراطية" توازن ثقل الإخوان. ومن ثم؛ دفعها في المسار التفاوضي. وهو الأمر الذي يفرض أن يوافق الائتلاف على المشاركة، فقد قرّر الروس والأميركيون الدعوة لمؤتمر جينيف٢ في شهر حزيران/ يونيو سنة ٢٠١٣، وباتوا يدفعون؛ لكي يتشكّل وفد المعارضة الخارجية، التي

وضعت في مزنق؛ لأنها إذا لم تشارك سوف يجري تشكيل تحالف جديد بدون الإخوان (وبعض أطراف المعارضة الأخرى الملتصقة بالإخوان) يشارك في المؤتمر. في الوقت ذاته الذي سينتهي الدعم لكل معارض لهذا المؤتمر. خصوصاً بعد أن دعم "أصدقاء سورية" المؤتمر تحت الضغط الأميركي (أو في سياق الترتيب الأميركي، لا فرق)، وبات واضحاً أن مَن يرفض سوف يُعزَل.

لهذا فإن الحاضرين في استنبول لترتيب أمر الائتلاف كانوا في وضع حرج؛ لأن المسار قد تحدّد من قِبل "الحليفَيْن" روسيا وأميركا، اللذين هما قادران على ضبط حركة المعارضة نتيجة تهافتها على الارتباط بهاتين الدولتين، خصوصاً هنا المجلس الوطني (الذي صار هو الائتلاف الوطني بعد السيطرة على هذا الأخير) الذي صمّم - منذ البدء - على ربط المسألة السورية بالتدويل، وركّز كل نشاطه من أجل أن يستجلب التدخّل "الخارجي" (الغربي، أو الإمبريالي)، وتعاقد مع الدول الخاسرة في الصراع العالمي على بيع سورية لها (وأقصد فرنسا وتركيا وقطر). وقبل أن يكون واجهة قوى "دولية" تريد السيطرة على سورية.

هيئة التنسيق - كما أشرنا - تبدو فرحة؛ لأن حليفها هو الذي فاز بسورية في إطار التقاسم العالمي. أظنّ أن ما تفكّر به هو أن المطلوب هو تحقيق حلّ "سلمي"، وتحقيق "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، طبعاً الحلّ "السلمي" بات ممكناً ربما بعد كل هذه الوحشية التي مارستها السلطة، وهذا الدمار الذي حقّقته بكل جدارة. وربما نصل إلى شكل نظام "ديمقراطي"، لكنْ: لا يجب أن ننسى أن مَن سيشارك في الحل عليه أن يوقّع على كل "العقود الاقتصادية" التي وقّعها قبل أقل من سنة "الرفيق المناضل" قدري جميل (في شهر آب/ أغسطس سنة ٢٠١٢)، والتي تؤكّد السيطرة الروسية على النفط والغاز، وتفتح السوق السورية للسلع الروسية والرأسمال الروسي؛ أي للنهب الروسي بالتحديد.

فإذا كان الخوف من السيطرة الإمبريالية الأميركية هو الذي دفع للتفاهم

مع الروس، سنجد بأن الروس قادمون لفرض سيطرة إمبريالية كذلك. هذا هو المصير الذي يفرضه طابع الوضع الدولي، ووضع الثورة ذاتها، لكنْ؛ ما يمكن أن يستفاد منه موضوعياً (إذا ما تحقّق هذا الحل) هو أن يحقّق الانتقال من هذا الشكل الدموي الوحشي لصراع السلطة مع الشعب، إلى شكل عليه ملامح الصراع الديمقراطي. لكن هذا يستلزم شطب الفئة التي مارست كل هذه الوحشية، وتأسيس دولة ديمقراطية. بينما سيبقى الشعب يخوض صراعه من أجل التغيير العميق الذي يحقّق مطالبه، ولن يتوقّف عند هذا الحل.

التيار "الغربي" في المعارضة السورية

باراك أوباما حسم بأن المعارضة السورية لا تستطيع إسقاط بشار الأسد، وهي معارضة عاجزة، ما دامت تتشكّل من فلاحين وأطبّاء أسنان، وهذا ما يشكّل صدمة لأطراف أساسية في المعارضة، بنت كل استراتيجيتها على "حبّ" أميركا، ودورها التدخّلي. لهذا كان علينا أن نحلّل "حالة العشق" التي نشأت منذ عقدين ونصف حيال أميركا، "حالة عشق" يبدو أنها انتهت بقسوة.

***

ليست الدعوات الجديدة لـ "التصالح" مع الدولة الصهيونية والتنازل عن الجولان المحتل هي أول مظاهر تيار في المعارضة السورية. ربما كان الكلام الصريح والمباشر وفي الإعلام هو الجديد في الأمر، لكنْ؛ كان ما يُطرح الآن هو جزء من طرح وتناول تيار "عريض" كان "يثرثر" في كلام كثير كهذا.

ولتوضيح الأمر، لا بد من القول بأن "تياراً عريضاً" في المعارضة كان يميل - منذ البدء - لتسليم الأمر للتدخّل العسكري الأميركي، من أجل إسقاط النظام. ولقد وضع كل سياساته انطلاقاً من رفضه النظام، لكنه كان يطرح ما يكمل ما كان النظام قد بدأه حين كان يدفع لانتصار الليبرالية الاقتصادية، التي كانت تعني الربط مع الرأسمالية العالمية بالضرورة؛ حيث

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي تعني التكيّف مع العلاقات التي يفرضها السوق الرأسمالي العالمي.

وكان يظهر - بشكل واضح - أن سياسة تلك المعارضة مبنية على تبنّي السياسة التي هي معكوس سياسة السلطة، وطرح أفكار وتصوّرات معاكسة للخطاب الذي تطرحه السلطة، وليس من أي منظور آخر، ولا من أي "أيديولوجية" أخرى. ولا حتى نتيجة تمثّل ديمقراطي، و"اعتناق" القيم الغربية. فهذه كانت تتكرّر في خطاب هؤلاء، لكنها كانت كاذبة، وسطحية، ولم يظهر استيعاب لها. لقد جاءت هذه السياسة كردّ فعل على ما اعتقد هؤلاء أنه خطاب النظام الحقيقي، وليس الخطاب "الأيديولوجي" الذي يهدف إلى التعمية، الذي كان يقول بمعاداة الإمبريالية والتحرّر، وتحرير فلسطين والجولان، والقومية العربية. وهذا هو خطاب السلطة في مرحلة سنوات ١٩٧٠- ٢٠٠٠؛ حيث كانت "الاشتراكية" هي الاسم المعطى لدور الدولة الاقتصادي، الذي كان يتعرض للنهب المريع. وإذا كانت المعارضة تركّز إلى سنة ١٩٩١ على مسألة الديمقراطية، في إطار خطاب معادٍ للإمبريالية عموماً، فقد انقسمت بعد هذا العام، بعد أن كانت السلطة قد سجنت خيرة كادراتها، ودمّرت معظم أحزابها؛ حيث ظهر مَن يعمل "كوبي بيست" معكوس لكل خطاب السلطة، فصار ضد "القومية العربية" مع "وطنية سورية"، ومع أميركا والغرب عموماً، ومع كل خطابه الأيديولوجي، وكل سياساته كذلك.

كان انهيار الاتحاد السوفيتي مفصلاً في هذه النقلة التي بدأت مع الحرب الأولى على العراق سنة ١٩٩١. وجرى تحوّل كبير في صفوف اليسار، جعل كتلة مهمّة منه تصبح "ليبرالية" و"غربية"، ومع العولمة التي أصبحت تُطرح كَقَدَر عالمي، وبالتالي مع كل سياساتها الاقتصادية (الانفتاح الكامل، وإنهاء دور الدولة الاقتصادي)، وحتى العسكرية. هذه المسألة الأخيرة هي التي جعلت التدخّل العسكري "حاجة موضوعية" لهؤلاء. بالتالي وجدنا أن كتلة مهمّة من النخب السياسية والثقافية قد باتت تعدّ أنها "جزء من

أميركا"، و"الحليف الطبيعي" لها، والمردّد لأفكارها، والداعم لسياساتها، والذي يدعوها بشكل متكرر للتدخّل العسكري ضد النظام لإسقاطه. ولقد ركّزت على شعار الديمقراطية واللبرلة، والانخراط في "التحالف الغربي". وكانت ترى بأن "القطاع العام" هو قاعدة الاستبداد لهذا لا بد من الحرية الاقتصادية؛ لكي تنجح الحرية السياسية. ومسار الحرية الاقتصادية هو الذي تسارع بعد وصول بشار الأسد إلى السلطة، والذي انتصر نهائياً سنة ٢٠٠٧، في الوقت التي كان جزء مهم من المعارضة يطالب بالتدخّل العسكري الأميركي لتغيير النظام.

إذا كانت الديمقراطية كمطلب تطرح في مواجهة نظام مستبد شمولي، فقد كان مسار نخب السلطة (رجال الأعمال الجدد)، وهذه المعارضة يسيران في الاتجاه ذاته: التعلق بـ "الغرب". فاللبرلة تفرض التشابك مع الاقتصاد العالمي المسيطر عليه من قِبل الطغم الإمبريالية، وهذا ما كان يدفع السلطة الجديدة بعد موت حافظ الأسد إلى "فتح خطوط" مع أميركا، ومحاولة ترتيب العلاقة معها، وتحقيق الشراكة الاقتصادية مع الرأسمال الخليجي (الإماراتي القطري الكويتي والسعودي)، ومن ثم؛ التركي (أكثر من الإيراني). ولا شك في أن "الطموح الأميركي" الأبعد من تحقيق تشابك هو الذي فرض القطيعة مع النظام السوري (بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩)، فقد كانت سياسة أميركا تقوم على تغيير النظام لترتيب نظام "طائفي"، تحت مسمّى تمثيل الأغلبية (المنظور لها دينياً)، وليكون أساس "نظام ديمقراطي طوائفي". هذه الصيغة بالضبط هي التي اصطدمت بوجود النظام الذي على ضوئها يجب أن يرحل (وكان يتمّ ذلك عبر انقلاب).

ولكن هذه الصيغة هي التي أصبحت مطلب تلك المعارضة، والصيغة التي تسعى إليها؛ حيث بدأت في تعلُّم وتكرار المصطلحات التي أدخلها الاحتلال الأميركي إلى النظام السياسي والمجتمع العراقيين (مثل المكوّنات، والتكوين الطوائفي، والفيدرالية.....). وباتت تنتظر لحظة التدخّل العسكري الأميركي، خصوصاً بعد اغتيال رفيق الحريري أوائل سنة

٢٠٠٥. وإذا كانت لم تثق لحظة بإمكانية الشعب السوري للثورة، وكانت تنظر إليه من منظار تحقيري، في الوقت الذي كانت فيه قد أصبحت تعرف منذ زمن طويل أنها عاجزة، وأن كل القدرات الداخلية عاجزة، عن إسقاط النظام. بالتالي كانت تعاني من عقدة "نقص"، كانت تحتاج إلى تحليل نفسي. إذا كانت لا تمتلك هذه الثقة، فقد ثار الشعب في مفاجأة غير متوقّعة. هذا الأمر دفعها إلى الركض لرسم سيناريو "التدخّل الخارجي"، خصوصاً بعد أن حدث ذلك في ليبيا خلال فترة نشوب الثورة السورية. وعلى هذا الأساس، تشكّلت معارضة الخارج، التي تبلورت في أوائل شهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة ٢٠١١ في المجلس الوطني السوري. التي احتضنها الغرب، وتحرّكت من حضنه واعتماداً على التبعية له. وكان همّها هو استجرار التدخّل العسكري، وهو ما بنت على أساسه خطابها "السياسي" (الذي قام على شتم السلطة، والندب على القتلى، واستجداء التدخّل).

وبالتالي فإن الدعوة الراهنة لـ "التحالف" مع الكيان الصهيوني هي استمرار لهذا السياق، الذي يريد أن يستجلب القوى الإمبريالية نكاية بالسلطة القائمة، وشعوراً بالعجز المفرط عن إسقاطها. لكنْ؛ إذا كان هناك مَن ينطلقون من "النكاية" فقط، ولقد أسّسوا كل تصوّراتهم انطلاقاً من رفض خطاب متقادم، وسياسات متقادمة للسلطة، فإن هناك "مافيات" تريد الاستفادة من الثورة؛ للقفز إلى السلطة؛ لكي تنهب هي بدل آل الأسد وآل مخلوف وغيرهم. هناك "رجال أعمال" ينتظرون تغيير النظام؛ لكي يتحصّلوا على مشاريع إعادة الإعمار، وليكونوا جزءاً من السلطة. ويُصاغ الائتلاف؛ لكي يمثل هؤلاء بالتحديد، عبر تدخّلات خارجية وصراعات بين فئات مختلفة. وهو يمثل كذلك "الغرب"، ويُطرح كحليف له (مقابل السلطة التي تبدو كحليف لروسيا). ولقد وضع ذاته هنا؛ لأن منطقه كان يجعله هنا، و"هَوَسه" الغربي هو الذي جعله يركض؛ لكي يستعين بـ "الغرب"، دون أن يفهم الواقع العالمي (التحوّلات العالمية التي كانت

تُضعف هذا الغرب)، وأن يفهم بأن هذا الغرب كما "الشرق" (روسيا والصين) لا ينظر بارتياح للثورات، وهو يدعوه لدعم ثورة في الأخير. ولهذا بات مجال مساومات بين إمبرياليات، أميركا وروسيا، وربما يصبح جزءاً من حلّ تفرضه هي. وهو حلّ - بالضرورة - ضد الثورة، وضد التغيير الذي يطلبه الشعب.

لقد أضرّت سياسة هذه المعارضة الثورة منذ بدايتها؛ لأنها أخافت من "وضع عراقي" في سورية؛ أي أخافت قطاعات مجتمعية (و"أقليات") من تدخّل عسكري يقود إلى حرب طائفية وقتل وفوضى، هذا قبل أن يعمّم النظام عنفه وقتله. وهو ما أخّر توسّع الثورة، بالضرورة، وبالتالي إعطاء السلطة زمناً مهماً؛ لكي تحافظ على تماسكها. خصوصاً أن الدعوة إلى التدخّل ارتبطت بخطاب طائفي، كان يعني سيطرة قوة طائفية معيّنة (الإخوان المسلمون) التي للمجتمع تار معها. وإذا تجاوزنا هذا الأمر مؤقتاً، فإن هذا الضرر الذي حقّقته لم يغطِّ بتدخّل خارجي، يُسقط السلطة، فقد ظهر - بوضوح شديد - أن فهم هذه المعارضة للعالم وظروفه الراهنة هو خاطئ ومَبني على تحليل، بات متقادماً بعد الأزمة المالية العظمى التي تعرّضت لها الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٨. وبالتالي بات يتحكّم في العالم عنصرين، الأول هو الضعف الأميركي، ومن ثم؛ العجز عن التدخل (وأوروبا وحدها عاجزة عن التدخل)، والثاني أننا في وضع ثورات شعبية كبيرة، وفي هذه الوضعية، تخاف الرأسمالية من الثورات أكثر مما تخاف من نظم مافياوية تختلف معها (مثل النظام السوري). لهذا كان الأمر يتعلق بتدمير الثورات، وليس بانتصارها.

كل هذه أوهام انساقت خلفها معارضة الخارج (ومعارضة الداخل بشكل معكوس، أي خلف روسيا)، اكتملت بالمراهنة على دور الكيان الصهيوني، الكيان الذي كان مرتاحاً لاستمرار سلطة نظام الأسد، ومقتنعاً بأنه يستحيل أن تأتي الأخطار من جبهة الجولان. وهو راهناً لا يريد الفوضى في سورية، ويعرف بأن المعارضة عاجزة عن توفير "الأمن"، وأصلاً بتشكيل

سلطة قادرة على الحكم. وبات يريد سلطة قادرة على الحكم باستمرار الأسد، أو بدونه. وهي - في كل الأحوال - غير قادرة على لعب دور دون موافقة أميركية (إلى الآن على الأقلّ). لكنّ طرح مسألة التخلي عن الجولان كانت تُظهر إلى أي مدى أوغل بعض المعارضين في "بيع الوطن"، وفي السعي للوصول إلى السلطة.

المسألة - هنا - ليست وطنية بالمعنى الساذج، أو السطحي، أو الذي ينحكم لمنظور "وطني ضيق"، بل إنها تتعلق بخيار معاكس للثورات أصلاً. فالثورة تريد تغييراً عميقاً في النمط الاقتصادي، من أجل حل مشكلات البطالة (وقد كانت في سورية ٣٠٪) والفقر الشديد، والأجر المتدنيّ، وكل ذلك يستلزم تجاوز اللبرلة التي أوجدتها. وتجاوز اللبرلة يفرض الصراع مع الرأسماليات بالضرورة التي تكرّسها، والصراع مع الكيان الصهيوني الذي لا يريد التطوّر لسورية، ولمجمل المنطقة.

الثورة تريد قلع كل ما بُني من ارتباط وتبعية في العقود الماضية، انطلاقاً من فرض نمط اقتصادي ريعي، وهؤلاء يريدون تكريس السيطرة الرأسمالية الإمبريالية، والاقتصاد الريعي. بالتالي نجد أن هؤلاء يستعينون بـ "الغرب" لفرض اقتصادهم ضد الشعب الذي ثار من أجل تغيير الاقتصاد الذي أسّس للارتباط بالرأسمالية. بالتالي فإن التيار "الغربي" هو ذاك الذي يريد أن يكرّس ارتباط الاقتصاد بالرأسمالية، ويكرّس التبعية، على الضدّ من الثورات التي لا تنتصر دون تغيير كلية النمط الاقتصادي.

الفصل الرابع: اليسار السوري والثورة

مقدمة: حول معنى اليسار وتاريخ الحركة اليسارية في سورية

قبل البحث في دور اليسار السوري في الثورة، لا بد من توضيح معنى اليسار هنا؛ حيث إن البدء من المحدَّد يفيد في فهم سياق البحث، ويحدّد الأحزاب التي سوف تندرج فيه [1]. فما المقصود باليسار؟

من المفيد أن نوضح بأن مصطلح يسار لا يحمل شحنة أيديولوجية، بل يتعلق بموقف، فكل مَن يدعو إلى التقدم والتطور يُعدّ يساراً، مقابل اليمين الذي يسعى للحفاظ على الواقع القائم. هنا لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بتحقيق التقدّم الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي يرتبط اليسار بالتعبير عن الطبقات المفقرة، التي ربما تكون من الفئات والوسطى والعمال والفلاحين، أو تكون من العمال والفلاحين فقط حسب الوضع العياني. بالتالي يرتبط اليسار بتغيير، يحقّق مصالح هؤلاء، الأمر الذي يجعل الدعوة لتدقيق الديمقراطية، أو العلمانية وحدها، لا يؤسّس لاعتبار أن كل مَن يدعو إلى ذلك يسارياً رغم أهمية هذه المسائل.

بالتالي فإن كل مواجهة للبنى القائمة في سياق تجاوزها تقدّمياً هي تعبير عن ميل يساري. ولهذا جرى عَدّ الحركات القومية العربية يسارية؛ لأنها عملت على تفكيك البنى التقليدية القائمة حينها، وحقّقت خطوات تقدمية. ومن ثم؛ لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بالواقع المعيّن، فما هو تقدّمي في لحظة يمكن أن يكون تخلّفاً في أخرى. بمعنى أن الأمر مرتبط بالواقع أكثر من ارتباطه بالأيديولوجية، أو الفكر، بالعموم.

لكنْ؛ أصبح متعارفاً عليه أن بعض التيارات الفكرية والسياسية هي يسارية، مثل الماركسية، وبعضها يساري في مكان وزمن، ويميني في مكان وزمن آخر (مثل القوى القومية، أو الليبرالية). وأيضاً يمكن أن يُعدّ بعضها يسارياً رغم أنه يمارس سياسة يمينية كمسار الحركة الشيوعية في الوطن العربي. بمعنى أنها من المنظور الأيديولوجي يسارية؛ لأن هذه الأيديولوجية هي يسارية بالضرورة؛ لأنها تقوم على تحقيق التقدم والتطور وتجاوز الواقع القائم، لكن السياسات التي تتبعها الأحزاب لا تفضي إلى ذلك تماماً، أو هي لا تطرح على ذاتها تحقيق التغيير أصلاً، وتقبل التكيّف مع سياسات قوى أخرى، ليست - بالضرورة - تسعى إلى التطور والتقدم.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن اليسار هو الأحزاب الماركسية عموماً، والأحزاب القومية التي تطرح بُعداً اجتماعياً. وهذه وُجدت في سورية منذ زمن طويل (الحزب الشيوعي في سورية ولبنان تشكّل سنة ١٩٢٤ مثلاً)، ولعبت أدواراً مختلفة في الفكر وفي السياسة، وحقّق بعضها تغييرات كبيرة في التكوين الاقتصادي الاجتماعي. لكنْ؛ سنلمس بأن بعضها قد شهد تشقّقات وانقسامات عديدة، مما جعل اليسار يشمل العديد من الأحزاب من التيار ذاته. كما بات يشمل العديد من التجمّعات ومن الأفراد الذين لا ينتمون لحزب معين.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تقسيم اليسار في سورية لحظة نشوب الثورة وبعدها إلى ثلاث مستويات، الأول يتعلق بأحزاب هي حزء من السلطة القائمة التي هي سلطة رأسمالية مافياوية، قررت اللبرلة وفرضتها. والثاني يتعلق بأحزاب في المعارضة، لعبت دوراً في الصراع ضد السلطة خلال العقود الماضية. والثالث يتعلق بمجموعات وتجمّعات يسارية، تشكلت خلال الثورة.

وحين نشير إلى وضع اليسار، يمكن التأكيد على أن طابعها العام هو أنها أحزاب تعدّ ذاتها شيوعية (أو ماركسية)، وهناك حزب واحد ليس ماركسياً

هو حزب ناصري، مع شتات من الأفراد والمجموعات اليسارية المنوّعة. لهذا سوف نعرض لوضع كل منها ولمواقفها العامة، قبل أن نتناول وضعها ودورها في الثورة السورية التي بدأت في ١٥ مارس سنة ٢٠١١.

١) حول وضع اليسار في سورية قبل الثورة

في سورية عدد من الأحزاب الشيوعية، وأحزاب تعتنق الماركسية، وحزب ناصري معارض. بعضها مشارك في السلطة منذ سنوات طويلة، مثل الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام هو عمار بكداش) [٢]، الذي انقسم إلى حزب آخر يشارك في السلطة كذلك (أمينه العام هو حنين نمر) [٣]. وانشقّت عنه مجموعة سنة ٢٠٠٠، أسّست تنظيم وحدة الشيوعيين السوريين الذي بات اسمه - الآن - حزب الإرادة الشعبية، وكان يراوح بين السلطة والمعارضة، لكنه بات - الآن - مشاركاً في الحكومة [٤]. في المقابل، هناك حزب الشعب الديمقراطي الذي هو امتداد للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي الذي انشقّ عن الحزب الأمّ سنة ١٩٧٢، وتحوّل إلى المعارضة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي [٥]. وأيضاً حزب العمّال الثوري الذي يرتبط اسمه بالمفكر السوري ياسين الحافظ، وهو حزب ماركسي، كان يميل إلى الناصرية، لكنه - أيضاً - كان يركّز على الحداثة. وحزب العمل الشيوعي الذي هو نتاج موجة اليسار الجديد في سبعينات القرن العشرين، وكان معارضاً منذ بداية تشكّله؛ حيث رفع شعار إسقاط النظام [٦]. لكنْ؛ نشأت مجموعات عديدة كذلك هي انشقاقات عن انشقاقات الحزب الشيوعي هي هيئة الشيوعيين السوريين المنشقّة عن وحدة الشيوعيين، والحزب الشيوعي - المكتب السياسي الذي هو انشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي، وتمسّك بالاسم الأساسي للحزب. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن عدة أحزاب ومجموعات شكّلت في نيسان سنة ٢٠٠٧ ما أطلق عليه تجمّع اليسار الماركسي، شارك فيه كل من هيئة الشيوعيين والمكتب السياسي وحزب العمل الشيوعي وحزب اليسار الكردي (الذي هو حزب كردي يساري، كما يشير اسمه).

ويمكن تحديد موقف كل من هذه الأحزاب من السلطة، وسياساتها تجاه الوضع، في:

الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة ضمن "الجبهة الوطنية التقدمية".

أشرنا إلى أن الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام هو عمار بكداش، ابن خالد بكداش الأمين العام لعقود طويلة، والذي ورّث الأمانة العامة إلى وصال فرحة بكداش زوجته، التي قامت بتوريثها لابنها)، والحزب الشيوعي السوري "الموحّد" (أمين الأول هو حنين نمر)، هما شريكان في "الجبهة الوطنية التقدمية" التي كان الدستور السابق يشير إلى أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع من خلالها. ويؤكد دستور الجبهة على "بناء الاشتراكية" رغم أن السياسات الاقتصادية التي جرى إتباعها كانت تقود إلى تراكم مالي هائل لدى "كبار المسؤولين". وانطلاقاً من موقعها في الجبهة، شاركت هذه الأحزاب في مؤسّسات السلطة، عبر الحصول على وزير في كل الوزارات التي تشكّلت، وعلى ثمانية أعضاء في "مجلس الشعب" مناصفة، وعلى مناصب مديرين، وفي الإدارات المحلية.

ولقد بنت تحليلها للوضع انطلاقاً من التمييز بين السياسة الداخلية للسلطة، والسياسة الخارجية (٧)؛ حيث وجدت أن السلطة هي "معادية للإمبريالية"، و"مناهضة للسياسة التوسّعية الصهيونية"، وهذا يستحقّ الدعم والتأييد، ويفرض التحالف. بينما كانت تنتقد الوضع الاقتصادي، وخصوصاً بعد أن أصبح الميل لتحقيق التحرير الاقتصادي هو السياسة العامة. وبهذا كانت تنتقد "بخفّة" هذه السياسات، وتدعو إلى تحسين وضع العمال، وحل مشكلات الفئات الاجتماعية المتضرّرة. ولقد "زادت" من نقدها للسياسة الليبرالية في العقد الأخير، ومحورت النقد على "الفريق الاقتصادي" الذي عدّت أنه المسؤول عن تراجع الوضع الاقتصادي، وإفقار الشعب. محمّلة هذا الفريق نتائج تلك السياسة، دون ربط وجوده بالسلطة الحاكمة، ودون اعتبار أنه يطبّق سياسة السلطة ذاتها. وبهذا باتت السلطة

”وطنية“ و”معادية للإمبريالية“، وبات ”الفريق الاقتصادي“ هو الذي يجرّ الاقتصاد إلى اللبرلة.

أيضاً تشكّل ”حزب“ جديد سنة ٢٠٠٠ نتيجة انشقاق في الحزب الشيوعي السوري، شكّل ما أسمي ”اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين“ (بزعامة قدري جميل)، عدّت أن مهمّتها هي توحيد الشيوعيين ”من تحت“ (أي من القواعد). واتخذت - في البدء - موقفاً ملتبساً من السلطة؛ حيث رفضت أن تكون معارضة، وأكدت أن لديها نقداً للسلطة. لكنها ظلت متمسكة بالرؤية التي حكمت الحزبين الشيوعيين، فأكدت على ”موقف سورية الوطني“ و”معاداتها للإمبريالية“، لكنها زادت وتيرة النقد للسياسة الاقتصادية و”الفريق الاقتصادي“، وأكدت أن هذه السياسة سوف تقود إلى ”كارثة“، نتيجة عملية الإفقار التي تقود إليها.

هذا الوضع جعل هذه الأحزاب جزءاً من ”بنية“ السلطة، ومسؤولة عن سياساتها. وفرض نتيجة مشاركتها الطويلة في السلطة أن تصبح جزءاً من بيروقراطيتها. رغم اعتراضاتها على سياسة معينة، أو نقدها ”الخفيف“ لموقف معين، أو مطالباتها السلطة (التي هي جزء منها) بحلّ مشكلة هنا، وأخرى هناك.

الأحزاب اليسارية المعارضة

في معارضة السلطة، نشأ الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (كان أمينه العام هو رياض الترك)، ركّز على مطلب الديمقراطية بالتحديد، وأسهم في سنة ١٩٨٠ في تأسيس ”التجمّع الوطني الديمقراطي“ بالتحالف مع أحزاب ناصرية وقومية ويسارية. وتعرّض لضربات أمنية قوية سنة ١٩٨٠، أضعفت بنيته بعد أن جرى اعتقال الكثير من أعضائه. وظل سرياً إلى ما بعد استلام بشار الأسد السلطة؛ حيث بات ”شبه“ علني. محور سياساته على نقد السلطة من منظور سياسي، يرفض الاستبداد، ويطالب بدولة ديمقراطية، وظلّ مطلب الديمقراطية هو محور نضاله طيلة كل تلك العقود.

كما نشأ حزب العمل الشيوعي في سورية (الذي اتخذ في البدء اسم رابطة العمل الشيوعي) سنة ١٩٧٦، من مجموعات ماركسية تشكّلت بعد هزيمة حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ نتيجة انسلاخ عن أحزاب قومية، أو بفعل نشاط شباب جديد، اعتنق الماركسية. وكان مطلبه الأول هو إسقاط النظام، وتحقيق الاشتراكية. ورفض إصلاحية الحزب الشيوعي السوري، وكان يميل لراديكالية الحزب الشيوعي المكتب السياسي. لكنه سرعان ما "جمّد" هدف إسقاط النظام بعد تفجّر الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠، واتخذ موقفاً رافضاً للسلطة وللجماعة. عكس الحزب الشيوعي - المكتب السياسي الذي دعم "الثورة الشعبية" التي قامت بها الجماعة (وعاد الحزب؛ لينقد موقفه هذا). تعرّض حزب العمل الشيوعي لضربات أمنية شديدة خلال الثمانينات من القرن الماضي، إلى عام ١٩٩٢، حيث ضعف، وانتهى تقريباً، فيما عدا مجموعته الخارجية التي ظلت تمارس باسم الحزب. وأعيد تشكيل الحزب بعد خروج معتقليه من السجن بعد سنة ٢٠٠٠، بنشاط من بعض أعضائه السابقين، لكنه اتبع سياسة مغايرة، تمحورت حول الديمقراطية، والسعي لتحقيق الانتقال السلمي، الآمن، من الاستبداد إلى الديمقراطية. لكنه ظل متمسّكاً بمعاداة الإمبريالية.

في سنة ٢٠٠٥، بعد عملية اغتيال رفيق الحريري في بيروت، وتركيز الصراع ضد السلطة في سورية، تشكّل تحالف جديد، هو "إعلان دمشق" الذي ضمّ التجمّع الوطني الديمقراطي (التحالف الذي تأسّس سنة ١٩٨٠ من أحزاب يسارية، هي حزب الاتحاد الاشراكي العربي، والحزب الشيوعي المكتب السياسي، وحزب العمّال الثوري، البعث الديمقراطي)، والذي قاد المعارضة طيلة العقدين التاليين لتأسيسه. ولجان إحياء المجتمع المدني (التشكيل الديمقراطي الذي تشكّل خلال ربيع دمشق) ومستقلّين من تيارات ليبرالية. وانضم إليه - تالياً - الإخوان المسلمون، وحزب العمل الشيوعي وتجمّعات أخرى. بالتالي كان اليسار مشاركاً فيه، رغم أن هدفه تمحور على "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" فقط. وظهر أنه

مستعد للتفاهم مع "الغرب" في طريق إزاحة النظام. وهو الأمر الذي فرض انسحاب وتجميد عضوية بعض أطراف اليسار فيه. لكنْ؛ بالإجمال، ظل اليسار المعارض، ككل أطراف المعارضة الأخرى، يركّز على مطلب الديمقراطية، من منظورات متعددة، بعضها كهدف وحيد، وبعضها كمدخل لتأسيس دولة تسمح بطرح كل المطالب الأخرى سلمياً. لكنْ؛ كان يبدو أن فاعلية كل هذه المعارضة، وبضمنها اليسار محدودة، وهو ما كان يظهر خلال التظاهرات التي كانت تدعو إليها خلال ما أُسمي "ربيع دمشق" (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧)؛ حيث لم يتجاوز عدد المشاركين المئات.

٢) الثورة واليسار

كما أشرت، كان وضع اليسار صعباً قبيل الثورة، نتيجة تشتّته ومشاركة أطراف، تُحسب عليه في السلطة. وكان يمحور كل نشاطه حول الديمقراطية والحريات بعد قمع طويل طاله، وأضعف بنيته. كما كان يبدو أنه متقوقع في خطاب، يتسم بأنه "سياسي" يلمس بنية الدولة كدولة، لهذا بات خطاباً ديمقراطياً، يتماهى مع الخطاب الليبرالي الذي أخذ يتعمّم مع العولمة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

في هذا الوضع، لم يكن يعتقد بأن الشعب يمكن أن يُحدث ثورة، حتى بعد الثورات في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا؛ حيث كان يعتقد بأن الأمر في سورية مختلف. هنا أشير - بالتحديد - إلى اليسار المعارض؛ لأن يسار السلطة كان يتخوّف من الثورة نتيجة ملاحظاته على الوضع الاقتصادي، وتلمّسه لمستوى الفقر والبطالة والتهميش [٨].

موقف أحزاب اليسار المشاركة في السلطة

الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي (الموحّد) المشاركان في السلطة لمسا - في البداية - بعض مشكلات الجماهير التي تحرّكت، لكنهما دعما السلطة مع مطالبتها بحل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية، كزيادة الأجور، وحلّ مشكلة البطالة، و"تعزيز الديمقراطية" [٩]. ومن ثم؛ أصبح

خطابهما ينطلق من "مواجهة المؤامرة التي تتعرّض لها سورية" [١٠]. وأصبح اصطفافهما إلى جانب السلطة.

حزب الإرادة الشعبية (الذي اتخذ هذا الاسم بعد أشهر من الثورة) سرعان ما عدّ أن تحليله لسياسة "الفريق الاقتصادي" كان صحيحاً، وأن ما قاله حول أن هذه السياسة سوف تقود إلى كارثة قد أصبح واقعاً. فبدا أنه يدعم الثورة، ولقد أصرّ على أنها نتاج تلك السياسة الاقتصادية، وأنها ليست مؤامرة [١١]. لكن هذا الموقف سرعان ما تغيّر لمصلحة التشكيك في الثورة، وبدء التركيز على دور "العصابات المسلّحة"، و"المؤامرة على سورية"، وأخذ يروّج لـ "الحوار الوطني". ومن ثم؛ اشترك في انتخابات مجلس الشعب، وحصل على ثلاث مقاعد، وشارك في الحكومة بمنصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزير حماية المستهلك.

قيادات هذه الأحزاب - إذنْ - ظلت تدافع عن السلطة، وتكرّر روايتها للحدث، وتركّز على أن الصراع هو صراع مع "العصابات السلفية"، وأن سورية تتعرّض لـ "مؤامرة من قِبل القوى الإمبريالية" لثنيها عن "مواقفها الوطنية المشرفة". وإنْ كانت تؤكد - أحياناً - على ضرورة تلبية "المطالب المحقّة" التي ينادي بها المتظاهرون. وهذا انحياز طبقي في جوهره، في لحظة ثورة، ولمصلحة الطبقة الرأسمالية المسيطرة، التي هي السلطة. وهو انحياز، يُخرج هذه الأحزاب من ساحة اليسار؛ لأنه يربطها بطبقة معادية للشعب وللتقدم. وانطلاقاً من موقفها هذا، باتت تعمل على تشويه واقع الثورة في صفوف اليسار العالمي، وتدفع إلى اتخاذ مواقف داعمة للسلطة الدموية القائمة.

موقف الأحزاب اليسارية المعارضة

في المعارضة، كان الموقف مؤيّداً للثورة، ربما سوى بعض المعارضين الذين تشكّكوا فيما يجري، وتخوّفوا من "الأسلمة" [١٢]، وبالتالي صاروا أقرب إلى السلطة منهم إلى الثورة. لكن هذا التأييد لم يكن في اتجاه واحد،

بل اتخذ طرقاً مختلفة ومتناقضة. البعض، مثل حزب العمل الشيوعي وتجمّع اليسار الماركسي (الذي تشكّل سنة ٢٠٠٧ من عدد من التجمّعات الصغيرة، منها حزب العمل الشيوعي وهيئة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي - المكتب السياسي والحزب اليساري الكردي) وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حاول أن يوازن بين الثورة والموقف المعادي للإمبريالية الذي كان يجعله يبدو أقرب إلى السلطة. وأيضاً بين مطالبه الديمقراطية و"الانتقال السلمي الآمن من الاستبداد إلى الديمقراطية، واندفاع الثورة إلى حدّ رفع شعار إسقاط النظام. لهذا مال إلى أن يستفيد من الثورة، من أجل الضغط على السلطة؛ لكي تقبل الحوار، وتقبل تحقيق مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. ووفق ذلك، ظل يركّز على "سلمية الثورة"، ويرفض الانتقال إلى العمل المسلّح. وأصبحت مواقفه تظهر من خلال "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" دون تميّز، أو اختلاف. وبالتالي انخرط في محاولات الحوار مع السلطة، من أجل تحقيق هذا الانتقال دون أن تستجيب السلطة ذاتها. ثم راهن على المبادرة العربية، وعلى الدور الأممي، والآن يراهن على الدور الروسي/ الصيني/ الإيراني للضغط على السلطة؛ لكي تقبل تحقيق عملية الانتقال، رغم أنه في الأخير بات يطرح مطلب رحيل بشار الأسد. وهو الأمر الذي جعل وضعها الشعبي سيئاً؛ حيث بدت أنها تطرح حلاً إصلاحياً في لحظة ثورية، كان مطلب الشعب قد وصل إلى حدّ إسقاط النظام.

ونتيجة الخلافات في هيئة التنسيق هذه، خرجت هيئة الشيوعيين منها، ومالت إلى تشكيل تحالفات جديدة في خارج سورية. وأخيراً اشتركت في تشكيل "اتحاد الديمقراطيين السوريين". بينما بقيت باقي أطراف تجمّع اليسار الماركسي ضمن هيئة التنسيق.

في المقابل، سار حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الثوري (اللذين هما جزء من إعلان دمشق) في سياسة مختلفة، قامت على أساس الحسم مع النظام، وتبنّي مطلب إسقاطه. لكن الرؤية التي حكمت

هذين الحزبين انطلقت من الميل لتحبيذ التدخل العسكري الخارجي(١٣)، نتيجة قناعة بأن الشعب لا يستطيع الانتصار نتيجة تقييم مبالغ فيه (أو مهوّل) لقوة السلطة، رغم أن السلطة قوية فعلاً. وكان الميل العام لديهما هو التحالف مع البلدان "الغربية"، وطلب العون منها، وحتى دفعها للتدخل العسكري، كما ظهر من خلال السياسة التي صدرت عن المجلس الوطني السوري. وبالتالي كانت ترفض الحوار مع السلطة، وتؤكد على رحيل النظام بكافة أفراده ورموزه.

٣) اليسار في الثورة

نتيجة كل ما ذكرنا سابقاً، كانت مشاركة أحزاب المعارضة المحسوبة على اليسار محدودة؛ حيث عدد أعضائها قليل، ويتّسم بكبر العمر في الغالب. لكنْ؛ لا شك كانت هناك مشاركات هنا أو هناك بالقدر الذي سمح به الوضع. وظهر أن المشاركة لم تُبنَ على رؤيا واستراتيجية، بل بُنيت على مساهمة أقرب إلى الفردية منها؛ لأن تكون مساهمة حزب. لهذا لم تطرح أهداف واضحة للثورة، ولا عملت على صياغة الشعارات والهتافات، ولا أيضاً كانت تعرف كيف تتطور الثورة، وإلى أين يمكن أن توجّهها. وبالتالي بدت منساقة خلف عفوية الشعب الذي فجّر الثورة، وظل يقاتل فيها. ولقد ركّزت على النشاط السياسي، والتحالفات السياسية. وبهذا باتت في تحالفات مختلفة ومتناحرة. البعض أسهم في تأسيس "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، التحالف الذي انطلق من أن السياسة الضرورية هي الدفع لتحقيق انتقال سلمي وآمن إلى الديمقراطية، وكان يتضمّن ذلك الحوار مع السلطة، والضغط من أجل أن تقبل بعملية التحوّل الديمقراطي. بالتالي لم تتبنّ هدف إسقاط النظام الذي كان الشارع قد طرحه وأصبح مقياس الانخراط في الثورة. ولهذا تهمّش دور الهيئة في الثورة، ولأنها تتشكل من الأحزاب الأساسية في المعارضة السورية داخل سورية، فقد فتح ذلك لأن ينتقل ثقل المعارضة إلى الخارج؛ حيث جهد الإخوان المسلمين، وتجمّع ليبرالي من "أكاديميين"، وإعلان دمشق (الموجود

في الداخل، لكن الذي كان ضعف وتقلّص إلى أن يشمل حزب الشعب الديمقراطي وشخصيات ليبرالية وجزءاً من حزب العمال الثوري) لتشكيل "مجلس وطني"، نجحت جهودهم في ٢ أكتوبر سنة ٢٠١١. وبالتالي بات حزب الشعب، وكذلك حزب العمال الثوري، في تحالف، تقوم استراتيجيته على العمل على الصعيد الدولي، من أجل التدخل العسكري [١٤].

قواعد الأحزاب وشبابها

حدثت ظاهرة ملفتة خلال الثورة؛ حيث ظهر بأن شباب أحزاب اليسار كلها مالت إلى الوقوف مع الثورة، ليس أحزاب السلطة فقط، بل وأحزاب المعارضة كذلك. فقد مالت قواعد، والعديد من كادرات الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة، ومن حزب الإرادة الشعبية، إلى الانخراط في الثورة ضداً لمواقف أحزابها. ومن هذه القواعد والكادرات تشكّلت مجموعات جديدة مشاركة في الثورة، وهي: "تنسيقيات الشيوعيين" [١٥]، و"رؤية للتغيير"، و"عدد من الكوادر الشيوعية في محافظة السويداء"، و"تجمّع اليسار الديمقراطي"، وربما مجموعات أخرى لم تستمر طويلاً. إضافة لكثير من الشيوعيين الذين نشطوا فردياً، أو ضمن تجمّعات أخرى، لها صفة علمانية، أو ديمقراطية. خصوصاً وأن جزءاً من هؤلاء عدّ أن تمرّده على سياسة الحزب تجعله يتخذ من معارضي سياسته من الشيوعيين مثالاً (مثل حزب الشعب الديمقراطي)، وبالتالي أن يميل إلى سياسات هذا اليسار المعارض الذي لم يعد يساراً، بل أصبح أقرب إلى أن يكون حزباً ليبرالياً (ربما ككل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا التي باتت ليبرالية خالصة).

التجمّعات اليسارية

إذا كان الكثير من اليساريين قد انخرطوا في الثورة، فقد انخرطوا كأفراد، في الغالب، أو كمجموعات صغيرة دون تسمية في البدء، لكنْ؛ سرعان ما بدأ بعضها يتخذ "شكلاً" تنظيمياً، وينشط تحت مسمّى محدَّد، والتي أشرنا إليها للتو. ولقد ركّزت على النشاط العملي دون أن تقدّم تصوّرات

سوى تعليقات وبيانات، نُشرت على النت، أو طُبع بعضها، ووُزِّع في بعض المناطق. وكما نشأ على النت "تيار اليسار الثوري في سورية" الذي أخذ يُصدر جريدة "الخط الأمامي"(١٦)، وهو تيار يميل إلى التروتسكية في تصوّراته.

يؤكد التيار في وثيقته التي صدرت بعنوان "البرنامج الانتقالي لليسار الثوري" على «أنه يتبنّى الاهداف الكبرى للثورة الشعبية السورية، من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويلتزم بالانخراط في كل النضالات الجماهيرية، من أجل هذه الأهداف. وإذ يرى أن الدينامية الثورية تندرج في سياق بناء الديمقراطية من الأسفل، فإنه لا يتوانى - في المرحلة الراهنة الانتقالية - عن تبنّي الدعوة إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية وتعددية. مع التأكيد على أننا نتبنّى فكرياً الدعوة إلى أوسع أشكال الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المباشرة؛ لكي تستطيع الغالبية العظمى من الناس إدارة شؤون حياتها بنفسها، ومباشرة. وفي الوقت نفسه، فقد برهنت الثورات العربية الجارية المترابطة، بما لا يدع مجالاً للشك، على حقيقة ارتباط النضال الجماهيري الديمقراطي، من الأسفل، بالنضال من أجل التغيير الاجتماعي الجذري، من الأسفل، أيضاً». ويشير إلى «أن بين أسباب هذه البلبلة، بخصوص مسألة قيادة الحراك الثوري، القائم، منذ ستة أشهر ونيِّف، في سورية، سبباً أساسياً، يتمثل في غياب يسار ثوري منظَّم، وفاعل، هناك، بنتيجة الالتحاق التاريخي، الذيلي المقيت، للحركة الشيوعية التقليدية، بالنظام القائم، من جهة، وتمكُّن هذا الأخير عبر القمع الوحشي، من جهة أخرى، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، من سحق اليسار الثوري، بل وكل قوى المعارضة السياسية. وهو الأمر الذي يضع على أعلى جدول أعمال الثوريين، في الساحة السورية، إنتاج يسار ماركسي ثوري منظَّم، من خلال الانخراط، على الأرض، في أعمال السيرورة النضالية المحتدمة الآن، وفي الوقت عينه، عبر التحلّق حول مهام انتقالية راهنة ومباشرة، تشكّل جزءاً، لا يُجتزأ من برنامج انتقالي للمرحلة التاريخية التي افتتحتها السيرورة الثورية الجارية، سوف نورد، في ما يلي،

عناصر أساسية فيه، علماً بأنه قد يتم إغناؤه، لاحقاً، بعناصر أخرى، وفقاً لتطور هذه السيرورة».

ويحدد «المهام الانتقالية الراهنة والمباشرة، وهي التالية:

أ. إسقاط النظام، وقيام حكومة ثورية مؤقتة، تعمل على:

١- تفكيك البنية الأمنية للدولة.

٢- الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، على أساس التمثيل النسبي، تضع دستوراً لدولة مدنية ديمقراطية وتعددية، على أن يكفل هذا الدستور الحريات العامة وحقوق الإنسان، ويحقّق المساواة التامة بين المواطنين، بغضّ النظر عن انتمائهم الديني، أو الفكري، أو القومي، أو العرقي، أو الجنسي ... إلخ، في الوقت عينه الذي يطرح فيه الأهمية القصوى للجمع بين الديمقراطيتين، السياسية والاجتماعية، والالتزام بمسعى أساسي لإنجاز المهام الوطنية والقومية، سواء منها المتعلقة بتحرير الجولان المحتل، أو تلك المتعلقة بالدعم الفعلي لنضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقّه في العودة، وفي تقرير مصيره، على كامل أرضه التاريخية.

ب. بناء اليسار الثوري في سورية، من خلال توحيد أفراده ومجموعاته، والعمل على تحويله إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة، وتجميع مكوناته حول برنامج انتقالي، من شأنه النجاح في تعبئة حالة جماهيرية واسعة حوله، فتح الطريق أمام نضج الثورة الديمقراطية السياسية الراهنة إلى ثورة اجتماعية - وطنية شاملة، في مدى زمني غير بعيد، بالتحالف الوثيق مع قوى السيرورة الثورية، في كامل المنطقة العربية».

ويشير إلى البرنامج المستقبلي محدداً نقاطه «تحت عناوين عريضة أربعة، يتعلق أوَّلها بالحريات الديمقراطية، واستقلال القضاء ونزاهته؛ والثاني بفصل الدين عن الدولة، في إطار حرية المعتقد، وضمان حقوق

الأقليات القومية؛ والثالث بالوضع الاقتصادي - الاجتماعي، وتحرّر المرأة؛ والرابع بالمسألتين الوطنية والقومية». وهي العناوين التي يفصّل فيها [١٧].

وأيضاً نشأ «ائتلاف اليسار السوري» الذي تشكّل من تجمّع لكادرات، نشأ بعضها في الأحزاب الشيوعية، وبعضها كان ينمو قبل الثورة، وآخرين من اليساريين الذين كانوا أصلاً خارج الأحزاب الموجودة. ولقد أصدر جريدة «اليساري» التي تصدر كل أسبوعين [١٨]. أصدر الائتلاف وثيقة معنونة بـ «مهماتنا في الثورة الراهنة»؛ حيث قدّم فيها تحليلاً للتكوين الاقتصادي الذي تشكّل في العقد الأخير، وأثره على الطبقات الشعبية التي أفقرت لمصلحة «رجال الأعمال الجدد» الذين هم مقرّبون من العائلة الحاكمة، نهبوا القطاع العام خلال العقود الماضية، تحت مظلة نظام استبدادي. وكانت الثورة هي نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي حدث، وبعد الانهيار المعيشي الذي ألمّ بالطبقات الشعبية.

لهذا يجب «التفكير في كل السبل التي تسمح بتطوير الانتفاضة، بتنظيم آليات نشاطها، وبتحديد الشعارات التي تعبّر عن مطالب الطبقات الشعبية حقيقة، وكذلك بالأهداف التي تطرحها». لهذا لا بد «من العمل على تفعيل الحراك الثوري، ومأسسته، وتحديد المطالب الأساسية التي يمكن أن تُفرض. فالسلطة ستعجز عن وقف الانتفاضة، لكن ضعف القوى الثورية سوف يفتح المجال لمحاولة تهدف إلى تحقيق تغيير شكلي في بنية السلطة دون لمس سيطرة الرأسمالية المافياوية، أو بتقليم أظافرها لمصلحة رأسمالية أخرى. وهي المحاولة التي تقوم على رفض مطالب الطبقات الشعبية بتغيير النمط الاقتصادي، وإن كان يمكن أن تحقّق مطلباً ديمقراطياً، إلى هذا الحد، أو ذاك».

لهذا يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل اقتصاد منتج، يستوعب البطالة والعمالة التي تدخل السوق سنوياً.

ومن أجل اقتصاد يحقّق عيشاً كريماً للعاملين، من خلال أجور متوازنة

مع الأسعار، وتحقّق وضعاً مريحاً. ومن أجل حقّ العمل، وأجر للعاطلين، يمثّل الحد الأدنى للأجور. ومن أجل تعليم مجاني وعلمي. ومن أجل ضمان صحي حقيقي. ومن أجل ضمان اجتماعي شامل. ومن أجل سكن لائق. والتوزيع العادل للتنمية الاقتصادية في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

فهذا ما تريده الطبقات الشعبية، وتثور من أجله. وهذا ما يجب أن يكون في أساس مبادئ النظام الجديد. الذي يجب أن يكون ديمقراطياً، وهو ما يفرض النضال من أجل دستور، يقرر كل الحريات، وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة. ومن أجل حرية تأسيس النقابات والاتحادات التي تدافع عن منتسبيها، من العمال ومن المهنيين، ومن كل الفئات الاجتماعية التي لديها مطالب محددة. ومن أجل رقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي. ومن أجل قانون مدني للأحوال الشخصية. ومن أجل دور متساوٍ للرجل والمرأة.

والائتلاف؛ إذ نركّز على الثورة الراهنة لا بد من أن نؤكد على أن صراعنا من أجل التغيير الآن يتأسّس على رؤيتنا العامة للصراع ضد الإمبريالية، يؤكد أنه المقاومة، ومع تطوير الصراع إلى حرب حقيقية، من أجل تحرير الأرض. ومع الاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي؛ حيث لا استقلال في ظل التبعية الاقتصادية التي تفرضها حتماً السياسات الليبرالية. ونحن مع الصراع ضد الدولة الصهيونية من أجل فلسطين محررة. ومع الترابط مع كل الثورات العربية، من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرّري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال، ويهدف إلى الوحدة، وتحقيق التطور والحداثة، في أفق تحقيق الاشتراكية.

فلا إمكانية لتطور داخلي، ولا إمكانية لبناء صناعة حقيقية، أو تطوير الزراعة، في ظل التحاق بالرأسمالية. ولا إمكانية لتجاوز الاقتصاد الريعي المافياوي إلا بالقطع مع الرأسمالية، والسعي لتجاوزها.
المسألة هنا هي مسألة مصير، وليست مسألة خيار فقط؛ حيث لا يمكن

تحقيق التطور دون صراع حقيقي مع الإمبريالية، ولا يتوهّم أحد بأن بإمكانه ذلك؛ لأنه سوف يعيد إنتاج النمط الريعي المستبد القائم(١٩).

والائتلاف ينشط في التظاهرات منذ بداية تشكّله، وبعد تراجع الحراك الشعبي نتيجة الحرب التي فرضت انتقال كثير من الناشطين إلى العمل العسكري، واهتمام من تبقّى منهم بالعمل الإغاثي، عمد إلى تأسيس تجمّع هو "الشباب السوري الثائر" الذي ثابر على التظاهرات في دمشق، ومن ثم؛ أخذ يتوسّع إلى مدن ومناطق أخرى مثل حمص ودير الزور وحلب(٢٠). كما نشط الائتلاف في العمل الإغاثي كذلك ضمن الحدود التي يستطيعها. وكان على تماسّ مع العمل العسكري؛ حيث سقط له أكثر من شهيد. وتعرّض الشباب السوري الثائر لحملة اعتقالات كذلك. وأيضاً تعرّض الائتلاف لاعتقال بعض أعضائه.

يمكن الإشارة - هنا - إلى أنه جرت حوارات بين عدد من هذه التجمّعات من أجل تشكيل تحالف يساري، لكنها لم تثمر عن نتيجة إلى الآن. فقد بدأ حوار بين ائتلاف اليسار السوري والكوادر الشيوعية في السويداء ورؤية للتغيير وتجمع اليسار الديمقراطي، ودُعي إليها كل من تنسيقيات الشيوعيين وتيار اليسار الثورة، رفض الأول المشاركة، ولم يكن هناك ممثل للتيار في سورية؛ لكي يشارك (ومن ثم؛ انضمت هيئة الشيوعيين السوريين للحوار، ولم تعد رؤية للتغيير تشارك فيه نتيجة ظروفها). ورغم أن الحوارات أوصلت إلى توافق سياسي (هو أساساً الطالب التي وردت في وثيقة ائتلاف اليسار السوري مع بعض التعديلات) إلا أن اختلافات ظلت قائمة تتعلق بطبيعة العمل في الثورة؛ حيث نظر البعض إلى التحالف كسياق في إطار وحدة المعارضة السورية، وبالتالي كان يركّز على التحالفات السياسية، بينما نظر بعض آخر إلى ضرورة التركيز على النشاط العملي، وبناء التحالفات "على الأرض"؛ أي من القوى والمجموعات المشاركة فعلياً. وأن التركيز يجب أن يكون على تطوير آليات الثورة على الأرض، وليس عبر التحالفات السياسية، الذي ظهر

واضحاً اختلاف في تقييمها، وفي تقييم المعارضة، وتحديد أهمية دورها في الثورة.

٤) آفـــاق تبلـــور يســـــار حقيقــــي خـــلال الثـــورة، وفي الأفـــق المنظـــور.

(تقييم لواقع الأحزاب وسياساتها، ولتطور وعي الشباب والأسس التي تدفع نحو اليسار)

وفق ما أشرت سابقاً، يمكن التحديد بأن هناك أحزاباً "شيوعية" هي جزء من السلطة، وهي ماتزال تدافع عنها. وهذه سوف يكون مآلها التلاشي في سياق تطور الثورة وانتصارها، خصوصاً أنها فقد قاعدتها، وباتت دون "شعبية"، لم تكن لها أصلاً. وهناك ثانياً أحزاب في المعارضة شاركت بهذا الشكل، أو ذاك في الثورة، لكنْ؛ من موقع هامشي، كما أشرنا قبلاً، وهي أحزاب ليست مؤهلة لأن تستمر بعد أن باتت هرمة، ودون أفق سياسي واضح، أو منهجية فكرية، تسمح بإعادة بناء الوعي لدى كادرها، من أجل صياغة رؤية جديدة منطلقة من الواقع. ربما يندمج أفراد منها في سياق جديد، تفرضه الثورة.

في المقابل، نجد أن الثورة أخذت تفرز تجمّعات جديدة، بعضها متأثر بالوعي الذي كانه في الأحزاب القائمة، وبعضها ينظر إلى أفق جديد. ربما لا نستطيع تقييم وضعها الآن؛ لأن الثورة ماتزال قائمة بعكس ما جرى في تونس ومصر واليمن، من زاوية تحقيق خطوة، بدت للشباب في لحظة كخطوة مهمة، هي إزاحة الرؤساء. ورغم أن الصراع لم يتوقف هناك، ويتخذ أشكالاً جديدة، إلا أن الوضع السوري لم ينجز الخطوة الأولى تلك بعد. وتعقّد - أيضاً - بعد أن اصبح العمل المسلح يشكّل عنصراً محورياً في الصراع ضد السلطة في سورية، وأدى التدمير الشديد للمناطق والأحياء الذي تمارسه السلطة إلى نزوح كبير منها، وبالتالي تشتّت كثير من التجمّعات التي كانت تنشط فيها، وإرهاق النشطاء في متابعة وضع اللاجئين.

لكنْ؛ لا بد من ملاحظة أن التجمّعات التي تشكّلت خلال الثورة ماتزال مشتّتة، رغم محاولات تجري لبناء تحالف بينها. وأن رؤيتها لمّا تزل مشوّشة بعض الشيء، نتيجة أن بعضها مايزال متأثراً بأفكار البنى التي كان ينشط فيها. وبالتالي لا نستطيع القول بأن رؤية يسارية قد تبلورت، وبات يُبنى على أساسها النشاط اليساري.

رغم كل ذلك، ما يجب أن يشار إليه هو أن الواقع الذي فرض انفجار الثورة، والذي يتحدد في أثر النمط الاقتصادي الريعي على مجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية، والذي أنتج البطالة العالية والفقر الشديد، وتراجع التعليم والصحة، سوف يكون الأساس كذلك؛ لكي يندفع الشباب الذي تنهض الثورة على أكتافه إلى البحث عن الرؤى والحلول في المنظور اليساري، وليس في أي خيار آخر، لأن كل التيارات الأخرى تهمل هذا الأساس، وتتناول المستوى السياسي في سياق البحث عن بديل ديمقراطي فقط. ولهذا فإن فاعلية التجمعات اليسارية المشاركة في الثورة سوف تكون القاعدة الصلبة لتبلور يساري حقيقي.

٥) اليسار السوري والثورة

من حيث التكرار الإعلامي هناك يسار سوري؛ حيث توجد أحزاب وقوى تتسمّى بذلك، لكنْ؛ في الواقع ليس من يسار. هذه هي المعادلة القائمة في سورية، كما في البلدان العربية عموماً. وهي معادلة إشكالية نتيجة أن الثورات امتدت من تونس إلى سورية، دون أن تجد حزباً، يستطيع أن يضع استراتيجية ثورية، تفضي إلى انتصار الثورة، الأمر الذي جعلها مجال تلاعب بين قوى في السلطة، ومجال عجز عن تغيير النمط الاقتصادي وإسقاط الطبقة المسيطرة. وفي سورية، جعل الثورة تسير في متاهات صعبة، وتستمر سنوات ثلاث دون أن يظهر أفق للانتصار، بل إن ما يظهر هو تحقيق حل، ربما يوقف الفوضى والدموية، ويزيح رأس السلطة، لكنه لا يغيّر أكثر من ذلك، وبالتالي يبقي مطالب الثورة قائمة. بعد دمار هائل وخسارة مئات آلاف الشهداء نتيجة وحشية السلطة، والتدخّلات الإقليمية والدولية المضادة للثورة.

أولاً لا بد من التنويه إلى أن مصطلح يسار مضلل؛ لأنه غائم؛ حيث إنه مصطلح سياسي عام، لا يحدد طبقة، ولا أيديولوجية، بل ربما يشمل طبقات وأيديولوجيات، في وضع يفرض تحديد دور الطبقات والأيديولوجيات. فهو يتعلق بكل مَن يسعى إلى تحقيق التطور لتجاوز البنى القائمة. ولهذا فإن مضمونه متحوّل وفق واقع الطبقات وموقعها في الصراع الطبقي. ورغم أن مصطلح اليسار بات يتحدد في التيار الماركسي عموماً سوف يكون القصد هنا تناول وضع الأحزاب التي تعدّ أنها "تعتنق" الماركسية. رغم أن بعض التيارات القومية يمكن أن توضع تحت هذا المصطلح.

وإذا كانت سورية قد شهدت وجود حزب شيوعي منذ سنة ١٩٢٤، ونشأت أحزاب ماركسية أخرى فيما بعد، كما تشقّق الحزب الشيوعي إلى أحزاب، فقد كان واضحاً بأنها كلها باتت "على الهامش". بعضها في السلطة شريكاً لحزب البعث، وبالتالي مسؤولاً عن سياسات السلطة رغم أنه ليست مقرراً فيها، بل هي كحزب البعث واجهة لسلطة "طبقة" تبلورت مع بداية القرن الجديد كمافيا مهيمنة بعد أن كانت قد نمت في حضن سلطة فريدة شمولية، فأصبحت جزءاً من بيروقراطية السلطة. وبعضها الآخر تلبرل، خصوصاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وبات "يعشق الغرب"، وأصبح يرى في الديمقراطية مطلبه الأساس، الذي يفرض اللبرلة الاقتصادية كضرورة حتمية. لكنه - أيضاً - كان ينحصر في كادرات قديمة في الغالب، ولم يستطع أن يبدو كبديل، لا للطبقات الشعبية، ولا لشباب الفئات الوسطى.

في هذا الوضع، أصبح هناك "شيوعيون" يشاركون في السلطة، ويبرّرون ذلك برفع نغمة "الخطاب الوطني"، و"المقاومة والممانعة"، دون النظر الجدي إلى طابع السلطة الشمولي الاستبدادي (إلا بشكل خجول)، وبدفاع خجول كذلك عن وضع الطبقات الشعبية التي أنهكها نهب الطبقة المسيطرة. لقد ظل "الصراع مع الإمبريالية" هو الهاجس الذي يحكمهم في تجاهل كامل لما يجري في الاقتصاد، وكيف يتم النهب، وتسيطر "طبقة جديدة" هي مافياوية الطابع، ومتشابكة مع رأسمال خليجي ودولي (مع

تركيا قبل الثورة، ومع روسيا بعد ذلك). وبالتالي كان يظهر هنا هزال الفهم الماركسي؛ حيث لم يجرِ فهم العلاقة بين تعميم اللبرلة والعلاقة مع الإمبريالية عبر تحقيق فصل قسري بين الوطني والطبقي. وتغليب "الوطني" على الطبقي، رغم انحكام الوطني للطبقي بالضرورة، ورغم أنه كان يجب تفسير سبب "الخلاف" مع الإمبريالية تأسيساً على أن الطبقة المسيطرة هي طبقة "رجال أعمال جدد" ذات طابع مافياوي، وتميل للتكيّف مع النمط الرأسمالي العالمي، وليس التناقض معه.

وبات هناك "يسار" يعدّ بأن الديمقراطية هي المطلب الجوهري، وأن الصراع هو من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي، بعضه انسياقاً مع الخطاب العولمي الذي أعلى من نغمة خطاب الحرية والديمقراطية؛ لكي يفكّك "النظم الاستبدادية"، لكنْ؛ في المستوى الاقتصادي عبر فرض التحرير الكامل للاقتصاد. هنا أصبحت الديمقراطية هي كل المسألة، وبات "النضال" من أجلها هو الهدف الأساس. وإذا كان قد سقط الخطاب "الوطني" هنا، وبات قطاع كبير من هؤلاء ينظر بـ "عشق" للدول الإمبريالية (الغرب)، ويقبل ما يعتقد بأن السلطة ترفضه، فقد تجاهل كلياً وضع الاقتصاد والظروف التي تعيشها الطبقات الشعبية، في مرحلة كانت تشهد تحولاً كبيراً، فرض إعادة صياغة الاقتصاد، وتوسيع الفارق الطبقي عبر تمركز الثروة بيد أقلية.

إذنْ؛ لقد كان واضحاً بأن ما يسمّى اليسار لم يكن يساراً، بل ربما عبّر في وجه منه عن بيروقراطية سلطة، وفي وجه آخر، عن فئات وسطى مأزومة، تسعى لأن تجد مساحة لها في التكوين السياسي القائم فقط. ولهذا كان وضع الطبقات الشعبية مهمّشاً، أو حتى غائباً، وباتت السلطة هي محور "الوعي"، سواء تعلق الأمر بقبول الدفاع عنها، أو رفض طابعها الاستبدادي، وشموليتها. وهذا ما انعكس في الموقف من الثورة، سواء لجهة رفضها كونها "مؤامرة إمبريالية"، أو كونها تهدف إلى تحقيق الحرية والديمقراطية فقط. كما انعكس في الدور العملي لمجمل الأحزاب التي تتسمّى يسارية، والتي

لم تعرف ما الدور الذي يجب أن تلعبه في الثورة ذاتها، وما هي مهماتها فيها. ولهذا نشطت في أماكن بعيدة عن الفعل الثوري.

الثورة قامت نتيجة التحوّل الكبير في الاقتصاد، رغم كل المطالب الأخرى، التي كانت مطالب فئات وسطى في الغالب. ولهذا لم تكن متوقعة من مختلف الأطراف نتيجة تركيز المتابعة في المستوى السياسي فقط. ومن ثم؛ باتت مجال "تحميل مواقف"؛ حيث دافع "اليسار الممانع" عن السلطة عادّاً أن ما يجري هو مؤامرة، معيداً تكرار "الخطاب الوطني". ونشط "اليسار الليبرالي" من أجل تحميلها أوهامه الديمقراطية.

لقد ظهر أن الثورة تتقدم بفعل "فاعلين جدد"، هم من الطبقات الشعبية الذين لم ينخرطوا سابقاً في السياسة؛ حيث اندفعت قطاعات من هذه الطبقات؛ لكي تسقط النظام. وهؤلاء هم الأساس في الثورة. لكنْ؛ سنلمس بأن كادرات وشباب ممّن كانوا ينتمون لأحزاب "يسارية" قد انخرطوا في الثورة. وإذا كان بعضهم يحمل تصوراً ليبرالياً؛ حيث توافق مع "اليسار الليبرالي" في طموحه الديمقراطي، فإن آخرين قرّروا العمل على تفعيل دور يساري حقيقي في الثورة. وفي هذا الإطار، تشكّلت مجموعات يسارية (أو ماركسية) متعددة.

كانت الخطوة الضرورية مع بدء الثورة هي تنظيم نشاط تلك الكادرات، من أجل تفعيل دور اليسار في الثورة، ومحاولة التأثير في صيرورتها عبر محاولة التأثير في الشعارات، وتوضيح المطالب العامة، والتأشير إلى سياق توسعها؛ لكي تنتصر. وفي هذا المجال التركيز على أساسها الاقتصادي المطلبي دون تجاهل الحاجة لتأسيس الدولة العلمانية الديمقراطية، وبالتالي تكريس ميلها "المدني" والديمقراطي على الضد من الميل الأصولي الذي كانت بعض قوى المعارضة (والمحيط الإقليمي) تعمل على فرضه عليها. ومن ثم؛ محاولة تنشيط كل القوى الشعبية؛ لكي تتشكّل قيادة فعلية لها، من الممارسين الثوريين بعيداً عن تأثير الأحزاب والقوى المعارضة التي كان واضحاً أن لها مصالح أخرى غير تلك التي تطرحها

الطبقات الشعبية، فبعضها يريد تغيير شكل السلطة فقط دون لمس الواقع الاقتصادي، وبالتالي حل مشكلات البطالة والفقر والتهميش وانهيار التعليم والصحة، وبعضها يريد الانتقام من السلطة القائمة؛ لكي يصبح هو بديلها دون إحداث أي تغيير، حتى وإن كان شكلياً. كما أن هناك أطرافاً عملت على تخويف الشعب عبر المطالبة بالتدخل الإمبريالي، وبتعميم خطاب طائفي. وهو الأمر الذي أربك توسع الثورة نتيجة تشوّش الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، أكثر من هدف الحرية والديمقراطية الذي جرى تلخيص مطالب الثورة به. أكثر من ذلك، كان يجري تعميم الخطاب الأصولي، وليس الخطاب الذي يطرح مطالب الشعب المعايشية، الحياتية، التي كانت في أساس تحرّكه.

لقد كان لا بد للنشاط من أن يتمحور حول عدة مستويات، منها بلورة البرنامج والرؤية والخطاب، ومنها تطوير صراع الشعب ضد السلطة، ومن أجل إسقاطها، ومنها كذلك خوض صراع ضد المعارضة التي كانت تريد سحب الثورة إلى مجالات تدمرها، وتربطها بدور القوى الإمبريالية. وهي مهمات كبيرة على أفراد ومجموعات، لم تكن قد تبلورت، بل كان هذا النشاط هو الذي سيُسهم في تبلورها، من أجل تأسيس حزب ثوري منخرط في الثورة، ومؤسّس من كادرات شعبية، ويحظى بثقة الطبقات الشعبية. وظهر أن كثير من الكادرات اليسارية التي انخرطت في الثورة ظلت تحمل "وعيها" السابق، وأمراض الأحزاب اليسارية. ومنها مَن مال إلى التحلّل من العمل اليساري، وانخرط في الثورة دون شعور بضرورة الفعل اليساري. وأيضاً ظلت "عُقد" الماضي مستحكمة، وكذلك الخضوع لـ "التحيّز الأيديولوجي المسبق" (الحلقية). وظهر - من ثم - بأن الوعي الرائج هو الذي مايزال يستحكم في الكثير من هذه الكادرات، التي لم تستطع إعادة النظر في وعيها السابق، وإعادة بناء مفاهيمها على ضوء ما فرضه الواقع. لهذا تشكّلت مجموعات صغيرة، ولم يتحقق توحيد الكادر اليساري في حزب، أو ائتلاف، أو حتى تحالف. وبالتالي وصلنا العام الثالث للثورة دون

أن يتبلور منظور ماركسي مشترك للثورة، ولا جرى إنتاج خطاب واضح، يعبّر عن مطالبها وأهدافها، وظلت مواجهة "اليسار الممانع" دون المطلوب.

كل ذلك أبقى اليسار الذي يريد التغيير الحقيقي دون فاعلية، مشتّتاً وغير متوافق، ومتأثر بالتيارات الماركسية التي نشأت قبل قرن تقريباً. في الوقت الذي لم يتشكّل يسار جديد من الشباب الذي يخوض الثورة بعد، ربما لأنها انجرفت إلى دموية، فرضت وضعاً صعباً، لكنْ؛ أيضاً لأن نشوء الجديد يحتاج إلى وقت أطول. وهذا ما يفرض أن يكون هناك استخلاص لتجربة ثلاث سنوات، ومحاولة وضع أسس لعمل حقيقي في الفترة القادمة، ينطلق من فهم الواقع.

بالتالي سنلمس بأن هناك مستويات متعددة، تحكم النظر إلى وضع اليسار ودوره، أولاً ما هي الرؤية العامة للوضع؟ وكيف يفهم الثورة من منظور أساس نشوئها وأهدافها وسياق تطورها؟ وما هو الهدف الجوهري لها؟ وثانياً كيف تتبلور كادرات، تحمل رؤية جديدة، وتكون منخرطة في الثورة ذاتها؛ لكي تكون أساس بنية جديد ليسار جديد؟ وثالثاً ما هو الخطاب الضروري في الثورة؟ وكيف يمكن أن تطرح مطالب الطبقات الشعبية؟ ورابعاً كيف يمكن أن يتحقّق التنظّيم الذاتي لليسار، وفي الوقت ذاته تنظيم النشاط الثوري؟

ما كان معروفاً هو أن الثورات حدثت في ظل وجود حزب ماركسي، عمل على وضع استراتيجية لتطوير نضالات العمال، ولتنظيم قوتهم، من أجل تحقيق انتصارهم. وبالتالي كانت هناك "نواة" متماسكة، وتمتلك الرؤية والسياسة. وبهذا فقد تحقّق تراكم، كان يفضي إلى تحقيق التغيير الذي يحقّق مصالح هؤلاء العمال، والطبقات الشعبية عموماً. لكنْ؛ سنلمس بأننا في وضع، لا نمتلك "النواة"، ولا الرؤية. هذا طبعاً حال كل الثورات التي حدثت في البلدان العربية، وربما سيكون وضع الثورات التي ستجري في بلدان كثيرة في العالم، على ضوء الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية.

خصوصاً وأن العقود السابقة، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية تحديداً، قد فرضت تلاشي "الشعور" بالحاجة إلى حزب، وتجاوز مفهوم الثورة، وحصر التفكير في المستوى السياسي عبر التركيز على الحريات، لدى قطاع كبير من "الماركسيين". وأساساً نتيجة تفكّك الماركسية إلى ماركسيات، هي أقرب إلى "الطوائف"، تنحكم إلى التحيّزات الأيديولوجية المسبقة، الأمر الذي أفرغ الماركسية من جوهرها، ومرتكز وجودها؛ أي منهجيتها.

هذا الأمر يفترض البحث في مستويات متعددة، منها ماهية الماركسية التي يجب أن تحكم النظر بعد الفشل الذريع الذي عاشته الماركسية الرائجة، والتي تعمّمت عبر السوفييت، أو عبر التأثر بهم؟ وهذا موضوع إشكالي كبير، لكنْ؛ ليس من الممكن أن يتأسّس يسار حقيقي دون التحديد الصحيح لماهية الماركسية التي يجب أن تصبح هي وعي الكادرات الجديدة؛ حيث إن هذه مسألة حاسمة لوعي الواقع، ومحاولة تلمّس الاستراتيجية الممكنة لتحقيق التغيير الذي يحمل حلاً للمشكلات المجتمعية التي كانت في أساس تفجّر الثورات. ومنها ماهية الحزب؟ وهل هو "الطليعة"؟ أو "الطبقة منظمة"؟ انطلاقاً من أن الصراع هو صراع طبقي، وليس صراعاً سياسياً فقط؟ وكيف يمكن تطوير آليات الثورة؛ لكي تحقّق مطالب الطبقات الشعبية؟ ومن ثم؛ ما هي الرؤية التي تؤسّس لنمط اقتصادي بديل؟

وربما المسألة الأصعب هي، كيف يتبلور الحزب اليساري من شباب يخوض الثورة يومياً؟ وربما لا يمتلك الوقت الذي يسمح له بأن يطوّر وعيه، ويستخلص النتائج من التجربة اليومية التي يخوضها؟ الحزب يتبلور في الثورة، ومن الثوريين الذين يخوضون الصراع، من أجل تحقيق مطالب الشعب، ولهذا كل شيء يجب أن يتبلور عبر الممارسة. مانزال في البداية، لكن الواقع والتجربة يفرزان وضعاً مختلفاً، يمكن أن يفتح الأفق لبناء حزب حقيقي.

هوامش:

١) حول تعريف اليسار، يمكن العودة إلى: سلامة كيلة "اليسار السوري في واقعه الراهن"، دار عشتروت للنشر/ بيروت، ط١/ ٢٠٠٨. والكتاب يوضح واقع اليسار السوري قبل الثورة، ويحلّل اتجاهاته، ويتلمّس واقعه، من منظور نقدي.

٢) موقع الحزب هوhttp://www.syriancp.org/

٣) موقع الحزب هو http://www.syrcomparty.org/

٤) موقع الحزب هو http://www.kassioun.org/

٥) موقع الحزب هو www.arraee.com

٦) موقع الحزب هو

https://www.facebook.com/pages/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/212315638780858

(٧) وهي فكرة تُعزى إلى خالد بكداش، قالها قبل ثلاثة عقود، وتشير إلى أنه لو نظر إلى السلطة من منظور الوضع الداخلي، لكان في المعارضة، لكنه ينظر إليها من منظور العلاقات الدولية الذي يضعها في خانة الدول المعادية للإمبريالية، ولهذا يستوجب التحالف معها.

(٨) يمكن العودة إلى صحف هذه الأحزاب لتلمّس متابعتها للوضع الاقتصادي، وكذلك لتقارير مؤتمراتها التي كان الجانب الاقتصادي يأخذ حيزاً مهماً فيها.

(٩) انظر رأي الحزب الشيوعي السوري الموحد من خلال افتتاحيات الجريدة التي يصدرها (النور):

http://www.an-nour.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9

(١٠) انظر أحد نماذج ذلك:

http://syriancp.org/story/2941/%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%20%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

انظر أيضاً:

http://syriancp.org/story/851/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

وأيضاً :

http://www.syrcomparty.org/index.php?option=com_content&view=article&id=127:20120222-&catid=50:2012-01-18-10-32-05&Itemid=145

(١١) انظر مثلاً افتتاحية عدد ٤٩٦ تاريخ ٣١/٣/ ٢٠١١ من جريدة قاسيون التي يصدرها الحزب، والتي كتبها د. قدري جميل الذي أصبح نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزير حماية المستهلك. يقول الرفيق قدري "إن سورية ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرةً، أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعياً دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها».

أنظر كذلك:

http://www.kassioun.org/html/index.php?MyNo=497

وأيضاً:

http://www.kassioun.org/html/index.php?MyNo=499

(١٢) مثال ذلك فاتح جاموس العضو القيادي في حزب العمل الشيوعي، والذي عمل على إعادة بناء الحزب بعد عام ٢٠٠٠؛ حيث فُصل من الحزب، وشكّل مع آخرين من الحزب تجمّعاً جديداً، أُسمي تيار طريق التغيير السلمي الديمقراطي.

(١٣) أنظر،

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48398

١٤) يمكن - هنا - مراجعة تصريحات رياض الشقفة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، ورضوان زيادة الذي كان من ضمن مجموعة "الأكاديميين"، والذي جهد لدفع الولايات المتحدة اتخاذ قرار من مجلس الأمن تحت البند السابع.

(١٥) أنظر حول تنسيقيات الشيوعيين

: http://www.al-manshour.org/node/412

(١٦) انظر

http://syria.frontline.left.over-blog.com/article-102909276.html

وكذلك الصفحة على الفيس بووك

https://www.facebook.com/rlcinsyria

(١٧) يمكن مراجعة الوثيقة في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279740

(١٨) انظر صفحة الائتلاف على الفيسبوك/ ائتلاف اليسار السوري.

https://www.facebook.com/Syrian.Leftist.Coalitioninfo?ref=ts

(١٩) يمكن العودة إلى وثيقة الائتلاف في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265832

(٢٠) حول الشباب السوري الثائر يمكن العودة إلى:

http://www.jaredatona.com/index.php/issues

المعلومات منشورة في العدد التاسع من الجريدة. أيضاً يمكن العودة إلى:

https://www.facebook.com/photo.php?fbid=263458120467338&set=a.229546423858508.1073741828.225861327560351&type=1&theater

الفصل الخامس: عن "طائفية" النظام
التحليل الطبقي والتحليل الطائفي

عن الطائفية

في سورية، أصبح "كل" النقاش يدور حول الطائفية، فهناك مَن يتهم النظام بالطائفية، وبالتالي يتهم الطائفة. وانطلاقاً من ذلك، يجري الردّ بمنطق طائفي مقابل. وهكذا ما لا يجري على الأرض، بات يجري على صفحات الفيس بوك ومواقع النت، في معركة تبدو حامية "الوطيس". والهدف هو إثبات طائفية النظام، وطائفية الطائفة. كل ذلك من أجل تبرير منطق طائفي.

الصراع في سورية هو ليس بين أغلبية (تُصنّف أنها سُنّيّة) وأقلية (هي العلوية)، لم يكن كذلك منذ البدء، ولم يصبح كذلك، ولن يكون كذلك. وبالتالي مهما فعلت السلطة، ومهما كانت ردّة فعل العلويين، يجب الانطلاق في كل تحليل وموقف من أن الصراع هو صراع الشعب (بكل تكوينه) ضد السلطة الناهبة والمستبدة. وأي موقف يتجاوز ذلك سيكون خروجاً عن الثورة، والتحوّل إلى استثارة الصراع الغريزي (الأعمى) ضد السلطة، بغضّ النظر عن نتائجه.

السلطة ليست طائفية، وهذا ليس تبريراً لها؛ لأنها أسوأ من ذلك، هي سلطة مافيا وحشية. ولا شك في أنها عملت على استثارة غريزة الطائفة؛ لكي تستغلّها في دفاعها هي عن سلطتها. بعد أن كانت قد استغلت فقرها واضطهادها التاريخي؛ لكي تحوّلها إلى أداة في بنية سلطتها. وبالتأكيد؛ استغلت "المشاعر الطائفية". لكن الهدف ليس الطائفة، بل حماية السلطة التي نهبت المجتمع، كل المجتمع، بما في ذلك الساحل.

السؤال هو: لماذا نجح ذلك؟ ألأن هناك تعصّباً طائفياً؟ الأمر لا يتعلق بذلك، فلا شك في أن العلويين استفاد بعضهم من السلطة، ووجد بأن العنف ضد المجتمع قد استخدم باسمه، لكن كل ذلك لم يؤسّس لطائفية بالمعنى الدقيق لذلك. فالطائفية هي التمسك بأيديولوجية هي موروث الطائفة، وتحويلها إلى مشروع سياسي. هذا ما حاوله رفعت الأسد حين شكّل سرايا الدفاع، وجميل الأسد حين أنشأ جمعية المرتضى التي أغلقها النظام ذاته، كما كان قد حلّ سرايا الدفاع. وبالتالي لا السلطة تتمسك بموروث الطائفة، ولا الطائفة تعرف موروثها أصلاً. السلطة تحالفت مع تجّار دمشق وحلب، ولاتزال، ولعبت على تعميم الطائفية، ليس لدى العلويين، بل لدى "السّنّة"، فهي مَن رعى كل المؤسسات الدينية، والجمعيات، وقدّم تسهيلات كبيرة لـ "علماء الدّين" (السّنّة)، ووسّع بناء الجوامع. واحتضن "الجهاديين"، والجهاد الإسلامي، وحماس، وحركة التوحيد. وهو أمر لا يفعله "طائفي"، بل يفعله مَن يريد الحفاظ على السلطة، فيعمل على تفتيت المجتمع عبر استثارة "مكوّناته" (وهنا الدينية والطائفية والقبلية والقومية).

أما لماذا ظل العلويون متحلّقين حول السلطة؟ فهذا أمر يجب أن يبحث فيه في كل ردود الأفعال التي نشأت منذ بدء الثورة من قوى ودول، ووسائل إعلام، كانت تنطلق من منظور طائفي، وتريد "أسلمة" الثورة، وتبرز شخصيات معادية للأقليات، وتفتي في قتلها. وهذا ما كانت تلعب السلطة عليه منذ البدء، من أجل تخويف الأقليات (خصوصاً العلويين) من الثورة، ودفعها دفعاً؛ لكي تلتصق بالسلطة. وبالتالي كان المسارعون لاستغلال الثورة - كي يصلوا السلطة (وينتقموا) - يُنتجون خطاباً طائفياً محضاً، كان يخيف الأقليات الدينية والعلمانيين، وكثير من بسطاء الشعب. وهؤلاء هم المستمرّين في اتهام العلويين بالطائفية، والذين يركّزون على "طائفية السلطة"، فهم بحاجة إلى مبرر لطائفيتهم. وبهذا هم يؤدون الدور الذي تريده السلطة بإخافة العلويين تحديداً.

أشير إلى ذلك؛ لأن الثورة في سورية باتت تُختزل في ما يظهر على السطح من صراع بين قوى أصولية والسلطة، التي بات يميل البعض بالتأكيد على أنها سلطة طائفية، بالتالي ليصبح الصراع هو صراع طائفي. إذنْ؛ الشعب والثورة باتا في خبر كان. البعض يقول إنها بدأت ثورة، وانتهت كصراع طائفي. والبعض يعدّ أنها كذلك منذ البدء، مثلاً السلطة التي عدّت أن مَن يثور ضدها هم عصابات مسلحة، وإمارات سلفية، والإخوان المسلمون، وبعض أطراف المعارضة عدّت ما يجري هو ثورة سُنّيّة ضد نظام علوي.

ما المنظور الذي يحكم النظر لما يجري؟ المنظور الطبقي؟ أو السياسي؟ أو الديني؟ في المنظور الطبقي لا بد من أن نحدد طبيعة السلطة طبقياً؛ حيث إنها سلطة "رجال الأعمال الجدد"؛ أي المافيا التي نهبت "القطاع العام"، وأصبحت تسيطر على مفاصل الاقتصاد، وتنهبه، وتصدّر المال المنهوب إلى الخارج. هذا هو جوهر السلطة الطبقي. في المنظور السياسي هي سلطة مستبدة شمولية، مارست قهر المجتمع لعقود بكل أشكال الاستبداد والهيمنة والفرض والتخويف. وفي المنظور الديني، ينتج أن العائلة الحاكمة هي من الطائفة العلوية، بالتالي فهي "تمثّل طائفة"، وتعبّر عنها، لكي تحكم الأقلية العلوية الأغلبية السُنّيّة. لكنْ؛ هل يسمح ذلك بالقول إن السلطة علوية؟

في التدقيق في منظورات بعض "النخب" نلمس أن المنظور الديني هو الحاكم رغم ما تقول هي عن ذاتها، فكما أشرنا إذا كان المنظور طبقياً، يمكن تحديد طابع السلطة كسلطة مافيا رأسمالية، وهو هنا التحديد الجوهري من منظور يساري. وإذا كان المنظور سياسي يسهل التحديد؛ حيث هي سلطة استبدادية، كما تكرر خلال العقود الثلاث السابقة، وهذا هو المنظور اللبرالي. بالتالي حين نرى السلطة كـ "نظام طائفي"، يكون المنظور الذي ننطلق منه هو المنظور الديني. هذا هو أساس موقف

جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين عموماً، التي لا ترى الآخر إلا من منظورها الديني. فهي ترى المجتمع كسُنّة وأقليات دينية وطائفية، ولا تستطيع رؤيته خارج ذلك. وحين يحدد يساري، أو ليبرالي النظام بأنه نظام طائفي، يكون قد وقع في إشكال المعنى والمصطلحات. أو يكون قد انحكم لـ "تراثه" (لوعيه التقليدي). ولقد أظهرت النقاشات أن معنى الطائفية مجهول، وأن كل طرف يعطيه المضمون الخاص به. فالإخوان والسلفيون يعدّون كل منتم لطائفة هو آخر خصم، وطائفي حين تتصاعد الأحقاد؛ أي أن الانتماء الموروث كافٍ للتوصيف. ويبدو أن المنظور الشكلي الذي يحكم قطاعات من اليسار والليبراليين يدفعهم إلى اتخاذ الأساس ذاته في التحديد، لهذا تكون علوية الأصل كافية للقول بأن "النظام علويّ".

إن التمييز بين الطائفة والطائفية ضروري هنا، لأن الطائفة ترتبط بوجود تاريخي، أصبح لها وجود متمايز في المجتمع القائم من الزاوية الدينية. وكانت التطورات تلغي مسألة ارتباط العلاقات بالدين لمصلحة الوجود الاجتماعي ذاته، بالتالي تشكّل وجود اجتماعي واحد، يحتوي تمايزاً دينياً وطائفياً، ربما حوى بعض الاحتكاكات، لكنه كان مترابطاً، في وضع فلاحي، كان مشتتاً أصلاً، ومدينياً متوافقاً. هذا الوضع الاجتماعي يتحوّل إلى طائفية في اللحظة التي تصبح الأيديولوجية (العقيدة) هي أساس العلاقة مع الآخرين المختلفين؛ أي حين يصبح التمايز الواقعي أيديولوجية ترفع من شأن الطائفة، وتؤسّس للتضاد مع الآخرين؛ أي حين تصبح "عقائد" الطائفة عبارة عن مشروع سياسي (أو طبقي) للسيطرة، أو الصراع مع الآخر. وحين يشغّل كل التراث الديني والطائفي الذي يعزّز هذه الطائفة، ويحرّض ضد الطوائف الأخرى؛ أي أنها الميل لفرض سلطة باسم الطائفة، واستناداً لموروث صراعي قديم. هذا المنظور موجود عند "الجهاديين" و"السلفيين" والإخوان، وكل القوى التي تتحدث باسم الإسلام السُّنّيّ، كما هي عند السلطة في إيران، وعند حزب الله. فهي قوى قائمة على أساس ديني، وتحدد الأنا والآخر على هذا الأساس، بغضّ النظر عن طابع

العلاقة مع الآخر؛ حيث إن البعض يدفعها نحو العنف والتصفية (الحالة الجهادية)، والبعض يريد إخضاع الآخر، وتحويله إلى مرتبة أدنى.

الطائفية تتسم بالانغلاق والتعصّب، ورفض الآخر. لهذا تتحوّل إلى أساس الصراع السياسي لدى القوى التي تتأسّس انطلاقاً منها. هل أن النظام في سورية يستند إلى إيديولوجية (عقيدة) طائفة؟ كل ما يرد هو الإشارة إلى أن بنية السلطة والمراكز الأساسية فيها هي بيد علويين، وهذا صحيح. لكنْ؛ هل المنظور الذي يحكم هؤلاء هو المنظور العقائدي العلوي؟ وبالتالي تتحدد علاقتهم بالمجتمع انطلاقاً من أنه سُنّيّ؟ لكنْ؛ من ثم، لماذا كان معنياً بنشر المعاهد الدينية السُنّيّة، وتعميم بناء الجوامع، والحفاظ على علاقة متينة مع المؤسّسة الدينية "السُّنّيّة"؟ ولماذا كان تجّار دمشق وحلب شركاء في النهب، رغم تميّز "العائلة" (وحدث مثله في مصر وتونس، بغضّ النظر عن الجانب الطائفي)؟ كما سنلاحظ بأن المنظور الطائفي يتجاهل كل ذلك، ويحصر السلطة بـ "العائلة"، و"البنية الصلبة"، هذه البنية التي هي الضامن للسيطرة الاحتكارية للعائلة في الاقتصاد. بمعنى أنْ ليس العقيدة العلوية هي التي تحكم منظور السلطة (وهي عقيدة لا تبدو موجودة أصلاً؛ لأن الدين هنا خفي)، ونلحظ سياسة السلطة في تعميم "الدين الإسلامي" (السلفي) من خلال دعم قوي للمؤسسة الدينية "السُّنّيّة" المخضعة لها، والسماح لها بنشر الدين السلفي عبر الجوامع والمعاهد الدينية، المهم - فقط - هو الموالاة. وبالتالي تظهر كمستغلّ لكل العناصر الطائفية والدينية، من أجل ضمان سيطرتها وسلطتها. عكس القوة الطائفية التي تنغلق على الطائفة، وتتمايز عن الآخرين، بالضبط؛ لأنها تتحكم لأيديولوجية (عقيدة) طائفية. هذا هو وضع حزب الله والإخوان والملالي، والسلفيين. ولا يختلف الأمر كثيراً هنا بين الأغلبية والأقليات؛ حيث سيبدو التمسك بمنطق قروسطي باسم الدين هو الأساس في تأسيس الطائفية. في لبنان مارست الأحزاب المسيحية الطائفية، والمسيحيون هم الأكثرية في مجتمع متعدد طائفياً، كما حزب الله الآن، وكل المجموعات السُّنّيّة.

وحين نتحدث عن النظام في سورية، لا بد من أن نلاحظ أن الطبقة المسيطرة تتشكّل من تحالف "رجال الأعمال الجدد" (العائلة خصوصاً)، والبرجوازية التقليدية (في دمشق وحلب خصوصاً)، رغم أن العائلة (آل مخلوف والأسد وشاليش) وحواشيها هي المهيمنة في هذا التحالف الطبقي الذي يشكّل جوهر السلطة. وهؤلاء - من المنظور الأيديولوجي - غادروا الأفكار القومية البعثية، وانخرطوا في منظور ليبرالية العولمة. وباتت الفئة المهيمنة في ترابط مع الرأسمال الخليجي والروسي والأوروبي (والتركي في مرحلة الصفاء).

إذنْ؛ المسألة التي تحتاج إلى تحليل سوسيولوجي هي مسألة تحكُّم أفراد من الطائفة في مفاصل السلطة، وتشكيل "البنية الصلبة" لها، ومن ثم؛ بعض "الامتيازات" التي كانت تتحقق لبعض أفرادها. بمعنى لماذا أصبحت فئات من الطائفة العلوية هي التي تشكّل "البنية الصلبة" للسلطة، والتي تحظى بامتيازات، ولها نفوذ قوي؟ هذه المسألة هي التي كانت الأساس الذي يقوم عليه التحديد الطائفي للسلطة؛ حيث إن هؤلاء هم "كل السلطة"، "هم السلطة". هل أن تشكيلهم لـ "البنية الصلبة" هو نتاج وعي طائفي لدى "القوة المؤثرة" في السلطة حينها؛ أي الرئيس؟ الرئيس الذي "تسنّن"، وفتح كل المجالات للنشاط الديني للمؤسسات السُّنّيّة، وتحالف مع السعودية بعد أن انقلب على "ضابط علوي" بدعم ضباط "سُنّة" (مصطفى طلاس، وحكمت الشهابي، وعدنان الدباغ، ومحمد علي الحلبي، والأيوبي)؛ أي حافظ الأسد، الذي لم يسمح باختلال العلاقة مع السعودية بعد أن أقام تحالفه مع إيران "الشيعية" ضد غريمه صدام حسين. ولقد تمركزت السلطة بيد "ضباط علويين" بعد المواجهة الطائفية التي قامت بها الطليعة المقاتلة وجماعة الإخوان المسلمين نهاية سبعينات القرن العشرين، وبعد أن سحقها عبر مجزرة، تمثلت في تدمير أحياء كاملة من مدينة حماة. وهي المرحلة التي أعيد بناء السلطة؛ بحيث يتحكم "ضباط علويون" بكل مفاصل السلطة، وتتشكّل

"قوة نظامية" من أفراد الطائفة بعد أن كان الأمر يتعلق بسرايا الدفاع التي كانت تخضع لرفعت الأسد.

هـل أن الأسـاس الطائفـي هـو الـذي حكـم هـذا الاختيـار؟

مَن يدرس وضع كل النظم التي سيطرت فئات فلاحية عليها، باسم القومية، يجد أنها تتحكم لدكتاتور، الذي بدوره يعتمد في مفاصل السلطة على "بيئته"؛ أي مناطق الريف التي هو منها. لأن تكوين الوعي التقليدي الذي يحكمه يعتمد على الثقة بـ "البيئة"، وليس بأي شيء آخر، لا بالدين، ولا بالأيديولوجيا، ولا حتى بالصداقة. لهذا يقيم أدواته من تلك البيئة، وليس من أي مكان آخر. هذا حدث في العراق وفي الجزائر وليبيا واليمن كما في سورية. العلاقة المباشرة هي هنا أساس الثقة، بالتالي يبدأ التوسع عبر العلاقات الريفية القريبة، ولهذا لا يثق الفلاح ببيئة، لا يعرفها؛ حيث "قريته هي كل عالمه". الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل "البنية الصلبة" من هذه البيئة. والدراسات السوسيولوجية ربما توضح ذلك بشكل كبير، ففي الريف، يسقط الترابط الديني لمصلحة الترابط العائلي، وفي علاقته بالمجتمع، يتغلّب الترابط المناطقي، خصوصاً أمام "الحدية" القائمة بين الريف والمدينة، والرفض المديني للريف، وتعاليه عليه. ومَن يدرس صراعات الضباط في الجيش السوري، والانقلابات التي قامت، والتصفيات التي حدثت، سيلمس تصفية الضباط المدينيين أولاً، ثم الكتلة التي كان يشكّلها ضباط جبل العرب (انقلاب سليم حاطوم)، ثم الضباط الإسماعيليين، ومن ثم؛ الضباط العلويين من منطقة طرطوس، ليسيطر ضباط مناطق جبلة. وميزان القوى والتحالفات هي التي كانت تقود إلى ذلك، يتكرّس رئيس هو الذي لعب الدور الأساس في ترتيب الانقلاب، ويعيد صياغة السلطة وفق "ثقته"؛ ليؤسّس نظاماً بطريركياً، أساسه بيئة العلاقات التقليدية. لهذا يجري تشكيل "البنية الصلبة" من هذه البيئة القريبة.

هذا ما يجعل الانتماء المناطقي، أو "الطائفي"، أو العشائري هو المؤسِّس لهذه "البنية الصلبة". هنا سنلمس مبدأ استغلال بعض الفئات الاجتماعية لتحقيق المصالح الطبقية أكثر مما نلمس الارتباط الطائفي، وإنْ كانت العلاقات الطائفية تستغل لتحقيق ذلك. بمعنى أن "الطائفة" تستخدم وظيفياً دون وجود منظومتها الأيديولوجية (الطائفية)، التي تسترجع عند الضرورة فقط لتمتين الإرتباط بالسلطة. لهذا يوظّف أفراد منها في مؤسسات "البنية الصلبة"، الأمن (والآن المخابرات الجوية بالتحديد، وقبلاً في الأمن العسكري)، والحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وبعض الوحدات الخاصة. التي كانت السلطة تستخدم فيها، كذلك، من الأقليات (المسيحيون والدروز والإسماعيلية، والأكراد)، ومن العشائر (بعض الشوايا)، وبعض مناطق الريف المتخلف. لكن ظل العلويون هم الأساس الذي يشكّل تلك البنية، في القيادة وفي المفاصل. وكان هذا الميل يتزايد كلما ظهر أن السلطة مقبلة على أزمة. وسنلمس بأن تشكّل "رجال الأعمال الجدد" (أي المافيا الرأسمالية) قد طوّر أسلوب آل الأسد (جميل الأسد، ورفعت الأسد) في تشغيل أفراد من الطائفة ضمن التشكيل المافياوي الذي كان يوظّفه في التهريب والسلبطة والسطو، إلى شكل مؤسّسي غير رسمي، لكنه منظّم ومدرّب، وهؤلاء هم "أصل" الشبيحة.

وإذا كان قد حصل بعض التطور الاقتصادي خلال حكم حافظ الأسد، فإن منطقة الساحل كانت الأقل حظاً، ربما كانت هناك أسباب متعددة، لكنْ؛ يمكن أن يكون الأساس فيها هو إبقاء العلويين مضطرين للعمل في الجيش والأمن، كما كانوا منذ عقود. وبالتالي يمكن القول لأن السلطة تريد أدوات، فقد أبقت الساحل دون تنمية، وفي وضع مزرٍ، مهمّش، ومُفقَر؛ حيث تستطيع استخدام المفقرين في تكوين أجهزة قمعها. لكنها عند الضرورة تستثير "الشعور الطائفي" لديها؛ لكي تضمن ولاءها. هي إذنْ؛ ليست طائفية، لكنها تستخدم الطائفية؛ لكي تحمي سلطتها التي تعبّر عن حكم مافيا وحشي. الطائفة بالنسبة لها أداة حماية السلطة بالتالي، وليس السلطة هي ممثلة الطائفة، هكذا بالضبط؛ لكي تكون طائفية.

عن الطائفية والنظام الطائفي

لكنْ؛ أُوضّح بأنه على الصعيد العملي هناك ممارسات "طائفية" قامت بها مجموعات "علوية"، وأخرى "سُنّيّة"، كما أن النظام يستغل العلويين عبر التخويف الطائفي من "طائفة أخرى"، ومن مجموعات "متطرفة أصولية". ولقد حدثت على الأرض ممارسات تنمّ عن "حقد طائفي" خلال الثورة. كل ذلك يختلف عن القول بأن الصراع هو صراع طائفي، فالصراع الدائر في سورية هو صراع شعب يريد إسقاط النظام نتيجة أسباب اقتصادية وديمقراطية. وكل صراع طبقي يمكن أن يتلوث بأشكال من الصراعات "ما قبل حديثة"، مثل الطائفية، أو الدينية، أو القبلية، أو "الإثنية"، لكنه يبقى صراعاً طبقياً. ولهذا لا بد من تلمّس جوهر الصراع، والأساس الذي يقوم عليه؛ لكي يكون ممكناً فهم الأشكال التي يتخذها. هذه بديهية في الماركسية.

لكنْ؛ حين نريد توصيف نظام سياسي يصبح من الضروري أن ننطلق من "التحليل المادي"؛ لكي نفهم بنيته والمصالح التي يمثّلها، ومن ثم؛ الشكل الأيديولوجي الذي يستخدمه من أجل فرض الهيمنة على المجتمع. وهو ما لا يجعلنا نعدّ بأن الدولة العباسية مثلاً تتحكم لنظام طائفي رغم أن الخليفة كان ممثل الله على الأرض. أو نعدّ بأن الدولة الإيرانية طائفية رغم أنها متحكّم بها من قبل "الولي الفقيه". فالدولة هي "أداة الطبقة المسيطرة"، والنظام هو "نظام الطبقة المسيطرة"، رغم استخدام النظام لأيديولوجية دينية.

هذا مدخل لنقاش نقد، تناول مقالاً، كتبته "عن الطائفية في سورية"[١] كتبه فيكتوريوس بيان شمس في موقع جنوبية "رداً على سلامة كيلة: النظام عرّاب الطائفية وصانعها" [٢]، ينطلق من أن النظام السوري هو نظام طائفي، ويستشهد بتحليل مهدي عامل، وبرأي عزمي بشارة؛ ليثبت بأن رأيي خاطئ. سوف أتناول الاستشهادات أولاً، ثم أتناول نقده لما كتبت.

مهدي عامل: ليست الطوائف طوائف إلا بالدولة

كتاب مهدي "في الدولة الطائفية"[٣] هو نقاش مع مجموعة آراء لكتّاب

ومفكّرين حول الدولة اللبنانية والطابع الطائفي الذي يحكمها. لهذا يشير مهدي إلى أنه "ليست الطوائف طوائف إلا بالدولة. والدولة هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات" (في الدولة الطائفية ص٢٩)، ولهذا فالطائفية "هي الشكل التاريخي المحدَّد الذي تمارس فيه البرجوازية سيطرتها الطبقية" (ص٣٢٣). وهذا صحيح؛ حيث تشكّلت الدولة اللبنانية على أساس ينطلق من توافق على تقاسم سياسي ووظيفي بين الطوائف معترف به عرفاً، بالتالي نشأت كدولة طوائفية؛ أي تتركب من تقاسم مسبق بين الطوائف. رغم أن هذا الشكل نتج عن "ميل استعماري" لتأسيس "دولة مسيحية" في الشرق، ولم يكن نتاج وضع محلي يفرض هذا الشكل. لكنه بات الشكل الذي يفرض إعادة إنتاج التوازن الطبقي في السلطة على أساس هيمنة "مسيحية".

مهدي هنا كان يوصّف الوضع الذي يحكم الدولة اللبنانية، والذي كان يفرض إعادة تشكيل الطوائف كطوائف في علاقتها بالدولة (سواء في المستوى السياسي أو في المستوى الوظيفي)، دون أن يعني ذلك انحكام الطوائف للأيديولوجية الطائفية. بمعنى أن "الطوائف" كانت تتشكّل في صيغ أخرى، فرضها واقع العمل والتداخل السكاني، وتغلغل الوعي الحديث (نشوء أحزاب حديثة). لكنْ: فقط العلاقة بالدولة هي التي كانت "تعيدها" إلى "طابعها" المتوارث. وهو الأمر الذي جعل الصراع الطبقي هو المتحكم في صيرورة الصراع منذ نهاية ستينات القرن العشرين؛ حيث تصاعدت موجة الإضرابات والاحتجاجات (من ثم؛ بالتزامن مع وجود المقاومة الفلسطينية)؛ لكي تدفع البرجوازية المهيمنة في التشكيل الطبقي الحاكم؛ أي البرجوازية "المسيحية"، إلى تفجير الصراع على أساس طائفي؛ لكي تضمن جذب الطائفة خلفها في حرب، ادّعت أنها تهدّد وجود المسيحيين في الشرق (كما على أساس وجود المقاومة).

بالتالي فإن مهدي لا يفعل سوى توصيف واقع تشكيل الدولة اللبنانية، ولم يكن يستنتج قانوناً، أو يتوصل إلى نظرية. والفارق مهم بين التوصيف

والتصور النظري، أو القانون، فالتوصيف هو تحديد ما هو قائم في الواقع الموضوعي؛ لكي يكون أساساً لفهم هذا الواقع؛ أي لكي يجري الانتقال من هذا الشكل إلى الجوهر الذي يحكمه. بالتالي فإن النظام الطوائفي (القائم على تقاسم على أساس الطوائف بين أقسام البرجوازية ذاتها في إطار سيطرتها على الدولة) هو "الشكل التاريخي المحدَّد الذي تمارس فيه البرجوازية سيطرتها الطبقية" في لبنان فقط. بالضبط؛ لأن الدولة اللبنانية هي الوحيدة من البلدان العربية التي تشكّلت على أساس طوائفي (قبل أن يجري تشكيل العراق المحتل على الأساس ذاته). ولهذا فإن نص مهدي ليس تعريفاً للطائفية يمكن أن يصبح "قانوناً" يطبق على سورية، أو أي بلد آخر (ربما العراق الآن)، بل يجب أن يُفهَم على أنه توصيف فقط، يسهم في تفكيك الأيديولوجية التي تحكم البرجوازية اللبنانية، من أجل فك العلاقة بينها وبين "الطوائف" بهدف تأسيس الصراع على أساسه الطبقي.

طبعاً لا أريد نقاش كتاب مهدي، فهذا يحتاج إلى سياق آخر، وأرى أنه ربما كان لتحليل مهدي أثر في تحويل التوصيف إلى قانون وتعريف عام، نتيجة بعض التحليلات الغامضة، أو التي تستند إلى فهم "مثالي".

عزمي بشارة: سورية .. درب الآلام نحو الحرية

يتوصّل فيكتور إلى "أن النظام، وبشكل مدروس، ضرب مصادر عيش هذه الطائفة لتحويلها إلى احتياط سلطة، يستخدمه لحظة يُحشر"، بعد أن يكون قد استشهد بنص من كتاب عزمي بشارة "سورية .. درب الآلام نحو الحرية"(٤)، يقول النص "في محاولته حكم أغلبية السكان كان على بشار الأسد (ربما هنا حافظ الأسد - سلامة) أن يهمّش الحدود الفارقة بين الأقلية والأكثرية؛ بحيث لا تظهر الأقلية باعتبارها جماعة طائفية، وبالتالي أقلية. فقضى على مصادر عيشها الأصلية بتحويل اعتماد أفرادها على الجيش والأمن ووظائف الدولة الأخرى. وتطورت عملية طحن الطائفة العلوية باعتبارها كياناً خارج الدولة، وتحولت إلى الاعتماد الكامل على النظام، والتماهي معه كأنه نظامها" (ص ٣٠٦).

أولاً يظهر من استنتاج فيكتور بأن "النظام" يريد استخدام الطائفة كأدوات، وهذه لا تعبّر عن طائفية، بل تشير إلى عكس ذلك، لأن المنظور هنا هو حماية السلطة ... الطبقية، وهذا ما أشرت إليه في مقالي أصلاً من حيث "ولا شك في أنها عملت على استثارة غريزة الطائفة؛ لكي تستغلّها في دفاعها هي عن سلطتها".

إن استخدام السلطة (أو الطبقة المسيطرة) لطائفة، أو منطقة، أو قبيلة، لا يعطيها سمة الطائفية، أو القبلية، أو الجهوية، بل يوضح الآليات التي تستخدمها، من أجل الحفاظ على سلطتها الطبقية.

ثانياً إن نص عزمي مرتبك قليلاً، رغم أنه يريد أن يقول بأن النظام أفقر هؤلاء من أجل توظيفهم في الجيش والأمن والدولة؛ لكي يكونوا قوته الضاربة. المناطق العلوية كانت مهمّشة ومُفقَرة قبل استلام البعث، وهذا ما جعل جزءاً كبيراً منها ينخرط في الجيش (ويسمح في الأخير بهيمنة حافظ الأسد)، وحين استلم حافظ الأسد لم يطوّر المناطق العلوية، على العكس، أصبح كبار الضباط يستولون على أرض الفلاحين، ويتشبّهون بالإقطاعيين السابقين في مواجهة هؤلاء الفلاحين. وفي هذا استغلال طبقي، وعمل من أجل تشكيل قوة، تحمي السلطة.

وثالثاً أن حافظ الأسد لم ينطلق من "هدف قصدي" لتهميش الحدود الفارقة بين الأقلية والأكثرية"، بل كسلطة مطلقة، أراد أن يوجد "القاعدة الاجتماعية" التي تدعم السلطة، لهذا فتح على البرجوازية التجارية ووجهاء المناطق والقرى والأحياء والعشائر، والطوائف. وجنّد في قوته الصلبة من المناطق المهمشة عموماً (دير الزور والجزيرة ودرعا). لقد كان مَعنياً بالسلطة، وبتوريثها، وكان يستخدم مَن يحقّق ذلك. وكان مَعنياً بأن يمسك كل مفاصل المجتمع، من أجل ذلك.

ورابعاً لم تتماهَ الطائفة مع حافظ الأسد، أو مع ابنه؛ لأن وضعها وممارسات العائلة كانت تجعل التناقض قائماً، رغم أن مسك المراكز المفصلية في

الدولة من قِبل فئات من الطائفة كان يفتح على "وساطات" تشغيل. ولقد ظلّت "الحساسيات" قائمة. هذا "التماهي" حدث بشكل ما بعد الثورة، لأسباب تتعلّق بالسياسات التي مارستها السلطة والقوى الإقليمية والمعارضة، والتي كانت تصبّ في مجرى واحد هو مجرى إخافة الطائفة، وتخويفها، وبالتالي التصاقها بالسلطة خشية "الخطر الأصولي القادم؛ لكي ينتقم مما حدث سنة ١٩٨٠/ ١٩٨٢". بالتالي فقد استقطب حافظ الأسد شريحة من الطائفة كانت موضع ثقة (وهنا يجب فهم سبب الثقة؛ أي هل هو طائفي، أو مناطقي، وهو الأمر الذي يفرض استخدام التحليلي السسيولوجي، كما أشرنا قبلاً)، كما استخدم آخرون من طوائف أخرى (مصير علي حيدر وعلي دوبا، وحتى رفعت الأسد لم يكن أفضل من مصير كل الذين همّشهم من الطوائف الأخرى، بل كان مصير خدام وطلاس أفضل).

لهذا ليس صحيحاً الاستخلاص بأن "الطائفية في سورية ليست افتراء، بل هي قائمة في نظام الحكم"؛ لأنه لا يميّز بين "التكوين الطائفي" واستخدام الطائفة؛ حيث إن غير الطائفي يمكن أن يستخدم الطائفية (كما فعل الاستعمار). أما التكوين الطائفي؛ فهو يتعلق بـ "قوة" تتأسّس على أساس ادعاء تمثيل طائفة، ورفض الطوائف الأخرى، مستخدمة أيديولوجية هي اتكاء على موروث الطائفة (تصعيد للوعي التقليدي، وغلقه). فنظام الحكم هو نظام فئة عائلية مافياوية تمثّل "رجال الأعمال الجدد" المتحالفين مع البرجوازية التقليدية (التي يسمّيها محمد جمال باروت عصابة المئة، المتشكّلة في شركة الشام القابضة [٥]). هنا تحديد ما أشرت إليه في مقالي في تعريف الطائفية، التي تفرض الانغلاق ورفض الآخر، والتعامل معه كعدو من منظور طائفي ديني، وهذا ما ليس موجوداً في السلطة، بل وجدت محاولات من جميل الأسد، وربما رفعت سابقاً، ويوجد لدى داعش والنصرة وجيش الإسلام وآخرين.

ولا شك في أنه "لا يمكن أن نطلب من المتضرّرين من نظام استبدادي، يقوم على بنى طائفية وجهوية أن يعبّروا عن مشاعرهم عفواً بلغة غير

طائفية"، فقد أدى التركيز السلطوي على إظهار الصراع في شكله الطائفي (وفيكتوريوس يستشهد في ردّه بفقرة من كتاب محمد أبي سمرة "موت الأبد السوري .. شهادات جيل الصمت والثورة"، يوضح أحد أشكال هذه الممارسات) إلى ردود فعل طائفية، أو أوجد أشكالاً من الاحتقان الطائفي لدى بعض القطاعات المجتمعية، لكن التعبير بلغة غير طائفية هو "وظيفة النخب السياسية التي تصوغ وعي الجماهير الشعبية، وتتكلم باسمها"(٦). مع ملاحظة أن الشباب الذي حمل الثورة منذ البدء كان يتحسّس سياسة السلطة التي تريد جرفه إلى صراع طائفي، فرفضها (شعارات مثل: لا سلفية ولا إخوان، أو الشعب السوري واحد). وظلّت هذه الحساسية قائمة إلى الآن.

ما نقدته، واستثار فيكتوريوس، هو النخب التي باتت تبرّر طائفيتها بالتركيز على وصم السلطة بالطائفية، والتي باتت تمدّها إلى كل الطائفة (كما فعل الإخوان المسلمون منذ البدء، وأيضاً آخرون معهم). وبالتالي تناولت "منطلقات التحليل" التي عدّ فيكتوريوس أنها خاطئة لدي.

نقد النقد

بغضّ النظر عن تأويلات حَكَمت فيكتور، من مثل أنني أدمج بين الطائفة العلوية والنظام، أو قوله إنني أتجاهل بأن النظام استخدم الطائفية، وأنني ألقي اللوم على القوى والدول ووسائل الإعلام، أو جزمه بأن "شرائح كبيرة ممّن قامت على النظام بثورة بهذا الحجم لديها تشخيصها الذي يؤكد أن النظام طائفي"، وغيرها من الاستنتاجات التي توضح أن خلطاً في المفاهيم يسكن كل الحوار، سوف أتناول ما يعتقد أنه في خلفية "نفي طائفية النظام"؛ حيث يعزوها إلى "إما أن منطلقات التحليل خاطئة، أو أن هنالك تخوّفاً من أن يؤدي تأكيد طائفية النظام لتعميق الشرخ الاجتماعي".

طبعاً كان واضحاً في كل النقاش الذي يجري حول "طائفية النظام" أن الرد هو التأكيد على "سُنّيّة الثورة"، والميل للتبرير ولدعم القوى الأشد طائفية التي تُحسَب على الثورة، وتصعيد الخطاب ضد العلويين ككل،

وليس ضد النظام فقط. وبالتالي تحويل الصراع إلى صراع سُنّة ضد علويين. فكل الهدف من هذا النقاش هو "المساواة بين النظام والعلويين". فالقول إن النظام طائفي يعني في سياق هذا النقاش أن النظام يعبّر عن الطائفة، وأن كل الطائفة هي مثل النظام، وبالتالي فالنظام يخوض صراعاً طائفياً ضد "الأكثرية" (التي هي هنا السُّنَّة بالتحديد). وهذا مجافٍ للواقع؛ لأن النظام يستخدم النصرة وداعش، واستخدم كفتارو والبوطي والقبيسيات، ولعب على الطوائف والقبائل والمناطق، والإثنيات. إلا إذا كان فيكتوريوس يقصد بأن النظام طائفي أن الماسكين بالسلطة ينتمون للطائفة العلوية! وفي هذا تحديد "هزلي"؛ لأن الأمر يتجاوز ذلك إلى المصالح والسياسات. الطائفي لا يدعم قوة طائفية مضادة، بل يعدّ أن معركته معها، وكل القوى التي أتت لدعم السلطة من لبنان والعراق وإيران تعتقد أنها تخوض صراعاً ضد "الأصولية السُّنّيّة"، وترتبك حين تجد أن عناصر السلطة لا تتمسّك بالدين. وهذا هو الفارق بين بنى السلطة والبنى الطائفية التي تدافع عنها.

هنا يطرح السؤال حول "منطلقات التحليل"، هل ينطلق الماركسي من الفهم المادي، أو يركّز على الشكل؟ بالتالي هل أن المصالح المباشرة هي التي تحكم منطق السلطة، أو هو الانتماء لطائفة؟

طبعاً فيكتور يشير في أكثر من مكان إلى أن السلطة لجأت "إلى الأيديولوجية البرجوازية البديلة التي تؤمن لها الاستمرار"، بالتالي السلطة تستخدم الأيديولوجية الطائفية لخدمة مصالحها، وهذا لا يقود إلى أن توسم بأنها طائفية؛ لأن هذه الأيديولوجية ليست أيديولوجيتها، بل تستخدمها، من أجل تحشيد طائفة حولها دفاعاً عنها كسلطة. فالسلطة هدفت إلى الحفاظ على سيطرتها الطبقية باستغلال فئات مجتمعية عبر خطاب طائفي. كما عبر خطاب "طائفي مضاد"، وخطاب مناطقي، أو قبلي، وأيضاً خطاب "قومي"، لكنْ؛ كان واضحاً أنها تركّز على تحويل الثورة إلى حراك سُنّيّ أصولي. عبر الاتهام والتعميم الإعلامي، وعبر الفعل من خلال دعم تشكيل النصرة وداعش، على الأقل.

السيطرة الطبقية كانت تُوجِد انقساماً مجتمعياً، يقوم على إفقار وتهميش الكتلة الأكبر من الشعب (وهنا للتوضيح فقط، هي من كل الطوائف، على العكس، كان الساحل هو من أكثر مناطق سورية فقراً قبيل الثورة). ولا شك في أن هذا الانقسام الطبقي لم يكن ليوحّد العلويين مع السلطة التي نهبت حتى الساحل، واستغلّته، وأذلّته (ظاهرة الشبيحة بدأت هناك، وممارسات آل الأسد السّيّئة أكبر من أن تُوصَف في تلك المناطق). وكان واضحاً ذلك في مشاركة هؤلاء في المعارضة. رغم أن منهم بنت السلطة "القوة الصلبة" التي تعتمد عليها (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والمخابرات الجوية وأفرع من المخابرات العسكرية وغيرها). حالة التناقض هذه هي التي دفعت السلطة إلى الشغل على كيف تدفع العلويين؛ لكي يلتصقوا بها؟ وكان هذا مفصل تكتيكها منذ بدء الثورة. ولم يكن غير خطاب التخويف وسيلة، بالضبط؛ لأن العلويين غير ملتفّين طائفياً خلف السلطة، وكان يمكن أن ينخرطوا في الثورة نتيجة فقرهم، وهامشيتهم. وكان انخراطهم ضرورة لتحقيق انتصار سريع، يقسم السلطة، ويفتح على مرحلة انتقالية، ولقد كان هاجس السلطة يتحدّد في منع ذلك عبر تخويف العلويين من الأصولية السُّنّيّة، لهذا مَن يدرس خطابها في الأشهر الأولى يلحظ الرموز التي كانت تركّز عليها (الإمارات السلفية، والعصابات الإخوانية، وتنظيم القاعدة، وتقطيع الأجساد). وحين شعرت بالفشل بعد عام من الثورة، أطلقت "الجهاديين" (بين أول سنة ٢٠١٢ ونيسان سنة ٢٠١٢)؛ لكي يؤسّسوا جبهة النصرة (ثم داعش)، وأحرار الشام، وجيش الإسلام.

هذا التكتيك ارتبط بدور سعودي خليجي، يهدف إلى وقف المدّ الثوري، بدأ يدعم تعميم الخطاب الإسلامي، بصفته خطاب الثورة، وبالنقل المشوّه والمفبرك لشعارات و"مظاهرات"، ثم بدعم التسليح، وفرض تسمية الكتائب بأسماء إسلامية، من أجل التمويل، وبالتالي دعم "الجهاديين". هنا كان التوافق كاملاً بين السلطة والسعودية والخليج

(وبالموافقة الإمبريالية)؛ حيث كان يجب أن تتحوّل الثورة إلى الأسلمة، وأن يصبح الصراع صراعاً طائفياً.

الآن، ودون إطالة، كلّ ماركسي لا بد من أن ينطلق من تحليل السلطة من منظور طبقي، وبالتالي يشير إلى الآليات التي تستخدمها في الصراع، لكنْ؛ عليه أن يواجه الوعي المشوّه الذي يحكم الطبقات الشعبية (رغم أن الشعب كان أكثر وعياً من النخب لأشهر طويلة بعد الثورة، ومايزال جزء مهم منه كذلك)، لا أن يبرّر لها كل ميل طائفي مقابل. حتى وإنْ كان كل الشعب يرى في السلطة بأنها سلطة طائفية، ويعتقد بأن من المنطقي أن يكون الرد طائفياً، لا بد من مواجهة ذلك. فهذا وعي يشوّه الصراع، ويخدم منطق السلطة الذي يريد قسم الشعب إلى طوائف، تتصارع، ويضمن تخويف العلويين؛ لكي تستخدمهم وقود الدفاع عنها. السلطة تريد من العلويين - بصفتهم علويين - أن يقتنعوا بأنها سلطتهم؛ ليبقوا وقود حربها، هذه هي السياسة التي اتبعتها السلطة منذ بدء الثورة بالضبط.

لقد نجح الشرخ الذي أرادته السلطة (والقوى الإقليمية)، لكن هذا لا يعني أن الطائفة هي مع السلطة "إلى النهاية"، على العكس، فقد سيقت بالعنف إلى الحرب دفاعاً عن السلطة، وخسرت عشرات آلاف الشباب. ولم يكن التخويف وحده هو وسيلة السلطة، بل كان القتل هو مصير كل مَن يشك في رفضه الانجراف خلفها. ولهذا سيق شبابها إلى الموت، وهي ترتعب من خطر قادم، أو أوهَمت السلطة (والقوى الإقليمية) أنه قادم. ومن ثم؛ جرى اختراعه "على الأرض". كل ذلك هو ما يجب أن يكشف، وأن يعاد بناء الثورة على أساس طابعها الطبقي السياسي بعيداً عن الأوهام الأصولية، أو ردود الفعل الطائفية. فواقع "الطائفة" يجب أن يضعها في طليعة الثورة بدل أن تكون قوة وحشية السلطة. وإذا كانت مصالح السلطة تفرض أن تدفعها إلى هذا المصير، فإن مصلحة الثورة تفرض أن يجري العمل على إعادة موضعتها في الثورة. من هذا المنظور، لا بد من كشف كل خطاب طائفي وتعرية كل قوة طائفية.

هوامش:

(١) العربي الجديد ٢٠١٤/٥/٨، وهو مدخل هذا الفصل.

(٢) فيكتور بيان شمس "رداً على سلامة كيلة: النظام عرّاب الطائفية وصانعها"، موقع جنوبية

http://janoubia.com/183697

(٣) مهدي عامل "في الدولة الطائفية" دار الفارابي/ بيروت، ط ...

(٤) عزمي بشارة "سورية ... درب الآلام إلى الحرية" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ الدوحة، ط١/ ٢٠١٣.

(٥) محمد جمال باروت "العقد الأخير في سورية" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ الدوحة، ط١/٢٠١٢، (ص).

(٦) عزمي بشارة، سبق ذكره (ص ٦٠٩).

الفصل السادس
حماية إقليمية دولية للنظام السوري

حزب الله وإيران في الحرب ضد الثورة

حين كان يشار إلى أن هناك عناصر من حزب الله تقاتل إلى جانب السلطة كان رد الحزب والسلطة معاً بأن هذه ليست بحاجة إلى مقاتلين؛ لأن لديها ما يكفي، فهي تمتلك جيشاً كبيراً، وأعداداً كبيرة من العناصر التي تعمل في الأجهزة الأمنية، وهو الأمر الذي لا يجعلها بحاجة إلى مساعدة في هذا المجال.

منذ بداية سنة ٢٠١٣ زج الحزب قواه الأساسية في سورية، وقرر أنه سيبقى يقاتل فيها "حيث يجب أن يكون". هذا إضافة إلى ارسال عناصر "عصائب أهل الحق" من العراق، وهي القوة الطائفية بجدارة التي مارست كل أشكال التطهير الطائفي في بغداد خصوصاً، وفرضت على مقتدى الصدر فصلها من تياره، وهدر دم عناصرها. وكذلك إرسال قوى من الحرس الثوري الإيراني، وفصائل شكّلها المرشد. وكل ذلك بات علنياً؛ أي ليس من تسريبات، يمكن التشكيك فيها.

هذا يعني أن السلطة في دمشق باتت تحتاج إلى كل هذا الدعم البشري، ومن ثم؛ أنها فقدت قواتها الأساسية التي كانت تقول إنها تكفي، ولا تفرض الحاجة لاستجلاب دعم خارجي. كيف حدث ذلك؟ لماذا باتت السلطة بحاجة إلى الدعم، وهي التي تملك أعداداً هائلة من "العناصر"؟

التدخل بهذا الشكل كان يعني تقلّص قدرة السلطة بالتأكيد، خصوصاً بعد أن أصبح واضحاً بأنها غير قادرة على السيطرة على مناطق كثيرة من سورية، وفرض عليها التموقع في مفاصل مركزية، على أمل المقدرة على

السيطرة من جديد على تلك المناطق، ومنع انهيار دراماتيكي للسلطة ذاتها. هذا يعني تقلّص عدد عناصرها، ودخول كل هذه القوى الخارجية يؤكد ذلك. فقد أصبح جزء مهمّ من الجيش محتجزاً في معسكراته بعد خوف السلطة من انشقاقات كبيرة نتيجة التراكم الكبير للاحتقان بين عناصرة (الذين هم من الشعب الذي يُقتَل، ويُدمَّر). وهذا ما ظهر في آخر محاولات زجّه في قتل الشعب، وفرض حصر الوحدات العسكرية في معسكراتها دون إجازات، أو اتصالات. ولهذا بات خارج معادلة الصراع، لكنْ؛ أيضاً جعل إمكانية سيطرة الكتائب المسلّحة على مواقع الجيش سهلة. وهو الأمر الذي فرض انسحاب السلطة من كثير من المناطق، وتسليم بعضها لقوى أخرى (الـ بي كي كي في مناطق الجزيرة)، والسعي للحفاظ على المدن الأساسية، وعلى طرق المواصلات. وإخضاع تلك المناطق لقصف عنيف من الطيران وصواريخ سكود، مستخدمة عنصر تفوّقها الباقي؛ أي كثافة النيران، التي باتت تدمّر كل المناطق التي خرجت منها.

ولقد ظلت السلطة منذ اليوم الأول للثورة تقاتل بـ "قوة صلبة" متماسكة، تمتلكها، وتعدّ أنها ضمان صلابة السلطة، واستمرارها، تتمثل في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة (سرايا الدفاع سابقاً) والشبيحة الذين تدرّبوا على يد حزب الله والحرس الثوري الإيراني؛ لكي يكونوا قوة "مقاومة"، كما قيل بعد حرب سنة ٢٠٠٦ في لبنان، لكنْ؛ ظهر أن دورهم تشبيحي. لكن هذه "القوة الصلبة" تهشّمت خلال صراع سنتين، بعد أن تعرضت لضربات شديدة، أفضت إلى مقتل الكثير من عناصرها، كما أشرنا سابقاً. وبالتالي صارت عاجزة حتى عن حماية المفاصل الأساسية الضرورية لاستمرارها. فقد حدث اختلال في ميزان القوى العسكري لغير صالح السلطة، دون أن تستطيع الكتائب المسلحة الإفادة منه لحسم الصراع والاستيلاء على السلطة نتيجة وضعها الفوضوي ونقص التسليح وغياب الخطة والقيادة الموحدة.

هذا الأمر هو الذي فرض كل هذا التدخل من قِبل إيران وأتباعها (حزب

الله وعصائب أهل الحق وكتائب أبو الفضل العباس والحرس الثوري). فإيران تدافع عن سلطة، باتت خاضعة لها بشكل كبير، خصوصاً بعد الثورة؛ حيث قدمت الخبرات والخطط والقوى، وباتت تمسك بـ"مركز القرار"، كما تظن، بعد أن هزلت السلطة. وهي تريد "خوض الحرب إلى النهاية" (كما قال رامي مخلوف مرة). ولهذا أدخلت قواها في لبنان والعراق ومن إيران، وتحاول جاهدة تعديل ميزان القوى لضمان استمرار سلطة، باتت تعتقد بأنها لها.

وحزب الله دافع ويدافع عن وضع "مريح" له في لبنان عبر العلاقة التي تشكّلت بين السلطة والنظام الإيراني، وهو يعدّ بأنه قوة مقاومة، تحتاج إلى هذا الدعم. وإذا كان الحزب يرى أن هناك ما يبرّر له ذلك، فإن الشعب السوري لم يكن ضد المقاومة، ولا يعني عزمه على تغيير السلطة بأنه سيغيّر موقفه العميق المناهض للدولة الصهيونية، أو القوى الإمبريالية. وليست السلطة هي المثال الذي يقاوم ويتصدّى لهذه القوى، ولقد استخدمت المقاومة ورقة في المساومات دائماً. ورغم الضربات الصهيونية المتكررة منذ سنوات لم تجرؤ على الرد في كل تلك الحالات. وبالتالي فإن الحزب يرتكب جريمة كبيرة ضد الشعب السوري وضد المقاومة ذاتها بعد أن حوّل مقاتليه إلى مرتزقة لسلطة مافياوية مستبدة.

لكنْ: هل تستطيع كل هذه القوى التي زحفت لحماية السلطة أن تحميها فعلاً؟ هل تستطيع أن تعيد تماسك السلطة بعد أن بدأت تتهاوى؟ ربما تكون قد حقّقت اختراقات في القصير ويبرود؛ حيث حُسمت المعركة لمصلحة سيطرة السلطة عليهما، وتحاول تعديل الوضع في حلب، وفي ريف دمشق دون تحقيق شيء مهمّ. ولكنْ: هل ستغيّر ميزان القوى فعلاً؟

ما ظهر هو أن هذه القوى، وخصوصاً حزب الله قد تعرضت لضربات وخسارات كبيرة، ومن ثم: ليس من الممكن أن توقف سلطة تتهاوى على قدميها. مصير هذه السلطة بات واضحاً، ولم يعد ممكناً بقاؤها. لكن تدخل حزب الله يطرح علامات التساؤل على مصير حزب الله ذاته؛ حيث

ظهر أنه يدافع عن سلطة مافياوية نهبت وأفقرت ومارست أقصى درجات العنف والقتل ضد الشعب دفاعاً عن سلطتها ونهبها. وهو هنا فقد كل الرمزية التي تمتع بها بعد حرب تموز سنة ٢٠٠٦، وعرّض بنيته، وقاعدته الاجتماعية لهزات، سوف تفضي (إضافة لتحوّله خلال السنوات السابقة إلى قوة طبقية داخلية، لا تتمايز عن القوى المسيطرة، لا من حيث النمط الاقتصادي الليبرالي، ولا من حيث التقاسم الطائفي لبنية السلطة) إلى بدء تفكّكه، ونهاية أسطورته. فهو بحجة الدفاع عن حليف دعمه يشارك في مجزرة بشعة، قام ويقوم بها هذا الحليف. ويدافع عن سلطة مافياوية بشعة، ويقف ضد الشعب الذي يريد "إسقاط النظام".

ولا شك في أن كل ذلك يعبّر عن حرب إقليمية، تُخاض ضد الشعب السوري، وتدخّل فَظّ للحفاظ على سلطة رفضها الشعب.

الأسد وحلفاؤه

ولقد طفت على السطح مسألة العلاقة بين النظام السوري وحلفائه في إيران وحزب الله؛ حيث شهدنا طفو حساسيات ربما تربك العلاقة في الفترة القادمة. على الأرض، جرى الحديث عن توترات، وبعض الصدام العسكري، ورفض من قِبل عناصر حزب الله الخضوع لقيادة جيش النظام. وفي الإعلام، جرى وقف تغطية أهم محطّتين دعمتا النظام؛ أي قناة الميادين وقناة المنار، وقتل مراسل المنار وطاقم التغطية في معلولا. وعلى صعيد التصريحات، لم يخفِ لا حزب الله ولا قادة إيرانيون أنهم مَن أبقى بشار الأسد في السلطة إلى الآن. وهذا ما استرعى رداً على لسان بثينة شعبان.

ما ظهر في التصريحات الإيرانية ومن قِبل حسن نصر الله، تعبّر حقيقة عن الوضع؛ حيث كان واضحاً بأن قوة النظام تهاوت في نهاية سنة ٢٠١٢. فقد ظهر بأن معظم الجيش بات محيّداً نتيجة الاحتقان الذي أخذ يعيشه، نتيجة أن عناصره من الشعب الذي يُقصَف ويُقتَل، وأن هذه ليست مهمّته. وتوضّح أكثر أن النظام يعتمد بالأساس على الفرقة الرابعة

والحرس الجمهوري، وبعض من الوحدات الخاصة، وكمٌّ من الشبيحة، تدرّبت على يد عسكريين من إيران وحزب الله (صرّح قائد في الحرس الثوري بأنهم درّبوا بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف قبيل الثورة). وهذه استهلكت خلال سنة ونصف من الثورة (ويُظهر ذلك العدد الكبير من القتلى في الساحل السوري)، وباتت مهزوزة.

ظل الوضع كذلك إلى شهر أيار/ مايو سنة ٢٠١٣؛ حيث تدخّلت قوات حزب الله، وبدأت دورها المباشر في القصير (رغم وجود أعداد من الحزب وخبراء إيرانيين منذ بدء الثورة). ولم تستطع الكتائب المسلّحة حسمه، نتيجة تدخّلات إقليمية، منعت سقوط النظام. بعد ذلك بات واضحاً أن الذي يقاتل فعلياً هم قوات حزب الله، والقوى الطائفية العراقية التي أرسلتها إيران (عصائب أهل الحق وحزب الله العراقي وفيلق بدر ولواء أبو الفضل العباس وغيرها)، وقوى من الحرس الثوري (بمَن في ذلك طيارون)، مع مجاميع أخرى من "القوميين" وروسيا وغيرها. لكنْ؛ ظل حزب الله هو الأساس في هذا الصراع. وبات واضحاً أن "كل المنجزات" تتحقّق من خلاله (القصير ويبرود). وهذا أصلاً ما ردده بشار الأسد قبل مدة أمام وفد من "القوميين"؛ حيث قال إنه لولا السيد حسن نصر الله لكان النظام سقط.

الآن، يقول حسن نصر الله، وقادة عسكريون وساسة إيرانيون ذلك. وهو ما يعريّ النظام، ويظهره كعاجز عن الحكم، وبالتالي ليس أمامه سوى أن يخضع لإرادة النظام الإيراني. لكنْ؛ هذا يُظهر بأن الثورة السورية تقاتل ليس النظام فقط، بل تقاتل حزب الله بكل القوى التي درّبها لـ "مواجهة إسرائيل"، ومجاميع القوى الطائفية العراقية التي درّبها الحرس الثوري الإيراني، وقوات من الحرس الثوري ذاته. ورغم ذلك تحقّق انتصارات عسكرية، في ظل حصار كبير على تسليحها، ودعمها مالياً، وفي ظل اختراقها بقوى أصولية "جهادية"، تعمل لخدمة النظام ذاته، أو لخدمة دول إقليمية، لا تريد للثورة أن تنتصر، بل تريدها أن تتحوّل إلى مجزرة،

وأن تضعف سورية البلد، وينتهي الأمر بسلطة ضعيفة، تُفرض في اتفاق "دولي"، كحلّ لـ "حرب أهلية"، أو "طائفية". وبالتالي يشطب بأن سورية شهدت ثورة كبيرة، أصبحت محطّ جهد عالمي لتدميرها.

معركة حزب الله وإيران في سورية

بعد تمنّع (وهذه يُشتَقّ منها تعبير ممانعة) اعترف حسن نصر الله بأن حزب الله يقاتل دفاعاً عن النظام السوري، كما أعلن المرشد الأعلى علي خامنئي بأنه يقاتل دفاعاً عن النظام، وأنه لن يسمح بسقوطه، لهذا قرّر دفع حزب الله؛ لكي يرسل آلاف المقاتلين إلى سورية، وفرض إرسال آلاف المقاتلين من تنظيم عصائب أهل الحق، ومن قوى طائفية أخرى، إضافة إلى إرسال قوات من الحرس الثوري الإيراني، بعد أن كان مشاركاً في التخطيط والتدريب والإشراف منذ بدء الثورة.

ومن ثم؛ يعترف قادة من حزب الله بأن دورهم هو الذي منع انهيار السلطة السورية، وهذا ما يقرره بشار الأسد كذلك في لقاء مع "ممانعين" من مصر. طبعاً هذا يعني بأن الثورة قد وصلت مرحلة أنهكت السلطة، وألحقت بـ "القوة الصلبة" التي تعتمد عليها؛ أي الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والشبيحة والمخابرات الجوية، ضربات قوية، جعلتها عاجزة عن الدفاع عن السلطة وحمايتها من الانهيار. وكان ذلك يبدو واضحاً قبل معركة القصير التي ظهر فيها دور حزب الله، بشكل واضح، وأساسي، لكنْ؛ كان عجز الكتائب المسلحة عن بلورة استراتيجية واضحة لكيفية السيطرة على السلطة في دمشق هو السبب في عدم حسم الصراع لمصلحة الثورة، وبالتالي فتح الباب لدخول كل تلك القوات التي باتت هي التي تحمي النظام.

وهذا يعني - أيضاً - أن المعركة لم تعد بين الشعب والسلطة في سورية، بل بين الشعب وبقايا السلطة والقوى الخارجية التي تحمي النظام؛ أي إيران وتوابعها من حزب الله والقوى الطائفية في العراق. هذا الأمر فرض

تعديل ميزان القوى على الأرض لمصلحة السلطة، التي باتت تعمل على حسم الصراع لمصلحتها مستفيدة من قوى طائفية "سُنِّيّة"، زرعتها في ما بات يسمّى "المناطق المحرّرة"، خصوصاً "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، وجبهة النصرة، التي سهّلت السلطة تشكيلها؛ لأنها تعرف الدور الذي ستقوم به ضد الشعب والثورة، ومستفيدة من اختراقاتها لها؛ حيث بدأت داعش الحرب ضد الكتائب المسلحة، وباتت تسعى للسيطرة على كل المناطق المسمّاة "محرّرة"، وتقوم بعملية تصفية واعتقال لكثير من الكادر العسكري والإعلامي، ومن نشطاء المجتمع المدني.

ورغم التفارق الشكلي بين القوتين الطائفيتين (حزب الله والقوى العراقية من جهة، وداعش والنصرة من جهة أخرى)، فإن السلطة السورية استطاعت أن تضعهما معاً في خدمة استمرارها، الأولى في الدفاع عن السلطة ومحاولة تصفية الكتائب المسلحة وفرض السيطرة على "المناطق المحررة"، والثانية بتخريب وضع الثورة وإرباكها، وتصفية ما تستطيع من كادر فيها، وبالتالي تمهيد الطريق لاستعادة تلك المناطق. بعد أن تكون قد استفادت من وجود تلك القوى الأصولية لتخويف قطاع من الشعب، والعالم من "خطر الأصولية"، ومن احتمال وصولها إلى السلطة، وبالتالي فرْض الاصطفاف خلف السلطة، وهي تنكّل بالشعب، من خلال قصف الطائرات والصواريخ والدبابات، وارتكاب مجازر متتالية في العديد من المناطق.

لقد نجحت السلطة في جرف الثورة إلى المساحة التي تريدها، لكنها هزلت أمام قوة إرادة الشعب، وباتت قواها الصلبة مضعضعة إلى حدّ كبير، بعد أن باتت تخشى من استخدام الجيش الذي تصاعد الاحتقان فيه، إلى حدّ فرض عليها حصره في المعسكرات، وهو الأمر الذي يفسّر لماذا تضعضعت بعد أن تكسرت "قوتها الصلبة"، ولم تعد قادرة على الدفاع عن السلطة رغم عدم انشقاق الجيش.

في هذا الوضع، بات الشعب (المقاتل في الكتائب المسلحة، وفي كل أشكال الحراك السلمي والإغاثي والإعلامي والمدني) يقاتل على عدد

من الجبهات، وليس في جبهة واحدة رغماً عنه. فهو يقاتل السلطة، ويقاتل داعش والنصرة والقوى الأصولية أيضاً، ويتصدّى للفوضى والقوى التي تستغل الثورة؛ لكي تنهب وتمارس الفوضى. ولقد بات يقاتل حزب الله وإيران وأدواتها التي تحمل السلطة؛ كي لا تنهار.

بالتالي إذا كان هناك مَن يتحدث عن "التدخل الخارجي" (بمعنى التدخل الإمبريالي الأميركي والخليجي)، والذي هو مرفوض، وأضرّ الثورة؛ لأنه كان ضدها، فإن المظهر الرئيسي للتدخل الخارجي بات هو في تلك القوى التي تحمل السلطة، وتحميها. وهو العبء الذي بات يحمله الشعب السوري، والذي يفرض البحث عن إمكانات مواجهة جديدة ضد تلك القوى؛ حيث لم يعد يكفي "الوقوف مع الثورة"، بل لا بد من تلمّس كيفية مواجهة تلك القوى في بلدانها، من إيران إلى لبنان مروراً بالعراق. وهو الأمر الذي يفرض تطوير العلاقة مع الشعوب في هذه البلدان، ومع القوى الثورية لشل كل إمكانية للحشد في سورية من قبلها.

في إيران، ربما نشهد ثورة كذلك، لكنْ؛ لا بد من تلمّس كيفية إرباك النظام. وفي العراق، كان يجب تطوير الصراع الشعبي ضد نظام المالكي (وهو ما حدث وقاد إلى تحول الصراع إلى صراع إقليمي)، والتصدي لكل القوى الطائفية التي ترسل عناصرها للدفاع عن سلطة استبدادية مافياوية في دمشق. وفي لبنان، لا شك في أن الوضع السوري ينعكس بشكل متسارع على لبنان، ومن الواضح بأن دور حزب الله في قمع الثورة السورية يؤسّس لحالة من الاحتقان سوف تنفجر في وجهه، ليس من الطوائف الأخرى فقط، بل من الشيعة خصوصاً؛ حيث يضحي بكادرات ومقاتلين، تدرّبوا لمواجهة الدولة الصهيونية لحماية سلطة، باتت في حكم المنتهية. ولا شك في أن انتصار الثورة السورية يفترض سحب مقاتلي ذاك الحزب من سورية، خصوصاً بعد أن أكدوا أنهم مَن يحمي النظام من السقوط.

إذنْ؛ إن تطور الثورة السورية كان يفرض توسّعها في المحيط، خصوصاً هنا في لبنان والعراق.

حماية إقليمية

بات واضحاً أن السلطة السورية مستمرة، ليس نتيجة قوتها هي، بل نتيجة الدعم الهائل الذي يؤديه كل من روسيا (على صعيد التسليح والخبرات)، وإيران (على صعيد التسليح والخبرات والقوى العسكرية)، وحزب الله والفصائل الطائفية العراقية، وحشد من "الممانعين" العرب والدوليين. فقد خسر بنيته الصلبة، وبات يخشى إشراك معظم قطاعات الجيش، لهذا بات يحتاج إلى الأرجل التي يقف عليها؛ لكي يستمر.

لكن هذه الخطوة باتت تفضي إلى أن تصبح تلك القوى عرضة لأن تشهد انفجار الوضع في بلدانها. فحزب الله شهد تأزّم الوضع اللبناني، وانجرافه نحو التفجّر، كما بات يشهد احتقاناً يتنامى لدى قاعدته "الشيعية"، التي خسرت وماتزال تخسر شبابها. وإذا لم يكن الوضع قد وصل حافة الانفجار، فإن احتقاناً يحدث، وهو الخطوة الأولى في طريق أن ينفجر الوضع.

والمالكي شهد بداية ثورة مسلحة، وحراكاً اجتماعياً، لا يقتصر على المنطقة الغربية (أي السُّنّيّة كما تحدَّد عادة)، بل في كل العراق من الجنوب إلى الوسط إلى الغرب، أدت إلى إبعاده. وإذا كان قد لعب بتنظيم دولة العراق والشام؛ لكي يدعم حليفه السوري، ومن ثم؛ لكي يشوّش على الثورة المتفجّرة في الأنبار، فقد بات مكشوفاً أنه خلف التنظيم، وأن القوى التي تقاتله باتت تقاتل داعش كذلك (كما يحدث في سورية). لكن أخطاء القوى التي تمرّدت عسكرياً، وقررت إسقاط النظام بتحالفها مع داعش، قد أسهم في أن تشوّش على الحراك، فتصبغه بصبغتها، ومن ثم؛ لتتدخّل الإمبريالية الأميركية عسكرياً، من خلال طيرانها، ليس لمواجهة داعش، بل لسحق الحراك، وإعادة ترتيب "العملية السياسية".

والنظام الإيراني، الذي هو المقرر لهذه القوى في لبنان والعراق، بات مضطراً لأن يتوصّل إلى تفاهم مع أميركا بعد أن أفضى الحصار الاقتصادي إلى وضع، ينذر بالانهيار، خصوصاً بعد حصار البنك المركزي. لهذا وافق

على التنازل عن برنامجه النووي، والقبول بالشروط "الغربية" (الأميركية). وهو يسعى لإعادة بناء علاقاته الخليجية، ومع السعودية خصوصاً. وتشير التسريبات إلى حدوث لقاءات عديدة (ربما في عُمان)، كما يشار إلى أن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة تحقّق - فقط - على ضوء توافق سعودي إيراني، وأن انتخاب الرئيس الجديد ينحكم لتوافق مماثل.

احتمالات الانفجار ضد هذه القوى من جهة، أو احتمالات حدوث تفاهم يفضي إلى سحب هذه القوى من جهة أخرى، يضع مصير النظام السوري على المحكّ. فهو غير قادر على أن يدافع عن سلطته وحده، ولا شك في أن انسحاب تلك القوى سوف يؤدي إلى انهيار سريع لدى مقاتليه. لهذا يفرض الخروج من الاستعصاء السوري تعزيز عدم الاستقرار لكل هذه القوى؛ لكي تقرّر الانسحاب، أو تدخل في تحقيق الحل السياسي الذي بدأ في جنيف؛ لكي تنسحب في وضع، تكون السلطة فيه قد انتقلت إلى الهيئة الانتقالية.

الوضع لم يعد مريحاً لحزب الله في لبنان، وفي كل المنطقة. ووضع العراق ليس مريحاً للقوى التابعة للنظام الإيراني، والتي تحكم من منظور طائفي، وتنهب العراق بعد أن دمّرت بنيته الأساسية مكملة ما قام به الاحتلال الأميركي. وإيران ليس من خيار أمامها سوى التفاوض، والتنازل لأميركا. ربما هذا ما سيسمح بتسريع رحيل السلطة في سورية؛ حيث إن البديل هو انهيار السلطة، وتعميم الفوضى التي لا تريدها أميركا والدولة الصهيونية، وتشكّل خسارة فادحة لروسيا. بالتالي سيكون السعي لتحقيق مرحلة انتقالية متوافق عليها مطلب، روسي أميركي صهيوني إيراني.

روسيا كإمبريالية غبية

التطورات الأخيرة في الوضع السوري تظهر بأن روسيا هي - بالفعل - إمبريالية غبية. فقد عادت الأمور؛ لتصبّ في مصلحة أميركا بعد كل التنازلات التي قدّمتها خلال سنة ٢٠١٢ لروسيا، وبعد الدور الذي قامت به لإنجاح "الحل الروسي".

في بداية سنة ٢٠١٢، صرّح باراك أوباما بأن على روسيا أن ترعى مرحلة انتقالية في سورية، كما حدث في اليمن، وكان يعني ذلك أن أميركا تتنازل عن سورية لروسيا، أو تقدّم سورية لروسيا، في ظل البحث عن تقاسم عالمي جديد، في وضع عالمي، كان قد بدأ يشهد تحوّلات كبيرة بعد الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي. لكن روسيا بدل العمل على حلّ بدعم أميركي، ذهبت إلى دعم السلطة، وهي تصعّد من عنفها ضد الشعب، وتقرّر - في الذكرى الأولى للثورة - إعادة السيطرة على الوضع بالقوة العارية، بدأ من حمص؛ حيث كانت تعمل على إعادة السيطرة عليها، من خلال ممارسة حرب حقيقية، باستخدام كل صنوف الأسلحة. روسيا دعمت ذلك، وشاركت مباشرة في الحرب (في بابا عمرو خصوصاً)، وكان منظورها يقوم على أساس معلومات "دقيقة" حول حجم الكتائب المسلحة التي تدافع عن الثورة.

وحين جرى سؤال لافروف خلال لقاء مع الجامعة العربية في القاهرة حول الإشراف على مرحلة انتقالية، أشار إلى التخوّف من سيطرة المسلحين على المدن. وبالتالي كان واضحاً بأن "المعلومات الدقيقة" كانت تشير إلى أن أعداد المقاتلين هي كبيرة؛ بحيث يمكن أن تستفيد من خلخلة السلطة، لفرض السيطرة على الوضع. وكانت هذه معلومات مُضلِّلة؛ لأن أعداد المسلحين لم تكن بهذا الحجم، ولا كان الوضع يشير إلى إمكانية للسيطرة على المدن من المسلحين، على العكس من ذلك، كان يشير إلى أن تحقيق الانتقال سوف يلاقي الدعم من الشعب؛ حيث لم تكن جرائم السلطة قد وصلت إلى حد "القطيعة المطلقة". وكان سهلاً أن يفضي تغيير السلطة (وهنا الرئيس والحاشية) إلى شعور عام بالانتصار، وقبول هذا التحوّل. طبعاً ربما لم يكن بإمكان الروس حينها إيجاد "كبار ضباط" يوافقون على إزاحة بشار الأسد، وهذا ما سرّبه الروس بعد أن طرحوا تشكيل "مجلس عسكري". لكنْ؛ كان دعم السلطة - وهي تطور عنفها ضد الثورة - يعزز من تماسكها، ولا يفضي إلى مقدرة على تحقيق انشقاق فيها

كان ضرورياً لإنجاح تحقيق مرحلة انتقال. وكنا قد أشرنا إلى أن الروس كانوا قد فقدوا كل الكادرات التي تدرّبت في الاتحاد السوفيتي، والتي كان يمكن أن يتواصلوا معها بسلاسة بعد استلام بشار الأسد السلطة، وبالتالي كانوا بحاجة إلى سياسة "ليست غبية"؛ لكي يحقّقوا إمكانية نشوء انشقاق في السلطة، يسمح لهم بأن يرعوا مرحلة الانتقال لمصلحتهم. ويبدو أن "الخبراء الروس" الذي ظلوا في دمشق كانوا قد جرى شراءهم من قِبل السلطة ذاتها، ومن ثم؛ كانوا يقدمون معلومات "دقيقة" (أي مُضلِّلة).

بهذا انساق الروس خلف الحل العسكري الذي قرّرته السلطة منذ البداية، وباتوا مَعنيين بالقتل الذي يُمارَس ضد الشعب؛ أي أنهم اصبحوا في خدمة السلطة، وليسوا طرفاً قادراً على فرض حل، أو رعاية مرحلة انتقالية. وبدل أن يجري "سحق المسلحين" توسّع دور السلاح، وتضخم حجم الكتائب المسلحة، وتحوّل المئات (التي كانت حين بدأ الهجوم الضخم للسلطة مدعوماً من الروس بعد شهر آذار سنة ٢٠١٢) إلى عشرات الآلاف، تنتشر في كل سورية. واضطرت السلطة أمام ضغط الثورة الانسحاب من كثير من المناطق ومركزة قوتها الصلبة في مراكز أساسية، خصوصاً في المدن. وباتت هذه القوة تتعرّض لضربات حقيقية، شلّتها.

بهذا قاد "الغباء الروسي" إلى خسارة فرصة، كان يمكن أن تجنّب سورية كل الدمار الذي حدث، وتجنّب روسيا تحمّل مسؤولية القتل والدمار والجرائم واستخدام الأسلحة الكيماوية من قِبل السلطة. وأسهم في زيادة كبيرة في التدخّلات الإقليمية والدولية، كانت تشوّه الثورة، وتعقّد الأمور، وتسهّل زيادة التدمير والقتل. وهو الأمر الذي أثّر سلباً على الثورة ذاتها نتيجة تناقص مصالحها مع انتصار الثورة أصلاً.

إزاء هذا التعقيد في الوضع، باتت روسيا بحاجة إلى "المساعدة" الأميركية. يبدو أن المسألة التي كان الروس بحاجة إلى حلها هي إقناع "كبار الضباط" بضرورة قبول مرحلة انتقالية، وإبعاد بشار الأسد، وكان التسريب الروسي يشير إلى تخوّف هؤلاء، وبالتالي حاجتهم إلى ضمانات.

في هذا الوضع، أقرت "لجنة العمل" بخصوص سورية مبادئ الحل، التي أُسميت بمبادئ جينيف في نهاية شهر حزيران سنة ٢٠١٢. والتي تقرر تحقيق مرحلة انتقال بالتشارك بين السلطة والمعارضة دون الإشارة إلى وضع بشار الأسد كرئيس. وإذا كان قد ظهر خلاف أميركي روسي حول تفسير المبادئ، فقط من زاوية وضع بشار الأسد، فقد كانت المسألة تتعلق بتقاسم العمل بين روسيا وأميركا؛ بحيث يعمل الروس على ترتيب "طرف مفاوض" من السلطة، وتعمل أميركا على ترتيب "طرف معارض"، وعلى ترتيب الوضع الإقليمي و"الغربي" في مصلحة الحل.

هذا التقاسم في الأدوار ظهر واضحاً، بعد الحديث عن خلافات حول وضع بشار الأسد، مع بداية سنة ٢٠١٣. وصل بعد أن أصبح جون كيري وزيراً للخارجية الأميركية إلى حد مطالبة المعارضة الحوار مع بشار الأسد. وإلى تفعيل العمل، من أجل عقد مؤتمر جينيف٢. وإذا كانت فكرة تشكيل الائتلاف الوطني السوري قد طُرحت منذ صيف سنة ٢٠١٢ انطلاقاً من السعي (المدعوم أميركياً) لتجاوز سيطرة الإخوان المسلمين على المعارضة الخارجية المتمثلة في المجلس الوطني السوري، والمدعوم من قِبل كلّ من فرنسا وتركيا وقطر خصوصاً، في سياق السعي لقبول مبادئ جينيف، فقد أدى تشكيله إلى سيطرة المجلس الوطني (والإخوان خصوصاً) على الائتلاف، وبالتالي إعاقة الذهاب إلى "الحل السياسي".

لكنْ؛ مع التوافق الأميركي الروسي الذي ظهر إلى العلن بعد عامين من الثورة، بدأ يظهر بأن أميركا تعمل كـ "سمسار" لروسيا في ترتيب وضع الائتلاف الوطني والوضع الإقليمي و"الغربي". وهذا ما ظهر في اجتماع قمة الثمانية في بريطانيا؛ حيث جرى دعم جينيف٢ وفق التفسير الروسي الذي ينطلق من تجاهل الحديث عن بشار الأسد، ومن ثم؛ اجتماع "أصدقاء سورية" الذي عُقد في قطر. وهو الأمر الذي ظهر في تحوّلات مواقف كل من فرنسا وتركيا خصوصاً (وهي التي كان لها مصالح خاصة في سورية). ومن ثم؛ فرض توسيع الائتلاف الوطني، بضم "كتلة ديمقراطية"، من أجل

إحداث توازن مع الإخوان المسلمين، أفضى دخولها إلى تهميش دور هؤلاء وسيطرة قوى توافق على الحل الروسي. بمعنى أن أميركا قامت بترتيب الطرف الذي يقبل مسبقاً بالحل الروسي، ووفّرت البيئة الدولية التي تسمح بتمريره.

في المقابل، ورغم ظهور مواقف من داخل السلطة تشي بوجود كتلة تقبل الذهاب إلى الحل السياسي، كما ظهر في تصريحات فاروق الشرع نهاية سنة ٢٠١٢، وجدنا أن السلطة تندفع لتعديل ميزان القوى على الأرض. فقد قررت السيطرة على القصير، وبعد السيطرة عليها، توسعت للسيطرة على تل كلخ، وبدأت في محاولاتها السيطرة على حمص والغوطة الشرقية في ريف دمشق، ومناطق كثيرة في درعا والشمال ودير الزور. كما ظهر أن السلطة السورية باتت تستقدم قوات كبيرة من مقاتلي حزب الله، وكتائب أبو الفضل العباس العراقية، ومن الحرس الثوري الإيراني، ومن "الشيعة" في اليمن، وحتى باكستان وبلدان أخرى. وأن روسيا تغطي هذه الخطوة، وتزيد من تسليحها السلطة. هذا ما أوصل إلى أن تستخدم السلطة الأسلحة الكيماوية بشكل أكبر، مما قامت به مرات عديدة قبلاً دون أن يثير موقفاً أميركياً "شديداً" رغم أن أوباما كان قد عدّ بأن استخدام هذه الأسلحة "خط أحمر". السلطة احتاجت إلى ذلك؛ لأنها لم تستطع تحقيق التقدم الضروري الذي يخلّ بميزان القوى القائم، الذي هو في غير مصلحتها رغم استقدام كل تلك القوى، في سياق التحضير إلى مؤتمر جينيف٢؛ حيث كان التحضير يتقدم، من خلال اللقاء الذي كان يجب أن يُعقد بين روسيا وأميركا يوم ٨/٢٦ لترتيب عقده في شهر سبتمبر/ أيلول، وكان الائتلاف قد أصبح تحت سيطرة قوى،، وافقت على جينيف٢. وبالتالي كان واضحاً أن السلطة سوف تذهب إلى المؤتمر في وضع الضعف.

هذا الأمر دفع أوباما إلى إقرار توجيه "ضربة عسكرية"، وإلى فتح الأفق لفشل الحل السياسي وخسارة روسيا. روسيا التي لم تستطع إيجاد طرف

في السلطة يوافق على الحل السياسي الذي قررته هي، والذي يتحقّق برعايتها. والتي قررت ألا تدافع عن السلطة حين لوّحت أميركا بالحرب. وربما تخسر كل المصالح التي لهثت للحصول عليها بعد نشوب الثورة، وحاجة السلطة لـ "الحماية الدولية". روسيا إمبريالية غبية، يبدو أنها بحاجة إلى تدريب لدى الإمبريالية الأميركية. فإذا كانت لم تستطع "رعاية" مرحلة انتقالية قبل أن يصبح الصراع مسلحاً، ولم تستفد من كل الترتيب الأميركي لكي تنجح حلها هي، وتحصل على سورية كحصة في التقاسم الدولي، فهل تريد - الآن - أن يقوم أوباما بإحداث تغيير عميق؛ لكي يأتي طرف في السلطة إلى جينيف٢ موافقاً على الحل الروسي؟!

الجزء الثاني
مسارات الثورة

الفصل السابع
مسارات الثورة القاتلة: تكتيكات السلطة و"التكتيكات المضادة"

الأخطاء التي حدثت في الثورة السورية

الثورة السورية في حالة استعصاء منذ مدة، وربما لن يفكّها التدخل الجوي الأميركي، رغم أنه يمكن أن يوصل إلى ما كان واضحاً منذ البدء، وإنْ في سياق أميركي هذه المرة بعد أن كان يبدو أنه سياق روسي، قصدت تغيير من داخل السلطة يفتح على مرحلة انتقالية. هذا الأمر كان واضحاً منذ البدء، وكان الخيار الوحيد الممكن في وضع سورية، رغم أنه كان الحل الممكن الوحيد في كل من تونس ومصر واليمن (مع شذوذ ليبيا عن ذلك).

منذ بداية الثورة، كان واضحاً أن طابعها العفوي، وعنف السلطة، ووضع سورية عموماً، سوف لن يقود إلى "انتصار"، بمعنى إسقاط النظام وسيطرة المعارضة على السلطة (كما كانت تحلم، أو تتوهّم). بالضبط؛ لأن عفوية الثورة لا تفعل سوى إضعاف النظام، ولا تقود إلى إسقاطه؛ لأن هذه الخطوة تحتاج إلى "تنظيم"، إلى رؤية واستراتيجية وتنظيم؛ بحيث يمكن توجيه الحشد نحو مراكز السلطة، وشلّ قدراتها، بعد إشراك كل الشعب في الثورة، وبالتالي تفكيك بنية السلطة عبر كسب قوى فيها، وشكل قدرة آلتها القمعية والعنفية، ومن ثم؛ "الاستيلاء على القصر". هذا هو الشكل الكلاسيكي للثورة المنتصرة، التي أثبتت الثورات في البلدان العربية صحته، وليس العكس. لكن كل ذلك كان ينقص الثورة السورية، فلا أحزاب فاعلة وفعلية تقود الشعب، الذي وحده لا يستطيع تطوير الثورة، ولا تحديد التكتيكات الصحيحة، ولا حتى رفع الشعارات الصحيحة، لأنه يتحرك بالضد من السلطة، بـ "سلب" السلطة التي أوصلته إلى الهاوية،

دون عمل أو بأجر هزيل، ودون مقدرة على تعليم حقيقي، أو علاج مناسب. هو "ينفجر" بعد أن يكون قد راكم من الاحتقان ما يوصله إلى كسر حاجز الخوف؛ حيث لم يعد وضعه يعني شيئاً بعد أن أصبح "على حافة الموت جوعاً"، أو في وضع العجز عن علاج طفل له.

هذا هو الشكل الكلاسيكي للثورة الشعبية، العفوية، التي تنفجر دون مقدمات، ودون تخطيط، أو تحريض. وهذا ما حصل في سورية، لكنْ؛ يجب أن ننتبه إلى أن وضع سورية كان متخلّفاً عن وضع تونس أو مصر أو حتى ليبيا واليمن والبحرين، بالضبط؛ لأن اللبرلة تأخرت كثيراً (حيث انتصرت سنة ٢٠٠٧ فقط)، وكذلك كان "متقدماً" عنها جميعاً من حيث استبدادية السلطة، والصورة التي رُسمت لعنفها الذي مورس سنوات ١٩٨٠/ ١٩٨٢، والذي أظهر أنها لا تتورّع عن التدمير والقتل الشامل. وهو الأمر الذي فرض أن يكون التفكير في التمرّد محسوباً بشكل أدق. ولأن اللبرلة التي أفضت إلى انهيار الوضع المعيشي للكتلة الأساسية من الشعب، تأخرت كل هذا الزمن، كان من الطبيعي أن تسير الثورة ببطء، وعبر التحريض، التحريض الذي أوجده العنف الوحشي للسلطة منذ اللحظة الأولى. ولهذا لم يكن سلساً توسُّع الثورة، التي أخذت عاماً كاملاً؛ لكي تصل إلى معظم مناطق سورية. رغم ذلك، لم يكن هذا الأمر كافياً، بالضبط؛ لأنه لا يقود - بالضرورة - لانتصارها.

لن ندخل - هنا - في تفاصيل توسع الثورة، والمآل الذي سارت فيه، الآن. فهذا نتاج، كما سيظهر، استراتيجية خاطئة دوفت إليها، من جهة عفوية الشعب، ومن جهة أخرى حسابات أطراف المعارضة، ومن ثالثة الدول الإقليمية والدولية. لهذا سوف نركز على المفصل الأساس، المفصل الذي كان يجب أن تُبنى عليه استراتيجية ثورة ناجحة (بالمعنى الجزئي؛ أي التونسي والمصري؛ لأنْ ليس من نجاح أكثر من ذلك في الوضع الراهن، بالضبط نتيجة غياب البديل الذي يعبّر عن الشعب). فقد كان واضحاً منذ البدء أن الثورة لا تستطيع الانتصار، كما أشرنا، وللأسباب التي أشرنا إليها،

وأن الخيار الوحيد المطروح هو أن تؤدي إلى تفكّك في السلطة، يسمح بأن يتقدم طرف فيها؛ لكي يفتح أفق مرحلة انتقالية بالتعاون مع المعارضة (كلها، أو بعضها). وحيث ينتهي حكم آل الأسد، والفئة المافياوية التي تحيط بالعائلة (آل مخلوف وشاليش، وطبعاً آل الأسد)؛ بحيث يمكن "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية"، بمعناها "الضيّق" القائم على الحريات والانتخابات المتحكَّم بها من السلطة الجديدة. أيضاً كما جرى في تونس ومصر.

تفكّك السلطة، وتحقيق الانتقال إلى مرحلة جديدة، كان يفرض الانطلاق من فهم بنية السلطة، وفهم كيف يمكنْ أن يوضع التكتيك الذي يسمح بالوصول إلى هذا التفكّك. وإذا كان واضحاً أن حافظ الأسد قد فرض سلطة الأجهزة الأمنية التي باتت تتدخل في كل شيء مجتمعي (بما في ذلك السياسي)، فقد فرض هيمنة الأجهزة الأمنية على الجيش، وفرض اختيار كبار الضباط من "الحلقة الموثوقة" (التي غالباً هي من الطائفة، ليس لسبب طائفي، بل لسبب البيئة؛ حيث تتأسّس ثقة الريفي في حدود ضيعته)، وبالتالي شلّ كل إمكانية لتململ فيه، أو ميل للقيام بانقلاب (ولقد كُشفت كل محاولات الانقلاب سلفاً). لكنْ؛ في مركز هذه السلطة كانت هناك "البنية الصلبة" التي تتشكّل من عناصر موثوقة، ليس بالمعنى الفردي، بل بحكم البيئة، وكانت هذه البنية هي الفرقة الرابعة (التي هي استمرار لسرايا الدفاع) والحرس الجمهوري (الذي تشكّل أصلاً من عناصر من سرايا الدفاع كذلك). ولهذا كان كبار الضباط هم - في الغالب - علويين، وكذلك البنية الصلبة التي تشكّلت - في الغالب - من علويين.

وإذا كانت هذه تشعر بارتباط ما بالسلطة نتيجة الامتيازات التي تتحصّل عليها (خصوصاً هنا كبار الضباط الذين نهبوا بشكل كبير وبأشكال متعددة)، فلم يكن يعني ذلك ارتباطاً مطلقاً، نتيجة النزعة الطائفية، كما يشير البعض، أو نتيجة المصالح والامتيازات، كما يشار كذلك. فهي - في الغالب - من بيئات فقيرة؛ حيث إن الساحل العلوي كان من المناطق

الأكثر فقراً في سورية، وكانت معاناة العلويين مع شبيحة آل الأسد كبيرة منذ زمن طويل، وكذلك كانت مع كبار الضباط وكبار المسؤولين الذين عمدوا إلى النهب والتضييق على فقراء الفلاحين العلويين. لكنْ؛ كان "الوعي المعمّم" من قِبل السلطة من طرف، ومن قِبل الإخوان المسلمين والأصوليين، وحتى النخب المعارضة، يشير إلى أن "النظام علوي"، ويؤكد بأن الطائفة هي مع النظام الذي يحقّق لها مصالح (منها مثلاً الواسطة للعمل في الدولة، حتى في مهنة آذن، أو سائق، أو فرّاش). ولقد أوجد الصراع الذي حدث نهاية سبعينات القرن العشرين إلى سنة ١٩٨٢ صورة تظهر بأنه صراع سُنّيّ علوي، رغم أن جماعة الإخوان المسلمين وقبلها تنظيم الطليعة المقاتلة المنشقّ عنها هما منْ بدأ صراعاً على أساسٍ طائفي. بالتالي تعمّم أن النظام خاض هذا الصراع؛ لأنه طائفي علوي، رغم أنه تبع حسم الصراع بتعزيز موقع كبار الضباط العلويين في بنية السلطة (الجيش والأمن)، من منطلق الثقة المناطقية، وليس الطائفية، كما أظن؛ حيث لم يكن حافظ الأسد طائفياً أصلاً، كان دكتاتوراً، أراد أن يحمي سلطته، وأن يضمن توريثها، ولهذا استخدم كل ما هو ممكن، من أجل ذلك، بما في ذلك "رعاية" انتشار الأصولية والوهّابية، وتعميم التّديّن السُّنّيّ، وبما في ذلك استخدام قوى عسكرية من مناطق دير الزور (الشوايا)، ومن الأكراد.

بنية السلطة هذه، التي بدت متماسكة جداً، والذي توضّح خلال الثورة مدى تماسكها، هي ما كان يجب أن يحظى بالاهتمام، من أجل كسر بنية السلطة وفتح الأفق لتحقيق انتقال إلى الديمقراطية. فقد كان استمرار تماسك السلطة يعني استمرار الصراع وتزايد العنف، والعجز عن تحقيق أي خطوة، تشير إلى تحقيق انتصار ما. وكان ذلك يعني الانتباه للحساسيات المعمّمة، من قِبل السلطة وأطراف في المعارضة والنخب، والتي برعت السلطة في استخدامها منذ اللحظة الأولى. فقد انبنت استراتيجية السلطة على استثارة الماضي، على تخويف الأقليات (خصوصاً العلويين) من "انتقام السُّنّة" كردّ على أحداث ثمانينات القرن الماضي، وكتوضيح

للأخطار التي يمكن أن تقود إلى ما حدث في العراق من تدخل إمبريالي وصراع طائفي. كان هذا هو هدف الخطاب الذي أخذت السلطة تعمّمه منذ ١٨ آذار/ مارس سنة ٢٠١١؛ أي بعد ثلاثة أيام من بدء الحراك في دمشق. والذي انطلق من أن ما يحدث هو من فعل "مجموعات إرهابية"، تهدف إلى إقامة "إمارات سلفية"، وإلى الإشارة المتكررة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين هم خلف ما يجري (وكانت تقتنص كثيراً من تخبيصات المعارضة لتأكيد ذلك، منها فتاوى العرعور الوهابي السعودي الانتماء، وتصريحات بعض النخب الهزيلة، ومواقع النت التي كان خلفها فيض من الإخوانيين المتواجدين خارج سورية). وكان هدفها من هذه الاستراتيجية هو - بالضبط - الحفاظ على تماسك "البنية الصلبة" بالأساس، وعلى التفاف الأقليات خلف السلطة، واستمرار تردد المترددين الذي لم يكونوا قد حسموا بعد الانخراط في الثورة.

ما كان يفتح على طريق مختلف هو التركيز على النقطة ذاتها التي اشتغلت عليها السلطة. فقد كان واضحاً أن الشعب سوف يسيطر على الساحات نتيجة الأزمة العميقة التي بات يعيشها (والتي ظهرت في التظاهرات الضخمة في حوران، ثم في دوما، وحمص، وبانياس واللاذقية، والأوضح في حماة ودير الزور)، وأن ذلك سوف يقود - حتماً - إلى انخراط الساحل "العلوي" نتيجة وضعه المشابه (وربما الأسوأ)، الأمر الذي سوف يدفع "البنية الصلبة" إلى التفكّك؛ لأنها من هذه البيئة التي تمردت، الأمر الذي سيحدث انهيار السلطة بالضرورة، وحدوث انقلاب فيها، كما حدث في تونس ومصر. لهذا كان تكتيك السلطة يقوم على المنع المطلق لحدوث حشود كبيرة، واحتلال ساحات، وكان استخدام السلاح الحي هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لذلك، ولهذا استخدمت السلاح منذ البدء. ولتغطية استخدام السلاح كان ضرورياً اتهام "مجموعات إرهابية"، لهذا كان الخطاب الذي يركّز على المجموعات الإرهابية السلفية الإخوانية مفيداً هنا كذلك. ولا شك في أن السلطة تعرف جيداً عدم ولاء الساحل لها، وتعرف الحقد

المكنون ضد آل الأسد ونخبة السلطة، خصوصاً أن نسبة البطالة والفقر عالية هناك، وهذا ما كانت تستغلّه السلطة لدعم الشباب للانخراط في الجيش والأمن (خصوصاً كما أشرنا في الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، وكذلك في أجهزة المخابرات خصوصاً المخابرات الجوية).

كانت الاستراتيجية الممكنة هنا (ولم تكن صعبة أو معقّدة) تفترض كسب الساحل السوري؛ أي - بالضبط - كسب العلويين. فقد كان هذا أقصر طريق والأقل كلفة لتحقيق هدف مهم، يتمثّل في إسقاط نظام الأسد. في وضع لم يكن ممكناً أكثر من ذلك نتيجة ما أشرنا إليه. وكان ممكناً كسب الساحل نتيجة الوضع الذي أشرنا إليه. وكان ذلك ممكناً ليس عبر التوجّه للعلويين كطائفة، فهذا أسوأ خطاب ممكن، وكان يفضي إلى عكس المراد منه؛ لأنه كان يُظهر أن المرسل (أي المعارضة) ينطلق من منظور طائفي (سُنّي)، وبالتالي كان يعزِّز الاعتقاد بأن منظور "الثورة" التي "يقودها" هؤلاء المعارضون تطرح ذاتها كتعبير عن السُّنّة. ولا شك أن في ذلك قدراً كبيراً من الصحة، فقد انطلق رهط من المعارضين من أنها "ثورة سُنّيّة ضد نظام علوي". لكنْ؛ كان يمكن أن تُطرح قضايا الشعب كما هي، وأن تُصاغ مطالبه في رؤية، تكون هي منطلق الثورة، والأهداف التي يجري السعي لتحقيقها. وكان ذلك يعتمد على فهم واقع الشعب، وبالتالي لمس المشكلات التي يعاني منها، وليس التقوقع في بوتقة النخبة والتمحور حول مطلبها الأساس: الديمقراطية، فقط. وهذا الأمر يمسّ كل الطبقات الشعبية، وبالتالي يتناول وضع الساحل كجزء من تكوين طبقي، وليس كطائفة، تمثّل أقلية (وحاكمة، كما ظل يحكم منطق المعارضة). فوضع الساحل من حيث البطالة مؤرق، وكذلك من حيث الفقر وفقدان الموارد، وضيق مساحة الأرض الزراعية ذات الطابع الجبلي الوعر، والتعدي عليها كذلك من قِبل شبيحة آل الأسد وكبار الضباط. ومجمل تعديات الشبيحة، الذين يتشكّلون من عصابات، يقودها أفراد من آل الأسد وشاليش، أو آخرين جرى توظيفهم لدى آل مخلوف.

بالتالي إذا كانت الثورة تحتاج إلى برنامج، يتضمن مطالب الطبقات الشعبية، ويدعو لأسيس دولة علمانية ديمقراطية، ووطنية، فإن هذا الأمر كان أكثر تأثيراً في الساحل، بالضبط؛ لأنه يكشف خطاب السلطة، ويضع الصراع في سياقه الحقيقي: صراع شعب مفقر ومهان ضد سلطة فئة مافياوية نهّابة، وتمارس البلطجة. هذا المنظور هو وحده ما كان يفتح إلى انخراط الساحل في الثورة، وهو أمر مهمّ؛ لأن الوضع هناك لا يختلف عنه في مختلف أرجاء سورية من المنظور الاقتصادي الطبقي، والسحق الأمني وتعدي "الدولة". ولم يكن ممكناً بغير ذلك انخراطه. وأصلاً هذا كان سيسرّع في توسّع الثورة، ويجعل الانخراط الشعبي أقوى. وهذا أمر كان ضرورياً لإرباك السلطة، وشلّ قدرتها على القمع، وتفكيك بنيتها عبر حدوث انقلاب فيها. سنشير تالياً إلى كل السياسات التي جرى اتباعها من قِبل المعارضة، وكانت تؤدي إلى عكس ذلك، لكنْ؛ هنا نقول إن انخراط الساحل كان سيؤدي - بالضرورة - إلى شلّ "البنية الصلبة" وانقلابها على سلطة آل الأسد.

إن انخراط البيئة التي أتت منها عناصر هذه البنية سوف يدفعها إلى الانخراط كذلك، وبالتالي التحرّك ضد السلطة. شهدنا هذه الحالة في وضع قطاعات الجيش، التي أدى تصاعد الصراع ووحشية قمع الشعب (والذي يتشكّل الجيش منه) إلى حالة من الاحتقان، فرضت "وضعه في معسكرات مغلقة"، بعد أن ظهر بعد عام من الثورة أنه قد بدأت الانشقاقات تتجاوز الطابع الفردي إلى انشقاق وحدات، بأكملها. وهذا أمر سنشير إلى مشكلات التعامل معه تالياً. لكن ما يهمنا هنا هو التأكيد على أن انخراط البيئة الاجتماعية في الثورة كان يقود - بالضرورة - إلى التأثير في موقف الجيش والبنية الصلبة.

هذا ما حاولت الإشارة إليه منذ بدء الثورة، وكان جزءاً من سياسة ائتلاف اليسار السوري. لكنْ؛ كان مجمل الخطاب المعارض يفعل عكس ما هو ضروري، انطلاقاً من فهم مشوّه لطبيعة السلطة، أو نتيجة موقف

طائفي محض (وهنا أشير إلى الإخوان المسلمين الذين عاشوا منذ بداية الثمانينات خارج سورية، ازدادت طائفيتهم خلالها، بشكل جعلهم أقرب إلى تنظيم القاعدة وفروعه)، والصراع "الغريزي" الذي ظهر لدى كثير ممّن قضى سنوات طويلة في سجون السلطة، والذي - رغم أنه عايش رفاقاً من الساحل كثر - شكّل منظوراً متعصّباً ضد السلطة، اتخذ شكلاً طائفياً، خصوصاً مع بدء الثورة. وبهذا دفع كل هؤلاء إلى تحويل الثورة إلى صراع ضد الطائفة (وكان تماسك الطائفة خلف السلطة يزيد من تصاعد هذا الميل، دون فهم عن سبب هذا التماسك، وأن أساس الموقف الذي جرى تعميمه باسم المعارضة كان يدفع إلى ذلك، ويخدم لعبة السلطة بجذب العلويين نحوها عبر تخويفهم من الأصولية التي تمثلها الثورة، والتي باتوا يلمسونها عبر تصريحات ومواقع معارضة، تدّعي تمثيل الثورة). وبالتالي كان مبدأ نشاط السلطة وأطراف عديدة في المعارضة (المعارضة التي ظهرت كممثل للثورة عبر المجلس الوطني خصوصاً، المتحكم به من قِبل الإخوان المسلمين) يؤدي إلى الهدف ذاته: تخويف العلويين، ودفعهم إلى الالتصاق بالسلطة، السلطة التي يكرهونها.

حاول الشباب الثائر أن يحقّق انخراط الساحل، وعمل على كشف خطاب السلطة الذي يتّهم الثورة بأنها مجموعات إرهاب سلفية، عبر العديد من الشعارات (لا سلفية ولا إخوان، الثورة ثورة شجعان) وأيضاً (لا إخوان ولا سلفية، بدنا دولة مدنية)، أو (الشعب السوري واحد). لكنْ؛ كان التعتيم الإعلامي من مختلف الأطراف يطال ذلك، ثم تعرّض الناشطون الذين يقودون التظاهرات عبر التنسيقيات إلى التصفية، أو الدفع نحو الهرب، أو الاعتقال الطويل؛ لكي تفقد الثورة نخبها الثورية التي تمتلك قدراً من الوعي السياسي والخبرة الإعلامية. وهو الأمر الذي أبقى الكتل الأفقر لكن الأبسط (أو التي لا تمتلك الوعي الكافي لمواجهة خطاب السلطة، أو ضغوط المعارضة والقوى الإقليمية التي تدخل باسم دعم الثورة). وبالتالي كان يظهر أن الثورة ممثلة بالقوى التي تدّعي ذلك

(المجلس الوطني، ثم الائتلاف الوطني)، وبالإعلام الداعم لها (القنوات الفضائية الخليجية، الجزيرة خصوصاً، وكذلك العربية، والقنوات السورية التي تدّعي الوقوف مع الثورة، مثل الأورينت وسورية الغد، وبردى، ووصال و- قناتي العرعور)، تنطلق من أنها سُنّيّة، إسلامية، سلفية. وهو الأمر الذي كان ينجح خطة السلطة بضمان تماسك العلويين خلفها، ومن ثم؛ ضمان تماسك "البنية الصلبة"، ومقدرتها على استخدامها في سحق الثورة. ولقد نجحت في الشقّ الأول، وفشلت في الشق الآخر؛ لأن الثورة كانت قادرة على الاستمرار رغم ذلك. لكنْ؛ دون أن تكون - في هذا الوضع - قادرة على تحقيق تغيير في السلطة.

لقد انطلقت معظم أطراف المعارضة والنخب، من أن الهدف الوحيد المطروح هو إسقاط السلطة، مترجمة الشعار الذي رفعته الثورة، بشكل ميكانيكي، ومتوهّمة أنها قادرة على ذلك (الوهم الذي نبع من مسألة استدعاء التدخل الإمبريالي)، لهذا رفضت الحوار مع السلطة (وكان هذا أمراً صحيحاً؛ لأن السلطة لم تكن تريد الحوار، بل كانت تريد الفرض، والاستمرار بالوضع القائم)، لكنها لم تلمس كيف يمكن أن تغيّر موازين القوى، وكيف تعمل على تفكيك السلطة. على العكس، كما أشرنا، لعبت دور المساعد في تماسك السلطة، وفي بقاء بنيتها الصلبة متماسكة، نتيجة الخطاب "الطائفي"، و"غير الوطني" (الذي يدعو للتدخل الإمبريالي) الذي ساد لديها. وهو المسار الذي أفضى إلى كل هذا الدمار والقتل، وإلى حالة استعصاء، لا يبدو أنها ستحلّ دون "دور خارجي".

إذنْ؛ كان الخيار الوحيد الذي يفتح على تحقيق تغيير مشابه لما حدث في تونس ومصر خصوصاً (وهو الخيار الوحيد المتاح حسب ما أشرنا) هو الشغل على إعطاء الثورة طابعها الحقيقي، عبر طرح رؤية وخطاب يركّزان على المطالب الأساسية للطبقات الشعبية، ومن ثم؛ الشغل على انخراط سريع للساحل. لكنْ؛ كانت سياسات وخطاب معظم أطراف المعارضة (الخارجية خصوصاً، وأطراف إعلان دمشق في الداخل والخارج)، وكذلك

خطاب القنوات الفضائية المتوافقة مع بعض أطراف المعارضة (الإخوان المسلمون)، وبعض الدول الإقليمية (السعودية وقطر خصوصاً)، وحتى الإعلام الغربي الذي يعبّر عن سياسات الإمبريالية، كلها تصبّ - كما خطاب السلطة - في "أسلمة" الثورة، والتسريع في تسليحها، والدفع نحو فرض التدخل الدولي. وفي سياسة كانت تتقصد اتهام العلويين والجيش، وتحويلهما إلى عدو، بصفتهما السلطة، أو أدوات السلطة. ومن هذه المسائل، نبعت "الخطايا" التي شكّلت ضرراً كبيراً على الثورة. وأفضت إلى الفوضى والاستعصاء، وأعطت السلطة كل ما يمكن من تسهيل لإظهار كامل وحشيته، بدل لجمها عبر شلّ قدرتها، وتفكيك بنيتها، عبر وضع "البنية الصلبة" في وضع لا تستطيع فيه مجاراة السلطة في حربها ضد الشعب. فمَن يريد أن يأكل تفاحة، عليه أن يهزّ الشجرة لا أن ينتظر القدر؛ لكي يسقطها. فكيف إذا كان يزعق للمّ كل غربان العالم؟

هذا هو المفصل الذي كان يجب أن تُبنى عليه استراتيجية ناجحة، وهو الوحيد الذي كان ممكناً، ويتعلق بفاعلينا ودورنا. لكن المسار الذي اتُّخذ لـ "مساعدة" الثورة، كان ينطلق من منظورات أخرى، أولها وأهمها التدخل الإمبريالي، الذي كان مستحيلاً وفق كل التحليلات التي تناولت الوضع العالمي، ليس نتيجة تقدّم روسيا والصين، ومحاولتهما استغلال الوضع السوري لفرض "منطق جديد" للسياسة العالمية، يقوم على تقاسم مختلف عما كان سائداً زمن "الأحادية القطبية" الأميركية. بل لأن هذا القطب كان قد أُصيب بالعطب سنة ٢٠٠٨ بفعل الأزمة المالية التي أظهرت محدودية قدراته الاقتصادية، وأنه يعاني من أزمة مستعصية، لا حل لها. وهو ما شرحته منذ البدء، لكنْ؛ ليس لدى العجزة سوى التوهّم. وانطلاقاً من هذا "الحل" أطلقت معارضة "الخارج" كل "أوساخها" التي شكّلت ضرراً هائلاً على الثورة. فلا شك في أنها من رسم التكتيكات الأساسية التي لعبت دوراً مهماً في تشويه الثورة، وشلّ اندفاعها، وإيصالها إلى حالة الفوضى التي تعانيها، والوصول إلى حالة الاستعصاء القائمة. وسأوضح

هنا أن أثر هذه المعارضة تأتّى من أن السلطة عملت بكل وعي ودراية على تدمير الفئات الشبابية التي حرّكت الثورة، فجرّفت الثورة من نخب، كان ضرورياً وجودها لضبط مسار الطبقات الشعبية المفقرة، التي كانت تعاني من الهامشية وغياب الوعي السياسي، وتتمثّل "الوعي التقليدي" (كل ذلك بفعل سياسات السلطة على مدى عقود من تدمير التعليم وحصر الإعلام في "خطاب الرئيس"، وتدمير السياسة). بالتالي خضع الشباب الذي خاض الثورة لتأثيرات متعددة، في الخطاب (الديني/ الطائفي) والميل (للتسلح) والتشتت (حسب التأثيرات الخارجية). بمعنى أن السلطة فرضت أن تصبح الفئات التي كانت قد جرّفت وعيها هي الأساس في الثورة، وأن تلعب تلك المعارضة دوراً حاسماً في دفعها إلى مسارات "مضادة للثورة"، وتصبّ فيما أرادت السلطة منذ البدء (الأسلمة والتسلح).

وسنلحظ كيف جرى جرف مسار الثورة إلى خيارات معاكسة لما كان ضرورياً لتحقيق التغيير الممكن. وهو المسار الذي قام على "فعل قصدي" من معظم أطراف المعارضة، وانجراف قطاعات شعبية خلفه لأسباب متعددة، نتجت عن الوضع الذي انجرفت الثورة إليه. وهنا سنلمس عدداً من المستويات التي شكّلت نكسة للثورة، و"خطايا" أفضت إلى الوضع الذي حاولنا توصيفه قبلاً. والأهم هنا هو القوى والأشخاص والدول التي عملت قصداً على فرض مسار محدد للصراع، هو - في الواقع - يتوافق مع ما أرادت السلطة؛ بحيث يجري قسم المجتمع على أساس "طائفي"، أو يجري الفعل من أجل تماسك العلويين خلف السلطة (لتبدو هنا كسلطة علوية رغم أنها ليست كذلك؛ لأنها سلطة مافيا رأسمالية)، وإظهار الثورة كتعبير عن السُّنَّة (أي كثورة سُنّيّة، كما كان يقول خطاب السلطة)، ومن ثم؛ تغرق في صراع دموي طويل الأمد، أو على الأقل، يفشل الثورة كثورة تريد التغيير نتيجة مطالب شعبية، ويفضي إلى أن يعامل الوضع كـ "حرب أهلية"، أو "صراع طائفي"، يحتاج إلى تدخل خارجي، من أجل حلّه انطلاقاً من هذا الأساس.

مسارات الثورة القاتلة

كان المطلوب - إذنْ - توجيه النشاط، من أجل كسب كل الطبقات الشعبية، وكان ذلك يقتضي بلورة برنامج هذه الطبقات ورؤيتها، وبالتالي الاستراتيجية التي لا بد من العمل وفقها. وربما كان ذلك صعباً في ثورة عفوية، ودون قوى، تفهم الواقع، وتعرف كيف تبلور البرنامج والرؤية، وكذلك الاستراتيجية. وهذه هي المشكلة الجوهرية في مجمل الثورات العربية. وإذا كانت ضخامة الحشد وسرعته هما ما فرض التفكّك السريع للسلطة، وتحقيق التحوّل الذي أوحى بانتصار الثورة عبر تنحية الرئيس، فإن مشكلة تأخّر اللبرلة في سورية التي جعلت الاحتقان الاجتماعي لا يصل لحظة الانفجار بعد كما شرحنا قبلاً، ونتيجة طبيعة السلطة السورية (مثل وضع اليمن وليبيا، إلى حدّ ما)، فقد كان المطلوب هو تحريك القاعدة الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في بنية السلطة، وهنا الساحل (أي العلويين). ولقد ظهر أنه ليس مطروحاً هذا الأمر نتيجة "سوء فهم"، بل أن ما طُرح من قبل "النخب" (أحزاب معارضة رئيسية - الإخوان وحزب الشعب وإعلان دمشق عموماً - ومثقفين كبار ومتوسطين) كان يؤشّر إلى الشغل في الاتجاه المعاكس. لقد ساد المنظور الطائفي من جهة، والحقد الغريزي من جهة أخرى، ليس ضد السلطة فقط، بل كان سلبياً تجاه العلويين عموماً، أو كان يعدّ أنهم جزء من السلطة، أو أنهم السلطة. لهذا وُضعوا في موضع العداء أو الإتهام والتشكيك، وهو الأمر الذي كان يجعلهم في حالة خوف من كل تغيير، ومن القوى التي تقول إنها قيادة الثورة، أو حتى إنها الثورة.

هذا الصدّ بدا - بالتالي - مقصوداً من المعارضة التي باتت تعتقد (ويعتقد العالم) أنها تمثل الثورة. فقد كانت المراهنة على التدخل الإمبريالي تُغني عن التفكير في سياسات أخرى، أو تلجم الميل الطائفي، أو تزيح الغشاوة عن عيون النخب التي ظلت تتعلق بالحرية، التي كانت تبدو كانتقام من السلطة (أي دون معنى فعلي). بهذا دعمت قوة السلطة،

وسمحت لها بأن تمرّر خطابها الذي كان يركّز - كما أشرنا - على اتهام الثورة بالسلفية والإخوانية، بالضبط؛ لفرض تماسك الساحل خصوصاً خلفه. لكنْ؛ ظهر في سياق الثورة، أن الأمر أكثر سوءاً كذلك؛ حيث ظهر أن هذه المعارضة تنظر إلى السلطة على أنها كل الدولة؛ أي دون تمييز بين كبار المسؤولين ومتوسطيهم وصغارهم، ولا بين كبار الضباط ومتوسطيهم وصغارهم، وأصلاً فقد انطلقت من أن كل مؤسسة الدولة والجيش هي العدو الذي تجب مواجهته، وأن كل مَن هو ضد السلطة يجب أن ينشقّ عنها. وحتى حين ينشقّ يصبح في موضع الشك، وعدم الثقة، ويصل الأمر إلى الاتهام. لقد جرى التعامل مع الدولة ككل أنها العدو، وليس السلطة فقط، وهو الأمر الذي دفع إلى تماسك الدولة ذاتها خلف السلطة كذلك.

هذا الأمر ظهر جلياً فيما يتعلق بالجيش، الذي جرى اعتبار أنه "جيش الأسد"، لهذا جرى التسريع في تشكيل "الجيش الحر" كبديل عنه. ورغم التسمية التي تستجلب كل نشاط القوى الإمبريالية ضد الاشتراكية وحركات التحرر؛ حيث كانت كلمة "حر" و"حرية" هي المفتاح الضروري في مواجهة الشمولية، ومن ثم؛ تخلق "حالة معادية" مسبقاً، وتصنيف سيئ بالتأكيد. فقد أصبح الجيش هدفاً لـ "الثوار"، وبات مستهدف كونه السلطة، أو المدافع عن السلطة، أو الذي يسحق الشعب، دون تمييز بين مَن يقاتل الشعب فعلياً من هذا الجيش، ومَن ليس أمامه خيار نتيجة أنه مجنّد، أو متطوّع، وبالتالي ينفّذ أوامر، ولقد بات في مأزق نتيجة وضعه هذا. فمعظم ضباط وعناصر الجيش هي من الشعب الذي يثور، وإذا كان في المرحلة الأولى قد دُفع لمواجهة التظاهرات عبر الرقابة الأمنية الشبيحية التي كانت ترافقه، فقد كان مسار الصراع، وتصاعد عنف السلطة، والتدمير الذي تمارسه، يؤسّس لحالة احتقان فعلية لدى معظم قطاعات الجيش، لكنْ؛ التي لا تستطيع الانشقاق نتيجة ما أشرنا إليه قبلاً. هذه "الورطة" كانت بحاجة إلى مَن يساعد في أن يقلب دور معظم قطاعات الجيش من كون السلطة تحاول أن تستخدمها ضد الشعب إلى قوة في الثورة.

وهذا الأمر كان يفرض ألا يجري التعامل مع الجيش كعدو، بل التعامل معه كاحتياط للثورة، يمكن أن يقلب المعادلة في الصراع ضد السلطة.

لكسب الصراع كان يجب - أيضاً - أن يجري العمل للتواصل مع الجيش، وأن يوضع التصوّر لما يمكن أن يكون دوره في الثورة في لحظة ما. فالجزء الأضخم فيه يمكن أن ينخرط في الثورة نتيجة وضعه المزري، سواء على صعيد الأجر، أو على صعيد التعامل في المعسكرات؛ حيث كانت الإهانات والإذلال جزءاً من السيطرة. وكان يمكن أن يكون انخراطه مفيداً جداً في ضعف السلطة، وتفكيكها، وتحقيق تغيير كبير في ميزان القوى. لكنْ؛ ما طُرح هو: أن تكون مع الثورة (أي أن تنشقّ، وتنضمّ للجيش الحر)، أو أنت مع السلطة (وبهذا تكون عدواً). هذا التحديد الذي ينمّ عن عقل سطحي (اتسمت به المعارضة عموماً) كان يعزز من قوة السلطة، ويفقد الثورة قوة احتياطية كبيرة، لكن منطق المعارضة لم يكن قادراً على فهم كلية الصراع، وبالتالي اختار الطريق الأسهل الذي يتمثل في تشكيل جيش بديل، والطلب من قطاعات الجيش الانضمام دون تلمّس لممكنات ذلك، التي كانت تبدو صعبة نتيجة السيطرة الأمنية على الجيش، لكنْ؛ أيضاً نتيجة المعاملة السيئة للمنشقّين (حيث وُضع معظمهم في معسكرات حجز في تركيا والأردن)، أو ظلوا موضع إهمال من قِبل المسيطرين على العمل العسكري من المعارضة في المراحل المختلفة من مسارها. ولقد حدث في كثير من الحالات أن دُوهمت معسكرات، كان يمكن أن تكون مع الثورة، ونُهبت، ونُكِّل بعناصر الجيش انطلاقاً من أنهم "جيش الأسد".

كل هذه الأمور كانت توضّح، أولاً، أنْ لا رؤية لكيفية تطوير الثورة، وبات الأمر يتعلق بمبدأ: إما معنا، أو ضدنا، هكذا دون تدقيق، أو شغل، ومحاولة كسب. فعادة ما لا تنخرط كل الطبقات الشعبية في الثورة، وما لا تستطيع بعض القطاعات الانخراط فيها، لكنْ؛ تكون هي مع الثورة، لها مصلحة في الثورة، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب والقوى أن تنشط من أجل انخراطها، وهنا يجب أن يتبلور البرنامج والرؤية، وأن توضع الاستراتيجية؛ لكي يكون

الشغل ناجحاً. وهذا هو ما يميّز ثورة ناجحة عن أخرى، تبقى عفوية، ولقد كان واضحاً أن العفوية ظلت تحكم الفاعلين الحقيقيين؛ أي الشباب الذي لعب الدور الأساسي في الثورة منذ بدايتها، لكنْ؛ وهذا ثانياً، كان يتوضّح أن المعارضة الخارجية عملت عكس ما هو ضروري لانتصار الثورة، نتيجة منظورات طائفية (كما أشرنا)، أو ذاتية ضيقة (مصالح مباشرة)، أو جهل وعجز. لهذا، وكما كان يظهر أن هذه المعارضة لا تريد انخراط العلويين (وحتى كل الأقليات) في الثورة، كانت كذلك لا تريد انخراط الجيش فيها، لأن ذلك سوف يقلب موازين القوى لغير مصلحتها، حيث كانت، وهي تفكّر بمصالح ضيقة، تريد فرض "جماعتها"، وتهميش كل من يمكن أن يتفوق عليها. لقد أُبعد الضباط المنشقون؛ لكي تبقى السيطرة للإسلاميين؛ حيث كان تشكيل "الجيش الحر" هو لعبة الإخوان للسيطرة على العمل العسكري، الذي كانوا يسعون إليه منذ بداية الثورة. رغم أنهم لم يستطيعوا السيطرة عليه، أو تشكيل جيش حر حقيقي (أي منظّم)، بل إن العمل العسكري تشتّت، وظل الطابع الغالب فيه هو "المحلية"، و"ضعف الخبرة والقدرة العسكرية"، و"قلة التسليح". بينما كان يمكن لضباط منشقّين أن ينظّموا العمل العسكري، بطريقة أخرى.

هذا المنظور الذي فرض تشكيل "الجيش الحر" مقابل "جيش الأسد" فرض كذلك استراتيجية عسكرية هي الأسوأ. فتشكيل جيش ارتبط بسياسة، أُسميت "حرب التحرير"؛حيث باتت مهمة "الجيش الحر" تحرير سورية من "جيش الأسد. وهي السياسة التي تشير إلى أن منْ قرّرها لا يعرف الحرب، ولا العمل العسكري؛ حيث من المستحيل أن تنجح قوة في تشكيل كتائب مسلحة، تقلب ميزان القوى على أرض، تسيطر عليها سلطة بكل ما تملك من عديد جيش وسلاح، وتفوق نيران، وطيران وصواريخ. حروب التحرير نجحت - فقط - في مواجهة قوة احتلال، وبدعم شعبي واسع من جهة، ودعم دولي من جهة أخرى. أما الحرب المسلحة الداخلية؛ فقد كانت طويلة ومدمرة، ودون نتيجة، كما في أرتيريا وإسبانيا وإيرلندا. هذا ما كتبته

منذ البدء، وكان واضحاً لي أننا ندخل في حرب مكلفة؛ حيث سوف تزيد وحشية السلطة، ويتزايد الدمار والقتل، فقد كان تكتيك السلطة يقوم على تسلُّح الثورة، وأسلمتها كما أشرنا. وأيضاً بدلاً من أن تعزّز الحراك الشعبي سوف تقضي عليه؛ لأنها مطروحة أصلاً كبديل له، رغم أن الثورة الشعبية هي الأساس الممكن لإسقاط السلطة. ولقد ظهر واضحاً أن ما أضعف السلطة، وجعلها تنسحب من الشمال والشرق هو ليس العمل المسلح الذي كان مايزال ضعيفاً بعد عام من الثورة، هو الحراك الشعبي الذي وصل مرحلة الامتداد إلى حلب ودمشق، ومن ثم؛ بات معظم سورية (فيما عدا الساحل) منخرطاً في الثورة.

"الجيش الحر" و"حرب التحرير" هذا من خطايا المعارضين الذي شوّهوا مسار الثورة بها. طبعاً كان التسلّح أمراً حتمياً، وكان استخدام العمل المسلح ضرورة في مواجهة وحشية السلطة، وهذا ما لا يجب التشكيك فيه، لكنْ؛ ليس وفق هذه الاستراتيجية، بل بأشكال أخرى، كانت تحتاج إلى قوى فعلية تقاتل على الأرض (أحزاب)، وخبرات عسكرية ضرورية لخوض صراع حقيقي. ولقد كان هذا الشكل من الحرب يقود - بالضرورة - إلى أن تتدمر قرى ومدن وأحياء، أن تُمسح تماماً، بالضبط نتيجة وحشية السلطة من جهة، وامتلاكها أسلحة متطورة في الطيران والصواريخ والأسلحة الكيماوية، وكمية هائلة من القذائف والقنابل والدبابات، من جهة أخرى. وبالتالي باتت تمحو (وهذا هو التعبير الدقيق) الأحياء والمدن والقرى التي تخرج عن سيطرتها. وحين شُلّ الجيش نتيجة الاحتقان فيه، كما أشرنا، باتت تستخدم الطيران بكثافة، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى، والبراميل المتفجرة. لكنْ؛ ظل الوضع دون حسم؛ حيث فرضت طبيعة الحرب الوصول إلى حالة استعصاء، خصوصاً مع الدعم المباشر للسلطة من إيران وأتباعها (حزب الله والميليشيات الطائفية العراقية). وحتى وإنْ انهارت السلطة، فإن البديل هو الفوضى نتيجة كل السياسة "الفصائلية" والتناحرية، والتدخلات الإقليمية والدولية، وأساساً عجز الكتائب الفعلية عن تجاوز وضعية الدفاع عن مناطقها وتشكيل قوة

موحدة باستراتيجية واضحة. وهو الأمر الذي فتح الباب للتدخلات الإقليمية والدولية لتشتيت الكتائب المسلحة والسيطرة على قراراتها تحت ذريعة تمويلها ومدها بالسلاح.

هذا الأمر يطرح ضرورة مناقشة مسألة الانتقال إلى السلاح وطبيعة التسلح في وضع، يتسم بالعفوية المفرطة، بشكل جذري، لكنني هنا أتناول زاوية واحدة منها ارتبطت بوضع الجيش "الرسمي" في موقع العدو، وأسست "جيشاً" آخر لمواجهته. وهو مسار أضرّ، وأوجد الأرضية للتدخلات الخارجية، وسمح بخلق ظروف، تساعد على الأسلمة، واختراق فروع تنظيم القاعدة، واختراقات عديدة، قامت بها السلطة.

عن الأسلمة

سنلحظ بأن كل ما طُرح كسياسة للثورة، أو تحدد كتكتيكات، كان من "اقتراح" معارضة الخارج. خصوصاً وبالأساس جماعة الإخوان المسلمين، الذين ظهر أنهم أعدّوا رؤية متكاملة للدور الذي يجب أن يلعبوه، والسياسات التي يجب أن تُمارَس. لكن كذلك السعودية عبر سلفيين مرتبطين بها (العرعور مثلاً)، خصوصاً بعد أن أصبح التسلح هو السمة المسيطرة على الثورة؛ حيث باتت الخطوط تُفتَح على "الكتائب المسلحة". وأيضاً من قطر التي وقفت خلف الإخوان، وفتحت على كتائب مسلحة. وتركيا وفرنسا؛ أي باختصار من الخارج، وليس من داخل الثورة.

كل الصورة التي تعمّمت عن الثورة عبر الإعلام منذ الأسابيع الأولى (وحتى قبل بدء الثورة) نتجت عن فئات تعيش في الخارج، كان هدفها السيطرة على الثورة، وكان طريقها إلى ذلك هو أسلمتها. هذا هو منطق الإخوان المسلمين، الذين يعيشون بكلّيّتهم في الخارج بعد أن خاضوا معركة طائفية خاسرة سنوات ١٩٨٠/١٩٨٢، وهربوا بعد أن بات الانتماء للجماعة يعني حكم الإعدام (القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠). ولا شك في أن وجودهم في الخارج إضافة إلى أنه قطع صلتهم بالشعب، فباتت معرفتهم

به ضعيفة، فقد أوجد حالة من الحقد العميق، والموقف الغريزي الحاد، من السلطة، وأساساً كونها سلطة العلويين، بالتالي من العلويين. إذا كانوا حاولوا التفاهم مع السلطة بوساطة تركية، وعدّوا أن النظام وطني بعد موقفه من الحرب على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ووصلوا إلى لحظة الثورة، وهم معلنون "الهدنة" معه، فقد كان موقف "أبنائهم" (في الغالب) متطرفاً، ليس من السلطة، بل بالأساس من العلويين، أو من السلطة، كونها سلطة العلويين. وهذا ما ظهر في مواقفهم بعد بدء الثورات في تونس ومصر، عبر الصفحات على الفيس بوك، التي كانت مليئة بالطائفية. ولقد كانوا المسارعين لتأسيس صفحة "الثورة السورية ضد بشار"، ثم "شبكة شام"، وكثير من المواقع الأقل أهمية، لكنها التي كانت تنطلق من منظور ديني، وتريد للثورة أن تخضع لمنظورها هذا. وكانت تنشط فعلياً في هذا المجال. ودراسة مدقّقة لكل هذه المواقع، خصوصاً الأكثر أهمية فيها، تُظهر أن المتفاعلين معها، والمعمّمين لمنظور ديني، أو طائفي، هم من هذه الكتلة التي تعيش في الخارج. وهي التي باتت - عبر التصويت في موقع "الثورة السورية" - تحدد اسم أيام الجمع، التي كان واضحاً أنها تنحى منحى "إسلامي" (أصولي) مفارق لواقع الثورة، ومتناقض لما تطرحه التنسيقيات التي كانت تقود الحراك في الشارع.

لقد كانت الأسلمة قصداً، ومدخلاً للسيطرة السياسية، لكنها كانت توصل مباشرة إلى ما تريده السلطة. وكما أن خطاب السلطة الاتهامي للثورة "خارجي"، فإن هذا الخطاب كان خارجياً كذلك؛ أي من فئات متعصّبة تعيش في الخارج، لديها أحقاد ضد السلطة والعلويين، وتريد تفريغها. ما كان يساعدها هو أن "توافقاً" كان يجمع الأجهزة الإعلامية (الخليجية والأجنبية) على تكريس "الصورة الأصولية" للثورة، فكانت شبكة شام وصفحة الثورة السورية، ثم الهيئة العامة للثورة السورية المسيطر عليها إخوانياً هي مصادر كل هؤلاء. وكانت "الأدوات العملية" التي تنقل من الواقع (من داخل سورية) سواء للصفحة أو للشبكة، ومن ثم؛ للإعلام،

تنقل ما تفرضه هي على الواقع، عبر شبكة مراسلين يصوّرون ما تمليه هيَ، بعيداً عما كان يُطرَح في التظاهرات. وحيث كان يهمّش أو يمنع كل شعار أو يافطة لا تحمل مضامين "إسلامية". بالتالي باتت صورة الثورة "إسلامية" رغم أنها - في الواقع - لم تكن كذلك على الإطلاق، فقد أعادت الأيديولوجية إنتاج الثورة وفق لونها هي، عبر الآليات المشار إليها؛ ليظهر الصراع كـ "ثورة سُنّيّة (أو إسلامية) ضد نظام علوي"، بديلاً عن الصراع الواقعي الذي كان صراع الشعب ضد سلطة مافياوية استبدادية. بهذا باتت صورة الثورة غير الثورة، وبات التركيز يتمحور حول الصورة، وليس حول الثورة، وهذا ما ساعد السلطة على "تأكيد" خطابها حول العصابات السلفية والإخوانية، وبالتالي تخويف العلويين، والأقليات عموماً، وكذلك العلمانيون والفئات الوسطى "المتحرّرة".

ما كان يكمل هذه الصورة، ويوصل إلى ما تريد السلطة، الدور الإقليمي (السعودي هنا) الذي دفع "في تناسق غريب" بأحد رموز الوهابية؛ لأن يصبح "لولب" الثورة في فترتها الأولى، ليس لأنه كان يتكلم عن الدين، بل لأنه كان يقدّم تكتيكات، بدت جيدة لناشطين محاصرين ومضغوطين أمنياً. فقد أفتى عدنان العرعور بتحريم الثورة في الأيام الأولى لها (ككل سلفي، يرفض التمرد على الحاكم، وحتى وإنْ كان ظالماً، كما حدث من قبل السلفيين في مصر)، لكنه عاد؛ ليظهر في القناتين الفضائيتين اللتين يديرهما (المدعومتان من قِبل السعودية والمخصّصتان لمواجهة الشيعة من منظور الوهابية) كداعم للثورة، وكمساعد للمتظاهرين في ابتداع أشكال نشاط، تكسر حالة الحصار التي تضربها السلطة. كل هذا قبل أن يعلن على قناتيه أن "الشعب السُّنّيّ واحد" بديلاً لشعار الثورة: الشعب السوري واحد، مظهراً طائفيته التي كانت تعمّم قبل إذ من قِبل الأجهزة الأمنية السورية، والإعلام السوري "الرسمي" على العلويين، وبشكل عام. والتي كانت تخصّ الفتاوى التي كان يصدرها ضد الروافض (الشيعة) والنصيرية (العلويين) وكل الأقليات الدينية؛ حيث كان يكفّر هؤلاء، ويتحدث عنهم

بأقذع الكلمات. هنا وجد ما يربط الصورة بالثورة؛ حيث إن صور العرعور باتت تُحمل في التظاهرات، وبات يحظى بالتحية فيها، بالضبط نتيجة ما يقدّم من مقترحات مساعدة لتوسّع الثورة، لكن هذه الصورة كانت تظهر للعلويين والأقليات وحتى للعلمانيين والفئات الوسطى المتحررة، كتمثيل عن واقع الثورة التي يسمعونها في فتاوى الرجل. لقد أخذ يظهر أن الثورة تحمل فتاوى العرعور، وهذا ما كان يزرع الخوف، ويثير الشك.

إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تريد "الهيمنة الأيديولوجية" عبر تعميم خطابها على الثورة، أو نقل صورة الثورة من منظور خطابها وأيديولوجيتها، فقد كان دور العرعور أكثر سوءاً من ذلك؛ لأنه كان واجهة إقليمية (السعودية) تهدف إلى أسلمة الثورة، وتحويلها إلى حالة صراع طائفي، من أجل أن تنتهي كثورة، وتتحوّل إلى مشكلة بين "مكوّنات المجتمع" الدينية والطائفية، ومن ثم؛ تفرض التدخل، من أجل تحقيق حلّ على هذا الأساس. لتكون - بالتالي - قد دفنت الثورة، وأسّست الخوف من الثورة لدى الشعوب التي تعيش حالة احتقان، يمكن أن يتحوّل إلى ثورة. وكان هذا الدور العرعوري هو المدخل للوصول، بعد تشكيل الكتائب المسلحة، إلى أسلمتها، ومن ثم؛ إظهار الصراع كصراع طائفي. ولهذا جرى الشغل على أسلمة الكتائب المسلحة، باستغلال الحاجة إلى المال والسلاح، وصولاً إلى تشكيل "كتائب سلفية" من معتقلين، أطلقتهم السلطة "لهذا الغرض".

عبر كل هذا الشغل (الإخواني، الإقليمي، والدولي، وكذلك من قِبل السلطة) تحوّل خطاب السلطة الأولي، الذي يقول بأن ما يجري في سورية هو من فعل مجموعات إرهابية سلفية إخوانية، إلى الوجود الواقعي، وبات المسيطر في الثورة هو هذا الشكل من الصراع. إذنْ؛ لقد نجحت "الهيمنة الأيديولوجية"، وفتحت عبر الدفع نحو التسلّح إلى تبلور الكتائب السلفية التي باتت هي الأقوى، والتي باتت تتصارع، وتصارع السلطة، وتضطهد الشعب ممارِسة كما تمارس السلطة ضده. دون أن يعني ذلك نهاية الثورة،

لكن التي باتت تواجهة أكثر من عدو، وتعيش أكثر من مشكلة، وتخضع لظروف في غاية التعقيد.

بالتالي ليس - فقط - لم يُشغل على تفكيك السلطة، من أجل فتح طريق التغيير، بل لقد جرى الشغل في الاتجاه المعاكس؛ حيث وصلت الثورة إلى حالة من الفوضى فظيعة، وباتت القوى السلفية هي الأكبر، والتي باتت تمارس سلطتها و"قانونها". ورغم ضعف السلطة الشديد بعد كل هذا الصراع، بات الاستعصاء هو الوضعية الراهنة، وهو الأمر الذي يجرّ إلى تدمير أعلى وقتل أكثر، وانهيار في المعيشة والاقتصاد، وتهجير ضخم. إن الطموحات الصغيرة والنظرة الضيقة، والصراع الغريزي الذي حكم قطاعات في المعارضة، كان يوصل إلى ذلك، خصوصاً في غياب قوى فعلية تريد التغيير الحقيقي لمصلحة الشعب، وفي وضع إقليمي ودولي مساعد جداً نتيجة الخوف المريع من الثورات، وبالتالي التوافق "الضمني ربما" على تحويل الثورة السورية إلى مجزرة. فقد كان الانهيار التعليمي وتستطيع الثقافة، والتسرُّب المدرسي، يوجد قطاعات كبيرة من الشباب البسيط المأزوم، لكن الذي لا يمتلك الوعي أو المعرفة بكيفية تغيير وضعه، وليس لديه سوى الذخيرة التقليدية من المفاهيم والأفكار والعادات. وهذا هو الشباب الذي قامت الثورة على أكتافه، بالتالي الذي خضع لتأثير الخطاب المعمّم مع تصاعد وحشية السلطة، وتزايد القتل والتدمير، لأصبح يقع تحت تأثير الأسلمة، بشكل، أو بآخر، خصوصاً بعد أن بات بحاجة إلى المال والسلاح بعد أن أصبح مقاتلاً، وباتت تتشكّل كتائب مسلحة. ولا شك في أن هذا التحول هو الذي فتح طريق الاستعصاء الراهن.

الحلم بـ "الخارج"

ربما لم يكن صدفة النظر إلى الدولة كبنية متماسكة، وخلطها بالسلطة، وأيضاً بالطائفة. لقد نشأ جيل المعارضين في مرحلة تشكّل الدولة/ السلطة، ولمسوا كيفية "خلق" تماسكها، وتضخّم قوتها، بعد عمليات

الإصلاح التي تحقّقت (وشارك بعضهم فيها). أو وُلدوا، وهي تتماسك، وفي المرحلة التي كان قطاع كبير من الشعب يلتفّ حولها مؤيداً، أو محايداً. ولهذا كان يلمس كل مختلف، أو رافض لها أنه مهمّش، ومعزول. وأتت الضربات الأمنية الكبيرة منذ سنة ١٩٨٠ التي أدت إلى تدمير الأحزاب عموماً، أو محاصرتها في أطر محدودة، ووفق نشاط هامشي، لكي تعزّز هذا الانعزال، لكنْ؛ أيضاً لكي تعزّز النظر إلى الدولة/ السلطة كقوة "خارقة"، كجبروت. وإذا كان نقد الدولة/ السلطة يأتي من اليسار في العقدين الأولين من حكم حافظ الأسد، فقد أفضى الاستبداد الشديد أولاً، ومن ثم؛ انهيار المنظومة الاشتراكية ثانياً، إلى ميل ليبرالي كاسح، شمل كل أطياف اليسار السوري. وكانت لحظة الحرب الأولى على العراق سنة ١٩٩١ هي المنفذ الذي وجد فيه كثير من هؤلاء للتخلّص من الدولة/ السلطة. وإذا كانوا قد انتقلوا إلى ليبرالية فجّة، وأصبحوا يكرّرون عكس خطاب السلطة "القومي" و"الوطني" على أساس أنه خطاب مطابق لواقع هذه السلطة ومصالحها، وبالتالي انساقوا خلف خطاب "الحرية والديمقراطية" الذي أطلقته أميركا في سياق العولمة، فقد ترسّخ لديهم أن جبروت الدولة/ السلطة تحتاج إلى التدخل الأميركي، كما حدث في العراق. وإذا كانت هذه الحالة تعبّر عن حالة "خصي" ذاتي، نشأ عن العزلة عن الشعب والاستبداد الطويل (والسجن الطويل كذلك)، وهو ما جعل توقّع ثورة في سورية أمراً مستحيلاً، فإن المسار الذي بات يرسم هو التكيّف مع خطاب العولمة، و"التبعية الذهنية" لأميركا (التي لم تعد إمبريالية، بل تريد نشر الحرية والتخلص من الدكتاتوريات بعد أن تطورت الرأسمالية إلى مرحلة حضارية أرقى كما باتوا يكررون). لقد مالوا إلى الحاجة إلى التدخل، وظنوا أنها باتت محقّقة، بعد اغتيال رفيق الحريري، لكنْ؛ لم يحدث ذلك. فكانت الثورة هي "المدخل" للشغل على ذلك.

لقد تجمّع طيف من "المعارضين" الذين وضعوا في أولى مهماتهم التحضير لتدخل أميركي محقّق، خصوصاً بعد التدخل في ليبيا. هذا ما

جمع الأطراف التي شكّلت بعد ستة أشهر "المجلس الوطني السوري"، الذي ضمّ جماعة الإخوان المسلمين التي نشطت على أسلمة الثورة تحضيراً لقدوم "ميمون" عبر التدخل العسكري (الذي حضّرت خطواته كذلك، من حماية المدنيين إلى الحظر الجوي إلى التدخل العسكري)، وإعلان دمشق الذي تشكّل أصلاً في خضم التوهم بأن تدخلاً عسكرياً أميركياً سيحدث بعد اغتيال الحريري، وأطراف ليبرالية متعددة أخرى لا تمانع في التدخل.

هذا الخطاب الذي يكاد يؤسلم كان كذلك يهيّئ الوضع لقبول التدخل عبر الشغل على "تطويع الثورة"، ودفعها للقبول ذلك، بدءاً بتلبيسها شعارات هي غير شعاراتها (فقد رفعت الثورة شعار لا أميركا ولا إيران)، وصولاً إلى فرض تسمية أيام الجمع بما يوحي المطالبة بالتدخل ("جمعة حماية المدنيين"، "جمعة الحظر الجوي"). التسمية التي، كما أشرنا، كانت تُطبخ على صفحة الثورة السورية.

وإذا كان واضحاً أن التدخل كان مستحيلاً، ليس - فقط - لضعف أميركا الذي ظهر بعد أزمة سنة ٢٠٠٨، والذي توضّح العجز عن حلها سنة ٢٠١٠، بل لأنه قد جرت الاستفادة من وحشية السلطة لتدمير البلد والجيش، و"تفكيك المجتمع". إذا كان ذلك مستحيلاً، فإن الأثر الذي كان تُحدثه السياسة القائمة إظهار الارتباط بالدول "الغربية" (الإمبريالية)، والإسهال في طلب التدخل، كان ينعكس سلبياً على وضع الثورة، كما كان أداة مهمة، تستخدمها السلطة لتشويه الثورة من المنظور الوطني. المنظور الذي بدا ألا معنى له بالنسبة لهذه المعارضة رغم أهميته الكبيرة لدى الشعب. وهنا كانت تُعطى صورة معاكسة لواقع الثورة، ولطموحاتها.

كل هذه المسائل كانت توجد إرباكات، ليس أضرت بالثورة فقط، بل أوصلتها إلى الوضع الراهن، الذي بات يطرح السؤال: هل هناك ثورة؟ أم لا؟ أو هل أن ما يجري هو ثورة؟ أم صراع بين أصوليات؟

خاتمة

المعارضة هذه، أراد بعضها حصر الصراع ببشار الأسد (من هنا جاءت تسمية "الثورة السورية ضد بشار" الإخوانية)، وكانت أوهام "النخب" (الثقافية والسياسية) تريد حصر الثورة بحلمها هين أي: الحرية والديمقراطية، لهذا خيض الصراع بقوة ضد بلورة برنامج للثورة، يتضمن مطالب الطبقات الشعبية. ولقد خيض الصراع الأشد ضد المطالبة بالعمل والأجر والتعليم والصحة والسكن، التي هي مطالب أغلبية الشعب الساحقة، موضوعاً في مقابل حصر الأمر في "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" الذي يتعلق بفئة مجتمعية محدودة من النخب الهرمة وبعض شباب الفئات الوسطى الحديثة. ولا شك في أن هذا الحصر كان يتوافق مع قبول اللبرلة الاقتصادية من قِبل كل هؤلاء، وتمسّكهم بها، وبالتالي الالتفاف على الطبقات الشعبية لاستغلالها من أجل هدف يخص هذه الفئة الضيقة. ولكنه كذلك كان يفتح على قبول الأسلمة كأيديولوجية، بعكس التأكيد على المطالب الاقتصادية التي تقصي كل إمكانية لقبول هذه الأيديولوجية التي هي في واقعها ليبرالية.

وبهذا فإن معارضة الخارج وبعض معارضة الداخل كانت تحصر الثورة في سياساتها، من أجل أن تهيمن هي. وكان ثقل هذا الفعل خارجي، لكنه يستند إلى فضائيات وإعلام ضخم، وتمويل وفير، وتسهيل من دول إقليمية ودولية. ولقد انحصر همّه في السيطرة على السلطة، دون أن يكون لديه أي ميل لالتفات إلى مطالب الشعب. وهذا ما كان يجعله يتمسك إلى النهاية في استجلاب التدخل الخارجي (الإمبريالي). بينما ظهرت معارضة الداخل ضعيفة وهشّة، ولا تتساوق مع مطالب الثورة، ثم كمعارضة تستجدي التدخل الخارجي، من أجل إيجاد حل سياسي (وهنا روسيا وإيران والجامعة العربية والأمم المتحدة). كما بدت قدرات الشباب الذي يخوض الثورة بسيطة جداً، خصوصاً بعد أن أنهت السلطة بعنفها التنسيقيات التي حملت الثورة في أشهرها الأولى، وكان يمكن أن تتطور مع الثورة وتطورها.

الفصل الثامن: الأسلمة والتسليح في الثورة

ما قاله خطاب السلطة منذ بدء الحراك في درعا بات يتجسّد على الأرض بشكل واضح. فالآن يظهر وكأن عصابات سلفية هي التي تقاتل السلطة، بالضبط؛ كما ردد ذاك الخطاب منذ اللحظة الأولى.

لكن السلطة حينها كانت تصدر خطاباً كاذباً؛ حيث كان الواقع يعاكس ما تقول، وهذا ما قاله "الرئيس" بعد أكثر من عام على الثورة؛ حيث أشار إلى أنه في الأشهر الستة الأولى لم يكن هناك سلاح ولا مسلحين (خطاب في مجلس الشعب في ٢٠١٢/٦/٣) وهو ما أكده كذلك نائبه حينها، فاروق الشرع نهاية سنة ٢٠١٢[١]. بالتالي فإن السؤال الآن هو: ما الذي جعل هذا الخطاب يصبح واقعاً؟ هناك مَن أكّد على صدق هذا الخطاب بناءً على ما ظهر فيما بعد، والمؤيدون أكدوا على صحة مواقفهم منذ البدء بناءً على ما ظهر متأخراً كذلك. وهناك ممّن انخرط في الثورة مَن بات يعتقد أنه كان على خطأ نتيجة ما ظهر في الواقع. فقد أصبح الصراع يجري بين "قوى سلفية إرهابية" والسلطة، كما تصوّر كل الأجهزة الإعلامية، بعد أن باتت تلك القوى هي "الأبرز"، والتي تبدو أنها تستحوذ على الكتلة الأكبر من "المقاتلين" ضد السلطة. وجرى تلخيص كل ما يجري في صورة تُظهر أن الصراع هو فعلاً بين قوى أصولية (النصرة وداعش والجبهة الإسلامية وأحرار الشام، وكثير من المسمّيات الإسلامية) وقوات السلطة (ويجري هنا تجاهل الدور الكبير الذي بات لحزب الله والعديد من الميليشيات الطائفية العراقية والحرس الثوري الإيراني، التي هي قوى طائفية أيضاً).

كيف جرى هذا التحوّل؟ كيف أصبحت "خطة بندر"[٢] التي صاغتها

السلطة أمراً واقعاً، فحقّقت - بشكل ما - ما تريده هي، رغم أن الأمر قاد إلى استعصاء مستحكم؟ هذا "الانقلاب" يحتاج إلى تحليل شامل للثورة ذاتها، عناصرها وأحزابها (التي تناولناها في الفصل الرابع)، وأيضاً لكل التداخلات الإقليمية والدولية (وهو الأمر الذي تناولناه في الفصل الثاني)، هنا لا بد من الربط بين سياسة السلطة والتدخلات الإقليمية والدولية ودور المعارضة لتوضيح كيف تبلور الوضع الحالي من الأسلمة والعسكرة.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مرحلتين، متداخلين ومتكاملتين، الأولى هي السنة الأولى من الثورة (١٥/٣/٢٠١١ إلى ١٥/٣/٢٠١٢)، والثانية تبدأ منذئذ، ولاتزال متواصلة. ولا شك في أن المرحلة الأولى كانت المخاض الذي أنتج المرحلة الثانية، وأن ما سمح بذلك هو من جهة غياب دور الأحزاب السياسية في الثورة، وتشوّه رؤية هذه الأحزاب (لهذا لعبت دوراً مساعداً في تبلور الوضع في المرحلة الثانية)، ومن جهة أخرى، غياب السياسة والوعي السياسي، وحتى الثقافي العام من الكتلة الأكبر ممّن خاض الثورة، ولا شك في أن الاستبداد الطويل وتدمير السياسة، وانهيار التعليم وتلاشي أن يكون التعليم مدخلاً لإيجاد فرص عمل أو تحسين الوضع الطبقي نتيجة ذلك، أعاد الوعي المجتمعي إلى "البيئة التقليدية" و"الوعي التقليدي"، وهذا لم يكن يسمح بأن تتبلور للثورة رؤيتها واستراتيجيتها وأهدافها الحقيقية، وكان يسمح بالتأثّر بعوامل "خارجية"، رغم أن هذا التأثّر لم يكن يلغي "روح الثورة" وإن كان يلفها بالسواد. فالثورات تحتاج إلى الوعي المعبّر عنها، وإلى الأحزاب التي تستطيع تحديد السياسات والرؤى وطريق الانتصار. دون ذلك ستكون عفوية، كما هو الأمر في الثورات العربية والسورية خصوصاً، وربما أكثر من أي منها. والعفوية يمكن أن تجرف في مسارات لا تخدم الثورة، وتقع في أخطاء وخطايا تعيق تطورها، وربما انتصارها، إذا لم تبلور بدائلها خلال الصيرورة الثورية ذاتها.

في هذه الوضعية، يكون كل جهد للتأثير في الثورة سلباً ممكن النجاح،

كما سنلمس تالياً. وسنشير منذ البدء أن طرفين - فقط - كانت لديهما خطط واضحة للتعامل مع الثورة تبلورت قبل بدئها، أولاً السلطة التي تلمّست الأخطار بعد ثورتي تونس ومصر، والحراك المحدود الذي نشأ لدعمهما من قِبل بعض النخب والشباب، خصوصاً أنها تعرف الوضع جيداً، وكانت لديها دراسات متعددة حول الاحتقان الاجتماعي الذي بات لدى قطاعات شعبية ليست صغيرة. فقد أجرت دراسات حول بؤر التفجر، أجريت سنة ٢٠٠٤، ودراسة سنة ٢٠٠٨ حين جرى التفكير في رفع أسعار المشتقات النفطية، وهو الأمر الذي فرض تأجيل الرفع، ومن ثم؛ الالتفاف عليه، ثم الدراسة حول الوضع المعيشي بعد أن أجرت مسحاً بخصوص ذلك، والتي توصّلت - كما أشرنا - إلى تفارق هائل بين الواقع والحاجة [٢]. وثانياً جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تنتظر هذه اللحظة لـ "الأخذ بالثأر" مما جرى لهم سنوات ١٩٨٠/١٩٨٢، ولكي تستطر على السلطة. لهذا أخذت تخطط منذ بدء الثورات في تونس ومصر؛ لكي تحرّك الشارع على أمل قيادتها، ووضعت الخطط والسياسات التي تجعلها تكون قادرة على ذلك؛ حيث بادر أعضاء منها في فتح صفحة "الثورة السورية ضد بشار"، ودعت عبر مواقع لها في بيان إلى التظاهر يوم ٤ شباط/ فبراير سنة ٢٠١١ في خطاب طائفي، كما شكّل العديد من أعضائها مواقع على الفي سبوك تدعو إلى الثورة في خطاب طائفي. كما كانت من أوّل إلى محاول عسكرة الثورة من القوى التي تدعو للثورة، كما كانت من أوّل مَن دفع لعقد مؤتمرات للمعارضة في الخارج وصولاً إلى تشكيل "المجلس الوطني السوري" كـ "ممثل للثورة". لقد كانت المبادر في كل ذلك.

المرحلة الأولى: ثورة سلمية وعنف سلطوي

كان هدف السلطة هو رسم ثورة على صورة، تستطيع فيها هزمها، لهذا لم تكتفِ بتحديد كيف تواجهها بالقوى الأمنية والعسكرية التي تملكها، بل - أيضاً - بصياغتها "من داخلها"، بما يجعلها ممكنة الهزيمة. وكان جوهر السياسة يقوم على أسلمة الثورة وتسلُّحها، لهذا كان هذا هو جوهر

خطابها منذ البدء، لكنْ؛ على أساس أن ما يجري في الواقع، والذي كانت تشير أنه من فعل "عصابات مسلحة"، و"إمارات سلفية"، و"إرهاب الإخوان المسلمين". وكانت تحتاج إلى ذلك من أجل أن تغطي قرارها في مواجهة الثورة بالسلاح منذ البدء. وكانت تريد من ذلك عدداً من الأهداف الجوهرية، التي تعتقد أنها عبرها ستنتصر.

ربما كان الهدف الأول، والجوهري، هو أن تبقى السلطة متماسكة وموحدة، ليس بالمعنى السياسي، فهذا أمر ثانوي وفق ما أشرنا في الفصل الأول، بل بالمعنى الأمني العسكري. وكانت النقطة الأولى هي كيف تبقى "البنية الصلبة" متماسكة وملتفة حول المركز القيادي؛ لأن هذه البنية التي تتشكّل من الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، والأمن، هي التي ستكون القوة التي يواجه الشعب بها. أما باقي الجيش؛ فقد كان التصور أن توظّف ما تستطيع السلطة منه؛ لأنه جزء من الشعب، وبالتالي الذي لا يمكن الوثوق بموقفه. وكما أشرنا، فإن "البنية الصلبة" تتشكّل بالأساس من شباب من الساحل السوري (أي علويون)، الذين كان يجب أن يبقوا أداة السلطة في الحرب التي قررت خوضها. ورغم تشكيل هذه البنية من علويين، فقد ظل الخوف من أن ينشقّوا عن السلطة نتيجة واقع الساحل، الذي كان يشير إلى انتشار الفقر الشديد، والتهميش، وكان يعاني من تعديات آل الأسد ومخلوف وشاليش، ويعيش في وضع سيئ، وهذا ما كان يشكك في إمكانية أن يتحرّك الساحل نتيجة ذلك، وبالتالي أن ينخرط في الثورة، وكان ذلك أمراً ممكناً. لهذا كان الهدف هو وضع الساحل في حالة رعب من ما يمكن أن تأتي به الثورة. ولم يكن غير المسألة الطائفية أداة لتخويف هؤلاء، خصوصاً بعد الإيهام أن "الآخرين" (أي السُّنّة) يعدّون أنهم المسؤولون عن مجازر حماة، وأن ما يحدث سيُستَغَلّ من أجل الانتقام. هذا الشغل بدأ قبيل الثورة، واستمرّ خلالها، كما ارتبط بممارسة وحشية ضد كل مَن يمكن أن يشكّك في ذلك من العلويين، أو يكون له رأي مختلف، أو يرفض تنفيذ الأوامر؛ أي خضع هؤلاء للتخويف والتهديد معاً؛ لكي يلتفوا حول السلطة، على أمل أن تبقى "البنية الصلبة" متماسكة.

هذا هو هدف خطاب الأسلمة الذي استخدمته السلطة ضد الثورة منذ البدء؛ حيث كان يجب أن تظهر الثورة كحراك إسلامي أصولي سلفي إخواني، وليظهر الصراع كصراع سُنّيّ ضد العلويين. لهذا ظل خطاب السلطة يكرر اللازمة ذاتها في هذا المجال، ويدفع "محازبيه" لتكرار هذه اللازمة دون كلل. وفي هذا المجال، كانت تريد السلطة أن تلفّ الأقليات الدينية خلفها أيضاً، لأنها وهي تحرّض العلويين طائفياً كانت تريد أن تظهر بأنها "حامي الأقليات"، والممثل لـ "العلمانية" في مواجهة أصولية تزحف، وتسيطر. وبالتالي أراد أن يجد قاعدة له بين الأقليات الدينية تخفي اعتماده الأساسي على العلويين، وليجد مَن يمكن استخدامه ضمن "البنية الصلبة"؛ حيث كان يُدخل هؤلاء فيها سابقاً (كما كان يدخل أكراد، أو من عشائر دير الزور والرقة، أو حتى من حوران). لكنه ظل يعتقد أنه يجب عليه أن يكون التماسك العلوي هو الأقوى، وكانت الخشية من "الخذلان" تزيد من التركيز هنا.

هذا هو المستوى الأول والجوهري في سياسة السلطة، التي كان يعتقد أن نجاحها هو الضمان لبقائها، وبالتالي استمرار حكم بشار الأسد. المستوى الثاني تمثّل في الحفاظ على تردد المترددين. فقد ظهر الحراك محدوداً في البداية، وانحصر لبعض الوقت في حوران وبعض المناطق الأخرى (دوما، بانياس، اللاذقية)، وحراك شبابي محدود في العديد من المناطق الأخرى. وكان استخدام السلاح يهدف إلى تخويف كل مَن يفكّر في التظاهر؛ حيث أصبح الأمر ليس التظاهر فقط، بل مواجهة السلاح. وإذا كانت الثورة في تونس قد توسّعت خلال أقل من شهر، فأسقطت بن علي، وحسمت ثورة مصر الأمر منذ اليوم الثالث عبر الاعتصام في الساحات، فإن الوضع في سورية كان أبطأ نتيجة أن اللبرلة كانت متأخرة، بالتالي كان الاحتقان المتصاعد لم يكسر حاجز الخوف لدى كل الفئات المفقرة بعد. ولهذا كانت مترددة بين أن تشارك، أو أن تبقى خارج الثورة. هذه الحالة المترددة كان يزيد منها عنف السلطة. لكنْ: كان يبدو للسلطة

أن العنف ليس كافياً، لهذا كان يجب أن يظهر البديل في شكل مرفوض من كل هؤلاء. فإن ما يحرّكهم هو وضعهم المعيشي السيئ من جهة، والميل للحرية من جهة أخرى، وليس الإسلاميين هم الذين يمكن أن يحقّق ذلك، بل أنهم يدخلون المجتمع في صراع، يمكن أن يفكّكه، خصوصاً أن الفئات الاجتماعية التي تعيش التحرّر والانفتاح الديني (وحتى العلمنة) لا تقبل العودة إلى نظام أصولي، وسلطة "دينية".

لهذا كان التخويف من السلفية والأصولية، و"الدولة الدينية"، يربك بالضرورة قطاع كبير كان متردداً، في وضع كانت الأصولية هي الزاد الإعلامي لأكثر من عقدين قبل الثورة، وكان الصراع الطائفي الذي كان قريباً بعد في العراق، يوجد حالة من الخوف من انتشار قوى أصولية. وإذا كان الفقر والتهميش يدفع إلى الثورة، فإن "البديل الأصولي" كان يفرض التردد؛ لأن الشعب يريد حلّ مشكلاته المجتمعية، وليس تولية سلطة دينية. في هذا الوضع، يكون التخويف من الأصولية مفيداً. ربما - على الأقل - من أجل تأخير انخراط هؤلاء في الثورة، يمكن خلالها سحقها.

المستوى الثالث هو المكمّل للمستوى الثاني؛ حيث على ضوء استمرار تردد قطاع كبير من الشعب يمكن حصر الثورة في فئة قليلة، يمكن سحقها، أو يمكن دفعها إلى التسلح من أجل سحقها. هنا كانت الأسلمة هي عنصراً رادعاً للأقليات، ولتردد فئات كبيرة من الشعب. وكان التصوّر بأن العنف الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والشبيحة والفرقة الرابعة والحرس الجمهوري (وبعض الوحدات الأخرى) يمكن أن يُنهي الثورة. وربما كانت السلطة على ثقة مفرطة في أنها ستنجح، كما حدث في الصراع سنوات ١٩٨٠/ ١٩٨٢ دون تلمّس الفارق الهائل بين ظروف تلك الفترة والظرف الراهن الذي كان يطال قطاعاً كبيراً من الشعب، بينما كان الصراع حينها هو صراع جماعة طائفية ضد السلطة، وكان وجودها منحصراً في مناطق محدودة، رغم أنها حاولت حينها استغلال حراك فئات وسطى من أجل الديمقراطية. لكن سياستها كانت تنجح بسبب أدوار أخرى، قامت بها

أطراف في المعارضة ودول إقليمية؛ حيث كان يبدو أنها تكمّل ما تريده السلطة رغم انطلاقها من "معاداتها".

هنا يمكن أن نلمس كيف أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تعمل على الخط ذاته، أي كيف تؤسلم الثورة؟ وكيف تتحكّم بها؟ لكنْ؛ ربما كان الدور الأخطر هو ذاك الذي قام به شخص مثل عدنان العرعور [٤]، ليس بشخصه، بل بما يمثّل، والجهات التي تقف خلفه (وهي التي دفعته للعب الدور الذي لعبه بعد أن كان قد أصدر فتوى، يرفض فيها الثورة، كونه سلفياً، يرفض التمرد على الحاكم). وربما كان دوره في المرحلة الأولى من الثورة هو الأهم بالنسبة للسلطة، فقد بدا أنه ممثل الثورة، وبات هو "الوصمة" التي تطلقها السلطة على كل معارض. ولم يكن ذلك عبثاً، ليس لما كان يقول في "طلاته" على قناة وصال؛ حيث حاول أن يكون "تقنياً" أكثر مما كان يظهر كسلفي، فقد كان يكرّر بعض الممارسات التي تفيد الحراك، ويحمّس من أجل "الثورة". وهو الأمر الذي جعل صوره تُرفع في التظاهرات، والشعارات تُرفع تحية له. ويظهر فعلياً كمؤثر في الثورة. طبعاً قبل أن يعود لرفع شعار "الدم السُّنّيّ واحد" في قناته، وقبل أن يتراجع دوره، ويتهمّش (بعد أن لعب دوراً في تشكيل كتائب "إسلامية").

هذه الرمزية التي أخذها العرعور كانت تُستَغَلّ بأبشع الصور من قِبل السلطة. وكان يظهر أن بروزه لم يكن بعيداً عن "توافق" سعودي مع السلطة، فهو سلفي وهّابي، أنشأت السعودية له قناة الوصال، وقناة صفا، من أجل مواجهة "المدّ الشيعي"؛ أي كان يعمل ضد الشيعة، ويفتي بتكفير هؤلاء، وتكفير العلويين والدروز وكل الأقليات. كل ذلك قبل الثورة، لكنْ؛ وحسب بعض الإشارات كانت السلطة تعمّم على العلويين خصوصاً متابعة القناة حينها، قبل أن يظهر في الثورة؛ حيث لم يكن معروفاً في سورية، أو لم يكن هناك اهتمام به قبل الثورة. ومن ثم؛ عملت السلطة على تعميم فتاويه ضد العلويين والأقليات والشيعة على العلويين، وهو ما جعل اسمه متداولاً بينهم قبل أن يُعرَف في صفوف الثورة، ويصبح "رمزاً" لها. وهو الشخصية

التي كانت تشلّ حراك العلويين، بمستوى ما، ويجعلهم مربكين، أو يبرر عدم انخراطهم في الثورة. ورغم أن الشباب المتظاهر كان يرفع صور العرعور، لكن لم يعد عرعورياً، وهذا ما جرى تلمّسه من خلال الاحتكاك بهؤلاء الشباب [٥]، فقد حكمهم منطق براغماتي، يقوم على الإفادة مما يقول فيما يخدم الحراك بالتحديد، وليس بما يشير إلى موقفه السلفي، ولقد انتهى حين ظهر كسلفي طائفي. لكنْ؛ كانت السلطة قد استفادت إلى أقصى مدى من ظهوره العابر. وأظن أن هذه هي المرحلة الأشد خطورة في سياق الثورة، التي كان يمكن أن تسمح بتوسّع في صفوف "الأقليات" والعلويين خصوصاً؛ حيث كانوا يظهرون كمتردّدين بين أن ينخرطوا في الثورة، أو يلتحقوا بالسلطة. فبدل أن تظهر المعارضة كممثل للثورة برؤية واضحة وبرنامج يطرح مشكلات المجتمع بات العرعور هو الممثل لها بكل سلفيته وطائفيته، وكل الفتاوى التي أصدرها ضد الشيعة والعلويين.

أشرت إلى أن جماعة الإخوان المسلمين كانت التنظيم المعارض الوحيد الذي كانت لديه خطط، صاغها بعيد ثورتي تونس ومصر، ولقد بدأ التحرك حتى قبل سقوط حسني مبارك. وكان واضحاً أنه يريد صبغ الثورة بصبغته الأصولية، وأن يقودها من الخارج، وأن يكون التدخل العسكري "الغربي" (الإمبريالي) هو وسيلة إسقاط النظام. أشرت إلى ذلك في فصل سابق، سأشير هنا إلى الآليات التي اتبعها، التي قامت على المبادرة السريعة في المجال الإعلامي (النت والفيس بوك خصوصاً)، وأن تتوحد المعارضة تحت هيمنتها، وأن يكون مركزها في الخارج، وأن تتواصل مع مَن بقي من أعضائها في الداخل للتحريض على حمل السلاح. لكنْ؛ سأركز على "الأسلمة" التي كانت جوهرية في منطق الجماعة؛ لأنها وحدها ما يجعلها قادرة على القيادة، كما كانت تعتقد. وهي هنا تتوافق مع السلطة تماماً؛ أي أنها تكمل ما تعمل السلطة على إثباته؛ أي أن ما يجري هو حراك إخواني سُنّيّ. ربما أنها لم تكترث لهذه "الخدمة" هائلة الأهمية للسلطة؛ لأنها كانت تعتمد على "التدخل العسكري"، من أجل إزاحة السلطة، والجلوس مكانها.

ربما كان كل من صفحة "الثورة السورية ضد بشار" وشبكة شام هما الأساس الأيديولوجي الذي هدف إلى تعميم الفكر الأصولي والشعارات "الإسلامية" التي تريدها الجماعة [٦]، والنقل الكيفي لما يجري في الواقع بما يظهره ما تريد هي. وارتبط بذلك انفراد الصفحة في تسمية أيام الجمع التي كانت تؤشّر إلى فرض مسمّيات "إسلامية" بشكل أو بآخر [٧]. يقول حمزة مصطفى المصطفى في دراسة أعدّها عن دور "المجال العام الإفتراضي" حول هذا الأمر "أنه قد توضح منذ البداية وجود آلية مركزية، تضطلع بوظيفة التحكّم والتوجيه والسيطرة في فضاء تفاعلي لا مركزي، وستكشف هذه الآلية عن اضطلاع مجموعة من النخبة السياسية من المغتربين السوريين بوظيفة التحكم والتوجيه والسيطرة في عملية تكوين الاتجاهات، أو الرأي العام الافتراضي، ومحاولة توجيهه سلوكياً، ولا سيما عبر طريقة تسمية – الجمع - كعناوين تعبوية" [٨]. ويوضح بأن هؤلاء هم المبادرون إلى تأسيس الصفحة والشبكة، من خلال "المعارضة الإسلامية"[٩]. ويؤكد "أن المغتربين السوريين مثّلوا أغلبية المشتركين والمتفاعلين مع الصفحة قبيل انطلاق الثورة" [١٠]، وخلالها كما يوضح في أماكن أخرى [١١]. وهؤلاء "المغتربون" هم بالأساس أعضاء الجماعة الذين خرجوا من سورية سنوات ١٩٨٠/١٩٨٢ على ضوء صدور مرسوم، يحكم على كل منتمٍ للجماعة بالإعدام، وخصوصاً أبناءهم الذين ظلوا في "البيئة" ذاتها، وإن كان يظهر أنهم مغموسون بالطائفية، وهم مَن أسّس الكثير من الصفحات التي تتابع الثورة من منظور طائفي. لهذا حين عُمل مسح للصفحات الطائفية التي تقول إنها مع الثورة ظهر أنها كلها في الخارج تقريباً.

وما كان يساعد هاتين الوسيلتين في الانتشار أنهما باتتا "المصدر الحصري" للعديد من الفضائيات، منها الجزيرة والعربية، وحتى البي بي سي وفرانس ٢٤، والإعلام الغربي. يقول حمزة المصطفى إن التأثير "لا يُفهَم إلا في ضوء التبنّي الفضائي، ولا سيما تبنّي كل من قناتي الجزيرة والعربية، تغطيات الفيسبوكيي، وتحويلها من فضاء يدور تفاعله بين عشرات الآلاف

إلى فضاء إرسالي مكيّف، يستقبله الملايين من مشاهدي البث الفضائي المفتوح" (١٢). وبالتالي يتداخل هنا البعد الداخلي بالبعد الإقليمي والدولي؛ حيث إن تلك القنوات كانت كذلك تريد تعميم الأفكار ذاتها، وتعمل على إظهار الثورة في شكلها "الإسلامي".

في السياق ذاته، لعب "اتحاد تنسيقيات الثورة" الذي تضم بعض التنسيقيات التي تشكّلت في الداخل، وجرت الهيمنة عليها من قِبل "الإسلاميين" الذين أدخلوا تشكيلات خارجية في بنيته، أصبحت هي الأساس فيه. وكذلك "الهيئة العامة للثورة السورية" التي ضمّت الاتحاد وتنسيقيات أخرى، وظلت تحت هيمنة الجماعة عبر التحكّم الخارجي بنشاطه وتمويله. ولا شك في أن الهيئة لعبت دوراً أخطر؛ لأنها باتت المراسل الحصري لقناة الجزيرة منذ تشرين الأول سنة ٢٠١١، والتي عملت على نشر ما يناسب مفاهيم وتوجهات الجماعة، ورفض ما يخالفها، بما في ذلك فيديوهات التظاهرات؛ حيث كانت تلعب دور "المصفاة".

هذا الضخّ الإعلامي، الذي يريد تعميم طابع أصولي على الثورة، عبر كل الآليات التي أشرت إليها (وغيرها، مثل تصريحات البعض)، كانت تستخدم كذلك في إخافة "الأقليات"، لكنْ؛ كذلك إخافة قطاع عريض من الليبراليين والديمقراطيين والعلمانيين واليسار، ومن الفئات الوسطى، وحتى من الفئات الشعبية؛ حيث إن جماعة الإخوان المسلمين غير مقبولة شعبياً نتيجة دورها في العنف الذي حدث سنوات ١٩٨٠/ ١٩٨٢. وظهر أن الشباب، حتى المتديّن منه، يحمّل الجماعة المسؤولية عما جرى، كما يحمّل السلطة. وبالتالي إذا كانت هذه السياسة قد فرضت خوف "الأقليات"، وتردد قطاع مجتمعي مهم، وهو ما أبقى تماسك السلطة عبر تردّد انخراط العلويين في الثورة واستمرار تردد قطاع شعبي كبير، أو انخراطه البطيء، فإنه أدى لأن يكون التمهيد لانتشار أوسع للسلفية في مرحلة تالية؛ حيث تهمّش دور الجماعة، ولم تستطع أن يكون لها دور.

الإعلام الفضائي ساعد كثيراً على نشر كل ذلك؛ أي الخطاب "الإسلامي" (أي الطائفي)، والشعارات التي كان يقال إنها تُرفع في التظاهرات (والتي كانت تُفبرك من قِبل مجموعات صغيرة، تكتبها وترفعها في التظاهر، وتصوّرها؛ لكي تُعمّم في الإعلام)، وأسماء أيام الجمع (والكتائب كما سنشير). لكنْ؛ كان يبدو أن السلطة تشتغل من أجل التعميم المباشر لكل ذلك على "الأقليات" (وخصوصاً العلويين) عبر تعميم فتاوى العرعور ضد الشيعة والعلويين، والدعوات التي كانت تُطلق لقتلهم، والتعميم عن المواقع الطائفية وما تنشر. لكنْ؛ أيضاً من فبركة فيديوهات تركّز على قتل العلويين والمسيحيين، وأيضاً من خلال الإيهام بوجود مجموعات مسلحة "إرهابية" تحديداً في مناطق "الأقليات". كل ذلك أسهم في إيجاد شقّ بين "الأقليات" (فيما عدا الإسماعيليين والدروز إلى حد معيّن) و"الأغلبية" (أي السُّنّة)، وبين "الإسلاميين" والديمقراطيين في الإطار السُّنّيّ. بالتالي ضمن استمرار تماسك السلطة، وتفكيك جبهة الثورة.

ربما كان الأخطر، والذي أفضى إلى الشكل الذي سنلمسه حين تناول المرحلة الثانية، تمثّل في السياسة التي اتبعتها السلطة ضد الفئات الشبابية التي تحركت قبيل الثورة، ودعت للثورة، ولعبت دوراً مهماً في المرحلة الأولى عبر التنسيقيات، هذه التنسيقيات التي كانت من فعلها رغم أنها كانت تقلّد تجربة تونس خصوصاً. وربما كان وضع الثورة في الأشهر الأولى هو الانعكاس لنشاط هذه الفئات تحديداً؛ حيث إنهم من الفئات الوسطى التي تشابكت مع النت، وتفاعلت معه، وباتت تطمح بالحرية في وضع استبدادي فظيع. بالتالي لم يكن الفقر هو مَن جذبها للثورة، رغم أن هناك منها مَن كان كذلك، والتي كانت تطمح لتأسيس دولة علمانية ديمقراطية. ولهذا، وفق منطق السلطة، كانت تشكّل خطراً على الاستراتيجية التي قررتها، الأمر الذي دفعها لتخويفها في الفترة الأولى؛ لكي تتراجع، لكنْ؛ أصبحت هي المستهدف الأول بعدئذ؛ حيث أصبحت توضع في الاعتقال، أو تُقتَل، أو تُدفَع للهروب إلى الخارج

(رغم أن البعض منها كان يعتقد بأن الثورة ستنتصر سريعاً، لكنْ؛ حين تأخر انتصارها سارع إلى الهرب إلى الخارج). وكان هدف السلطة هنا هو تدمير كل ممكن لتشكيل هيئة منظمة، يمكنها أن تقود الثورة، ولهذا كانت مَعنية بتصفية كل "النخب الشبابية" سواء بالاعتقال، أو القتل، أو القتل في الاعتقال، أو وضع هؤلاء في ظروف، تفرض هروبهم. وبالتالي فقد دفعت لأن تصبح الفئات المهمّشة هي الأساس في الثورة، خصوصاً بعد أن تخلّت الأحزاب المعارضة عن الدور الضروري لها في الثورة، وهي الفئات المُفقَرَة بالأساس، والتي تمثّل الشريحة الأكبر في الثورة، لكنها لا تعرف السياسة، ولا العمل العسكري، ولا كذلك التخطيط وتحديد كيفية انتصار الثورة، رغم أنها الأكثرة جرأة وبطولة. في الفئات التي أفضى الاستبداد وتدمير السياسة والثقافة إلى أن تتّسم بمستوى حسّيّ في الفهم، وتتّسم بـ "وعي تقليدي"، مناطقي في الغالب، ويمكن أن يخضع للبيئة وللموروث "الديني" (أي للدين كما جرى تداوله، وبالتالي بعد أن أصبح عادات تقليدية). وهي الفئات الأكثر جذرية في الثورة؛ لأنها تعاني من البطالة والفقر الشديد. وهذا ما جعلها الفئات الأكثر جرأة وبطولة، وأول مَن حمل السلاح. لكن كل ذلك كان يفرض أن تتحكم لتوجيه من حزب، أو جهة سياسية، وأن تردد الشعارات التي يحددها آخرون، وتأمل في أن تجد مَن يقودها، وينظّمها.

بالتالي لقد سحقت السلطة النخب الشبابية الفاعلة، وتركت المفقرين للتأثر بكل ما يساعدهم ويصيغ لهم الشعارات والمطالب. هذا الوضع سوف يكون الأساس لتبلور ما نشأ في المرحلة الثانية. فقد انتشرت الشعارات الأصولية، وتدمّرت الفئات التي يمكن أن تبلور رؤية مختلفة، واندفع الوضع نحو الصراع المسلح والأسلمة.

المرحلة الثانية:الشغل على التسلح والأسلمة

نجحت السلطة في أن تُبقي على تماسكها خلال السنة الأولى، واستطاعت نشر الخوف لدى "الأقليات"، خصوصاً هنا العلويين

والمسيحيين، دون أن تحقّق حالة الرعب التي تجعلهم يحسمون أمرهم بالتمسك بها، وهي في ذلك، حافظت على "البنية الصلبة" التي تقاتل الشعب بها. لكن أعداد المتردّدين نقصت؛ بحيث توسّعت الثورة؛ لتشمل معظم سورية، بما في ذلك دمشق وحلب، رغم بطء هذا التوسّع الذي نتج عن تخويف السلطة وخطايا المعارضة. لكن فرض عنف السلطة، خصوصاً بعد إدخال الجيش في الصراع نهاية تموز/ يوليو سنة ٢٠١١، توسّع العمل العسكري في الثورة، ونشوء مجموعات سيطرت على بعض المناطق (بابا عمرو في حمص، وجبل الزاوية)، التي حاولت السلطة إسقاطها مع اقتراب نهاية السنة الأولى من الثورة. وخلال كل ذلك، ظل الطابع المدني والشعبي هو المهيمن على الثورة.

سيختلف الأمر بعد ذلك، فقد ظهر أن السلطة أخذت في تغيير تكتيكها، ووضعت استراتيجية جديدة. فما كانت تخوّف منه حول وجود مجموعات سلفية مسلحة بات يحتاج إلى "وجود حقيقي" يؤكد ذلك، ومن ثم؛ يجب أن تصبح الأسلمة هي السمة الأساسية للثورة. فرغم ما أشرت إليه من "إنجازات" حقّقتها السلطة، فرضت الثورة بعد أن توسّعت وضعاً مربكاً للسلطة. لقد بات عليها أن تواجه بالعنف الحراك في كل سورية، وهذا ما كان يحتاج إلى أكثر من "البنية الصلبة" (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري) والشبيحة والأجهزة الأمنية (التي باتت لا تثق بجزء منها، لهذا مركزت الأمر منذ نهاية سنة ٢٠١١ بيد المخابرات الجوية)، لكنْ؛ كان وقْع الثورة ينعكس على بنية الجيش الذي هو "من الشعب"، وتنتمي عناصره لكل المناطق التي كانت السلطة تمارس وحشيتها عليها، وأصلاً كان يعاني من الوضع المعيشي ككل الطبقات الشعبية. هذا الأمر كان يوجد حالة احتقان واسعة لدى عناصره، وإذا كان الأمر قد بدأ بانشقاقات فردية، فإن الحالة تفاقمت، وبات من الممكن أن تتجاوز ذلك، كما ظهر في تلك الفترة في حوران؛ حيث انشقت وحدة كاملة. بالتالي لم تغامر السلطة بزجّ أكبر لقطاعات الجيش، بل على العكس من ذلك، قرَّر أن يضعها في

معسكرات مغلقة (أي دون إجازات، أو تواصل) كي لا تنقلب عليها، أو تحدث انشقاقات، ليس من السهل السيطرة عليها.

هذا الوضع فرضته الثورة قبل أن يصبح السلاح هو العنصر المسيطر فيها، وكان استمرارها في السياق ذاته يعني انهيار السلطة بالضرورة. كان السلاح قد بدأ يتوسّع في ريف حلب وريف إدلب وحمص خصوصاً، وينتشر بشكل محدود في المناطق الأخرى. وكان الحراك الشعبي يتوسّع؛ حيث وصل إلى حلب التي خرجت - أخيراً - في تظاهرات كبيرة، وبات الميدان الدمشقي مركزاً مهماً لنشاط مستمرّ، وهكذا كل أطراف دمشق. لهذا اتخذت السلطة خطوتين مترابطتين، ربما كانتا في أساس قلب الوضع وصولاً إلى الحالة الراهنة. **الخطوة الأولى** هي إطلاق سراح "الجهاديين" الذين كانوا معتقلين في سجن صيدنايا، ومنهم قيادات في تنظيم القاعدة. وإذا كان قد جرى إطلاق سراح البعض من هؤلاء في سنة ٢٠١١ بعد الثورة، فقد قرر بعد "حوار" معهم إطلاق سراحهم جميعاً. تحقّق ذلك - كما سرت الإشاعات - في نيسان/ إبريل سنة ٢٠١٢. وكان هؤلاء جميعاً هم مَن شكّل أهم التنظيمات السلفية؛ حيث منهم تشكّل تنظيم أحرار الشام، وصقور الشام، وجيش الإسلام (وهي المجموعات التي تشكّلت في الدفعات الأولى من الإفراج) [١٣]. لكن الأخطر هو تشكيل جبهة النصرة كفرع لتنظيم القاعدة ممّن جرى الإفراج عنهم في الدفعة الأخيرة، التي أوصلت إلى امتداد تنظيم "دولة العراق الإسلامية" التي باتت "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) [١٤].

الخطوة الثانية الانسحاب من الشمال، ثم الشرق السوريين، ومركزة قواتها في المدن الرئيسية والمواقع الاستراتيجية، وحاولت الإبقاء على معسكراتها في هذه المناطق (طبعاً بعد ذلك انسحبت من مناطق أخرى سواء لعجز ذاتي، أو نتيجة الصراع المسلح الذي بات هو السمة الحاكمة للصراع بعد ذلك).

بالربط بين الخطوتين، نلمس بأن السلطة باتت تطبق "نظرية الفراغ"، الفراغ الذي يستغله تنظيم القاعدة؛ لكي يتواجد. بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نأخذ ما جرى في الخطوتين على محمل المصادفة، أو نتيجة الخطأ، فالسلطة تعرف جيداً طريقة عمل تنظيم القاعدة، وآلياته، ومنطقه، وطريقة صراعه، من خلال التداخل الذي قامت به معه في العراق؛ حيث رعت دوره هناك في المرحلة التي تلت اغتيال رفيق الحريري و"اكتشاف" أن أميركا تريد إسقاط النظام. وهو الأمر الذي دفع نوري المالكي (حليف اليوم) سنة ٢٠٠٩ إلى طرح مسألة عرض الدور "التخريبي" السوري في العراق على مجلس الأمن الدولي، كون السلطة السورية تدعم الإرهاب في العراق. بالتالي يمكن القول بأن السلطة قد أوجدت البيئة المناسبة لنشاط تنظيم القاعدة، وهي تعرف أن ما تقوم به يقود إلى ذلك. لهذا نجد أن خطوة السلطة هي التي مهّدت الطريق لتشكيل التنظيمات السلفية التي باتت هي القوى العسكرية الأكبر، في سياق سعيها لتحقيق ما كانت تقوله في خطابها، والذي بات مستهلكاً بعد عام من تكراره دون أن يظهر ما يؤكده؛ لكي تعزز المخاوف لدى "الأقليات" (أيضاً خصوصاً لدى العلويين)، وتخيف العلمانيين، ومجمل الفئات الوسطى المدينية التي لا تتوافق مع كل أصولية. لكنْ؛ سيظهر أنها تستخدم بعضها (وهنا جبهة النصرة، ثم داعش) بشكل فائق الفائدة، من أجل إرباك الثورة، وتشتيتها، وتحويل الصراع إلى داخلها (إضافة إلى الجانب الأمني الذي يتعلق باختراق هذه التنظيمات، وعبرها اختراق بيئة الثورة).

الآن يبدو واضحاً أن مَن أخرجتهم من السجن هم "طرف الصراع ضدها"، هذه هي المعادلة التي أرادتها، والتي غطّت على صراع الشعب ضدها، وفتحت على خلق شكل جديد للصراع ضد الشعب ذاته، من خلال جعله يواجه الخيار البديل عنها في شكله الأكثر سوءاً، والذي يريد فرض سلطته عليها مباشرة، حتى دون انتظار سقوط السلطة، وهو الأمر الذي يدفع إلى الدخول في صراع جديد، أو التراجع لمصلحة السلطة ذاتها. هنا

نلمس الدور العملي الكبير الذي قامت به السلطة في الأسلمة ونشوء "العصابات المسلحة"، وكما فعلت أميركا مع تنظيم القاعدة، استغلتها لممارسة كل العنف الوحشي الذي قامت به، ولتخويف المجتمع من قوى طائفية "خطرة" وبديل مغرق في الطائفية والأصولية.

سأشير إلى أن "التديّن" في الثورة ترافق مع الانتقال إلى السلاح، قبل ذلك كان الشعار الذي تكرر في التظاهرات رداً على خطاب السلطة حول "إسلامية" الحراك، هو "لا سلفية ولا إخوان". وحين حاولت جماعة الإخوان المسلمين "العودة" والتغلغل فشلت، سوى في تشكيل مجموعة مسلحة بعد أشهر من الثورة حين أخذ الميل للسلاح يتصاعد بعد استغلال معارضة الخارج سقوط طرابلس في ليبيا للتشديد على تكرار الخيار الليبي، مستغلة قدرتها المالية. ولقد توسّع دورها جزئياً خلال ذلك، لكنه ظل محدوداً. سقط كل ذلك بعد هجوم السلطة على حمص أول شهر آذار/ مارس سنة ٢٠١٢ واقتحام بابا عمرو دون أن يتحقّق شيء من كل الوعود التي عمّمتها (مع معارضة الخارج)، سواء بالتسليح، أو بالتدخل الخارجي[١٥]. ليبدأ التحوّل إلى شكل جديد من الأسلمة من خلال السلاح؛ حيث أصبحت الكتائب المسلحة التي تشكّلت بحاجة إلى المال والسلاح، وفي وضع، كانت القدرات فيها محدودة، الأمر الذي وضعها في وضع صعب، فما تستطيعه هو استخدام سلاح شخصي، أو مهاجمة حواجز السلطة لاغتنام السلاح، أو الشراء من "السوق السوداء". هنا بدأ هؤلاء بالإحساس بالأزمة التي فرضها الانتقال إلى العمل المسلح، وأصبحت الحاجة ماسة دون مقدرة على التراجع. لهذا وكما فعل الإخوان، دخلت دول تُظهر "دعمها" وتبنّيها لهذه الكتائب، واستعدادها لتسليحها ودعمها مالياً. قطر التي كانت تتبنّى "الثورة" ودعمت نشوء المجلس الوطني السوري (المهيمن عليه إخوانياً) كانت تعمل من خلاله، لكنها أخذت في التواصل المباشر مع الكتائب. السعودية التي كان واضحاً أنها تختلف مع قطر في التوجّهات حول الوضع السوري، وحيث كان قد بدأ تخوّفها من

الإخوان المسلمين بعد أن باتت تتقدم للسيطرة على السلطة في مصر، أخذت تتواصل كذلك مع الكتائب المسلحة، وعرضت السلاح والمال. لكن كل هذه العروض ارتبطت بمسألة أساسية هي: الأسلمة؛ حيث كان يجب من أجل الحصول على الدعم تسمية الكتائب بمسمّيات "إسلامية". ورغم شحّة الدعم، وقلة السلاح الذي وصل (والذي كان يهدف في بعض الحالات توريط الكتائب في معارك، ومن ثم؛ قطع الإمداد عنها) فقد تعمّمت التسميات "الإسلامية" على معظم الكتائب المسلحة نتيجة ذلك، وأخذت تتشكّل التحالفات على هذا الأساس. لقد أصبح العمل المسلح بحاجة إلى المال، وبات المال يفرض الأسلمة، هذا هو مختصر ما حدث من أجل أن يظهر الطابع "الإسلامي" لها، ويقود إلى استعصاء، كانت دول إقليمية (السعودية خصوصاً) ودولية تريده، ويسمح بصراع دموي، يُظهر الثورة كمجزرة. وإذا كان يبدو أن هذه القوى هي من "أصدقاء سورية"، ومحتضن الثورة وداعمها، فإن كل تحليل واقعي يشير إلى أن هناك توافقاً كان قائماً بين هذه القوى والسلطة، ربما دون تنسيق، رغم أن تسريبات كانت ترشح عن تنسيق عملي، من أجل الوصول إلى هذه الوضعية، وأقصد هنا السعودية خصوصاً(١٦).

لكنْ؛ لا بد من أن نشير إلى أن الشعار الذي رُفع خلال السنة الأولى حول "لا سلفية ولا إخوان"، والمدنية التي كان يجري التركيز عليها، كانت تتهاوى نتيجة التدمير الممنهج للفئات الشبابية التي لعبت دور المنظّم للثورة، والتي كانت تمتلك قدراً من الوعي السياسي، والذين كان يحكمهم هدف الحرية، بمعناها الليبرالي الديمقراطي؛ حيث أصبحت الفئات الأبسط من حيث الوعي، والأكثر تهميشاً، هي الفاعل الأساس. وهذا ما كان يسمح بقبول الشعارات الدينية والتوجهات الدينية العامة؛ لأن ذلك هو وعيهم، هي معرفتهم، وثقافتهم. لهذا أشرت إلى أن السلطة كانت تعي هذه المسألة، ولقد اشتغلت عليها بجدية مفرطة، أفضت إلى خسارة سورية نخب شبابية مهمة، وليس فقط خسارة الثورة قياداتها. هذه نقطة أولى،

اكتملت بالتحوّل إلى السلاح؛ حيث يكون الإحساس بالموت سبباً في "رؤية الله"، في العودة إلى القدرية، ولهذا تكون قابلة للشعارات الدينية والتديّن، بشكل عام. هنا أتحدث عن التديّن، وليس الانتماء إلى تيار أصولي، سواء الإخوان أو "السلفية"، لكنه يسمح بأن يكون مدخلاً للانخراط في كتائب سلفية، أو أصولية نتيجة الحاجة بالأساس، وهذه تفصيلة مهمة؛ لأنها تشير إلى الحاجة الموضوعية، وليس إلى قبول "العقيدة". وهو ما يمكن أن يظهر حال تجاوز الوضعية القائمة؛ أي الصراع الدموي العنيف. ولا شك في أن هذا الانخراط ارتبط كذلك، ربما في حدود معينة، بدخول حزب الله والميليشيا الطائفية العراقية (كتائب أبو الفضل العباس، وعصائب أهل الحق، وفيلق بدر، وحزب الله العراق)، والحرس الثوري الإيراني، التي ظهرت وكأنها دعم شيعي للسلطة، وهذا ما ركّزت عليه أطراف معارضة وصحافة خليجية وأجنبية. كل ذلك خلق البيئة المناسبة لنشاط فروع تنظيم القاعدة (جبهة النصرة وداعش) والتنظيمات السلفية (أحرار الشام، وصقور الشام، وجيش الإسلام)، ومجموعات إسلامية أخرى، بعضها نشأ في خضم هذه البيئة ذاتها، لكنْ؛ بقدرات أقل كثيراً من التنظيمات السلفية و"الجهادية" التي تتلقّى الدعم من أثرياء سلفيين في السعودية والخليج، ومن السعودية (وإن بشكل غير مباشر أحياناً). لكنْ؛ لا بد من أن ننبّه إلى أن النشاط الشعبي هذا كان عفوياً، ومن قِبل فئات بسيطة الوعي، بينما كان الشغل من قِبل السلطة والدول الإقليمية قائماً على سياسات واضحة.

بعد كل ذلك، أقول بأن خطاب السلطة حول الأسلمة والإخونة والإمارات السلفية أصبح واقعاً، ليس نتيجة وضع "طبيعي" قائم في سورية، بل نتيجة شغل وجهد هائلين من قِبلها ومن قِبل "حلفائها الحقيقيين". فالثورة السورية كان يجب أن تتحوّل إلى مجزرة؛ لكي يتوقف هذا الانتشار الثوري الذي بدأ من تونس ومصر.

هوامش

(١) انظر المقابلة في جريدة الأخبار، والتي نشرت في ٢٠١٢/١٢/١٧، بعنوان "الشرع يخرج عن صمته: الحسم العسكري وَهْم ... والحلّ بتسوية تاريخيّة»

http://www.al-akhbar.com/node/173812

(٢) نشرت السلطة في الأسابيع الأولى من الثورة ما أسمته "خطة بندر" التي توضح "المخطط" لنشر التنظيمات "الجهادية" في سورية، من أجل إسقاطها. نُشرت "الخطة" على "موقع إسرائيلي"، يُدعى فيلكا، وهو موقع، أنشأته المخابرات السورية، وأشير إلى أن مَن يديره هو خضر عواركة. وهي الخطة ذاتها التي كانت السلطة تعمل على تنفيذها (واللافت أن بندر سيكون شريكاً في تنفيذها).

(٣) حول هذه المسألة أشير إلى أنني قد تناولتها في المدخل والفصل الأول، وأيضاً يمكن العودة إلى: سلامة كيلة "مصائر الاستبداد، سورية في صيرورة الثورة"، دار رياض نجب الريس/ بيروت، ط١/٢٠١٤.

(٤) حول ظاهرة العرعور، انظر: حمزة مصطفى المصطفى "المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١ نيسان ٢٠١٢، ص٩١-٩٣.

(٥) هذا ما أشار إليه صحفيون زاروا حماة خلال الثورة، انظر مثلاً غدي فرنسيس " - خصوصية – حماة ... السفراء و- لبننة - سورية!"

http://www.assafir.com/Article/5/243818/AuthorArticle

أيضاً "- السفير - في حماة: للحرية غضبها ومواجعها"

http://www.assafir.com/Article/5/244329/AuthorArticle

(٦) حمزة المصطفى، المصدر السابق، ص٧٥، وص٨٧.

(٧) المصدر ذاته، ص١٢٨.

(٨) المصدر ذاته، ص٤٥.

(٩) المصدر ذاته، ص٣٩.

(١٠) المصدر ذاته، ص٤١.

(١١) المصدر ذاته، ص٣٤.

(١٢) المصدر ذاته، ص٥٥.

(١٣) حول هذه المسألة انظر، فادي سعد، عن «اختبار صيدنايا» وتداعياته على الثورة وسورية: تنظيم الإسلاميين وبروفة أولى لصراع أهلي،

http://therepublicgs.net/2013/12/26/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%

D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB/

وأيضاً باسل جنيدي " قصّة «أصدقاء صيدنايا»: أقوى ثلاثة رجال في سورية اليوم!" في:

http://therepublicgs.net/19328

(١٤) شرحت هذه المسألة في مقال، انظر: سلامة كيلة، سيرة ذاتية لجبهة النصرة لأهل الشام، العربي الجديد تاريخ ٢٠١٤/٩/١.

http://www.alaraby.co.uk/opinion/b1a45f93-addf-427c-93f0-d1e9da57dcb7

(١٥) حمزة المصطفى، "المجال العام الافتراضي"، سبق ذكره، ص٨١-٨٥.

(١٦) أشرت إلى ذلك في مقال، سيرة ذاتية لجبهة النصرة سابق الذكر.

الفصل التاسع: الانسياق نحو السلاح

هجاء السلاح

حين جرى التحوّل إلى العمل المسلح في الثورة كان تخوّفي من الفوضى، ومن تحويلها إلى صراع مسلح، يهمّش دور الشعب، ولهذا حاولت التنبيه إلى خطر الانجراف إلى السلاح. لم أكن ضد السلاح؛ حيث إنني مع كل مقاومة مسلحة للاحتلال، ولهذا «أمدح» السلاح، لكن الضجة التي ارتفعت تدعو: «إلى السلاح»، فرضت الإشارة إلى الأخطار التي يمكن أن تنجرف إليها الثورة، والتنبيه من المصير الذي نواجهه، رغم تلمّس وحشية السلطة، وميلها إلى نقل الصراع من ثورة شعب، إلى صراع مسلح، تعتقد أنها قادرة عبره حسم الصراع لمصلحتها.

فالدموية التي مارستها السلطة، والعنف الذي طاول الشعب، والقتل اليومي، كل ذلك دفع إلى تجاوز العقل نحو الغريزة، التي فرضت الرد بالطريقة ذاتها. هذا وضع طبيعي في أتون الصراع، ولهذا مال قطاع من الشباب إلى السلاح، أو استسهل البعض استخدام السلاح. لكنْ؛ حين باتت المسألة تتعلق بمَن ينشط في السياسة، أو يدّعي التمثيل السياسي، يكون الأمر في غاية الخطورة، وأيضاً الجهل. فالسلاح الذي يعطى كلعبة للأطفال هو ليس لعبة، بل هو أكثر شيء لا يمكن أن يكون لعبة.

فقد قرّر «المجلس الوطني» الانتقال إلى السلاح. وجرى الضغط من أجل أن يصبح «الجيش الحر» هو أساس المعارضة. والإعلام الداعم كرر المعزوفة؛ ليصبح البديل من التدخل الخارجي الذي جرى الترويج له في

الشهور الخمسة الأولى، والذي توضّح أنه غير ممكن، وليكون الانتقال إلى السلاح هو الخيار الوحيد الحاسم.

خمسة أشهر من تضييع الوقت كذلك؟

ربما أسوأ. فالفكرة يجرى تداولها في ضوء نجاحات تحقّقت عبر استخدام السلاح؛ حيث ساهم ذلك في استمرار التظاهر وتوسّعه، من خلال شلّ نشاط أجهزة الأمن والشبيحة، وبالتالي توفير الظرف لتظاهرات كبيرة ومستمرة. وكانت هذه الخطوة تطوراً مهماً في مسار الانتفاضة. وهذا أوجد حالة من النشوة، بدأت تُدفع إلى أبعد من هذا الدور للسلاح؛ ليصبح هو أساس الصراع ضد السلطة، وليصبح «الجيش الحر» هو المنقذ هذه المرة من كل قوة التدمير التي تمارسها السلطة. وليظهر كبديل من الانتفاضة، ومن سلميتها، وشعبيتها. ويتحوّل الصراع إلى صراع جيش ضد جيش في ظل معادلة صعبة. فالجيش هو الذي انشقّ منه جنود وضباط، وعاش حالة توتّر عالية نتيجة الوضع الذي فُرض عليه من السلطة. وكل ما كان يمكن أن يتشكّل عسكرياً هو مجموعات صغيرة، سواء من المنشقّين عن الجيش، أو من المدنيين، وهي غير قادرة، مهما كان تدريبها، على أن تواجه جيشاً، يمتلك كل أنواع الأسلحة.

المشكلة تتمثل في أن كل الذين دعوا إلى التسلح والحرب لم يمتلكوا أيّ فهم بالحرب، ولقد تعاملوا مع المسألة كـ «فزعة عرب» أكثر مما تعاملوا معها كعلم هو أساس الانتصار، وليس جرأة المقاتلين التي لا تؤدي وحدها إلى شيء فعلي. فأكثر ما كان يمكن في وضع كالوضع السوري هو تشكيل مجموعات صغيرة نتيجة التفوق العسكري الكبير لدى السلطة. وهذا ما أفاد في دعم التظاهرات، أما حينما أصبح الوجود مكشوفاً؛ فقد أصبح من السهل تدميره بكل الوحشية التي تمارسها السلطة.

في وضع كوضع الانتفاضة السورية كان يمكن أن تتحوّل الانتفاضة الشعبية إلى انتفاضة مسلحة، فيما توافرت قوة سياسية لديها استراتيجية واضحة

منذ البدء؛ حيث تدفع إلى أن يحمل الشعب السلاح. لكنْ؛ في وضع غياب القوى السياسية المنظمة، سيميل قطاع إلى التسلح، بينما يميل آخرون إلى التخلي عن التظاهر والنشاط «السلمي»؛ لأن السلاح فرض تحوّل الصراع إلى صراع عسكري، وأيضاً سيدخل على الخط كثير من الموتورين والعصابات و«مستغلّي الحروب»، يهددون الشعب ذاته ... تسلب، وتقتل، وتفرض «منطقها» (الأصولي أحياناً). وهو ما يسمح للسلطة بأن تخترق الانتفاضة، وتعمّق التخريب فيها؛ لكي تفشل. هذا ما كان يُشار إليه بعد فترة من بدء النشاط المسلح في أكثر من مدينة، أو منطقة.

بالتالي لم يكن رفض التسلح هو نتيجة «ميل مسالم»، أو اقتناع بـ «السلمية»، بل نتيجة كونه لا يوجد ما يجعله ممكناً. وهو غير ممكن في الوضع السوري في شكل كبير. وأصلاً لم تنجح كل الحروب المسلحة ضد النظم؛ لأن قوة السلطة تبقى أكبر. وظل إسقاط النظم معتمداً على قوة الشعب. الحروب الأهلية فاشلة ومدمرة وفق خبرات كل الشعوب، والنظم هي الأقوى فيها. ولن يختلف الوضع الآن، في هذه المسألة، عما حدث بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ خلال صراع الإخوان المسلمين مع السلطة. ولا يفيد هنا كل هذا الزخم الشعبي القائم الآن؛ لأنه سيتلاشى مع تحوّل الصراع إلى صراع عسكري. لكنْ؛ يبدو أن الإخوان المسلمين يريدون تكرار الجريمة القديمة بأخرى جديدة، وينساق معهم بعض المتسرّعين للوصول إلى السلطة، الذين يضمّهم المجلس الوطني، الذي لعب دوراً سيئاً في توهيم المنتفضين بأن التدخل العسكري الخارجي قريب، فدفعهم للتقدم بأسرع مما كان يفرض الواقع، ليجدوا أنفسهم في «مصيدة» السلطة، هذه السلطة التي كانت تدفع منذ البدء لتسليح المنتفضين؛ كي تكرر سيناريو تلك السنوات من الثمانينات من القرن الماضي. وهي اليوم تنفذ الخطة ذاتها التي طُبّقت عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ في حماة. وهو ما يعيد إنعاش الأمل لديها بحسم المعركة بعدما وصلت إلى حالة عميقة من اليأس.

لهذا يجب «هجاء السلاح»، وما كان يجب العمل عليه هو سحب

الجيش من سيطرة السلطة؛ لكي تنكسر، لا تحويله إلى قوة قتال لمصلحتها. هذا ما كان يحتاج إلى جهد حقيقي. فما دام معها لن يكون ممكناً تشكيل جيش، يستطيع «هزيمته» في الوقت الضروري لانتصار الانتفاضة، بل إن أي عسكري حقيقي يعرف أن ذلك يحتاج إلى سنوات، لا تحتمل الانتفاضة انتظارها.

بالتالي اللعب بالسلاح سهل، لكنه يحرق الانتفاضة. ومن ثم؛ كان يجب أن يبقى وفق الحاجة التي يفرضها التظاهر والحراك الشعبي، على رغم دموية السلطة، هذه الدموية التي تهدف - بالضبط - إلى دفع المنتفضين تحت وطأة الدم المسفوك إلى «الخطأ» هذا؛ حيث تجرّهم إلى «ملعبها»، وفي ظل ميزان قوى هو - حتماً - لمصلحتها.

العمل العسكري وتسليح المعارضة في الثورة السورية

هذه الرؤية لا تعني الوقوف ضد السلاح ما دام الشباب الذي يخوض الثورة هو الذي يقوم به، رغم المصير المربك الذي بدا، والذي ينتج عن عفوية وبساطة لا تستطيعان فهم كيف يمكن أن يصبح السلاح جزءاً من الثورة لكي تنتصر، ومع التأكيد على بطولة فائقة، اتسموا بها.

حيث ليس للثورات حدود، لقد كان الرد العسكري على التظاهرات السلمية (التي ظلت كذلك سبعة أشهر) وحشي منذ البداية، ولقد أسّست السلطة السورية ردّها على التظاهر باستخدام العنف، لخشيتها من ملايين، تملأ الشوارع، وتحتل الساحات، كما حدث قبل بدء الثورة السورية بقليل في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا، وكما ظهر في دوما وحمص وبانياس واللاذقية وحماة ودير الزور خلال الثورة. البطولة تمثلت في أن الشعب صمد سبعة أشهر، وهو يتلقّى الرصاص وكل عنف الأجهزة الأمنية والشبيحة دون أن يحيد عن سلميته.

لكن استمرار العنف، خصوصاً بعد إدخال كل الجيش في الصراع نهاية شهر تموز/يوليو سنة ٢٠١١ بعد أن كان اعتماد السلطة على الأجهزة الأمنية

(العديدة) والشبيحة، وبعض وحدات الجيش (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والوحدات الخاصة)، وبعد ازدياد أعداد الشهداء بشكل لافت، فرض أن يميل الشباب الذي يتظاهر إلى استخدام السلاح، خصوصاً بعد بدء انشقاق عسكريين، وانضمامهم إلى الثورة. في البداية، كان استخدام السلاح يهدف إلى حماية التظاهرات من عناصر الأمن والشبيحة فقط، لكنْ؛ كان استمرار عنف السلطة وتزايد وحشيتها سبباً كافياً لانتقال الثورة من طابعها السلمي إلى العمل المسلح. وهنا كان الشباب الذي تظاهر لأشهر في أساس تكوين الكتائب التي تشكّلت، وبالتالي فإن الكتائب المسلحة هي - في غالبيتها - من الشعب الذي مارس النضال السلمي، ومن الشباب الذي تعرّض للقتل، وهو يناضل سلمياً.

لهذا بات العمل المسلح هو الأساس في مواجهة السلطة التي مارست وتمارس كل أشكال العنف، الذي يبلغ حدّ الوحشية، ويمكن أن يوصف بأنه يشكّل «جرائم ضد الإنسانية». ولقد تحقّق ذلك عبر رد فعل الشباب المتظاهر الذي اندفع لحمل السلاح، وبالتالي قلّص من أعداد المتظاهرين، لكن الأمر الأسوأ تمثل في أن عنف السلطة أفضى إلى تدمير أحياء كاملة وقرى ومدن، وبالتالي أصبح سكانها «لاجئين» في مدن سورية أخرى. وهنا انتهت إمكانية التظاهر في تلك المدن والأحياء والقرى من جهة، ومن جهة أخرى، بات النشطاء في مناطق لجوء هؤلاء مَعنيين بالعمل الإغاثي، مما حوّل جزءاً كبيراً من الناشطين عن التظاهر، وأربك كل إمكانية لحراك شعبي غير عسكري. وهو الأمر الذي فرض أن يصبح الصراع مسلحاً، بشكل كامل، لكنه أوجد مشكلات كبيرة جديدة، منها مسألة التسليح والتمويل، فليس ممكناً خوض حرب ضد سلطة تمتلك كل أنواع الأسلحة البرية والجوية، وأيضاً تمتلك قدرة تدمير هائلة، دون سلاح مقابل، ودون تمويل العمل المسلح.

ربما لم يفكر هؤلاء الشباب في مصادر التسليح حين اندفعوا إلى العمل العسكري؛ حيث كان عنف السلطة أضخم من أن يجعلهم يفكرون

في هذه المسألة. فجرى استخدام أسلحة ممتلكة أصلاً (حيث إن كثيراً من السوريين يمتلكون أسلحة مختلفة)، ومن ثم؛ بدأ السعي للحصول عليها من الجيش ذاته عبر مهاجمة قطاعاته، أو عبر شرائها من «فاسدين»، أو الحصول عليها من متعاطفين. لكنْ؛ لم يكن ذلك يكفي لمواجهة القوة العسكرية للسلطة، رغم أن هذا العمل العسكري المحدود؛ لأنه ترافق مع الثورة الشعبية، وكان نتاجاً لها، فرض على السلطة الانسحاب من مناطق واسعة في الشمال والشرق. وكان أثر الثورة على عناصر الجيش هو السبب الرئيس في هذا المجال؛ حيث أدت الثورة إلى تصاعد الاحتقان لدى عناصر الجيش، الأمر الذي كان يزيد من الانشقاقات، التي بدت بعد مدة أنها سوف تكون انشقاقات كبيرة ربما تهزّ وضع السلطة، لهذا فرضت هذه بقاء معظم قطاعات الجيش في ثكناتها «محاصرة» (أي دون اتصالات، أو إجازات)، وأخذت تستخدم الطيران والصواريخ بعيدة المدى كبديل. وهذا كان يؤدي إلى زيادة القتل والتدمير.

ولقد وصل الوضع إلى أن تعجز السلطة عن الاستمرار، بعد أن تضرّرت القطاعات العسكرية التي تعتمد عليها (القوة الصلبة المشكّلة في الغالب من علويين، وهي الفرقة الرابعة إلتي هي استمرار لسرايا الدفاع التي شكّلها رفعت الأسد، والحرس الجمهوري، والمخابرات الجوية، ومعهم الشبيحة الذي تبيّن أن عدداً كبيراً منهم كان قد تدرّب من قِبل خبراء إيرانيين، ومن حزب الله على شاكلة الحرس الثوري الإيراني). فقد زُجَّت في الصراع منذ البداية، وظلّت هي القوة التي يُعتمد عليها في كل المواجهات الأساسية، وبعد تسلح الثورة، باتت تتلقّى ضربات قاسمة.

لهذا تشكل ميزان قوى مختلّ لمصلحة الثورة منذ نهاية سنة ٢٠١٢، لكن الفوضى وضعف الخبرة في العمل العسكري (فقد أرسل كل الضباط المنشقّين من الجيش إلى تركيا والأردن، ووُضعوا في معسكرات مغلقة أيضاً)، كانت تمنع وضع خطة عسكرية لإسقاط السلطة. فتركّز العمل العسكري على «تحرير المدن» والمناطق، التي كانت تصبح عرضة لقصف

عنيف من قِبل طيران وصواريخ السلطة، كان يؤدي إلى دمارها في الغالب. ولم يجرِ استغلال انهيار قوى السلطة من أجل الاجهاز على ما بقي منها، وإسقاط النظام لتأسيس سلطة بديلة. بالتالي فقد ظل ميزان القوى مختلاً لأشهر دون أن يجري استغلال ذلك، من أجل انتصار الثورة. لكن هذه الأشهر كانت كافية؛ لكي تحشد السلطة قوى جديدة، استقدمتها من إيران وحزب الله والعراق (وهي قوى طائفية مرتبطة بإيران)، وبدفعات جديدة من الأسلحة المتطورة من روسيا، لتبدأ هجوماً مضاداً من أجل إعادة السيطرة على المناطق التي تراجعت عنها قبلاً في القصير وتلكلخ وحمص والغوطة الشرقية في دمشق وأحياء دمشق ودير الزور وحلب.

ولهذا باتت المعركة هي مع قوى حزب الله وإيران وبقايا القوة الصلبة، وبأسلحة روسية حديثة؛ حيث تلجأ السلطة للقصف العنيف بكل الأسلحة الممكنة، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية. وهدفها كما يبدو حسم الصراع بكل العنف الممكن.

في المقابل، لم يتحسّن تسليح الكتائب المسلحة (ومن امتلك أسلحة جيدة مثل «دولة العراق والشام» وجبهة النصرة لا يخوض الحرب ضد السلطة، بل يعمل على فرض سلطته على الشعب في المناطق المحرّرة، ويستثير الصراعات التي تُضعف الثورة، وبالتالي فهي ثورة مضادة). معظم السلاح الذي استخدمته حصلت عليه، كما في الأصل، من الجيش وتجّار السلاح. لكنه لم يكن كافياً بالتأكيد. ولقد عملت بعض الدول مثل السعودية وقطر، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين السورية، وبعض «تجّار الثورات» على شراء بعض الكتائب، وبالتالي أرسلت لها بعض الأسلحة. لكن تقدير كثير من الكتائب المسلحة كان أن ما يرسل هو - فقط - من أجل استمرار الصراع، وليس من أجل حسمه. بمعنى أن المرسِل لا يرسل من السلاح إلا ما يكفي لإطالة أمد الصراع. ولهذا ظل اعتماد الكتائب المسلحة على السلاح الذي يجري اغتنامه من الجيش.

وبعد أن أصبح «التدخل الخارجي» حقيقة من خلال دور إيران وحزب

الله، وبعد إعادة تسليح السلطة من قِبل روسيا. ومن ثم؛ مع بدء هجوم السلطة من أجل تغيير ميزان القوى وهزيمة الثورة، وتحقيق انتصارات في بعض المناطق. أصبحت مسألة تسليح الكتائب المسلحة مطروحة بحدة. هل يمكن قبول ذلك؟ أو لا؟

السعودية استعدت منذ زمن، وكذلك قطر. فرنسا ضغطت على الاتحاد الأوروبي لرفع قرار منع تسليح الثوار، فرفض، ثم عادت، ورفضت، ثم وعدت، وتراجعت. كذلك فعلت بريطانيا. أميركا بعد أن تحقّقت السيطرة على مدينة القصير بعد التوافق الذي حقّقته مع روسيا لتحقيق حل سياسي روسي في سورية، قرّرت أن تسلح المعارضة، ثم تراجعت. قيل من قِبل قيادات في الجيش الحر أن سلاحاً «متطوراً» قد وصل، لكنه سلاح روسي، لكنْ - أيضاً - لم يصل.

بمعنى أن موقف القوى الإمبريالية القديمة من تسليح الثورة هو سلبي، ولقد دعمت إرسال بعض السلاح فقط؛ لكي يستمر الصراع على أمل الوصول إلى تدمير أوسع في سورية. هل يمكن أن يتغيّر الأمر؟ لا أظن ذلك. بالتأكيد الثورة بحاجة إلى سلاح مضاد للدبابات ومضاد للطائرات خصوصاً، وأيضاً أسلحة خفيفة وذخيرة، لكنْ؛ لا يجب أن نرهق أنفسنا في البحث في هل التسليح «الغربي» صحيح، أو غير صحيح؛ لأن الرؤيا الإمبريالية بكل أطيافها تعتقد بأن الحل السياسي هو الضروري لما يجري في سورية، وكلها سلّمت الأمر لروسيا؛ لكي تفرض هيمنتها الإمبريالية عبر الحل الذي اقترحته.

هذا الأمر كان يفرض على الثوار البحث عن طرق أخرى للحصول على السلاح، وأساساً عليهم أن يؤسّسوا لقوة مسلحة حقيقية قادرة على خوض الصراع من أجل النصر. وهذا أمر لم يعد سهلاً نتيجة كل الصعوبات التي باتت تحيط بالثورة، ومنها وجود داعش وجبهة النصرة اللتين تعملان على تصفية الثورة، وفرض سلطة أصولية قروسطية مضادة لكل المجتمع، وأيضاً تفكّك الكتائب المسلحة، وتأسلم بعضها، وميله لفرض «دولة إسلامية»،

وكل الفوضى التي تراكمت خلال عمر العمل المسلح، والتي سمحت بحدوث اختراقات كبيرة من قِبل السلطة.

وبالتالي إذا كانت الثورة في فوضى، فإن العمل المسلح في فوضى أعلى. وإذا كانت السلطة ستبقى عاجزة عن الحسم، فإن انتصار الثورة لا يبدو واضحاً نتيجة ما راكمت من مشكلات وفوضى، وما حدث في اختراقات وتأثيرات لقوى إقليمية ودولية.

أزمة العمل المسلح في الثورة السورية

لا بد من أن نلاحظ بأن معظم المناطق لم تتحرر بالقوة، بل أصبحت خارج سيطرة السلطة نتيجة استراتيجية واعية، هدفت إلى الحفاظ على «البنية الصلبة»، وإغراق الثورة في الفوضى. وكان يتحقّق ذلك عبر زرع المجموعات المسلحة «الأصولية» والتي تدّعي الانتماء للجيش الحر، واستغلال العصابات بتحويلها إلى «جيش حر». لقد أدى تطور الثورة إلى تصاعد الاحتقان لدى معظم الجيش؛ حيث إن الجيش هو من الشعب، ويعاني مشكلاته، وإذا كان يظهر ذلك من خلال الانشقاق الفردي، أو على نطاق ضيّق، فقد أدت زيادة الاحتقان فيه إلى حدوث حالات أكبر (في حوران)، أشعرت السلطة بأن عليها أن «تحجر» على الجيش مبقية البنية الصلبة (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والمخابرات الجوية وبعض الفروع الأمنية الأخرى، والشبيحة). ولهذا منعت الإجازات، وأوقف الاتصال بعد وضع معظم قطاعات الجيش في معسكرات مغلقة.

هذا الأمر كان يفرض مركزة القوة الباقية في مفاصل أساسية، منها المدن؛ لكي يظل الجيش متماسكاً وقادراً على الفعل. لهذا جرى الانسحاب من مناطق الشمال والشرق، وبعض مناطق الجنوب. وحين كانت السلطة تشعر بالضعف أمام ضغط الكتائب المسلحة كانت تنسحب؛ لتفرض حصاراً على المقاتلين. بهذا سيطرت الكتائب المسلحة بسهولة على كل هذه المناطق. ولقد تلهّت في فرض سلطتها، وتحوّل عديد من الكتائب

إلى سلطة محلية مكتفية بالدفاع عن مناطقها، كل في منطقته. بينما حاولت كتائب أخرى «تحرير» المدن والبلدات، بما في ذلك دمشق. ولا شك أنها حقّقت تقدماً، لكنه كان على حساب البنية المجتمعية؛ حيث كانت النتيجة هي التدمير الشامل (نتيجة امتلاك السلطة كل عناصر التفوق في النيران) وتهجير الشعب، هذا غير الشهداء والجرحى.

ولقد أدى العمل المسلح إلى إضعاف «البنية الصلبة» للسلطة التي فقدت آلاف القتلى (الرقم هو ٦٠ إلى ٧٠ ألف غير الشبيحة)، ولهذا زاد انكفاؤها، وتركيزها على الحفاظ على المدن، خصوصاً دمشق بعد أن سقطت حمص وحلب ومعظم دير الزور ومعظم درعا المدينة. وبدت في الأخير أنها تدافع عن دمشق. لكن كل هذا الضعف لم يسمح، ورغم توسع السيطرة التي حققها الجيش الحر، بالتقدم لكسر شوكة السلطة، وإسقاطها بعد هزيمتها في الميدان. لا شك في أن ضعف السلاح ونقص الذخيرة، وأيضاً ضعف الخبرة (بغياب قادة عسكريين)، كان يمنع ذلك، خصوصاً أن هذه الوضعية فرضت الميل للدفاع، وحماية المناطق. لكنْ - أيضاً - كان يظهر بأن ضعف الخبرة كانت تمنع التعامل مع الوضع وفق ميزان القوى والقدرات، وبالتالي الاستفادة من مكامن قوة الثورة، والعمل المسلح، والتركيز على نقاط ضعف السلطة. وبهذا ظهر العمل العسكري عشوائياً وفوضوياً، ووقع في أخطاء عديدة نتيجة التفكير الساذج بإمكانية تحرير المدن.

كان يمكن أن يجري التعامل مع القطاعات العسكرية التي حصرتها السلطة في المعسكرات بطريقة تدفعها إلى التمرّد، رغم الأخطار الممكنة في هذا المجال نتيجة سيطرة السلطة على الجو عبر استخدام الطيران، وامتلاكها الصواريخ القريبة والبعيدة المدى. أو كان يمكن ترك هذه القواعد العسكرية مع عقد هدنة معها، والاستفادة مما يمكن أن «تهرّبه» من سلاح، وتيسّر تمريره من سلاح وأغذية ومقاتلين. ووضع استراتيجية تالية لتحريك قطاعات متعددة من الجيش، في ظرف يكون أفضل. ومن ثم؛ يجري التركيز

على ضرب «البنية الصلبة» التي تستخدمها السلطة، سواء الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، والشبيحة؛ حيث كان يجب أن تُضرب في معسكراتها، أو تُوقَع في كمائن لاصطيادها. وضرب تجمّعات الشبيحة والأمن. وكذلك مواقع الصورايخ والمدفعية التي تقصف، والمطارات، بهدف شلّ نقطة التفوّق التي تتمتع بها السلطة.

وكان كل ذلك لا يستلزم «تحرير» المناطق، ولا إقامة سلطة فيها، بل ترك المناطق التي انسحبت منها السلطة؛ لكي تُحكَم من خلال مجالس شعبية، تدير أمورها الإدارية والمعيشية والأمنية (من خلال تشكيل ميليشيا شعبية). وتقديم الدعم العسكري لها عند الضرورة. هذا كان سيمنع الفوضى، وبالتالي سيشلّ نشاط العصابات المسلحة باسم الجيش الحر، ويمنع تمركز القوى الأصولية في المدن والبلدات والأرياف. ومن ثم؛ يؤسّس لسلطة بديلة، تدير الحياة في «المناطق المحررة».

طبعاً هذا الوضع يحتاج إلى الحماية العسكرية؛ لأن السلطة سوف تحاول السيطرة من جديد، لهذا يمكن رسم الخطط التي تودي بالقوى العسكرية المرسلة (الكمائن العسكرية). وربما ستنشأ الحاجة إلى الحماية من تغلغل العصابات والأصوليين، وبهذا تقوم الكَتائب المسلحة بدورها في الدفاع عن هذه المناطق.

لقد فرض عنف السلطة نشوء الشعور بأن «السلمية» غير مجدية ما دام الرصاص هو الذي يواجه المتظاهرين، خصوصاً بعد تصاعد الوحشية من قِبل الأجهزة الأمنية والشبيحة، ومن ثم؛ بعد إدخال الجيش في الصراع (نهاية شهر تموز سنة ٢٠١١). ولهذا أصبح استخدام الرصاص مقابل الرصاص ضرورة. هذا مما لا شك فيه، لكنْ؛ لا بد من نقاش السياسات الأجدى في هذا المجال، فليس حمل السلاح كافياً لتحقيق الانتصار (كما ظنّ كثير من الشباب الثوري). فقد استخدم بكفاءة في البداية حين بات يهدف إلى حماية التظاهرات ومواجهة الأمن والشبيحة، ولقد

حقّق نتائج مهمة (في حمص)، وكان يمكن أن يتوسّع هذا العمل من خلال مجموعات صغيرة تتدرّب على «حرب العصابات»، وبالتالي تمارس دورها بالتنسيق مع النشاط الشعبي (التظاهرات)، أو تقوم بمهمات خاصة ضد عملاء ومخبرين، أو ككمائن لقوات، تتقدم لمواجهة المتظاهرين، أو لاقتحام الأحياء، بهدف اعتقال الناشطين. كل ذلك بهدف إبقاء التظاهرات والنشاط الشعبي هو العنصر الأساس في مواجهة السلطة؛ حيث ستكون أضعف في هذا الوضع. فلا ننسى بأن خططها منذ البدء تركّزت على دفع الثورة نحو التسلح؛ لكي تستخدم كل طاقتها التدميرية تحت حجج واضحة بوجود السلاح والعصابات المسلحة، وهي أصلاً بدأت في خطابها الإعلامي تركّز منذ الأيام الأولى على استخدام السلاح وعلى العصابات المسلحة والشباب متمسك بأقصى السلمية؛ لكي يفشل خطتها. لقد حضّرت المسرح لحرب دموية، هذه هي استراتيجيتها منذ البدء. وكان تصعيدها الوحشي يهدف إلى أن يفقد الشباب الثوري أعصابه، فينجرف إلى العمل المسلح. ورغم أنها لم تتوقع أثر الثورة (أي الحراك الشعبي بالتحديد) على وضعها، خصوصاً عبر التأثير على الجيش، وهو الأمر الذي أضعف قدرتها بعد أن تسلحت الثورة، فقد وصلت إلى ما أرادت بتحويل الثورة إلى كتائب مسلحة (لكنها مفكّكة، وبعضها مُختَرَق، وإلى جانبها عصابات وقوى أصولية، يمكن أن تحرّكها كما تريد). وبهذا فقد نجحت في تحويل خطابها الإعلامي إلى واقع بعد أكثر من عام على بدء الثورة.

ما ساعد على ذلك هو وجود «قوى معارضة» كانت تريد الانتقال السريع إلى العمل المسلح، ليس لأن لديها استراتيجية، بل لأن استراتيجيتها قامت على أن يكون ذلك مرتكزاً للتدخل العسكري الإمبريالي الذي كانت تُعدّ له، وتحضّر الأجواء للقبول به، انطلاقاً من «اعتقاد بديهي» بأن الدول «الغربية» جاهزة للتدخل. لهذا كانت تحرّض على التسلح منذ الأشهر الأولى للثورة، وهي التي دفعت إلى تحقيق الانتقال السريع من حماية التظاهرات إلى السيطرة على الأحياء في حمص، والترويج لسياسة

«التحرير»، وتشكيل الجيش الحر مقابل الجيش النظامي. وهذا ما كبّد خسائر كبيرة في المقاتلين، ومن الشعب، وفتح الباب على السيطرة على المدن والأرياف، رغم أن تجربة بابا عمرو كانت كافية لوقف هذا المسار، لكن التعلق بالتدخل الخارجي كان يفضي إلى غضّ النظر عن التضحيات.

كل ذلك حدث قبل قرار السلطة بالانسحاب من العديد من المناطق في الشمال والشرق. وإذا كانت تلك السياسة قد وضعت الكتائب المسلحة في مأزق، نتيجة حصارها وملاحقتها من حمص إلى جبل المضيق، وتكبيدها خسائر كبيرة، فربما كان انسحاب السلطة هو الذي أوجد المخرج من هذا المأزق. لهذا انتشرت في كل المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة، وتشكّلت مئات (وربما آلاف) المجموعات المسلحة، المستقل كل منها عن الآخر، والمتنافس أحياناً، أو حتى المتناحر في أحيان أخرى. والكتائب التي كان لديها طموح بإسقاط السلطة بالقوة اتبعت سياسة السيطرة على المناطق القريبة من أماكن وجودها، انطلاقاً من «سياسة التحرير» التي تعني اقتحام الأحياء والبلدات والمدن والسيطرة عليها.

كانت مشكلة «سياسة التحرير» تكمن في أنها تحتاج إلى أربع عناصر جوهرية، هي: ١) التسليح، والتسليح الذي يشلّ تفوق السلطة، ولقد بُنيت الأوهام على الدعم الخارجي، ٢) والتوحيد في قوة موحّدة بدل التشرذم في كتائب متعددة، و٣) الاستراتيجية التي تحدد كيفية تطوير الصراع المسلح من أجل إسقاط النظام؛ أي ما هي الأولويات ونقاط التركيز؟ وفي أي المناطق يمكن خوض المعارض، وفي أيها لا يمكن خوضها؟ و٤) القاعدة الخلفية التي يجري التدريب على أرضها، وهذه كانت مستحيلة.

بدل كل ذلك تشتّت الكتائب، وسيطر كل منها على منطقته، أو حاول التوسع قليلاً، ودون تسليح كافٍ، أو استراتيجية واضحة. فبات العمل المسلح فوضى. وهذا ما يفرض إعادة بناء الرؤية حول طبيعة العمل العسكري، انطلاقاً من الواقع، ومن القدرات والخبرات.

لهذا يجب الانطلاق من القدرات دون أوهام، وبالتالي وضع سياسة عسكرية تنطلق من ذلك، وتركز على ضرب مفاصل السلطة، ومرتكزات استمرارها. وهنا يجب أن تحظى مسألة التعامل مع الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري بأهمية كبيرة. مع استمرار التصدي لهجمات حزب الله وكتائب أبو الفضل العباس والحرس الثوري، وأيضاً «الجيش الوطني» (أو الحرس الوطني؛ أي الشبيحة). والتركيز في المناطق الأكثر حساسية للسلطة، وهي محيط دمشق الغربي (المحلق الجنوبي) وجبل قاسيون. وربما يمكن وضع تصوّرات لمناطق أخرى.

المهم هو التخلّي عن «سياسة التحرير»، والتزام «ضرب المفاصل»، من أجل انهيار السلطة. ولكنْ؛ لا بد من إعادة بناء كلية العمل العسكري، بحيث يتمركز، ويتأسس على ضوء استراتيجية محدَّدة لكيفية إسقاط النظام.

هل هذا ممكن في ظل كل التوصيف السابق لوضع الكتائب المسلحة؟

هنا يمكن أن نلمس مشكلات عديدة، من أهمها التالي:

١) تمكّن القوى الأصولية، وتحوّلها إلى قوة فعلية بعد أن كانت مجموعة هامشية، ونشير هنا إلى «داعش» (دولة العراق والشام الإسلامية)، وجبهة النصرة لأهل الشام، وأحرار الشام، وجيش الإسلام، وعديد غيرها. ولقد بدأت داعش السيطرة على مناطق الشمال والشرق، وعلى الحدود مع تركيا، وأعلنت الحرب على «الجيش الحر»، واشتبكت معه. وميزة هذه القوى أنها تملك المال والسلاح نتيجة الدعم متعدد الأطراف الذي تلقاه (من سلفيين في الخليج والعالم، ومن دول مثل السعودية، ومن النظام). وخطر هذه القوى نابع من عنصرين، الأول هو ميلها لفرض سلطة الخلافة بكل صيغتها القروسطية الجاهلة والمضادة للحداثة، والتركيز على «القيمي الأخلاقي»، وليس على الاقتصادي السياسي، في وضع يحتاج إلى حلول اقتصادية، لا تحلها، وفي مجتمعات قد تجاوزت

القرون الوسطى بمراحل، وباتت تحوز على بعض الحداثة. لهذا سيكون دورها تدميرياً، لأنها تريد مواجهة الحداثة، وتترك الأمور للفوضى الاقتصادية (مما يسهّل التهريب والنهب والبلطجة). والعنصر الثاني يتمثل في الاختراقات الجوهرية التي تشهدها، وبالتالي توظيفها في خدمة استراتيجية السلطة بفعل اختراقها من قِبل السلطة ذاتها، ومن إيران وروسيا، وآخرين. وهذه الوضعية هي التي تجعلها قادرة على الحصول على السلاح، والمواقع الاستراتيجية دون مقاومة من قِبل قوات السلطة، والتحرك بحرية وبدعم مباشر.

٢) أيضاً تحوّل كتائب إلى الأسلمة، وتشكيل «جيش الإسلام»، الذي يريد - أيضاً - إقامة «الخلافة»، ويمارس بما يشبه داعش وجبهة النصرة، خصوصاً أن أساسيين فيه هم من النبع ذاته الذي تشكّلتا منه، أي «الجهاديين» الذي اعتُقلوا على خلفية الذهاب للقتال في العراق ضمن «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» (الذي بات بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي بشكل غامض إلى دولة العراق الإسلامية، والتي مدّت «سيادتها» إلى الشام). وإذا كانت داعش وأخواتها تتمركز في الشمال والشرق، فإن «جيش الإسلام» يتمركز في ريف دمشق، وجزئياً في حمص، وانتشر في الشمال. وهو يعمل على فرض سلطته كذلك، وينهي وجود الكتائب المسلحة المختلفة معه، وإنْ كان ذلك لم يصل إلى الصدام العسكري، فهو يظهر عبر «الإغواء» والتهديد، والحصار، أو تركها تواجه السلطة وحدها؛ لكي تُسحَق.

٣) كذلك هناك العصابات المسلحة التي تعمل باسم «الجيش الحر»، والتي تمارس القتل والنهب والتشبيح باسم الثورة، وتستغلّ الفوضى الحاصلة؛ لكي تمارس نشاطها الإجرامي. وأعدادها ليست صغيرة، وتشكّلت من عصابات إجرامية كان جزء كبير منها في السجن، ومحكوم بجنايات وبأحكام عالية، أطلق بشار

الأسد سراحها بعيد الثورة (نهاية أيار أول حزيران سنة ٢٠١١)، ولقد استغلت الوضع الفوضوي؛ لكي تتحوّل إلى «تجار حرب»، وبلطجية وخدم للأجهزة الأمنية.

- كل ذلك إضافة للإختراقات الأمنية العديدة، سواء من خلال المجموعات الأصولية أو من خلال العصابات.

٤) وهذا هو الأهم، والذي أفضى أصلاً إلى هذا الوضع، هو ضعف الخبرة وضيق النظر، و«البساطة» التي كانت تمنع التشكّك والتدقيق في كل مَن قال إنه ينتمي إلى الثورة. ولا شك في أن كل هذه السنوات من الثورة قد أنضجت خبرات البعض، ونبّهت إلى ممارسات، وشكّكت في قوى ونشاطات، لكنْ؛ هل وصلت الخبرة إلى حدّ الانطلاق من رؤية واعية لدى قطاع كبير من الناشطين، الذين عليهم يقع عبء إعادة بناء الثورة؟ خصوصاً هنا أن السلطة في مواجهتها الثورة ركّزت على كل مَن يمكن أن يلعب دوراً في التوعية والتنظيم وتقديم الخبرة، وعلى كل تشكيل يُظهر فاعلية. فقد عمدت إلى القتل والاعتقال الطويل، أو وضع هؤلاء في ظروف، تفرض رحيلهم خارجاً. لكنْ؛ يبقى لدى الشعب قدرة على اكتساب الخبرة وتطوير الوعي والتنظيم، وهذا ما يمكن المراهنة عليه في المدى الأبعد ربما.

- هذه تحديات هائلة لثورة وقعت تحت نيران عديدة، دولية وإقليمية ولسلطة وحشية لم تتورّع من الإبادة. فهل من الممكن - بعد كل هذا التحديد للوقائع - أن يعاد بناء العمل العسكري بطريقة تقود إلى تفعيل الثورة ككل من أجل إسقاط النظام؟

لا شك أن هناك صعوبة كبيرة بالتأكيد، وربما تبدو مستحيلة، لكنْ؛ لا بد من المحاولة؛ لكي تنهض الثورة من جديد.

الفصل العاشر
التراجيديا السورية: مأزق الثورة وآفاقها

الثورة السورية تحوّلت إلى تراجيديا. لكنها تراجيديا أظهرت بطولة شعب، كما لم تظهر من قبل. فالأمر لم يتوقف على قمع السلطة وعنفها، بل وحشيتها، وجنونها الذي دفعها إلى استخدام كل أنواع الأسلحة في قتل الشعب وتدمير البلد، وهذه وحشية لخصتها السلطة منذ البدء بشعار: الأسد أو نحرق البلد، أو الأسد أو لا أحد، لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل بدا أن كل العالم مَعني بتدمير الثورة. كل العالم، من النظم العربية التي أحسّت بأن الثورة زاحفة نحوها، إلى الدول الإمبريالية التي فرحت لأن السلطة السورية ترتكب كل هذه الوحشية ضد الشعب الثائر؛ لكي ترسّخ في ذهن شعوبها أن الثورة هي مجزرة، خصوصاً وهي تتحسّس بأن وضعها الاقتصادي سائر نحو الانهيار، إلى قوى إقليمية - أيضاً - تتحسس وضعها وتحالفاتها ومصيرها، خصوصاً هنا إيران. وروسيا التي وجدتها فرصة؛ لكي تخيف شعبها، و"تسحق الإسلاميين" خارج أرضها، وتكسب بقعة جديدة في إطار التقاسم الإمبريالي للعالم. وصولاً إلى اليسار الذي لايزال يعيش في الماضي أيام الحرب الباردة والصراع الرأسمالي الاشتراكي، وأيام "المقاومة والممانعة". كذلك إلى المعارضة التي فرح معظمها، فقرر أن يقفز؛ لكي يكون الرابح، وأن يشتغل على دفع القوى الإمبريالية؛ لكي تسقط السلطة، من أجل أن يتوّج سلطة بديلة.

كل ذلك شكّل التراجيديا السورية. وكله كان يصبّ ضد الثورة، وضد الشعب. رغم ذلك الثورة مستمرة، والشعب يقاوم. هذا الأمر يفرض تفكيك عناصر هذه التراجيديا؛ لكي نفهم الوضع، ونعرف كيف نتقدم.

١- النظام السوري في التوضّع العالمي

المشكلة الأولى لعقل شكلي كانت توضّع النظام في إطار الصراعات العالمية، وهذا ما جعل جُلّ "اليسار" الذي تشكّل في القرن العشرين يتخذ موقفاً خاطئاً. لقد عملت الإمبريالية الأميركية على السيطرة المباشرة على المنطقة العربية بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي (أو وهو في سكرات الموت)، لهذا تدخلت عسكرياً ضد العراق، من أجل إخراجه من الكويت، ودمّرت البنى التحتية فيه (لكي تعيده إلى العصر البدائي). ومن ثم؛ فرضت الحصار عليه، وكرّرت توجيه ضربة عسكرية له سنة ١٩٩٨ لتدمير البنى التحتية. إلى أن قررت احتلاله بعد الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١.

في هذا الوقت كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية تتصاعد، ويتصاعد معها الحراك الشعبي العربي الداعم. وبالتالي كانت المسألة الوطنية تهيمن على المشاعر، كما تهيمن على الخطاب، وكان العداء للإمبريالية الأميركية، وللدولة الصهيونية يتصاعد، والاحتقان ضدهما يتزايد. وظهر واضحاً بأن الإمبريالية الأميركية تسعى للسيطرة الشاملة، وأنها تريد تفكيك البلدان العربية، ونشر "الفوضى الخلاقة".

بعد العراق، كان دور سورية، وهذا ما كان واضحاً إلا للسلطة التي اعتقدت أنها بالمساعدة على تكريس الوجود الاحتلالي في العراق سوف تعيد بناء العلاقة مع أميركا. وكان توسّع اللبرلة، وزيادة دور "رجال الأعمال الجدد" (الذين هم من العائلة، الآسد وخلوف وشاليش، أو من تابعيها)، يدفع إلى التفاهم مع الإمبريالية الأميركية كونها المتحكّم بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي القادر على استيعاب هؤلاء، أو شطبهم. لهذا عملت السلطة على مساعدة الاحتلال بما أراد على أن يقبل التفاهم معها، ومن ثم؛ أن يطلق يدها في لبنان.

حين وصل الأمر إلى لبنان، على ضوء التمديد لإميل لحود، اكتشفت السلطة أنها وقعت في فخّ؛ حيث بدأ الضغط لإخراجها من لبنان، وصدر

القرار ١٥٥٩، ثم جرى قتل رفيق الحريري، والسعي لتطوير الصراع لطرد الجيش السوري من لبنان، ثم إسقاط النظام، بآليات داخلية، تبين أنها تتحقّق عبر انقلاب. بهذا اكتشفت السلطة أنها لم ترتّب علاقتها بأميركا، على العكس أن هذه تريد إسقاط النظام وتشكيل نظام "طوائفي" كما فعلت في العراق. لهذا اضطرت السلطة لإعادة موضعة ذاتها، بما يحقق لها الحماية من "الهجمة الإمبريالية". فعزّزت تحالفها مع إيران بتحويله إلى اتفاق استراتيجي، وكذلك عزّزت علاقتها بتركيا، التي كانت قد رفضت الضغط الأميركي، وظلت منفتحة على النظام، أيضاً باتفاق استراتيجي، وبعلاقات اقتصادية قوية (توظيف أموال رجال الأعمال الجدد، وفتح السوق السوري للسلع التركية)، كما تعزّزت علاقتها بقطر التي حصلت على مشاريع وامتيازات اقتصادية كبيرة. وبعد أن كانت تساوم على حزب الله، باتت "تدعم المقاومة"، رغم أنها كانت تكرر الاتصال بالدولة الصهيونية للعودة إلى المفاوضات، ولكي تتوسط هذه الأخيرة لدى أميركا (ولقد خرجت المعلومات حول ذلك للعلن قبل أن يبدأ التفاوض علنياً برعاية تركية سنة ٢٠٠٨).

الموقف الأميركي الذي كان يريد تشكيل نظم طوائفية فرض، بالتالي، على السلطة أن تلتصق بكل من إيران وتركيا وقطر. رغم أن قطر ليست بعيدة عن أميركا، وتركيا كانت تحاول لعب دور "مستقل" يجعلها قوة إقليمية مسيطرة. وظهر في الحرب الصهيونية ضد حزب الله سنة ٢٠٠٦ أن السلطة السورية تقف خلف الحزب، وكان طبيعياً ذلك ما دامت قد استشعرت أنها باتت مستهدفة. هذا الموقع بدا أنه إجباري، ولا يتناسب مع مصالح "رجال الأعمال الجدد" الذين كانوا يهرّبون أموالهم إلى الخارج، ويوظّفونها في دبي، ويقيمون شراكات مع الرأسمال الخليجي، أو يهرّبونها إلى أوروبا؛ حيث فرضت العقوبات الأميركية عليهم "الهروب" إلى تركيا، البلد الذي رفض الخضوع لأميركا في عقوباتها، واستقبل أموال آل مخلوف وغيرهم. بمعنى أن السياسة جرت بغير ما تفرض مصالح هؤلاء، ولهذا

عملوا على تأسيس شراكات جديدة، رغم سعيهم المستمر للتفاهم مع أميركا (وظهر ذلك في تصريحات عديدة لبشار الأسد خصوصاً).

هذا الصراع الذي كان أساسه مَخفياً، جرى وضعه في سياق السعي الأميركي للسيطرة على المنطقة، وتعميم "الفوضى الخلاقة". وبات يعدّ النظام ممانعاً، ولهذا التعبير معنى جرى القفز عنه، أو تقزيم المطامح إلى حدوده، فهو يعني ليس مقاومة، أو رفضاً، بل يعني التمنّع عن قبول بعض الشروط، وهذا هو جوهر الخلاف الذي كان قائماً حينها. وكانت الشروط تخصّ تكوين السلطة ذاتها؛ حيث أرادت أميركا تشكيل نظام طوائفي "تحكمه الأغلبية السُّنّيّة". وهذا ما يعني إبعاد بشار الأسد والعائلة عن السلطة (وفعلاً كان يجري الحديث عن تحضير مستقرّ له، في قطر، أو لندن).

وبات يظهر بأن النظام في "محور الممانعة" الذي يتشكّل من كل من تركيا وقطر وإيران، ويضمّ حزب الله. ولقد عزّز الصدام التركي مع الدولة الصهيونية على ضوء السعي التركي لكسر الحصار عن غزة من هذه الصورة عن المحور. خصوصاً بعد الانتصار على القوات الصهيونية في جنوب لبنان سنة ٢٠٠٦. هذه الصورة كانت تُظهر النظام جزءاً من محور "معادٍ للإمبريالية الأميركية"، رغم أن "الخطأ الأميركي" هو الذي وضعه هنا. وبهذا تعزّزت علاقاته مع فنزويلا شافيز، العدو الأول للإمبريالية الأميركية، والذي أصبح جزءاً من تحالف عالمي، يضم إيران وكوبا وكوريا الشمالية. وكان لموقف شافيز أثر مهمّ على قطاع كبير من اليسار في أميركا اللاتينية وفي إسبانيا وبعض البلدان الأخرى.

إذنْ؛ بدأت الثورة وصورة النظام النمطية تشير إلى أنه "ضد أميركا"، و"في الممانعة"، ويدعم "المقاومة".

وفي التحليل النمطي الذي يحكم اليسار عموماً أن كل فعل ضد نظام ممانع هو بتوجيه من قِبل الإمبريالية الأميركية، بالتالي هو "مؤامرة إمبريالية". هذا هو التداعي "الاستنتاجي" الذي يحكم "العقل" اليساري،

فالعالم ينقسم إلى أميركا وضد أميركا، وليس من انقسام آخر، أو أن كل الانقسامات الأخرى "ثانوية" وهامشية، ويمكن تأجيلها. لهذا كان من الطبيعي دعم الثورات في تونس ومصر؛ لأنها ضد نظم تابعة، رغم أن الأمر اختلف بعد نجاح الإسلاميين في الانتخابات، وباتت كذلك لعبة أميركية لـ "تنفيس الاحتقان الاجتماعي"، والإتيان بالإخوان المسلمين إلى السلطة.

من هذا المنظور، كان واضحاً أن كل اليسار الذي ينطلق من تقسيم العالم إلى أميركا وضد أميركا (وهو معظم اليسار المتأثر بالماركسية السوفيتية، أو بالماوية خصوصاً، رغم أن هناك بعض التيارات التروتسكية التي لم تصمد أمام تطورات الأحداث في سورية، فمالت إلى المسار اليساري ذاته؛ أي الانطلاق من تقسيم العالم إلى أميركا وضد أميركا) سوف يكون في صف النظام السوري، وسوف يعدّ بأن المعركة "وطنية" بامتياز، وأن هناك مؤامرة على المقاومة والممانعة التي يشكّل النظام السوري محورها. وإذا كان هناك من هذه الاتجاهات مَن وقف في موقف مختلف، فإن التعقيدات الأخرى التي سوف نشير إليها تالياً لعبت في أن يصبح هذا المنطق هو المسيطر، وأن يصبح الأمر متعلقاً بـ "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وبالمؤامرة الأميركية لتفتيت وتقسيم المنطقة. لا شك في أن المنهجية التي ينطلق منها هذا اليسار هي التي أسّست لهذا الموقف؛ حيث إن الأمر يتعلق بيسار شكلي وصوري، ولقد حفظ بعض الشعارات التي باتت تحكم منطقه، وتؤسِّس لمواقفه.

٢- ثورة في وضع عربي مأزوم

إذا كان وضع النمط الرأسمالي مأزوماً، خصوصاً بعد الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨، فقد كانت كل البلدان العربية قد صيغت بتأثير هيمنة النمط الرأسمالي خلال العقود الأربع السابقة. لقد جرى مركزة الثروة بيد أقلية حاكمة، عائلة أو فئة، وجرى نهب الاقتصاد بعد أن استحكمت هيمنة الطغم المالية العالمية، وفرضت منطقها على مجمل البلدان التابعة، التي باتت مفتوحة الاقتصاد، وخاضعة لشروط العولمة

التي حدّت من كل فاعلية للدولة على الصعيد الاقتصادي، ففتحت البلد لنشاط "المال المضارب"، المافياوي، والذي ينشط في المدى القصير. وهو الوضع الذي أوجد حالة إفقار شديد في كل البلدان العربية (كما في مجمل الأطراف)؛ حيث تمركزت الثروة بيد أقلية حاكمة، وأفقرت الطبقات الشعبية كلها إلى حدّ أنها باتت تعيش في وضع صعب جداً. لهذا حينما تزايدت المضاربات على السلع الغذائية (الأرز والقمع)، وعلى النفط، باتت تعيش حالة انهيار كاملة.

لهذا وجدنا أن الثورة في تونس امتدت سريعاً إلى مصر (انتصرت في تونس في ١٤ جانفي/ يناير/ كانون الثاني، وبدأت في مصر في ٢٥ يناير سنة ٢٠٠١)، وتحرّكت في البحرين واليمن بعيد انتصار الثورة المصرية في ١١ فبراير/ شباط، ثم بعد أيام، تحركت في ليبيا في ١٧ فبراير/ شباط، وبالتالي في سورية في ١٥ مارس/ آذار. وخلال ذلك تحرّكت التظاهرات في الجزائر نهاية عام ٢٠١٠، وفي الأردن بعيد بدء الثور المصرية، وفي المغرب في ٢٠ فبراير/ شباط، وفي عُمان وفي العراق خلال ذلك. حالة أرعبت كل النظم العربية، واستنفرتها؛ لأنها أحسّت بأن الثورة قادمة لا محالة. لهذا حاولت بعض النظم رشوة الشعوب، منها الجزائر؛ حيث عمل النظام على توظيف المعطّلين، وزيادة الرواتب (ضخ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار)، وكذلك جرى الأمر في عُمان. وقام أمير الكويت بتوزيع الهبات على الشعب، وهكذا فعل ملك السعودية.

لهذا حين وصلت الثورة إلى سورية، كان يجب أن يجري العمل على وقفها، فلم يعد يكفي الحل الداخلي، الذي لم يكن سوى "ترقيع" لوضع معقد، يتمثل في حالة الإفقار المعممة. بعض النظم حاولت تكريس مواقعها التي كانت تتمثل في الحصول على امتيازات في سورية (مثل قطر، ومعها تركيا)، وبالتالي كانت تفكر في كيفية فرض نظام بديل يحقّق مصالحها التي أخذتها من نظام بشار الأسد. لكن نظماً أخرى رأت بأنه يجب وقف التمدد الثوري هذا، البعض من خلال دعم السلطة؛ لكي

تستطيع سحق الثورة (مثل الإمارات والكويت والجزائر والعراق) والسعودية خصوصاً من خلال لعب دور مزدوج، من جهة دعم السلطة، ومن جهة أخرى، العبث بالثورة.

النظام السعودي أكثر مَن كان يتلمّس بأن الثورة ستصله، فرغم الفائض المالي الهائل الذي يدرّه النفط، كان وضع الشعب لا يختلف كثيراً عما هو في البلدان التي طالتها الثورات، من حيث البطالة والفقر والتهميش، إضافة للطبيعة "المغلقة" للنظام السياسي، والمنظور "الأخلاقي" المتخلف الذي يلفّها، والذي يتّخذ من تفسير بدائي متخلف للدين (الوهابية) أيديولوجيا له. البعض كان يتوهّم بأن المداخيل النفطية الهائلة فرضت أن يعيش الشعب في وضع جيد، لكن الأمر كان عكس ذلك، فمن يعيش حالة البذخ هم الأمراء وحاشية ضيقة حولهم. وسوف يفسّر ذلك إذا علمنا بأن مداخيل النفط مُتحكَّم بها من قِبل الطغم المالية الأميركية؛ حيث فرضت أميركا أن يُباع النفط بالدولار فقط، وفرضت منذ سنة ١٩٧٤ (أي بعد الطفرة النفطية) أن يجري التحكّم في توزيع الأموال النفطية في تقاسم، لا يسمح لهذه الدول سوى أن تُدخل إلى بلدانها نسبة صغيرة، ربما لا تصل إلى ١٠٪ منها. وهي النسبة التي لا تكفي الأمراء والحاشية.

إذنْ؛ كان وضع السعودية مهيئاً لأن ينفجر (نسبة الفقر تبلغ ٤٠٪ كما يتسرّب)، خصوصاً بعد أن التفّت الثورات حول عنقها، من تونس إلى مصر إلى البحرين واليمن فسورية (إضافة إلى الحراك في الأردن والعراق). لهذا بات مطلوباً أن يتوقف المد الثوري، بغضّ النظر عن الطرق التي تؤدّي إلى ذلك. هنا يمكن أن نلمس الدور السعودي في سورية. طبعاً الصورة المتناقلة تشير إلى دعم النظام السعودي للثورة السورية، وهناك كثير من التصريحات من مسؤولين سعوديين، وعلى مستوى رفيع. وهناك حديث عن أموال وأسلحة تتدفّق من السعودية إلى "الثوار". ولا شك في أن ذلك جزء من التشويش العام الذي كان مطلوباً بهدف إرباك الوضع. ما يجب أن نتذكره هو أن الملك عبد الله صالحَ بشار الأسد في

قمة الكويت سنة ٢٠١٠ (أي قبل الثورات بقليل)، وأن العلاقات عادت ودية، وضمنها قررت السعودية دعم السلطة مالياً. بالتالي كان الانقسام الذي حدث بعد مقتل رفيق الحريري قد انتهى واقعياً. وهذا أمر يجري تجاهله عادة، بهدف إبقاء صورة الصراع هي المسيطرة. وبهدف لصق كل ما يجري ضد النظام بالسعودية.

وإذا كانت السعودية تعتبر أن "الحلف الشيعي" هو الخطر الرئيس، خصوصاً إيران التي تلعب دور المحرِّك له، فقد اختلف الأمر بعد نشوب الثورات في البلدان العربية؛ حيث باتت الأولوية تتمثل في وقف المد الثوري، وليس أي شيء آخر. فقد أصبح الخطر يتهدد المملكة ذاتها من نقمة الشعوب، ولم يعد الخطر الخارجي هو المسيطر، بالضبط؛ لأن وضع المملكة الاقتصادي مشابه للأوضاع في البلدان العربية الأخرى من حيث البطالة والفقر والتهميش. وهو الأمر الذي جعل الوضع الداخلي هو ما يجري الانطلاق منه، لمنع وصول الثورة إلى المملكة. لهذا، وبعد كل هذا التمدد للثورة، كان يجب أن تُحصَر، وليس أفضل من سورية لذلك، وحيث بات ممكناً وضع استراتيجية مضادة بعد المفاجأة التي هزّت كل الوضع العربي والعالمي. فهناك ثلاثة أشهر كانت كافية للنظام السوري وللسعودية وللقوى الدولية لوضع استراتيجية خاصة تتعلق بوقف الثورات.

من هذا المنظور، يجب أن نتابع السياسة السعودية فيما يتعلق بالوضع السوري، وبالثورة السورية. فإذا كان الملك عبد الله قد قرَّر دعم النظام بعد قمّة الكويت، فقد استمرت الأموال تصل بعد الثورة (في آب/ أوغست سنة ٢٠١١ دخل البنك المركزي السوري وديعة بـ ٤ مليارات دولار من السعودية، ومثلها من الإمارات). لكن الأخطر تمثّل في لعب دور "المكمل" للاستراتيجية التي صاغها النظام، والتي يمكن تلخيصها في تكريس شقّ عميق بين الشعب والأقليات، خصوصاً العلويين الذي بات النظام يعتمد عليهم كقوة متماسكة، تدافع عنه. وبالتالي كان يجب أن تتأسلم الثورة، وتتأخون، ومن ثم؛ تتحوّل إلى "تنظيم القاعدة". وسنلمس

هنا ثلاث خطوات، حققتها السعودية، **الأولى** تكريس شخصيات أصولية، وكأنها تقود الثورة، وهنا كان دور عدنان العرعور، الأصولي الحموي الذي أسّست السعودية له قناة فضائية في سياق الصراع ضد الشيعة (قناة الوصال)، وبالتالي كان قد أصدر عشرات الفتاوى ضد الشيعة و"النصيرية" وكل الأقليات الدينية تجرّمها، وتهدر دمها. وإذا كان قد أصدر فتوى في الأيام الأولى للثورة يجرّمها، ويحرّم الخروج على الحاكم انطلاقاً مما كان يعتقد بأنه علاقات حسنة بين النظامين السوري والسعودي، فقد أعيدت صياغة دوره بعد إذ؛ لكي يظهر في الصورة الإعلامية كموجّه للثورة (وحتى بعيداً عن الدين في المراحل الأولى)، وهذا ما حقّقه بالفعل. لكنْ؛ كانت السلطة السورية تعمّم كل فتاويه ضد الشيعة والعلويين على "الطائفة" (ولقد سمع السوريون - في الغالب - باسمه من علويين)، وتبيّن أنها تفعل ذلك منذ ما قبل بدء الثورة بفترة وجيزة. لهذا تحوّل إلى بعبع يخيف العلويين خصوصاً، خصوصاً وهم يرون صوره تُرفع في التظاهرات (رغم عدم تعلّق الشباب به كما نُشر في أكثر من متابعة صحفية في حينها). طبعاً فيما بعد أصبح شعار قناته الفضائية "الدم السُّنّيّ واحد"، وتوضّحت طائفيته، الأمر الذي همّش دوره في الثورة، لكنه كان قد حقّق ما أراد النظام: تحويله إلى بعبع العلويين. وربما كانت هذه هي المرحلة الأخطر في الثورة السورية؛ لأنها سمحت للسلطة البقاء متماسكة، ومنعت انجراف العلويين في الثورة (وكان ذلك ممكناً).

الثانية السعي الحثيث للتركيز على إسلامية الثورة، ولقد كانت قناة العربية (مثل قناة الجزيرة وكل الإعلام الغربي) وسيلة تشويه الثورة بإظهار أنها إسلامية، من خلال التركيز على بعض الشعارات الموضوعة قصداً. وربما كانت قناة الجزيرة هي الأكثر نجاحاً في هذا المجال؛ لأنها أوجدت منذ بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول شبكة من المراسلين الذين مهمّتهم كتابة الشعارات الإسلامية، وتصويرها، وإرسالها، كما كانت مهمّتهم فلترة كل ما يصل من فيديوهات، ونشر ما يوحي بالإسلامية فقط. ولقد بُذل

جهد كبير في هذا المجال، كان الهدف منه هو تعميم صورة أن الثورة إسلامية، بالتالي تأكيد خطاب السلطة الذي يؤكد أن ما يجري هو من افتعال الأصوليين والتكفيريين والسلفيين والإخوان (وهو ما أسمته السلطة "خطة بندر" التي نُشرت على موقع فيلكا - الذي على أساس أنه إسرائيلي، لكنه تحت إشراف عنصر منها -، التي هي في الواقع خطة مملوك/ بندر).

الدور الأخطر نشأ بعد تسلّح الثورة، فإذا كانت بعض قوى المعارضة تدفع نحو التسلّح لمواجهة السلطة، فقد فرض عنف السلطة، الذي كان مقصوداً منه ذلك، إلى الاندفاع نحو التسلح. وهنا أخذت السعودية تستحكم في الكتائب المسلحة؛ لتفرض عليها استخدام مصطلحات إسلامية في اسمها مقابل الدعم المالي (الذي كان هزيلاً في كل الأحوال). وهنا أظهرت أن التحوّل إلى السلاح قد اقترن بالأسلمة (في الوقت الذي كانت تربط به هذه الكتائب بسياسة المموّل السعودي). ولا شك في أن هذه المرحلة هي التي عزّزت الأسلمة في الثورة، وكرّست الانقسام المجتمعي، وضمان تماسك العلويين خلف السلطة خوفاً من هذا البعبع الذي كان خطاباً تردده السلطة؛ ليصبح واقعاً قائماً بالفعل.

الثالثة وهي المرحلة الأكثر خطورة؛ حيث فرضت الثورة على السلطة الانسحاب من مناطق مهمة من سورية نتيجة انعكاس الحراك الشعبي على بنية الجيش، الذي أصبح محتقناً، وبات ممكناً أن يُحدث انشقاقاً كبيراً، يخلّ في وضع السلطة ككل. لهذا فرضت وضعه في معسكرات مغلقة دون اتصال خارجي من جهة، وتمركزت قواها "الصلبة" في المدن الأساسية والمفاصل الاستراتيجية، من جهة أخرى. في هذه المرحلة قامت السلطة بإطلاق سراح قيادات وكادرات تنظيم القاعدة المعتقلين منذ سنوات (والتي كانت قد نظّمت بعضهم في السجن)، وهي تعرف (حيث أطلقوا بعد حوار مع علي مملوك) أنهم سوف يستقرّون في المناطق التي انسحبت منها؛ لأنها تعرف (ولقد روّجت لذلك) أن تنظيم القاعدة يستغل مناطق الفراغ؛ لكي يستقر فيها. والهدف هو خلق التنازع في هذه المناطق

بين هذا التنظيم (الذي كان الأمن قد أعطاه الاسم: جبهة النصرة) وقوى الثورة، الأمر الذي يوجد الفوضى، ويسمح باختراقها أمنياً، وبالتالي جرّ الكتائب المسلحة إلى صراع جانبي، ينهكها.

هذه الخطوات تحقّقت بعد لقاء في مطار دمشق، جمع كلاً من علي مملوك وبندر بن سلطان في شهر نيسان/ غبريل سنة ٢٠١١، كما تسرّب من داخل المطار حينها. ولهذا ترافقت مع دور سعودي لدعم إرسال "الجهاديين" إلى سورية، ولقد ضغطت على كل من الأردن وتركيا؛ لكي تسمحا لهؤلاء بدخول سورية عبر الحدود. الأردن رفض ربما نتيجة خوف صهيوني أميركي، وأردوغان رفض في البدء، لكنه وافق فيما بعد؛ لتصبح تركيا هي الممر الرئيسي لهؤلاء. هذه المرحلة هي مرحلة تدمير الثورة عبر تحويلها إلى صراعات طائفية، وصراع بين قوى الثورة و"الجهاديين"، والاستفادة من الفراغ والفوضى لكشف كادرات الثورة وتصفيتها. ولقد ظهر - فيما بعد - أن السعودية تدعم بشكل مباشر، أو غير مباشر تنظيم "أحرار الشام" (السلفي، والذي تشكّل من "جهاديين" كانوا معتقلين كذلك)، وجيش الإسلام السلفي والمرتبط مباشرة بها (بقيادة زهران علوش الذي كان معتقلاً كذلك، وأكد في أحد مقابلاته أن النظام حين أطلق سراحهم كان يعرف أنهم سيحملون السلاح)، ومجموعات أخرى، كما ظهر أنها تخترق جبهة النصرة.

كل ذلك من أجل أن تنتهي الثورة، وربما كانت قد نجحت في أن تكرّس الانقسام المجتمعي، وبالتالي تؤخّر نجاح الثورة، ومن ثم؛ تتحكّم في مسار كتائب مسلحة أساسية بما يمنعها من إسقاط النظام في اللحظات التي بات فيها ضعيفاً نهاية سنة ٢٠١٢ إلى معركة القصير؛ حيث تعزّز وضع النظام بتدفّق القوى الخارجية لحمايته ومنعه من السقوط (حزب الله والكتائب الطائفية العراقية والحرس الثوري الإيراني). وبالتالي أن تدفع لأن يتحوّل الصراع إلى استعصاء، و"تقاتل أهلي"، ومن ثم؛ تفاوض إقليمي ودولي للتوصل إلى حل، يعبّر عن توازن القوى الإقليمية والدولية.

وكل ذلك أدخل الثورة في متاهات، وأطال أمدها، كما وأعطى السلطة كل الظروف التي تسمح لها بالقتل والتدمير والتهجير والاعتقال. ولقد استفادت السعودية من ناحية في أن التركيز العام ظل مشدوداً نحو سورية، وبات طابع الثورة يربك، و"يخيف"، ومن جهة، أخّرت انتقال الثورة إليها، وربما اعتقدت أنها أفشلت انتقال الثورة إليها. وهي تعمل منذ زمن على ترتيب تماسك بنية السلطة بعد التفكك الذي حاقها نتيجة استمرار سيطرة الجيل الأول من آل سعود بعد أن هرم، والخوف من تصاعد تناقضات الجيل الثاني، وبالتالي ضعف الدولة، وانفتاح الصراع الشعبي ضدها.

السعودية أرادت أن تتحوّل الثورة إلى مجزرة، بالضبط كما أرادت السلطة، من أجل أن توقف المد الثوري، وأن تضمن عدم انتقال العدوى إليها. أظن أنها لن تفلح في ذلك، لكنها أسهمت في كل هذا التدمير والقتل الذي مُورس، والدم الذي سال.

٣) ثورة في وضع عالمي مأزوم

إذا كان باراك أوباما قد حاول أن يلتفّ على الثورتين التونسية والمصرية بسرعة، فدفع عبر الضغط المباشر لتحقيق تغيير في السلطة، يبعد الرئيس، كي لا تتوسّع الثورة، وتكبر، ولا يعود من إمكانية لضبط مسارها، الأمر الذي يدفع إلى تحقيق تغيير غير مسيطر عليه. فقد امتدت الثورات أكثر، وبات الأمر مربكاً، خصوصاً أن صدى الثورات لم يصل البلدان العربية فقط، بل اخذ يتوسّع إلى أوروبا (ما حدث في إسبانيا وإيطاليا، وتوسّع الحراك في اليونان، وحتى فرنسا)، ووصل أميركا (احتلّوا وول ستريت)، ومن ثم؛ نهض في تايلاند والبرازيل وتركيا، ووصل أوكرانيا. لقد بدت صورة عالم ينفلت، وصراعات تتوسّع، وتتضخم، وشعوب تتحرك من أجل التغيير.

الرأسمالية في أزمة عميقة، انفجرت في سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨، ورغم محاولات حلها، فقد ظهر أنها عصية على الحل. هذا الأمر كان يخيف أميركا، المَعني الأول بالأزمة وربما بنتائجها؛ حيث أصبح واضحاً

أن ما حدث في البلدان العربية ليس منفصلاً عن الأزمة تلك، ولن يكون منفصلاً عن توسّع الثورات؛ لتصل إلى بلدان كثيرة، بما في ذلك بلدان رأسمالية في المراكز. وإذا كانت أميركا قد قررت منذ بداية سنة ٢٠١٢ "الانسحاب الهادئ" من المنطقة (عدا بلدان الخليج) إلى آسيا والمحيط الهادي، وسلّمت بأن تلعب روسيا دوراً محورياً في سورية، فلم يكن لديها مانع على أن يتفاقم الصراع في سورية، بما يجعله يتحوّل إلى مجزرة. فهي تريد أن تُخيف الشعوب التي تتهيّأ للثورة. ربما هذا كان الأهم في سياسة أميركا تجاه ما يجري في سورية، رغم أنها أرادت التدمير والقتل وكل هذه البشاعة التي غطّت على بشاعتها في العراق، وأوجدت "صورة نمطية" لما يمكن أن تفضي إليه الثورات. وإذا كانت لا تتدخل بشكل مباشر في السنة الأولى من الثورة، وربما إلى نصف السنة الثانية التي اعتمدت فيها على الحوار مع روسيا، وعلى التوصل إلى مبادئ جنيف١، نتيجة ارتباك وضعها بعد أن توصلت إلى عجزها عن حل الأزمة الاقتصادية، وعن ضرورة إدارتها فقط، ومن ثم؛ قررت تركيز الأولوية في آسيا والمحيط الهادي، فقد ظهر أنها أخذت "تشاغب" بعدئذ عبر اللعب بالمعارضة، وتخويف السلطة، ولكنْ؛ مع التركيز على منع الدعم العسكري للمعارضة من أي دولة كانت، وربما كانت تسمح بدفعات محدودة لضمان استمرار الصراع فقط. لقد باتت مَعنية بإطالة أمد الصراع، وبزيادة توحّش السلطة، دون أن تُقدم على خطوة جدية، رغم أن ما كانت تمارسه السلطة يُصنّف في باب الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية.

ولقد ظهر أن كل نشاط القوى الإمبريالية يتمحور على استمرار الصراع، وليس على وقفه. لهذا وعدت المعارضة، وراوغت، وأعلنت مواقف، ومارست عكسها، واعترفت بالمعارضة دون أن تمكّنها. ولعبت بها إلى الحد الذي أدى إلى تشوّهها وظهورها كصورة كاريكاتورية هزيلة، وفاسدة. هذه القوى كانت تريد زيادة وحشية السلطة، وكانت تحمي هذه الوحشية، وإن عبر الفيتو الروسي. كانت تريد صورة مرعبة لكل نشاط ثوري، لكل

حراك شعبي. كانت تريد إعطاء درس لشعوبها؛ لكي لا تفكر بالثورة. وبالتالي إذا كانت أميركا قد حقّقت إضعاف سورية كبلد، وتوصلت إلى سحب السلاح الكيماوي، لمصلحة الدولة الصهيونية بالأساس، فإن "الرمزية" التي تعمّمها مهمّة بالنسبة لها من منظور الأثر الذي يمكن أن تُحدثه في وضع عالمي، يسير نحو التفجّر. وهذا ما تعمل، مع البلدان الرأسمالية الأخرى، على أن يخدم إجهاض كل إمكانات تصاعد صراع الطبقات في العالم، ونهوض الثورات التي هي حتمية في ظل الأزمة العميقة التي باتت تعيشها الرأسمالية كنمط. رمزية صورة تمرّد شعب أدى إلى "حرب طائفية" وانفلات أمني، واستغلال "الارهابيين"، وفوضى ودمار شديد، وبالتالي "تدمير الذات". وهي الصورة التي ينقلها الإعلام الغربي، ويشترك في اختراعها وتعميمها وتهويلها. لهذا كان يتحدث منذ بدء الثورة السورية عن "حرب طائفية"، وعن "إرهابيين"، وعن أصولية إسلامية تتمدّد.

في المقابل، كانت روسيا قد خرجت من سورية بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً بعد استلام بشار الأسد السلطة؛ حيث أبعد كل "الجيل القديم" في أجهزة الدولة الحسّاسة، ووضع آخرين يتوافقون مع "التوجه الجديد" الذي كان يتعلق بالتغيير السريع للنمط الاقتصادي نحو اللبرلة، والذي كان يعني الميل نحو أميركا زعيمة "العالم الحر". بعد انكشاف أميركا لتغيير النظام على ضوء اغتيال رفيق الحريري لم يتحسّن الوضع كثيراً مع روسيا، فالأموال المنهوبة كانت تُرحَّل إلى الخليج، ثم إلى تركيا. وكرّس هذا الأمر نجاح باراك أوباما والتقرّب التدريجي الذي كان قد بدأ. بعد الثورة بالضبط كان النظام مضطراً للتفاهم مع روسيا؛ لكي يحمي وضعه العالمي؛ حيث كان يعتقد بأن التدخل الأميركي هو أمر ممكن. وهذا ما فتح على مساومة، ربما لم يكن يحلم الروس بها؛ أي مقايضة الموقف السياسي في مجلس الأمن بالمصالح الاقتصادية (كما هو الأمر مع إيران). وهنا لم يعد الأمر يتعلق بالخوف العالمي العام من الثورات، والذي كانت روسيا تخافه كذلك، ولا الخوف من الأصولية التي غذّتها

السلطة، بل أصبح يتعلق بمصالح مباشرة (جرى توقيعها في صيف سنة ٢٠١٢، وتتعلق بالسيطرة على النفط والغاز وكل المشاريع الاقتصادية التي كانت لتركيا، إضافة إلى توسيع القاعدة البحرية في طرطوس). لقد كانت أميركا تحاصر توسّع روسيا، اقتصادياً وسياسياً، لكن أزمة سنة ٢٠٠٨ فتحت الباب لروسيا؛ لكي تصبح أكثر جرأة في محاولة التوسع الخارجي، في وضع بات يظهر واضحاً فيه أن أميركا باتت أضعف فأضعف. بالتالي كان الوضع السوري المستجد هو اللحظة التي جعلت روسيا تتصرف كقوة إمبريالية، وتسعى لتكريس مصالحها. وبالتالي أن تصبح المدافع الشرس عن السلطة في سورية، وأن تعمل على أن يجري الاعتراف بأحقّيّتها بالسيطرة هناك. أميركا وافقت، ولعبت دوراً مهماً في إزاحة المنافسين (تركيا وقطر وفرنسا)، في سياق ترتيب وضعها العالمي على ضوء ظروفها الجديدة.

روسيا هنا باتت تتدخل مباشرة لسحق "الأصولية"، ولتلويث الثورة؛ كي لا تصل إليها، في الوقت الذي باتت مَعنية ببقاء السلطة؛ لكي تحصد نتائج كل الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية التي وقّعتها معها.

لهذا بات للسلطة حليف، يدافع عنها سياسياً، ويمدّها بالخبرات والسلاح بشكل جنوني. ومن ثم؛ أصبح لروسيا كل المبرّرات لسحق الثورة، حتى حين أصبح واضحاً أنه يمكن ترتيب الوضع لمصلحتها عبر تغيير شكلي في السلطة، يُبعد بشار الأسد. لقد ظهر لها أن مصالحها لن تتحقّق إلا في ظل سلطة بشار الأسد. وهذا ما أبقى السلطة متماسكة وقوية لفترة طويلة، وجعلها تمارس كل وحشيتها مطمئنة لوجود الحماية الدولية المباشرة، المتمثلة في الفيتو الروسي.

بخصوص إيران، كان من الطبيعي أن تدافع عن السلطة نتيجة العلاقة "التاريخية"، التي كانت تجعل من سورية ممراً لإرسال السلاح إلى حزب الله، والقاعدة الخلفية له، رغم أن النظام السوري لم يكن "تابعاً" بالمعنى الذي حدث بعد الثورة؛ حيث كان يقيم دائماً توازناً بين إيران والسعودية،

ثم بين إيران وتركيا. لقد عدّ النظام الإيراني أن سقوط بشار الأسد هو نهاية لحزب الله وللوجود الإيراني في المنطقة من جهة، وتهديد لإيران من جهة أخرى، لأنه كان يعدّ أن توسّع الثورات سوف يفرض وصولها إلى إيران ذاتها، المحتقنة نتيجة سحق ثورة سنة ٢٠٠٩، كما نتيجة الانهيار الاقتصادي والإفقار الشامل الذي بات يلفّ معظم قطاعات الشعب. بالتالي قرر الدفاع المستميت عن النظام في سورية، وصل إلى حد إرسال مقاتلين من إيران (الحرس الثوري)، ومن لبنان (حزب الله)، ومن العراق (عصائب أهل الحق وفيلق بدر وكتائب أبو الفضل العباس وحزب الله العراق) بعد أن كان قد لعب دوراً محورياً في وضع استراتيجية مواجهة الثورة (بالتنسيق مع خبراء روس)، وتابعها عملياً عبر خبراء وكبار ضباط، ومشاركة قنّاصة وطيارين في المرحلة الأولى من الثورة، والتي تطورت إلى المشاركة العسكرية المباشرة بعد أن أصبح النظام السوري مهدداً بالسقوط نهاية سنة ٢٠١٢.

بمعنى أن الشعب السوري بات يقاتل، ليس النظام فقط، بل كذلك كلاً من إيران (وتابعيها) وروسيا، وأشتاتاً، تجمعت لأسباب متعددة، منها طائفي (من اليمن والباكستان)، ومنها قومي، أو "أممي". وهذه هي المرحلة الأصعب في الثورة؛ حيث بات الشعب يواجه قوى متعددة قوية عسكرياً، في الوقت الذي كانت هذه القوى تدعم إرسال "الجهاديين"، وتدير معركتهم في المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة. فداعش والنصرة هي من القوى المُسيطَر عليها من قِبل أجهزة المخابرات السورية والإيرانية، وعملت بتنسيق كامل معهما.

إذنْ؛ سنرى بأن "أصدقاء الشعب السوري" كانوا يعملون على تخريب الثورة وتفجيرها من الداخل، و"أعداء الشعب السوري" دعموا السلطة بكل القدرة التي يستطيعونها. وكان مركز الفعل "المشترك" (أو المتكامل) هو أسلمة الثورة، وتوسيع دور وفاعلية "الجهاديين"، وتدمير القاعدة التحتية للثورة، بينما تقوم السلطة بتدمير البنية التحتية والشعب عموماً. فما كان

يبدو تنافساً دولياً، وصراعاً على السيطرة العالمية لترتيب وضع العالم على ضوء موازين القوى الجديدة، كان موحّداً فيما يتعلق بالوضع السوري؛ حيث كان يجب وقف المد الثوري بالأساس، كما كان واضحاً أن أميركا لا تمانع في السيطرة الروسية على سورية، وكذلك لا تمانع في أن يدمّر النظام البنية التحتية والجيش، ويقتل الشعب من أجل "تهزيل" سورية، وتهميشها. وبهذا لم تكن تمانع في التدخل العسكري الإيراني (بتوابعهن بما في ذلك حزب الله)، ولا بالفيتو الروسي، ولا بكل الوحشية التي يمارسها النظام، والتي ترقى إلى مصافّ الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

في مستوى ثالث، ظهر توافق بين كل من تركيا وقطر وفرنسا، يقوم على تحضير بديل للنظام مُسيطَر عليه. لقد كانت كل من تركيا وقطر حليفاً أساسياً للنظام السوري، كان يوازن التحالف مع إيران، ويلعب دور الموحّد بينها. وحصلتا على مصالح اقتصادية كبيرة. لكنهما أحسّا بأن عدم تقديم السلطة لتنازلات سوف يؤدي إلى سقوطها، وبالتالي خسارتهما كل المصالح التي حقّقاها. لهذا عملا أولاً على إقناع السلطة بضرورة التغيير، وأظن أنه كان هذا الخيار الأساس لهما نتيجة "العلاقة المميزة" التي ربطت زعماءهما ببشار الأسد على ضوء كل التنازلات التي قدّمها (والتي كانت كذلك في مصلحة المافيات التي يمثلها)، لكن رفض السلطة تحقيق أي تغيير (وكان يطرح الأتراك تشكيل دولة ديمقراطية تعددية) هو الذي فرض عليهما الانتقال إلى ترتيب بديل، يحقّق مصالحهما. وفي ذلك تشاركا مع فرنسا التي كانت تطمح منذ زمن للدخول إلى السوق السوري، والاستحواذ على مشاريع، خصوصاً أنها رعت تسلُّم بشار الأسد السلطة وراثياً، وأشرفت على عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي. بهذا تشكّل المحور الثلاثي الذي يريد فرض سلطة بديلة، وتمثلت في المجلس الوطني السوري، الذي تشكّل بمجهود تركي قطري فرنسي بالأساس، وكان الهدف منه هو فرض تمثيله للثورة، والاعتراف العالمي به، ومن ثم؛ إسقاط السلطة، بشتى الطرق، منها التدخل العسكري، الذي كان أفقه

مسدوداً نتيجة الرفض الأميركي، الرفض الذي لعب دوراً في شلّ نقاش الأمر في الحلف الأطلسي.

وهنا فُرض البديل بقوة الدفع الخارجي، بغضّ النظر عن كل ما قيل عن دعم داخلي، كان وهمياً. لكن الأخطر تمثّل في أن سياسات هذه الدول الإعلامية والعملية كانت تصبّ في مسار الأسلمة، وتخويف المجتمع من المعارضة والثورة. وبالتالي كان يبدو متناسقاً مع الدور السعودي رغم التناقض الذي كان يحكم التصورين: السعودية تريد تخريب الثورة عبر الأسلمة ودعم السلطة، وهذا المحور يريد الأسلمة من أجل تبرير وصول المجلس الوطني (الذي عماده جماعة الإخوان المسلمين) إلى السلطة. وكان متّسقاً مع السياسة الإمبريالية عموماً رغم الاختلاف على البديل.

في كل ذلك نلمس كيف أن الإمبريالية بكل بلدانها، والقوى الإقليمية التي كانت تطمح للسيطرة، والنظم العربية التي كانت ترتعب من الثورات، عملت من أجل التشويه وتدمير الثورة. وكانت الأسلمة العنصر الأول؛ لأنها كانت تخيف "الأقليات" وقطاعاً من الشعب عموماً. ومن ثم؛ عبر التسليح الذي ارتبط بأسلمة أشد، قادت إلى تسريب "الجهاديين" بدعم من كل هذه الأطراف، وبمساعدة من السلطة ذاتها. وكان ربط المعارضة (التي باتت خارجية عموماً، بعد أن كان الإخوان المسلمون هم في الخارج فقط) بالقوى الإمبريالية يسهّل هذه العملية؛ حيث ظهرت كتائب لهذه القوى، كـ "عميلة" لها، وسهّلت التغرير بالشباب حول الأسلمة والتسلح، وبالخضوع لتكتيكات تلك الدول.

هكذا نلمس كيف توحّد "الأعداء" في مواجهة الثورة، الذين يعدّون أن النظام معادٍ للإمبريالية وممانع، ويدعم المقاومة، والذين كانوا يصنّفون في "اليسار"، والطبقات الرأسمالية والطغم المالية التي تخاف الثورات، وتشعر أن مصيرها قد بات مهدداً. توحّدوا في توليفة تبدو متناقضة في الإعلام، وبما هو واضح مكشوف، لكنها موحدّة في الواقع؛ لأنها تريد تدمير

الثورة، كلّ من موقع طبعاً، لكنهما يقومان بالعمل ذاته. وإنْ في نسقين مختلفين، الأول يدعم النظام عسكرياً وسياسياً وبشرياً وإعلامياً، والثاني يخرّب الثورة تحت يافطة دعمها، ويفكّكها عبر تطييفها، وشراء نخب منها، وأيضاً السماح للنظام بأن يمارس كل ما يستطيع من الوحشية. وهذا يُظهر كيف أن القديم يعمل سواء بوعي، أو باللا وعي؛ لكي يجهض الجديد الذي ينفتح العالم عليه، بالضبط؛ لكي يبقى.

وبالتالي سنلمس أنه على أعتاب تشكّل نظام عالمي جديد في "اللحظة السورية" تقف القوى المتعادية في النظام القديم موحّدة للإجهاز على الثورة. نلمس كيف يتوحّد الإمبريالي و"ضد الإمبريالي" في جبهة، من أجل تدمير ممكنات الولوج إلى عصر جديد، تفتتحه الثورة.

الجزء الثالث
أزمة الثورة

الفصل الحادي عشر
الثورة السورية في دائرة التشوّش

لم يكن وضع الثورة السورية واضحاً كما في تونس ومصر نتيجة الوضع الجيو سياسي للسلطة السورية، وهذا أمر أشرت إليه في الفصل الثاني، لكنْ؛ لا بد من أن نلاحظ بأن الثورة دخلت في مرحلة التشوّش بشكل أسوأ مما كان حين انطلقت. والمشكلة هنا تتمثل ليس في أن الآخرين تشوشوا، بل أن الثورة ذاتها باتت مشوّشة. وهذا أمر خطر، وأخطر من تشوّش فئات وقوى "خارجية"؛ لأنه يمسّ الممارسين أساساً.

فمَن يلقي نظرة على وضع الثورة سوف يصطدم بالفوضى والانفلات، والزعرنة، ويصطدم أكثر بالمعازب التي تتشكّل؛ حيث تهيمن كل مجموعة على منطقة، وتقيم سلطتها فيها. والآن قيام "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) بفرض سلطتها على مناطق، لم تحررها أصلاً، وبعكس ما يقال عنها لم تقاتل من أجل دحر قوات السلطة عنها، بل أتت على مناطق فارغة من السلطة، لم يعرف الناس فيها تأسيس سلطة بديلة لسلطة النظام الذي قرّر الانسحاب منها نتيجة إشكالياته التي جعلت قواه العسكرية تتشتّت، وتضعف، بالضبط ليس نتيجة قوة عسكرية، بل نتيجة الاحتقان الذي جعل قطاعات واسعة من الجيش قابلة للانشقاق، الأمر الذي فرض عليه وضعها في معسكرات مغلقة، وبالتالي الاعتماد - فقط - على "البنية الصلبة" التي يمتلكها (والتي تهشّمت، الأمر الذي فرض عليه الإتيان بقوى حزب الله وكتائب أبو العباس والحرس الثوري الإيراني، كما أشرنا قبلاً).

هذا الانسحاب فرض كل تلك الفوضى؛ حيث سعت مجموعات

إلى السيطرة، وإقامة سلطة، واستطاع الشبيحة "السابقون" والمجرمون والعصابات انتحال صفة الجيش الحرّ. وأخيراً أتى "الجهاديون" الذين لا يظهرون إلا في "مناطق الفراغ" (وهذا معروف عنهم في كل المتابعات لنشاطهم). وهم لم يأتوا لقتال النظام، بل أتوا لكي يحلوا محل النظام بإقامة "الدولة الإسلامية". وإذا كان هناك مَن رحّب بهم توهّماً بأنهم آتون لمساندة الشعب، أو هلّل لقدراتهم العسكرية، وإنسانيتهم، فقد هيّأ لهم الأرضية؛ لكي يستحكموا، وهذه هي الخطوة الأولى في طريق فرض سلطتهم.

الآن، باتوا يفرضون سلطتهم بالقوة، ويطبّقون قوانينهم عبر الهيئة الشرعية، يعتقلون، ويعدمون، ويقتلون، ويفرضون قِيَماً، هي قيم قرون الانحطاط والتخلف التي بادت منذ مئات السنين (حتى في أكثر مجتمعاتنا تخلّفاً). وبالتالي بات الوضع موزييكاً مرعباً.

بالتالي بات الشعب مشتّتاً بين أن يقاتل النظام، أو يعمل على إنهاء الفوضى وضبط العصابات التي تحتمي باسم الجيش الحر، أو مواجهة "دولة العراق والشام". البعض من المعارضة "العبقرية" يعدّ أن المعركة الرئيسة هي مع النظام، وبالتالي يدعو إلى تجنّب "المعارك الجانبية"، و"عدم الانجرار إلى مخطط النظام". وبتحليل كل هذه الكلمات نستنتج بأنه علينا أن نترك الفوضى والخطف والسرقة التي تُمارَس باسم الثورة، وأن نقبل بسلطة "دولة العراق والشام"، وأن نقبل بهم كذلك. لكنْ؛ هل الفوضى تسمح بتحقيق انتصار؟ وهل تهريب الشعب من الثورة نتيجة كل هذه الممارسات يفيد الثورة وانتصارها؟ وهل تسليم الشمال والشرق لـ "دولة العراق والشام" يعزّز انتصار الثورة؟

لن أتحدث - هنا - عن الترابط بين "جبهة النصرة" ومن ثم؛ "دولة العراق والشام"، أو عموماً "الجهاديين" القادمين من كنف السعودية وأميركا وباكستان والخليج، والذين جرى "التبرّع" بهم من الشبيحة والأمن، بأجهزة الأمن، لكنْ؛ كفعل "تكتيكي". أليس مدمراً لقوة الثورة أن نقبل

هذا التشتّت الذي لم نصنعه نحن، بل صنعه آخرون؟ هل تنتصر "ثورة في فوضى"؟ وخصوصاً إذا كانت الفوضى ممنهجة، ومدروسة من قِبل النظام وجهات عديدة، لا تريد انتصار الثورة وسقوط النظام.

الأمر يحتاج إلى فهم سياسة هذه القوى، ورغم مرور زمن على وجودها (نهاية شهر نيسان سنة ٢٠١٣) لم يُفهَم وضعها ودورها بعد، ولهذا لا بد من تجريم "دولة العراق والشام" وجبهة النصرة، وتحريم وجودهما في كل سورية، وتجريم كل مَن دافع عنهما. ثم أيضاً وكذلك تفعل مختلف الكتائب المسلحة في كل المناطق، ومَن يشذّ لا بد من أن يُحاسَب. هنا الصراع لا علاقة له بالإسلام، فهؤلاء "الجهاديون" جَهَلَة في الدين، والعصابات لا تعرف الدين. بل هو من أجل إنقاذ الثورة بعد أن غرقت في متاهات المصالح الذاتية، والتخريب في العديد من المناطق السورية. فالثورة بحاجة إلى إعادة بناء، وإعادة البناء تقتضي تنظيف الثورة.

الثورة السورية تزداد تشوّشاً

فالثورة السورية تدخل في حالة من التشوّش الشديد، سواء تعلق الأمر بطابعها، أو بدور الشعب فيها، أو باحتمالات وصولها إلى نهاية، تشير إلى نجاحها. هذه الأمور تدفع إلى حالات من اليأس والقنوط، وحتى إلى انقلاب المواقف. وباتت تظهر المسألة وكأنها مجزرة يقوم بها متآمرون، أو مهووسون. وفي النهاية "تتدمّر سورية لمصلحة المشروع الإمبريالي". وهذا ما يزيد الميل لدعم السلطة من قِبل أطراف عربية ودولية، وتلاشي التعامل مع ما يجري انطلاقاً من أنه ثورة.

الصورة الأخيرة تشكّلت على أساس أن ما يجري هو صراع بين "دولة العراق والشام الإسلامية" (وجبهة النصرة) والنظام السوري، بعد أن أخذت هذه تتمدّد في الشمال والشرق، وباتت تحاول فرض سيطرتها على كل هذه المناطق، ومن ثم؛ فرض قانونها "القادم من عصور الظلام"، والذي لا يفعل سوى تدمير كل شيء من أجل "الدولة الإسلامية". وإذا كان قتالها

النظام محدوداً، كما تشير كل الوقائع العملية (وليس الإعلامية)، ولقد تواجدت بالأساس في المناطق التي كانت قد انسحبت السلطة منها، بفعل قوة الثورة، فقد سارعت إلى فرض "الدولة الإسلامية" بقوة السلاح بعد أن تمكّنت، أو ظنّت أنها تمكّنت. لكنها - وفق المنظور الذي يتحكّم في فهم الثورة - تحسب بأنها القوة الأساسية التي تقاتل النظام. الأمر الذي يعطي الصورة بأن المعركة قد أصبحت بين النظام وتنظيم القاعدة (حيث دولة العراق وجبهة النصرة فرعان منه).

يزيد من هذا التشوّش كل مظاهر "الأسلمة" التي تكتنف الكتائب المسلحة، سواء من حيث الأسماء، أو الأشكال، أو حتى التصريحات.

وإذا كانت الثورة قد باتت مسلحة في معظم فاعلياتها، بعد أن انهارت إمكانيات التظاهر وأشكال الاحتجاج الأخرى، نتيجة ميل قطاع كبير من الشباب الذي كان يتظاهر إلى العمل المسلح، والدمار الذي أحدثته السلطة، وهي تواجه المجموعات المسلحة كعقاب للشعب الذي تمرّد على سلطتها، وبالتالي تحوّل جزء آخر من المتظاهرين إلى العمل الإغاثي، أو أصلاً تشردهم. إذا كانت الثورة قد باتت مسلحة فقط، بفعل كل ذلك، اكتملت صورة أن الصراع بات صراعاً مسلحاً بين السلطة ومجموعات "أصولية"، وأن ثورة الشعب قد انتهت.

ولا شك أن زيادة دور الإسلاميين، وسرعة ميلهم إلى فرض سلطة قروسطية (هي نتاج أحطّ مراحل التخلف في التاريخ العربي الإسلامي بعد انهيار الدولة المركزية)، مع كل مظاهر الأسلمة الأخرى، أوجدت حالة إحباط لدى قطاع من الشعب الثائر، وفرضت زيادة الخوف لدى فئات اجتماعية، كان يجب أن تنخرط في الثورة، وبالتالي زيادة الارتباك في صفوف الشعب الثائر.

وكان كل ذلك يُستغَلّ من أجل تشويه الثورة، والتركيز على طابعها "المؤامراتي"، والطائفي الأصولي، وهو ما كان يعزّز من وضع النظام بعد

أن كان يتهاوى نتيجة الضعف الشديد الذي طال قوته العسكرية (وهو الضعف الذي فرض عليه استقدام قوات حزب الله، وكتائب أبي الفضل العباس الطائفية من العراق، وقوات من الحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى الدعم العسكري الروسي). كانت معركة القصير هي المفصل هنا؛ حيث أعيدت "فاعلية" السلطة عبر القوات التي استقدمتها، وفتحت في الوقت ذاته على سعي "دولة العراق والشام الإسلامية" إلى السيطرة على المناطق التي هي خارج سلطة النظام. وهو ما يظهر أن "تناسقاً" ما يحكم كل ذلك. خصوصاً بعد سعي السلطة إلى استرجاع حمص، والغوطة، والتوجّه إلى حسم الصراع بالقوة.

لم تنجح السلطة في ذلك، لكنْ؛ ما يظهر واضحاً على الأرض هو أن المراوحة هي السمة التي تحكم الوضع العسكري. هناك تقدّم للكتائب المسلحة، وتقدّم مقابل للسلطة، وهكذا منذ فترة، دون أن يستطيع أيّ منهما تحقيق الحسم. وهنا خصوصاً الكتائب المسلحة التي تعبّر عن الثورة؛ حيث مايزال التسليح شحيحاً، وكل الوعود كانت فارغة. وما كان يصل هو هامشي، ولا يتجاوز محاولة "حفظ التوازن"، وعدم السماع بالحسم. هذا الأمر ينعكس سلباً على "مزاج" ومعنويات الشعب؛ حيث يشعر بأننا ندخل في "نفق طويل"، يتّسم بصراع دموي، لا أفق له. المراوحة في الصراع توحي بذلك، ولهذا تثير حالة اليأس التي تراكم العناصر التي تولدها. لكن ذلك - أيضاً - يعزّز النظرة التي باتت ترى فيما يجري "صراعاً مسلحاً" بين سلطة وأصوليين. خصوصاً حينما يشار إلى مصادر التسليح؛ أي الغرب.

كل ذلك في ظل اهتراء المناطق التي أُسميت محرّرة، بالضبط نتيجة الفوضى، و"التشبيح الثوري"، والعصابات، وتنافس الكتائب المسلحة، وعدم تعاونها، وأخيراً دور دولة العراق والشام وجبهة النصرة وجيش الإسلام الذي حوّل الصراع من صراع مواطني هذه المناطق ضد السلطة إلى صراعها مع هؤلاء، بالضبط نتيجة محاولتهم فرض سلطة، لا يقبلها أكثر الناس إيماناً في مجتمع، تجاوز القرون الوسطى منذ زمن طويل، وباتت تحكمه قيم حديثة.

وأيضاً كل ذلك في ظل وضع اقتصادي بالغ الصعوبة نتيجة توقف عجلة الاقتصاد أصلاً، وفقدان قطاعات واسعة مداخيلها، وشحّ المواد السلعية، خصوصاً الغذائية. وغياب كل سلطة سوى سلطة "المسلحين"، رغم المحاولات التي جرت في العديد من المدن والأرياف لبناء سلطة شعبية، كانت تُجهضها القوى المسلحة، ودولة العراق والشام خصوصاً.

هذا الوضع يشير إلى غياب أفق الحسم العسكري من قِبل الثورة، في الوقت الذي تغرق فيه المناطق التي أُسميت محرّرة بكل هذه الفوضى والفلتان، بالتالي يُغرِق الثورة في التشوّش، وينمّي الميول للوصول إلى "الخلاص" بأي طريق كان. لكنه كذلك يشوّش على الثورة ذاتها، فهل هي ثورة؟ أو فوضى؟ وهل هؤلاء ثوار يريدون إسقاط النظام؟ أو مجموعات تتسابق على السيطرة، وبعضها يمارس عمل العصابات؟ وهل نريد إسقاط النظام من أجل دولة مدنية؟ أم أن الهدف هو إقامة "الخلافة الإسلامية"؟

السؤال الذي يطرح بعد ذلك، وبكل بساطة: هل هذه ثورة؟ ويكون الجواب هو أننا خرجنا من دائرة الثورة، ودخلنا دائرة العبث. هل الوضع فعلاً كذلك؟

إلى الآن، لا أظن ذلك على الإطلاق، لكن كل المشكلات المشار إليها بحاجة إلى معالجة حقيقية قبل أن يحدث ذلك. فالشعب مايزال يسعى لتغيير النظام، رغم كل حالات اليأس، أو حتى الانقلاب على الثوة. وبالتالي لا بد من إعادة تقييم شديدة الدقة للوضع القائم، وتحديد استراتيجية واضحة. فالثورة انطلقت من أجل إسقاط النظام، لكنْ: أيضاً من أجل تغيير النمط الاقتصادي الذي أفضى إلى وجود أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، وأعداد هائلة من المُفقَرين. ولتحقيق ذلك لا بد من تحقيق عدد من المسائل التي باتت ضرورية جداً:

أولاً: لا بد من الحسم مع كل المجموعات التي أتت لتنفيذ مشاريعها في سورية، وهنا دولة العراق وجبهة النصرة وجيش الإسلام، فهذه قوى

"غريبة"، وتمارس ما يخرّب على الثورة، وتشتّت نشاط الشعب عبر إدخاله في صراع جانبي خطر جداً، من خلال افتعال الصراعات الطائفية، والفرض الأصولي والقتل العشوائي أو المبني على "فتوى". هذا يستلزم موقفاً واضحاً من المعارضة والكتائب المسلحة. بالتالي يجب أن ينتهي وجود هذه القوة؛ لكي تنتظم الثورة بشكل أفضل، فهي ثورة مضادة، وليست قوة دعم للشعب في مواجهة السلطة.

ثانياً: لا بد من أن تكون المجالس الشعبية هي السلطة الفعلية في كل المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة. الشعب الذي قاتل هو الذي يجب أن يحكم ويدير أموره في مناطقه (من الخدمات، إلى الأمن، إلى القضاء، إلى تسهيل أمور المواطنين). فلا سلطة غير سلطة الشعب، والكتائب المسلحة هي للقتال ضد قوات النظام، وليس لفرض سلطة، أو التحرش بالناس، أو ممارسة كل أشكال التعدي.

ثالثاً: لا بد من وجود خبرات عسكرية جدية؛ حيث إن معظم المقاتلين هم شباب متحمس، لكنه لا يعرف الحروب، ولا القتال. ومن ثم؛ يجب توحيد الكتائب ومحاسبة كل مَن يريد التمسك بسيطرته على مناطقه، أو إقامة "سلطة تافهة" على قرية، أو حي، أو حتى مدينة.

رابعاً: لا بد من القطع مع كل القوى الخارجية التي تزيد من تفتيت الكتائب، وتربطها بسياساتها الخاصة بعيداً عن الثورة. هذا الباب الذي فتح بحجة الدعم العسكري والمالي يجب أن يُغلَق؛ لأنه أضر أكثر مما أفاد، ومن ثم؛ يمكن ترتيب الدعم عبر الهيئة المركزية (إذا كان هناك مَن يريد الدعم بعد أن توضح أن الوعود كلها كاذبة).

خامساً: كيف يمكن أن تتشكّل قوى سياسية حقيقية، يمكنها التعبير عن الثورة؟ ما هو قائم عاجز عن ذلك، ولقد أضرّ بالثورة كثيراً خلال المرحلة الماضية، بالتالي لا بد من بناء سياسي في داخل سورية، يمكنه التعبير الحقيقي عن الثورة.

لكن كل ذلك - ربما - يحتاج إلى "مبادرين"؛ حيث تغيب القوى السياسية، أو تكون عاجزة؛ حيث لا بد للثورة أن تعود واضحة بعد أن تتخلص من كل ما علق بها من ركام التاريخ الوسخ.

مأزق الثورة وتناحر "الثوريين"

يبدو كل الوضع السوري في مأزق "مأساوي" إذن؛ حيث يظهر تعقّد "المساومات" الدولية، وعدم مقدرة روسيا وأميركا الوصول إلى توافق نهائي يؤدي إلى فرض الحل الذي بات معروفاً على كل الأطراف؛ حيث ماتزال المناورات الدبلوماسية تحكم نشاط كل منهما، ظهر ذلك في سياق السعي لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين النظام السوري لاستخدامه الأسلحة الكيماوية، ويقرر الاتفاق بينهما كأساس لـ "وضع اليد" على هذه الأسلحة، وتدميرها. فأميركا أرادت قراراً ملزماً تحت البند السابع، وناورت روسيا من أجل عدم صدور القرار تحت البند السابع، بل تحت البند السادس الذي لا يجيز استخدام القوة، ولقد صدر تحت البند السابع مع ربط التدخل بالعودة إلى مجلس الأمن.

كان خلال ذلك يجري الترتيب لعقد مؤتمر جينيف٢، وتجري تهيئة الأطراف المختلفة لحضوره. وهذا ما أوجد مفاعيل على الأرض متناقضة، وبات الضغط من أجل سحب الأسلحة الكيماوية يصبّ في "تهذيب" السلطة؛ لكي تخضع لمنطق الواقع، رغم كل التصريحات "العنترية" الروسية، والكلام "التافه" الذي اعتاد لافروف إطلاقه، دفاعاً عن سلطة، باتت تتهاوى، وتبريراً لممارسات بشعة، تقوم بها. ففي الأخير يجب أن يأتي طرف من السلطة؛ لكي يجلس على طاولة "البصم" في جينيف، بعد أن أصبح واضحاً أن "المعارضة" (بما هي هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، والائتلاف الوطني لقوى التغيير والثورة) "تهذّبت"، وباتت مستعدة لقبول هذا الاستحقاق، وفق الأسس الذي يقوم عليها.

هذا السياق الذي كان يدفع نحو جينيف٢، والذي تأسّس على التوافق

الأميركي الروسي، هو الذي دفع السلطة (مدعومة من إيران وحزب الله وروسيا) لمحاولة تعديل ميزان القوى عسكرياً، من خلال استعادة المدن وتحقيق "انتصارات". نجح ذلك في مدينة القصير، وتل كلْخ، بمجهود وفير من حزب الله، وجرى التحضير لكسب معركة حمص والغوطتين في ريف دمشق، على أن يجري التوسّع شمالاً وشرقاً بعدئذ. في حمص، وبعد اشهر من المحاولة، استرجع النظام بعض حي الخالدية، وبهذا لم يحقّق شيئاً مهماً حينها. وفي الغوطتين، فشلت كل محاولاته لاستعادة أطراف مدينة دمشق (جوبر والقابون وبرزة البلد)، وليس الغوطتين فقط. وبالتالي كان واضحاً بأن تكتيكه فشل في تعديل ميزان القوى قبل مؤتمر جنيف٢. فقد كان من المقرر أن يعقد "الخبراء" الأميركان والروس جلسة يوم ٨/٢٦ لترتيب عقد المؤتمر في شهر ايلول/ سبتمبر. هذا يفسّر سبب استخدام الأسلحة الكيماوية يوم ٨/٢١، وفي درجة أعلى من كل المرات السابقة؛ حيث كان يجب تحقيق انتصار في الغوطتين قبل استحقاق جنيف٢. وهذا يعني أن الأطراف الداعمة له، والمشاركة في حربه مسؤولة عن هذا القرار؛ لأنها تريد (بمَن في ذلك الروس) تعديل ميزان القوى؛ لكي يستطيع الروس فرض منظورهم (وربما إيجاد مخرج لمجرمي الحرب الذين ارتكبوا كل الجرائم؛ أي السلطة ذاتها).

هذا الأمر فرض - حينها - "التشدد" الأميركي، فقد وضعت أميركا في موقف حرج بعد أن كان قد صرّح باراك أوباما بأن استخدام الأسلحة الكيماوية هو "خط أحمر"، ومرّر استخدامه من قِبل السلطة مرات قبلاً اعتماداً على مقدرة الروس ضبط السلطة، وردعها عن استخدامه. لكن الأهم هو "المساومات" في جنيف٢، وحيث ظهر بأن الروس بمنطق تعاملهم يرجّحون كفّة السلطة، الأمر الذي يُفشل المؤتمر (وهي هنا تدافع عن مصالح روسيا أكثر من لافروف وبوتين؛ لأن جنيف٢ هي "صفقة بيع" أميركية لروسيا، بمعنى أن أميركا تتنازل فيها لروسيا عن سورية، وتعمل على أن ينجح الحل الذي يحقق مصالح روسيا في إطار التقاسم العالمي

الذي يجري بينهما). ولهذا بات أوباما يربط إقرار الاتفاق الأميركي الروسي حول الأسلحة الكيماوية بوضع السلطة السورية "تحت التهديد"؛ لكي لا تستمرء تغيير ميزان القوى، ومن ثم؛ يكون محسوماً أمر بشار الأسد، بالتالي يتحقّق ترحيله.

في المقابل، اندفعت "دولة العراق والشام الإسلامية" للسيطرة على كل المناطق التي لم تعد تحت سيطرة السلطة. وقررت تصفية كتائب الجيش الحر، وحتى الكتائب الإسلامية. فأخذت تسيطر على المدن من دير الزور إلى إعزاز في ريف حلب، مروراً بالرقة. وباتت في حرب مع الاتحاد الديمقراطي الكردي من جهة، ومع تلك الكتائب من جهة أخرى (بما في ذلك مع جبهة النصرة "توأم روحها"). ما الهدف من كل ذلك؟ ربما لأنها عدّت بأنها أصبحت قوية بما يكفي لفرض سيطرتها، لكنْ؛ ماذا بعد ذلك؟ هل ستقاوم السلطة؟ لا يبدو في منطقها مقاومة السلطة، ولهذا يجب أن ننظر لما جرى ويجري انطلاقاً من أنه جزء من استراتيجية السلطة لتدمير الكتائب المسلحة، ومن ثم؛ التقدم للسيطرة على كل هذه المناطق. وربما هي تنجح هنا أكثر مما نجحت بقوتها العسكرية المباشرة. ولهذا أُدخلت الكتائب المسلحة في حالة إنهاك مستمرة، وشُتِّت تركيزها في صراعها مع السلطة.

هذا الأمر، في كل الأحوال سواء ظننا سوءاً بداعش، أو انطلقنا من "منظورها العقائدي"، سوف يفكّك الكتائب المسلحة من جهة، ويُصعِّد من رفض الشعب لسلطة داعش من جهة أخرى. وربما هنا يكون دخول الجيش (جيش السلطة) حلاً لوضعهم. وما زاد من المشكلة، وفرض فوضى أعلى ظهرت مفاعيلها بعدئذ هو تأثير الصراعات داخل الائتلاف الوطني على تفكّك وتصارع الكتائب المسلحة. فقد أدى التوسيع الأخير في صيف سنة ٢٠١٣ لقوام الائتلاف الوطني إلى إضعاف جماعة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق (أي المجلس الوطني)، وتجاوز سيطرتهم على القرار فيه، لمصلحة قوى أخرى، أُسميت "القوى الديمقراطية" (رغم أن

هذه التسمية فضفاضة كثيراً عليها)، وهي - في المجمل - قوى تركت هيئة التنسيق منذ زمن بعد أن كانت وماتزال تميل إلى "الحل السياسي"، وأخرى ترتبط بالسعودية بالخصوص. كل ذلك في سياق الترتيب الأميركي لمشاركة المعارضة في مؤتمر جينيف٢. هذا يعني خسارة جماعة الإخوان المسلمين، ومجمل الإسلاميين، وعدم حصولهم على سيطرة في السلطة التي من المفترض أن تنبثق عن مؤتمر جينيف٢ (الحكومة الانتقالية). لهذا حاولوا منع توسيع الائتلاف، وحين فشلوا شاركوا على استحياء. ولقد كانت الرسالة التي بعثها أحمد الجربا رئيس الائتلاف للأمم المتحدة حول الموافقة على المشاركة في مؤتمر جينيف٢ المدخل لتفجير كلية الوضع؛ حيث أصدر ١٣ فصيلاً "إسلامياً" (منها جبهة النصرة وأحرار الشام ولواء التوحيد) بياناً "نزعوا الشرعية" عن الائتلاف الوطني، وعن الحكومة التي ينوي تشكيلها، وعدّوا بأن القرار هو لمَنْ هم "على الأرض". وهذه جزء مهم من هذه الكتائب على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين، لكن التحالف ضمّ كتائب سلفية "جهادية".

باختصار التفكّك في "المناطق المحرّرة" يتعمّق، وهذا يُضعف الثورة عموماً، ويجعل السلطة تستمر في تحقيق الحل العسكري.

فوضى الثورة

فوضى الثورة تتّسع بالتالي، ويبدو الوضع وكأن "الثوار" سيتقاتلون. والأمور تسير نحو "الكفر" بالثورة. وإذا كانت السلطة تفشل في إنهاء الثورة، وتحقيق انتصارات عسكرية، وظهرت مكشوفة عارية بعد مسكها متلبّسة بجرم استخدام الأسلحة الكيماوية، فيبدو أن هناك مَن يريد قلب هزائمها انتصارات.

داعش قرّرت السيطرة على المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطة، وبدأت حملة لتصفية "الجيش الحر"، والكتائب المسلحة الأخرى، بما في ذلك جبهة النصرة "توأم روحها". وبات كل الانتباه ينحو نحو كيف يمكن

ردّ تغوّلها، ودرء معركتها. البعض يعدّ ممارستها خطأ فقط، والائتلاف يصدر بياناً هزيلاً، وآخرين استفاقوا متأخرين على الخطر الذي زرع بعد إكمال الثورة عامها الأول، والذي كان واضحاً أنه سوف يوصل إلى هذه النتيجة، لسببين، جرى التنبيه منهما منذ البدء، الأول هو أن "منطقها" (كمنطق كل "الجهاديين") يقوم على "ملء الفراغ" بإقامة "دولة الخلافة" رغماً عن الشعب، وهذا ما يفرض أن تصطدم مع الشعب والقوى الأخرى بالضرورة، وبالتالي يقود إلى جرّ الثورة إلى متاهة تدمّرها. والثاني أنها (ككل "الجهاديين") مخترقة لأجهزة مخابرات، أولها السلطة ذاتها التي تعاملت مع هذا النمط منذ زمن طويل، وروّضت العديد من عناصره، وزرعت فيه مَن يوجّه بما يخدم سياساتها. وكانت كل المعلومات توصّل إلى أن للسلطة يد في تشكيل "جبهة النصرة"، ومن ثم؛ داعش، كما أشرنا سابقاً.

لهذا وجدنا هجوم داعش يترافق مع هجوم السلطة لاستعادة السيطرة على حمص والغوطتين ودير الزور بعد السيطرة على مدينة القصير. وبالتالي من الطبيعي أن يكون الهدف هو إلهاء وتدمير الكتائب المسلحة؛ لكي تكمل السلطة سيطرتها على الشمال والشرق.

في المقابل، أدت الخلافات في الائتلاف الوطني، واختلال التوازنات الإقليمية لغير مصلحة بعض الدول، إلى الدفع نحو "شقّ" الكتائب المسلحة، وتكتيل مجموعات، أعلنت رفض الائتلاف الوطني ومؤتمر جينيف٢، وعدّت أنها هي الثورة. بالتالي مَن خسر في توازنات الائتلاف الوطني، ومَن خسر في الصفقات الدولية، بات يسعى إلى تخريب المسار الذي رسم لحل "المسألة السورية". وهنا نلمس بأن كل هذه الفوضى باتت مرتبطة بالحل السياسي، من خلال جينيف٢. السلطة تريد تحقيق انتصارات، كما تريد تشويش و"بهدلة" المناطق "المحرّرة". ومَن خسر على المستوى السياسي يريد تخريب الحل؛ لأنه يريد أن يهيمن هو حتى وإنْ تدمرت سورية.

والمشكلة تكمن في أن كل الأطراف التي تدّعي أنها جزء من الثورة ليس لديها أي حل، وهي تتّكل على "الله" في استمرار الصراع دون أن

تلمس طريقاً، يوصل إلى انتصار. وكل الانتصارات التي تجري هي نتاج بطولة وجرأة المقاتلين الذين يريدون إسقاط النظام، لكن هذا ليس كافياً للوصول إلى الانتصار.

لقد زُرعت الثورة بكل عناصر التخريب، وركبها كل مَن يريد النهب، وكثير من "النصّابين"، ونشطت باسمها عصابات نهب وسرقة، دون أن يكون ممكناً تنظيم وضعها بما يمنع كل ذلك. والمعارضة تقاتلت من أجل فرض كل طرف "شرعيته"، وكان كل منها يريد السيطرة من أجل مصالحه هو، ويتسرع في السيطرة إلى حدّ التخريب على الثورة. والآن ينقل هذا الصراع إلى الكتائب المسلحة؛ حيث بتنا إزاء ثلاث كتل: داعش وهي وحدها تقاتل الكل، والتحالف الجديد بين ١٣ فصيل مسلح تريد إقامة الدولة الإسلامية (وهي على تواصل مع الإخوان المسلمين، والسعودية وتركيا)، وأخيراً عدد كبير من المقاتلين الموزّعين على عشرات الكتائب المسلحة، والذين هم الثورة، لكنهم في فوضى مزرية، ويفتقرون السلاح والمال.

كيف ستسير الأمور؟ ازدياد التصارع بين هذه القوى، فداعش تريد تهزيل المعارضة بسحق القوى المسلحة على الأرض. والتحالف الجديد يريد تطوير الصراع المسلح (حتى بشكل خاطئ)، من أجل افشال جينيف٢، بعد أن تهمّش دور الإخوان المسلمين وإعلان دمشق، وهما الطرف الذي لعب وسيعلب دوراً سيئاً في الفترة القادمة.

والنتيجة فرض حل "دولي"، فحين يتشوّه أفق الثورة، ويضيع الشعور بإمكان الانتصار، تصبح القوى الدولية هي المقرّر، وهذا ما جرى الشغل عليه طيلة الأشهر السابقة.

الثورة السورية وآفاق صراع متعدد

ما أشرنا إليه أنتج صراعاً معقداً، وفوضى، نتيجة اختلاط كل أشكال الصراع، وتداخل القوى الإقليمية والدولية. وبالتالي انتقلنا من التبسيط الذي حكم ثورات تونس ومصر إلى شكل يحتاج إلى فهم أعمق، ودراسة

أدق، وهو ما زاد من تشوّش وتشوّه تحليلات ومواقف الكثير من القوى، خصوصاً اليسار [١]. ففي مصر وتونس، اتخذ الصراع شكل التركيز على إسقاط النظام قبل أن تنفتح صراعات أخرى؛ حيث ظلّ الإخوان المسلمون "في الخلف"، وعقدوا الصفقات مع النظام المنهار عبر قيادات الجيش وبيروقراطية الدولة التي قرّرت التخلي عن الرئيس. ومن ثم؛ وصلوا إلى السلطة بدعم هؤلاء؛ لينفتح الصراع الشعبي معهم (وكذلك مع حلفاء الأمس)، فسقطوا في مصر، وسيسقطون في تونس.

تصاعد "مثالي" للصراع، لم نستطعه في سورية؛ حيث تفجرت الصراعات في الآن ذاته مع قوى متعددة. لا يتعلق الأمر بدعم قوى إقليمية ودولية للسلطة، ولا بدور "أصدقاء سورية" الذي ظهر كمكرّس للسلطة عبر آليات متعددة لتخريب الثورة، وتطييفها كما أشرنا في فصل سابق، بل أصبح يتعلق - الآن - بالصراع في الثورة ذاتها. فالنظام لم يسقط بعد، ولقد انسحب من مناطق كثيرة؛ لأن قوته العسكرية تهلهلت، ليس بفعل العمل العسكري ضدها، بل بفعل الثورة الشعبية بالتحديد، ولا ننسى بأنه انسحب بعد مرور عام على الثورة، وقبل أن يصبح العمل المسلح هو الفعل الأساسي، الذي بات كذلك بعد إذ. ولا شك في أن مناطق قد "تحرّرت" بقوة الكتائب المسلحة بعد إذ (دون أن نناقش هنا هل كانت السياسة العسكرية صحيحة أو لا).

لكن هذا الأمر أنشأ الفوضى في المناطق التي انسحب منها، بفعل التنافس على السيطرة بين الكتائب المسلحة، وظهور العصابات التي تعمل باسم الجيش الحر، ولكنْ؛ من ثم؛ "القوى الأصولية" التي ظهرت فجأة في المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة. وهذه منطقها لا يقوم على مبدأ إسقاط السلطة، بل يقوم على مبدأ إقامة "الخلافة الإسلامية"، وهو الأمر الذي دفعها إلى محاولة فرض السيطرة، وفرض "قوانينها" وأحكامها. فبات الشعب في صراع معها، بالضبط؛ لأنها هي التي "تتحشّر" به عبر محاولة جعله يخضع لمنطقها القروسطي (تطبيق قيم

أخلاقية بالية). وخصوصاً أنها باتت تعتقل وتقتل بشكل مشابه لـ (وربما أسوأ من) ممارسات السلطة.

هنا بتنا في صراعين: ضد السلطة، ومن أجل إسقاطها من جهة، وضد داعش والنصرة، وربما آخرون، من جهة أخرى.

لكنْ؛ ظهر مؤخراً ما هو أعقد من ذلك، ويشير إلى انقسام عميق في الثورة ذاتها؛ حيث أعلنت فصائل مسلحة توحّدها في "جيش الإسلام"، ثم الجبهة الإسلامية، وسعيها لإقامة "الدولة الإسلامية". ومنابع قادتها هم من ذات المنبع الذي أنتج جبهة النصرة وداعش وأحرار الشام؛ أي هؤلاء الذين عملوا مع القاعدة كجهاديين، ويتبعون الاتجاه السلفي في تشابك علاقاته السعودية الخليجية.

هؤلاء هم كتائب مسلحة قاتلت ضد السلطة، وضمّت كثيراً من الشباب المُفقَر الثوري الذي يريد تحقيق التغيير العميق، لكن القدرة المالية التي كانت بحوزة مجموعات سلفية جهادية دفعت بهم إلى الالتحاق بهذه الكتائب، وكثير منهم لم يكن متديّناً، فبات يتأسلم (شكلاً، أو فعلاً، والكثير شكلاً). ولا شك في أن دموية السلطة ووحشيتها كانت تعزّز التديّن بشكل طبيعي، في ظل غياب رؤى سياسية وفكرية حاكمة ومؤثرة. وكذلك استعصاء الصراع نتيجة ضعف قدرات الكتائب المسلحة التسليحية وضعف خبرتها العسكرية، مقابل الدعم القوي للسلطة من قِبل روسيا وإيران وأتباعها، كان يخلق الإحساس بالأزمة، خصوصاً مع فشل المراهنات على تدخّل "غربي" ظلت معارضة الخارج تلحّ عليه عادّة أنه المخرج الوحيد، والإيهام بأنه قادم مما كان يربط نشاط الكتائب المسلحة بكل هذه "الإشاعات"، وهي تواجه عنف السلطة، وانسداد الأفق أمامها. لهذا كان سهلاً - بعد صراع عامين ونصف بكل عنفه ودمويته - أن تجذب فئات مؤدلجة سلفياً إلى مسار كانت تريده من الأصل، مستغلّة كل هذا الوضع، ومتأثرة به، ومؤثرة فيه.

بهذا نشأ "جيش الإسلام" الذي يريد إقامة "الخلافة"، دولة الإسلام.

وهذا يعني بأن طرفاً قد قرّر خوض الصراع ضد السلطة وحده، ولمصلحته، وبغرض تحقيق "إيديولوجيته". وهو الأمر الذي يفرض انقسام الثورة، والتأسيس لتصارع أطراف فيها. ليكون صراع الشعب متشعباً أكثر، ومشتّتاً. لكن الأخطر من ذلك هو أنْ ليس من إمكانية لقطاع كبير من الشعب أن يقبل الاختيار بين السلطة التي ثار عليها من أجل إسقاطها والحصول على الحرية والعدالة الاجتماعية، وبين سلطة بديلة أسوأ، بديل يعيد إلى القرون الوسطى، ويعمّم الاستبداد؛ لكي يطال "ما هو شخصي"، وإنساني، ويفرض تنميطاً هو من مخلفات قرون الانهيار والتخلف والجهالة. سواء في الأشكال، أو الأفكار، أو البنى المجتمعية والتكوين السياسي والحقوقي.

هنا بتنا في صراع جديد من أجل نقاء الثورة، ومن أجل أن تسير في السياق الذي فرضها، ومن أجل الأهداف التي طرحتها. فالشعب لم يثر لأن النظام "علوي"، أو "علماني"، أو كافر، هذا آخر ما كان يفكّر به، بل أن ظروفه الواقعية هي التي فرضت عليه الثورة، ظروف العيش؛ حيث بات أغلبه إما عاطل عن العمل، أو أن أجره لا يكفي عيشه. وفي ظل سلطة مستبدة شمولية، تستغل هذا الشكل السلطوي؛ لكي تزيد النهب والسيطرة على الثروة. لهذا أراد الخبز والحرية، بالضبط؛ لكي يستطيع العيش، ويدافع عن وجوده. ولهذا إذا قدم هدف "الدولة الإسلامية" الآن وهماً لبعض القطاعات، فإنه لا يقدم للكثير منها هذا الوهم، بل يبقيها في إطار هدفها الأساس. كما أنه إذا قدّم حافزاً لهؤلاء المقاتلين، فإنه يبعث الخوف لدى قطاعات كثيرة. ولهذا فقد فتح على احتمالات صراعات متعددة، مع عديد من الأطراف التي ترفض الأيديولوجية التي يُراد فرضها، كما أنه يُضعف الثورة عموماً نتيجة ما يوجده من تشكّك ويأس ورفض.

الشعب يخوض صراعه مع السلطة، وهو مستمر، وسيستمر. وهو يخوض الصراع ضد داعش والنصرة اللتين تحاولان فرض سلطة "سخيفة" (سخيفة بهزلها الاستبدادي وتمسّكها بقيم أخلاقية مرضية، وتصوّر قروسطي متخلف جداً آتٍ من عصر الانحطاط)، وهو صراع مسلح أحياناً،

وشعبي أحياناً أخرى (مظاهرات وأشكال احتجاج مختلفة). ومن الواضح أن استراتيجية داعش تحديداً تقوم على السيطرة الشاملة على الشمال، وتصفية الكتائب المسلحة الأخرى، ربما لتسهيل عودة السلطة إليها (وهذا احتمال كبير) بعد أن عجزت السلطة بقواتها فعل ذلك. ولقد بات هذا الصراع يومياً، وينزع إلى التحوّل إلى صراع مسلح شامل.

وربما تنزع التشكيلات الجديدة (جيش الإسلام) إلى السيطرة كذلك، وهو يتخلى عن الكتائب المسلحة الأخرى حين تتعرض لهجوم من قِبل السلطة؛ لكأنه يريد أن تنتهي بسحق السلطة لها؛ لكي يبقى وحيداً في الصراع. ونتيجة كل الأخطار والمخاوف التي يجلبها تشكّلها لا بد من خوض صراع فكري سياسي مع هذه القوى التي تريد إقامة "دولة الإسلام"، صراع لكشف خطرها على الثورة، وآثارها المفكّكة لها. في سياق إعادة بناء الثورة. فما جرى هو خطوة خطيرة على مسار الثورة؛ لأنها تزيد الخوف واليأس والتشتت والتناحر، تُضعف القوى التي تقاتل السلطة والفئات الداعمة للثورة، وبالتالي تزيد من الاستعصاء القائم، ومن الميل لقبول "أي حل". هل هذا هو هدف الدول الداعمة لهؤلاء؟ بالتأكيد هو ذلك.

لقد تشابكت الصراعات، وباتت مواجهة الشعب متعددة، ليس السلطة فقط، بل التكفيريين والسلفيين والأصوليين وكل الذين يريدون، وقبل انتصار الثورة، فرض تصوّرهم ورؤيتهم و"حكمهم".

الثورة في متاهات القوى الدولية

إذنْ؛ يبدو أننا لم نستطع أن نطور الثورة؛ لكي تفرض إيقاعها، وتحقّق الهدف الكبير الذي طرحته، والمتعلق بإسقاط النظام. فالمعارضة لم تكن تعرف كيف تدير ثورة، وأصلاً لم تبنِ رؤيتها على حدوث الثورة، وظلت تراهن على متغيّر ما، يحقق ما تريد، وكان هذا المتغيّر متواضع جداً (إصلاح ما في السلطة)، أو انتقامي جداً (تدمير السلطة). والشعب بذل كل ما يستطيع، لكنه حُرم من الوعي السياسي نتيجة الاستبداد الطويل،

وتخريب التعليم، و"تفاهة" الإعلام، وبالتالي كانت البطولة هي ما يستطيع أن يقدم دون مقدرة على "الخوض في السياسة"، وتحديد كيف تتطور الثورة، وتنتصر. وكان المنفذ "الوحيد" هو تفكّك السلطة، كما حدث في تونس ومصر، لكن "عبقرية" حافظ الأسد تجمّعت في نقطة واحدة هي كيف يهيمن على الجيش؛ بحيث لا يعود قادراً على الانقلاب، لهذا فرض تعدّد الأجهزة الأمنية، وفرض هيمنة الأمن على الجيش، الأمر الذي منع حدوث انشقاق، يفتح على تحقيق التغيير، كما أشرنا في الفصل الأول. وكانت المراهنة على أن ضعف السلطة نتيجة توسّع الثورة، وتنامي قوتها، سوف يدفع إلى التفكّك حال الشعور بأن السلطة تتهاوى.

لهذا كانت احتمالات الوضع السوري تراوح بين الشكل التونسي المصري (انقلاب داخلي في السلطة) والليبي (التدخل الإمبريالي). معارضة الداخل ظلت تراهن على "عقلانية" يمكن أن تنشأ من داخل السلطة ذاتها، تدفع إلى الإصلاح الذي يحقق الانتقال السلمي (بعد كل العنف الذي مارسته السلطة) من الاستبداد إلى الديمقراطية، مع وجود بشار الأسد، ومن ثم؛ بدونه، دون أن يظل احتمال القبول بوجوده قائماً. معارضة الخارج (وبعض الداخل) راهنت مباشرة على تكرار الخيار الليبي، وبدأت تتشكّل في أطر تأسيساً عليه (المجلس الوطني الانتقالي، العودة إلى العلم القديم، مناشدة "الغرب" التدخل).

وإذا كان مستحيلاً تحقيق التغيير عبر "عقلانية" مفاجئة، تضرب السلطة، فقد كان واضحاً أن التدخل الإمبريالي لم يعد ممكناً، لهذا لا بد من تطوير الثورة؛ لكي تنتصر بقواها الذاتية. هذا الأمر كان مستحيلاً نتيجة أزمة المعارضة (وربما يجب القول هزالها)، وغياب الوعي السياسي لدى الشعب المقاتل. الأمر الذي فتح بعد أكثر من سنتين من ثورة حقيقية على أن نندفع إلى الخيار اليمني (أي الحل القادم من خلال دور دولي/ إقليمي)، وربما بأسوأ منه. فقد بات الحل رهناً بالتوافق الأميركي الروسي، وفق الصيغة التي جرى التوافق عليها في "مجموعة العمل" نهاية شهر

حزيران سنة ٢٠١٢ في جينيف، والتي أُسميت مبادئ جينيف، وأيضاً التي خضعت لتفسيرات متعددة بخصوص وضع بشار الأسد. حُسمت لمصلحة التفسير الروسي الذي كان يُبعد الإشارة إلى بشار الأسد كأساس لبدء مؤتمر جينيف٢، على أن يتحدد وضعه في النهاية (أي بعد التوافق، وإقرار المبادئ، وتشكيل الحكومة المؤقتة).

لكنْ؛ مايزال الأمر متعلقاً بـ "عقلانية" ما في السلطة، تؤسّس لفرض منطق "الحل السياسي" بدل "الحل العسكري"، وبالتالي إقرار مبادئ جينيف، والقبول بالمرحلة الانتقالية مناصفة مع المعارضة (التي جرى ترتيبها أميركياً لقبول هذا الحل). وهذا أمر يفترض إبعاد بشار الأسد والعائلة التي قرّرت منذ البدء القتال إلى النهاية، بطريقة ما. هذا ما كان على الروس العمل من أجله، لكنْ؛ لا يبدو واضحاً أنهم أفلحوا، أو أن طرفاً في السلطة أصبح قادراً على فرض الميل نحو الحل "الروسي"، رغم بروز وجهات نظر في هذا الأمر خلال سنة ٢٠١٢. على العكس، السلطة كانت تريد تحقيق انتصارات بعد أن سيطرت على القصير؛ حيث حاولت في حمص، وحقّقت بعض التقدم المحدود، وفشلت في الغوطتين لهذا قررت استخدام السلاح الكيماوي لتحقيق انتصار قبيل عقد مؤتمر جينيف٢ الذي كان مقرراً الإعداد له يوم ٨/٢٦؛ أي بعد خمسة أيام من استخدام الكيماوي كما أشرنا.

هذا الأمر هو الذي فرض التصعيد الذي قام به باراك أوباما، والذي أفلح في الموافقة على تسليم الأسلحة الكيماوية عقد جنيف٢، لكن السلطة أفشلت المفاوضات، وعادت للتركيز على الحل العسكري، دون أن يبذل الروس أيّ جهد لتغيير مسار السلطة، ومن ثم؛ انهماكها في الأزمة الأوكرانية.

ثورة لم تنته

لم تكن مشكلة سورية هي في وجود حافظ الأسد، أو توريث بشار

الأسد، ولا يتعلق الأمر بأشخاص، بل يتعلق في السلطة ذاتها. السلطة التي عِبْر استبدادها الملازم لها نهبت الشعب، وأسست لمجتمع، يعيش معظمه في حالة فقر، أو فقر شديد، أو بطالة، ووضعية تهميش وتخلف واستبداد طويل. ولم يستفد منها سوى أقلية، تشابكت مع "العائلة الحاكمة"، أو استفادت من النشاط الاقتصادي الذي أوجدته في قطاعات هامشية ريعية.

لهذا لم تقصد ثورة الشعب التي بدأت في ١٥ آذار سنة ٢٠١١ أشخاص، بل قصدت بنية اقتصادية سياسية. قصدت إنهاء الاستبداد الطويل والسيطرة الشاملة على المجتمع. وقصدت الفئة التي تنهب وتحتكر الاقتصاد، وتفقر كل الطبقات الشعبية. وبالتالي قصدت بناء بديل ديمقراطي، ويحقّق مطالب الأغلبية المُفقَرة من خلال تحويل بنية الاقتصاد وإلغاء احتكاره، وتأسيس اقتصاد منتج، يستطيع أن يكون قادراً على امتصاص البطالة، وزيادة الأجور، وأساس تحقيق التطوير المجتمعي، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية.

الشعب طالب بإسقاط النظام، ولم يقصد الأشخاص فقط، بل البنية التي كان هؤلاء الأشخاص واجهتها ومحتكريها. بالتالي كان يريد حلاً اقتصادياً ودولة مدنية، وهذا يفترض انتصار قوى لديها الحلول لذلك. المعارضة لم تكن تحمل حلاً، وخطابها تركّز على الندب في مواجهة الاستبداد، وتبلورت - في الغالب - في إطار طرح "حل ممكن"، يتعلق بتغيير شكل السلطة؛ لكي تصبح "ديمقراطية"، مع التزام اللبرلة التي أفضت إلى التفارق الطبقي القائم، وحالة الإفقار الشديد التي طالت الشعب.

الآن، وبعد أن تحولت الثورة إلى السلاح بفعل وحشية السلطة، و"إغواء" بعض قوى الخارج ودوله، وبات المال هو الذي يحدد "قوة الأيديولوجية"، أو مواجهة الموت التي تدفع إلى التدين. بعد كل ذلك، وبتضخّم حجم القوى الأصولية في الثورة، التي البعض منها مدعوم من السلطة، ونشأ بـ

"معرفتها"، والبعض عبر الدعم المالي السعودي الخليجي، والتي أصبحت تتكتّل، وتحاول السيطرة على المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة، وتدفع نحو إنهاء كل الكتائب الأخرى، سواء بالحصار ومنع الدعم، أو بتركها لعنف السلطة، يسحقها.

الآن، يظهر وكأن الحل يتمثل في "الدولة الإسلامية"، وأن البديل عن السلطة المافياوية هو مافيا إسلامية، أو "دولة إسلامية". تفارُق كبير يظهر - إذن - بين مطامح الثوريين الذين بدؤوا الثورة وبين ما نحن فيه الآن. بالطبع يجب أن نعمل مراجعة شاملة لتحديد الظروف والأسباب التي أفضت إلى ذلك، لكنْ؛ لا بد من أن نشير إلى أن "الحل الإسلامي" مطروح في شكلين، الأول هو ما تطرحه أخوات تنظيم القاعدة (داعش والنصرة) والذي يؤسّس لإمارة، تعيش على كفاف القرون الوسطى (أي بعد انهيار الدولة العربية الإسلامية)، وبتخلف وعيها، وضيق فهمها، وبالتالي لا تفعل سوى تدمير الوجود الذي نشأ، والتطور الذي حصل، هي هنا عنصر تدمير، ولا تستطيع بناء سلطة في الأخير؛ لأن الشعب يطردها. والشكل الثاني هو الوصول إلى السلطة، وإقامة "حكم إسلامي"، يركّز على الأسلمة؛ أي الطقوس الدينية، وعلى القيم "الأخلاقية"، ولا يعرف شيئاً في مشكلات الشعب، لا في الاقتصاد، ولا في المجتمع، وليس مَعنياً - أصلاً - بحلها؛ لأن أولويته هي "أخلاقية دعاوية".

ولا شك في أن "إسلاميين" حكموا في أفغانستان، فأعادوا المجتمع قروناً عشرة إلى الوراء، و"إسلاميين" حكموا السودان، فانهارت الدولة، وتفكّك البلد، ونهب الشعب عبر مافيا "إسلامية"، وعاش سيطرة شمولية استبدادية. ولقد حكم الإخوان مصر لسنة ونصف، لم يستطيعوا حل مشكلات الشعب الذي ثار من أجل تحقيق مطالبه في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، على العكس استمرت السياسة الاقتصادية (وكل السياسة) كما كانت زمن مبارك، والتي هي ما أفضى إلى الثورة، الأمر الذي دفع الشعب للثورة ضدهم.

فهل أن وضع "الإسلاميين" في سورية "غير"؟ ربما هم أسوأ؛ لأنهم ليسوا الإخوان المسلمين، وهم على تواصل مع الوهابية التي تأتي بسلطة ريعية قروسطية، ليس أكثر، وهم أقرب إلى تنظيم القاعدة في طبيعة رؤيتهم للسلطة والحكم. وبالتالي يبدون كقوة قهر جديدة، تشيع الخوف بقطاع كبير من الشعب الذي يريد بديلاً يحقق مطالبه.

لهذا يبدو الشعب السوري الآن في مواجهة متعددة، مع السلطة التي أظهرت أقصى وحشية، ومع القوى الأصولية التي تريد فرض سلطتها في المناطق المسماة "محررة"، لكنه كذلك بات يتخوّف من بديل أسوأ، هو هذه القوى الأصولية.

أن تستمر الثورة

باتت الأمور مختلطة، كما أشرنا، وأن الثورة في فوضى، ولا شك في أنها في تزايد، وظهرت تشقّقات مؤذية، سببها محاولة فرض منظور خاص على مسارها، هو منظور أيديولوجي أصولي، تناقض مع مطالبها الأولى، ومع حاجاتها، وكذلك مع إمكانية استمرارها وتطورها؛ لأنه يفضي إلى تردد وتفكّك وتراخٍ لدى كل الذين يرون خطراً، وحرفاً للثورة عن هدفها الأساس، الذي هو إسقاط النظام. ويعدّون أن فرض هذا الشكل من النظم هو أسوأ مما هو قائم؛ لأنه يعمّم الاستبداد، ويُدخله حتى بما هو شخصي بدل الهدف الأول الذي قامت على أساسه الثورة، وهو: الحرية، التي هي التجاوز للاستبداد الذي فرضته سلطة مافياوية عائلية.

لم يقاتل الشعب من أجل استبداد أشدّ، ودولة تعيش القرون الوسطى؛ لأن من يحكمها لا يعرف بالاقتصاد والسياسة والمجتمع، وليس لديه زاد سوى "الأحكام الفقهية"، التي هي - في غالبها - تتعلق بـ "الأخلاق" (وخصوصاً بالجنس). وبالتالي لا تفعل سوى تدمير الاقتصاد كاملاً بدل إنهاضه، وتخريب الزراعة، وما بقي من الصناعة، لتكريس "اقتصاد" بدائي، لا إنتاج فيه، ولا عمل، ربما سوى الحشيش (كما في أفغانستان)، وتهريب النفط، والخاوة.

المنظور الفقهي الذي يحكم القوى التي باتت تريد الاستحواذ بالسلطة (وهي تفعل ذلك في المناطق التي باتت خارج سلطة الدولة) يقوّض الاقتصاد، وبالتالي المجتمع، وينشئ سلطة شمولية استبدادية، لكنْ؛ هذه المرة باسم الله. وهي سلطة قروسطية، بدائية (حيث إنها تقليد لما يوجد في كتب الفقه، المصاغ بالتحديد في القرون الوسطى؛ أي القرون التي تلت انهيار الإمبرياطورية العربية الإسلامية)؛ لتكون الخلافة هي الإعادة إلى الخلف قروناً بدل التقدم إلى الأمام.

هذا صراع بات مفروضاً على الثورة، من أجل أن تتقدم. لكنه لا يعني التخلي عن الصراع ضد السلطة، بل يعني أننا بتنا في صراعين في الآن ذاته، وهذا يعقّد الأمور، لكنْ؛ لا مفر منه. فهذه القوى هي التي فرضت الصراع، وأي تنازل أمامها يعني سيطرتها وفرضها لسطوتها. لهذا سيكون عبئاً أن يخوض الشعب صراعين قاسيين في الآن ذاته، لكن قوانين الثورات لا يمكن التحكم فيها، وانفجار التناقضات أمر ينتج عن ميول قوى إلى أن تسيطر، وأن تفرض منطقها قبل أن يتحقّق الهدف العام الذي طرحته الثورة: إسقاط النظام. فما أن وجدت بعض هذه القوى فراغاً سارعت لكي تفرض سلطتها، وهي عادة تنتظر الفراغ؛ لكي تحقّق "حلمها" بإقامة "دولة الخلافة". هذا الحلم الذي بات أقرب إلى الهوس، والذي يحكم فئات سلفية، تعتقد بأن الواقع يحتمل العودة قروناً إلى الوراء باسم الله. وهي - في ذلك - تلعب دور المخرّب، كما فعلت في العراق حين أسهمت في تدمير المقاومة ضد الاحتلال الأميركي، وما فعلته في الحراك الذي جرى في شهر تموز/ يوليو سنة ٢٠١٤.

لكن هناك قوى قاتلت السلطة، وتعزّز وجودها نتيجة الدعم المالي السعودي الخليجي، وربما أمام مأزق الثورة (وفشل الدعم الخارجي/ الإمبريالي) سارت نحو الوهم الكبير بإقامة "الدولة الإسلامية"، وهي هنا لا تفعل سوى تفكيك الثورة، وتخويف قطاعات مجتمعية مع الثورة ومشاركة فيها من مآل الثورة، وتعزيز الدعم الدولي للسلطة. وأساساً تدعيم تماسك

السلطة عبر تخويف الأقليات التي تستند السلطة إلى عناصر منها في صراعها مع الشعب.

اليأس سوف يولّد الحلول الخاطئة، ومَن راهن على تدخل إمبريالي لا يقود الثورة إلى الدمار، بل يجب أن يتنحّى جانباً. الشعب سوف يكمل مسار الثورة من أجل سورية العلمانية الديمقراطية، التي ستنهض من جديد بقوة هذا الشعب. الشعب لم ييأس رغم كل الفظائع التي تعرّض لهان وكل القتل والتدمير والتشريد الذي طاله. ورغم كل الضيق الذي يعيشه، والصعوبات الهائلة والخوف، وانسداد الأفق (الذي نتج عن تخبيص المعارضة والواهمين). لهذا فإن الصراع ضد السلطة يستمر، والصراع ضد القوى الظلامية يجب أن يتصاعد، وكذلك يجب أن نخوض الصراع ضد انسداد الأفق واليأس، وقصر النظر؛ لكي نفتح أفقاً واسعاً لانتصار الثورة.

سورية: الحل والحرب والفوضى

والسؤال المطروح في الوضع السوري هو: هل أن الأمور تسير نحو حل سياسي، أو نحو الحسم العسكري؟ في وضع متداخل و"فوضوي". ولا شك في أن معركة القصير ودخول حزب الله وإيران على خط الحرب، والشعور بأن السلطة باتت قادرة على تحقيق تقدّم، وحتى الحسم بعد كل هذا الدعم، قد أوجد حالة من الإحباط وربما اليأس لدى قطاع عريض من المشاركين في الثورة، أو الداعمين لها. بالتالي بدت قتامة تلفّ الجو، تؤثر سلباً على وضع الثورة، وتعطي أفضلية للسلطة.

أولاً: نشطت التحركات السياسية في الفترة الماضية في اتجاه الوصول إلى حل سياسي عبر مؤتمر جينيف٢، الذي شكّل نقطة التوافق الأميركي الروسي، وبات المدخل لحل "الأزمة السورية". ما هو هذا الحل؟ ربما يتلخّص في تشكيل حكومة انتقالية، تضم السلطة والمعارضة "كاملة الصلاحيات"؛ أي تصبح هي السلطة الفعلية التي تدير أمور البلد في المرحلة الانتقالية. وفي الصيغة المطروحة ليس من ذكر لوضع "الرئيس"،

رغم أن السلطة تُظهر التمسّك به، والمعارضة "تشترط" تنحيته كمدخل للوصول إلى حل. بالتالي يُطرح السؤال: هل ستكون المرحلة الانتقالية تحت حكم بشار الأسد؟

رغم ذلك، لمسنا أن ترتيبات تجري على الأرض من أجل "إنجاح" جنيف٢؛ حيث بذلت الإمبريالية الأميركية مجهوداً من أجل تهميش دور قطر، وقلب مواقف كل من السعودية وتركيا وفرنسا. كما عملت على ترتيب أمر المعارضة "الخارجية"؛ أي تلك التي تبعت الدول "الغربية" (الإمبريالية)، بما أدى إلى تهميش وضع الإخوان المسلمين وسيطرة قوى توافق مسبقاً على ما بات يسمّى "الحل الروسي" الذي هو مبادئ جنيف١ وفق الرؤية الروسية، وتحت إشراف روسي؛ حيث باتت أميركا تقرّ بأحقية روسيا في السيطرة على سورية.

ولقد حصل هذا الحل على موافقة مجموعة الثماني التي انعقدت في بريطانيا، كما على موافقة "أصدقاء سورية" في اجتماعهم في الدوحة. لهذا كان يبدو بأن الأمور تسير نحو "الحل السياسي". ورغم الآراء المختلفة حول هذا الحل إلا أن كل الانتباه توجّه إلى جنيف.

ثانياً: لكنْ؛ خلال ذلك بدأت السلطة هجوماً شرساً على بلدة القصير بقوى عسكرية من حزب الله، بعد أن باتت مشاركة الحزب علنية، إضافة إلى مشاركة قوى عراقية (عصائب أهل الحق، التنظيم الأكثر طائفية والتابع للمخابرات الإيرانية، والذي كان جزءاً من التيار الصدري، فصل وهدر دم زعيمه بعد أن ارتكب مجازر في بغداد، انطلقت من تحقيق التطهير الطائفي، وكتائب أبو الفضل العباس، والعديد من الميليشيات الأخرى)، وأخرى إيرانية (والحرس الثوري).

لقد عانت السلطة من انهيار في الوضع العسكري بعد أن بات جزءاً مهماً من الجيش خارج كل إمكانية لزجّه في الصراع نتيجة التوتّر العالي الذي بات يحكم عناصره، الذين هم من الشعب الذي ثار، والذي بات

يتعرّض لكل هذا القتل والتدمير والوحشية. وهذا الوضع هو الذي فرض - كما أشرنا - على السلطة الانسحاب من مناطق كثيرة، والسعي للاحتفاظ بالمدن والطرق الرئيسية والمواقع الاستراتيجية، ولا شك كان الانتقال للعمل المسلح عنصراً مساعداً على ذلك، لكنْ؛ لا نستطيع القول بأنه بسبب العمل المسلح. من جهة أخرى، تعرّضت "القوة الصلبة" التي استخدمتها السلطة منذ البدء (الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والشبيحة والمخابرات الجوية) لخسائر كبيرة، جعلتها عاجزة عن المواجهة، الأمر الذي أوضح بأن ميزان القوى قد بات مختلاً لقوى الثورة، هذه القوى التي لم تستطع استثمار الوضع نتيجة تشتّتها، وسوء فهمها للحرب، وقلة السلاح والذخيرة كذلك.

لهذا كان هناك استعجال لعقد مؤتمر جينيف٢ قبل أن تتهاوى السلطة، لكن؛ شهدنا تدفّق الدعم الخارجي، والتسليح الروسي، ومن ثم؛ البدء بالهجوم من أجل السيطرة على المناطق التي فقدتها السلطة. فبدأت بالقصير، وحاولت التقدم في حلب، وتقدّمت في تل كلخ، وظلّت تحاول في الغوطة الشرقية والمنطقة الجنوبية من دمشق، وفي بعض مناطق حوران، كما في دير الزور. رغم أنها حقّقت تقدّماً أكثر، وخسرت كذلك مناطق جديدة، في عملية تشير اللا حالة الاستعصاء القائمة.

هل تريد السلطة الحسم العسكري؟

ربما، وهذا ما دفع أميركا التي كانت ترفض التدخل العسكري، أو تسليح المعارضة، تعطي الموافقة على تسليح المعارضة (الذي بدا كتهديد للسلطة أكثر مما كان يعبّر عن موقف جدّي؛ حيث لم يصل سوى القليل من السلاح)، وجعل "أصدقاء سورية" يؤكدون على أنهم لن يسمحوا بتغيير ميزان القوى، بل يصرّون على الذهاب إلى جينيف٢ ، في ظل ميزان القوى القائم. وهو الأمر الذي يعني رفض سقوط حلب خصوصاً، وتحقيق انتصارات للكتائب المسلحة، دون أن يصل الأمر إلى تحقيق انتصار.

ثالثاً ظهر أثر وجود جبهة النصرة واضحاً مع بدء هجوم السلطة؛ حيث

اتُّهمت في حوران بأنها تعاونت مع السلطة، وكشف عن حمايتها لخط أنابيب النفط الذاهب إلى بانياس. كما أنها بدأت في ممارسات قمعية جداً، وقامت بإعدامات عديدة، أربكت المناطق "المحرّرة". خصوصاً هنا في حلب وإدلب؛ حيث تركّز السلطة هجومها. ربما يكون ذلك جزءاً من إرباك "الجبهة الخلفية" التي تتعرّض لهجوم سلطوي، بهدف "تحريرها".

ولا شك في أن ممارسات الجبهة تصاعدت في الفترة الأخيرة، ودفعت قطاعات شعبية للتظاهر ضدها. وباتت الهيئات الشرعية تراقب أنفاس الناس، وتحاسب من منظور قروسطي فظيع (ضد التدخين، واللباس للنساء خصوصاً، والكلام الشعبي). فقد صدّقت أنها سلطة الله على الأرض، وهي لا تلتفت إلى الصراع مع السلطة، بقدر التفاتها لفرض سلطة سوف تجعل الشعب يكفر بها و... بـ "الثورة".

في هذا الوضع، أيّ الخيارات سوف يتحقّق؟

ربما كانت هناك قوى في السلطة تريد الحسم العسكري، خصوصاً بعد أن تعزّزت قواها بقوى طائفية تدعم بقاءها في السلطة، مثل حزب الله وإيران. لكنْ؛ كما يبدو أن روسيا تسير نحو تحقيق حل سياسي، ربما أرادت تعديل ميزان القوى، من أجل تحقيق شروط أفضل في جينيف٢، أو قبول المعارضة بما تطرح دون تردد أو "شروط". وبالتالي الوصول إلى جينيف٢ بقوى موافقة مسبقاً على حل جاهز منذ البدء. ولا شك في أن الدعم العسكري المحدود للجيش الحر سوف يجعلها تقتنع بأنْ ليس أمامها سوى الذهاب إلى جينيف٢ دون محاولات اللعب بميزان القوى. ورغم انعقاد المؤتمر، فقد ظهر أن روسيا لم تُرتّب وضع السلطة بما يُنجحه قبل أن تغرق في الأزمة الأوكرانية التي ألهتها عن الوضع السوري.

هوامش:

(١) تناولت هذا الموضوع في، سلامة كيلة «ثورة حقيقية، منظور ماركسي للثورة السورية» دار نون/ رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، ط١/٢٠١٤.

الفصل الثاني عشر
هل في سورية ثورة؟

هل أن ما يجري في سورية هو ثورة؟

تحولات الوضع السوري ومآل الصراع القائم منذ أكثر من ثلاث سنوات يدفع إلى طرح السؤال: هل هناك ثورةٍ في سورية؟ أو أين هي هذه الثورة التي يجري الحديث عنها؟

سؤال يتكرّر، ورغم أن كثير ممّن يطرحونه كانوا متشكّكين بما يجري في سورية منذ البدء، تأسيساً على توضّع النظام السوري في الوضع الدولي (الذي لم يختره هو، بل فُرض عليه نتيجة سياسات أميركية خاطئة، حاولت تعديلها بعد قدوم باراك أوباما، لكن تفجّر الثورة قطع هذه الإمكانية)، فإن هناك مَن بدأ يطرحه بعد أن كان يعتقد بأن ما يجري هو ثورة. فقد أصبح الصراع على الأرض هو صراع مسلّح، وانتهى النشاط الشعبي تقريباً (أو تماماً كما يظهر في الإعلام)، وأن قوى أصولية أصبحت مهيمنة، وتضخّمت؛ لتكون هي التي تقاتل النظام، وخصوصاً المجموعات التابعة لتنظيم القاعدة (جبهة النصرة ودولة العراق والشام - داعش)، هذه المجموعات التي تلمّ كل "جهاديي" العالم. وأن البلدان الإمبريالية والدول "الرجعية" (السعودية وقطر) هي التي تدعم "الثورة"، مقابل دعم روسيا وإيران و"قوى المقاومة" للنظام (حزب الله). وحيث أصبحت القوى الدولية هي التي تتحكّم في الصراع.

هذه هي "الصورة النمطية" التي باتت تتكرّر، ليس على صعيد الأفراد فقط، بل أساساً في الإعلام الغربي والداعم لـ "طرفي الصراع". إذنْ؛ أين الثورة في كل ذلك؟

لا أريد أن أكرر بأن الإعلام يأخذ ما هو ظاهر، وهو متحيّز كذلك لميول أيديولوجية ومصلحية، تجعله تنقل ما يخدم ما يريد. وعلى كل منطق علمي أن يكشف ما هو خلف هذه الصورة، وماذا يُراد منها، من كل طرف ينشرها، ومن ثم؛ الغوص إلى العمق الذي يشكّل الواقع الحقيقي، من أجل معرفة الواقع. وهذا ما يفرض التشكيك في الصورة التي تنتشر في الإعلام (وتملأ الصورة بأشكال مختلفة)، وإيجاد الآليات "المنطقية" والعملية التي تسمح بالغوص إلى عمق الواقع؛ حيث إن ما يشكّل "الصورة" هو ما هو مقصود نتيجة مصالح ورؤى، بينما يختفي الواقع خلف هذه الصورة. طبعاً تلقّي "الصورة" أسهل من الشك فيها، والبحث عن الواقع الحقيقي، ولهذا حين يسود "الكسل الفكري" يصبح تعميم "الصورة" سهلاً، وهذا ما تعمل على أساسه مجموعات المصالح، وأصحاب المنظورات الأيديولوجية. وبالتالي يسود "منطق القطيع"، فتنساق قطاعات خلف "الصورة" بالضبط؛ لأنها معمّمة؛ أي أنها تصبح حقيقية فقط؛ لأنها معمّمة، وليس لأنها مطابقة للواقع؛ حيث يمنع "الكسل الفكري" السؤال عن مدى مطابقة الصورة للواقع.

هذا العيب يطال قطاعاً كبيراً من "النخب" و"السياسيين" المخضرمين. ولهذا نجد أنهم ينساقون خلف "الصورة النمطية" التي يشكّلها الإعلام، ليس فيما يخصّ الوضع السوري فقط، فهذه عاهة عامة، كانت في أساس فشل هؤلاء وتهميشهم، وهامشيتهم. وفي الغالب يخرج السؤال عن الوضع السوري من بين هؤلاء. لكن الذين ينحازون دون سؤال لمصلحة قبول "الصورة النمطية" عن الواقع السوري هم القطاع الأكبر، خصوصاً هنا ممّن يعتقد بأنه "يسار". رغم أن هذا "التعامل النمطي" مع الصورة هو في تضادّ مع كل يسار؛ لأن النقد والشك والبحث والعلمية هي من سمات اليسار الأصيل. فالماركسي يبدأ من التأكيد على أن هذه "صورة إعلامية"؛ ليطرح السؤال حول ماهية الواقع الحقيقي؟ وهذا ما ليس قائماً، ليس فيما يخصّ الوضع السوري فقط، بل فيما يخص كل وضع.

لهذا حين يُطرَح السؤال حول، أين هي الثورة؟ يمكن أن نعيد لوقائع

قائمة، ويتناولها الإعلام، بشكل عابر، أو هامشي، أو لا يتناولها؛ لأنها لا تخدم "الصورة النمطية" التي يطرحها، أو تطرح من قِبل جهات دولية معنية، مثل منظمات حقوق الإنسان، أو الأمم المتحدة، أو غيرها (رغم أن طرحها هنا يجعلها مجال تشكيك من قِبل الذين يدعمون السلطة). لكنْ؛ هناك وقائع لا يمكن التشكيك فيها، وهذا ما يمكن أن نشير إليه، لكنها لا تحظى بالتحليل والتدقيق، فتضيع في زحمة "الصورة النمطية".

حين نتحدث عن مئات آلاف المعتقلين مثلاً، وربما يكون التقدير أن عدد الذين اعتقلوا قد تجاوز المليون، ومَن ما زال في السجن يتجاوز مائتي ألف، ومَن أعلن أنه جرت تصفيته في السجن بلغ الـ ١١ ألف معتقل. ألا يشير ذلك إلى أن النقمة الشعبية كبيرة؟ وأن مَن يخوض الصراع ضد النظام أعداد كبيرة من الشعب، استلزمت اعتقال هذه الأعداد، وفرضت التخلص من جزء منهم؟ وأن عملية الاعتقالات لم تتوقّف إلى الآن، بل أنها مستمرة، وتطال خصوصاً ليس المسلحين في الغالب (حيث المسلحون هم خارج سيطرة السلطة) بل الشباب المدني الناشط في الإعلام، أو الإغاثة، أو التظاهر، أو أي نشاط شعبي آخر؟ وهؤلاء الناشطون يتعرّضون كذلك للاعتقال والتصفية من قِبل تنظيم داعش وجبهة النصر وجيش الإسلام في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة. وبالتالي إذا كان الإعلام لا يركّز على هؤلاء، ويركّز فقط على "المسلحين" (خصوصاً الأصوليين) يمكن لمتابعة عمليات الاعتقال أن تكشف الحراك الشعبي، وتوضح استمراريته. فالحراك مستمر في دمشق والساحل وكل المناطق التي تسيطر عليها السلطة، وهو حراك "مدني". ومن ثم؛ هناك مئات الآلاف التي تقاوم السلطة بشكل غير مسلح، وتنشط بأشكال مختلفة، من الإعلام إلى الإغاثة إلى التظاهر إلى أشكال أخرى تعبّر عن مقاومة السلطة.

ثم أن الذين يحملون السلاح ضد النظام يتجاوز الـ ٢٠٠ ألف، يمكن أن نقول بأن هناك بضع آلاف من الذين قدموا من الخارج (أي من "الجهاديين")، لكن معظم هؤلاء من الشباب الذي تظاهر طيلة الأشهر

الولى من الثورة، وهو يواجَه بالرصاص والوحشية التي تمارسها الأجهزة الأمنية والشبيحة. وبغضّ النظر عن الأسباب التي دفعته لحمل السلاح (رغم أن الوحشية التي مارستها السلطة، والتي كانت مقصودة لدفع الشباب إلى حمل السلاح، على أساس أن السلطة هي الأقوى هنا، وبالتالي تستطيع حسم الصراع المسلح)، وبالعدد الذي انضم إلى الأصوليين (أحرار الشام والجبهة الإسلامية عموماً، والنصرة، وحتى داعش)، فإن الكتلة الأساسية منه هي فئات شعبية، شكّلت كتائب مسلحة ذات طابع مناطقي، معتقدة أن هذا الخيار هو الخيار الذي يسقط النظام بعد أن جرّبت "السلمية"، ووُجهت بالرصاص والعنف. وبالتالي، بغضّ النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع حمل السلاح، فإن هؤلاء مئات الآلاف من الشعب الذي يريد إسقاط النظام.

أظن أن هذه وتلك تشكّل كتلة كبيرة من الشعب الذي يقاوم السلطة، ويريد إسقاطها. ومن ثم؛ هل نعتقد بأن الذين هُدمت بيوتهم، أو اضطُروا للنزوح نتيجة وحشية العنف الذي تمارسه السلطة (قصف الطيران، وصواريخ سكود بعيدة المدى، والقصف المدفعي، والبراميل المتفجرة التي تلقى عشوائياً؛ لأنه ليس من الممكن توجيهها، والأسلحة الكيماوية التي ثبت استخدامها من قِبل السلطة)، وهو ما أدى إلى حدوث دمار هائل في معظم المدن والأحياء والأرياف السورية، هل نعتقد بأن هؤلاء هم مع السلطة؟ ربما كان بعضهم مع السلطة، لكن هذه الوحشية لا تسمح بأن يبقى كذلك (حتى في الساحل السوري الذي يُستخدم أبناؤه في القتل وكل الوحشية التي نشاهدها، يختزنون نقمة عالية نتيجة زجهم في صراع، لا يخدمهم، بل يخدم السلطة التي لم يكونوا معها). هؤلاء يتجاوز عددهم عشرة ملايين سوري. ولن أتناول قطاعات الشعب الأخرى، لكنْ؛ سأشير إلى أن كل هؤلاء الذين تحدّثنا عنهم هم من هذه القطاعات.

على العكس من ذلك، سنلمس تقلّص القاعدة الاجتماعية للسلطة، وانحسارها في فئات متخوّفة أكثر مما هي مقتنعة، وأخرى تشعر أنها في

مأزق، وتريد الخروج منه. وهؤلاء هم من البرجوازية التجارية الدمشقية الحلبية خصوصاً، ومن بعض الفئات الوسطى التي كانت تستفيد من النمط الاقتصادي الذي خلقته مافيا السلطة، ومن بعض الأقليات المتخوفة من البديل (المسيحيون والعلويون خصوصاً). وسنلاحظ - الآن - بأن مَن يقاتل حماية للنظام هي قوى خارجية (حزب الله والمليشيات الطائفية العراقية والحرس الثوري الإيراني، وأشتات من "الشيعة" من اليمن والباكستان وأفغانستان، ومن روسيا وغيرها)، بينما ضعفت مقدرته العسكرية، خصوصاً بعد أن تهمّشت قاعدته الاجتماعية.

هذا الواقع يجد جذوره في الواقع الاقتصادي الذي حكم الوضع قبيل الثورة، وكان في أساس انفجارها (بعكس كل تخريف الليبرالين)؛ حيث كانت نسبة البطالة ٣٠- ٣٣٪ من القوى العاملة، والفارق بين الحد الأدنى للأجور الضروري للعيش والحد الأدنى الفعلي هو ٥ إلى ١ (الفعلي كان ٦ آلاف ليرة سورية، والضروري كان ٣١ ألف ليرة حسب دراسات الدولة)؛ حيث كانت الزراعة قد انهارت بعد اكتمال الانفتاح الاقتصادي وسيادة اللبرلة (وكان هناك مليون فلاح، ترك أرضه سنة ٢٠١٠ من منطقة هي الأغنى زراعياً في سورية، منطقة الجزيرة)، وبيعت الصناعات التابعة للقطاع العام، أو أُهملت، وقادت المنافسة مع السلع القادمة من الصين وتركيا إلى انهيار قطاعات صناعية عديدة، منها الصناعة الأهم في سورية والمنطقة؛ أي صناعة الغزل والنسيج. وأصبح الاقتصاد ريعياً، يقوم على الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد. بينما تمركزت الثروة بيد أقلية، تحالفت في "شركة الشام القابضة" استحوذت على ٦٠ إلى ٧٠٪ من الاقتصاد السوري (عائلة مخلوف والأسد وشاليش استحوذت وحدها على ٣٠٪ من الاقتصاد). وكل هذه الأرقام من مصادر، لم تكن معارضة للسلطة، وهي منشورة ومتداولة لمَن يريد المعرفة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الذين يحملون السلاح أو ينشطون بأشكال متعددة هم - في الغالب - من هؤلاء المُفقَرين، سواء العاطلين عن العمل

أو الذين يتحصّلون على أجر لا يكفي العيش. فهي ثورة الطبقات المهمّشة والمُفقَرة بكل جدارة؛ لأن هؤلاء هم الذين واجهوا الرصاص في التظاهرات السلمية، ومن ثم؛ انتقلوا إلى حمل السلاح بعد تصاعد وحشية السلطة.

إذنْ؛ أليس هذا الوضع هو المشابه للوضع المصري والتونسي والمغربي واليمني والجزائري والأردني وكل البلدان العربية وحتى بلدان الأطراف؟ وهو الوضع الذي فجّر الثورات هذه؟ لكن المشكلة في الوضع السوري أن الصراع تعقّد نتيجة وحشية السلطة وتماسكها لفترة طويلة (سنتان تقريباً)، والحماية الفعلية له من قِبل إيران وروسيا، وفي المقابل التخريب الذي مارسه "أصدقاء الشعب السوري" من أجل تشويه الثورة. وهذا يفرض فهم الوضع العالمي والخوف العالمي من الثورات، وكيفية الشغل على دعم وحشية النظام السوري؛ لكي يمارس كل الوحشية التي ظهر فيها، بهدف تخويف الشعوب، وثنيها عن التفكير في الثورة، وهي تعاني من الأوضاع التي عانت منها الدول التي شهدت الثورات.

هنا يكمن تعقيد الثورة السورية، التعقيد الذي يفرض العودة إلى البحث في الوضع العالمي، ودراسة مصالح الدول والقوى، وفهم المغزى الذي استفادته من الانتشار السريع للثورات من تونس إلى سورية. ومن ثم؛ كيف تعاملت مع الوضع السوري؟

الثورة السورية كمجزرة
أو لماذا كان يجب أن تتحوّل إلى مجزرة؟

نُظر إلى الثورة السورية من طرف كصراع داخلي، ومن طرف آخر كصراع دولي، معزولة عن سياق الثورات التي بدأت من تونس في ١٧ ديسمبر سنة ٢٠١٠، وتوسعت إلى مصر في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، ومن ثم؛ ليبيا واليمن والبحرين، مع نشاط ثوري في الأردن والجزائر والمغرب والعراق، وحتى عُمان. ووصل أثرها إلى مدريد وباريس وروما وحتى وول ستريت. لهذا لم يجرِ فهم الظروف التي حكمت الثورة في إطار البيئة العالمية التي كانت تشهد أسوأ

أزمة، تمرّ الرأسمالية بها، وأسوأ ظرف عالمي نتيجة الإفقار والتهميش الذي طال الأمم المخلَّفة، وحتى الأمم الرأسمالية، وظهر واضحاً في الثورة في اليونان التي حدثت سنة ٢٠١٠، والتظاهرات الضخمة بعد إذ في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، وصولاً إلى تركيا والبرازيل وتايلاند، وحتى فنزويلا.

بمعنى أن هذا التوسّع الثوري الذي بدأ من تونس كان يجب أن يتوقّف وفق منطق الرأسمالية، ومنطق النظم الحاكمة في البلدان العربية؛ حيث إنه أشّر إلى أن "العدوى" باتت تنتقل بسرعة البرق، وأن احتقان الشعوب أخذ في التفجر، ومن ثم؛ لا بدّ من صيغة لوقف كل ذلك قبل أن يطال المدّ الثوري كل بلدان المنطقة، وربما يتوسّع عالمياً مع وجود بوادر ثورة في جنوب أوروبا خصوصاً. لقد أذَّن انفجار الثورت - بالتالي - بنشوء خطر داهم، يطال الرأسمالية وكل النظم العربية. فالبلدان العربية كلها تعاني من المشكلات ذاتها: البطالة المرتفعة، الفقر الشديد، التهميش، انهيار التعليم والصحة والبنية التحتية (حتى في السعودية وعُمان)؛ حيث جرى تشكيل النمط الرأسمالي عموماً، وفي الأطراف خصوصاً انطلاقاً من هيمنة الطغم المالية، التي تركّز نشاطها في المضاربات في أسواق الأسهم (التي باتت عالمية مع العولمة) والعملة والسلع الغذائية والمشتقات المالية والديون وأسواق الأسهم. وهو الأمر الذي فرض تشكيل اقتصاد ريعي، ينحصر في قطاع الخدمات والسياحة والعقارات والبنوك والاستيراد. وهو ما فرض تمركز الثروة بيد أقلية مرتبطة بتلك الطغم المالية الإمبريالية، وأغلبية تعيش حدّ الفقر، وينحدر وضعها، كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع عموماً.

هذا الوضع الذي تشكّل في الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين فرض الخوف الشديد على كل النظم، وهو ما دفع أمير الكويت إلى رشوة الشعب، وكذلك دفع ملك السعودية إلى تقديم الرشوة، وفرض على النظام الجزائري ضخّ كتلة مالية هائلة، من أجل إسكات الشعب، وهكذا فعلت عُمان. لكنْ؛ كان ذلك جزءاً مما جرت ممارسته؛ لأن الأمر - كما

يبدو لهذه النظم - بات أعقد من ذلك، ويحتاج إلى عنصر رادع، يمنع الشعوب عن التمرّد والثورة؛ حيث إن هذه الرشوة مؤقتة التأثير، ولا تحل المشكلات القائمة. وهو السبب ذاته الذي جعل قوى إمبريالية، تدفع نحو "تدمير" الثورات.

ما جرى في سورية يجب أن يُفهم من هذا المنظور، في جزء منه؛ حيث لمسنا السياسة السعودية، الدولة التي وجدت أن الثورة تلتفّ حول عنقها بعد أن امتدت من تونس إلى مصر؛ لتصل إلى اليمن والبحرين، ثم سورية. هذه السياسة التي قامت على دعم السلطة مالياً في الأشهر الأولى للثورة على الأقل، ومن ثم؛ عملت على تأكيد خطاب السلطة الذي يقول بإسلامية وأصولية وإخوانية الثورة، عبر دفع أزلامها لتصدُّر المشهد (عدنان العرعور خصوصاً، وقناة الوصال الطائفية). وأيضاً التركيز على إظهار الثورة كثورة "إسلامية"، من خلال إعلامها (وإعلام قطر، وحتى الإعلام الغربي). إلى أن دعمت تشكيل قوى طائفية سلفية مرتبطة بها، وشجّعت "أسلمة" الكتائب المسلحة تحت حجة الدعم المالي. و"هوّشت" إعلامياً ضد السلطة، وأوهمت أنها تدعم تغييرها عبر دعم "المعارضة"، ومدّها بالسلاح (الذي لا يصل، أو يصل ما لا يسمح بإسقاط السلطة، بل يكرّس ديمومة الصراع).

كان الهدف هو خلق استعصاء، عبر ضمان تماسك السلطة (وكان يتحقّق ذلك من خلال تخويف الأقليات الدينية وضمان تماسكها خلف السلطة)، وتحويل الثورة إلى كتائب أصولية مسلحة، ذات نزعة طائفية، تُخيف الأقليات، وتعطي السلطة كل المبررات؛ لكي تكون هي الحامي لها (كما تخيف قطاعات مدنية وعلمانية مهمة). ودفع الأمور نحو إشعال الصراع على أساس طائفي؛ لأن ذلك وحده ما يُبقي الأقليات (وخصوصاً العلويين هنا) متماسكين خلف السلطة، وبالتالي قوتها الضاربة ضد الثورة، بدل أن ينخرطوا في الثورة (وكان ذلك ممكناً نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها هؤلاء، ونتيجة إهانات وتشبيح آل الأسد في الساحل).

تبع ذلك التقطير في التسليح والدعم المالي؛ لكي لا يكون ممكناً لقوى الثورة أن تنتصر، بل يسمح لها بالدفاع عن مواقعها، من أجل ضمان صراع طويل لا يُظهر إلا بشاعته.

ولا شك في أن فهم السعودية، وفهم القوى الدولية لطبيعة السلطة، كانت المدخل لاستمرار استفزازها؛ كي تزيد من عنفها، وتُظهر وحشيتها، وبالتالي تحوّل الصراع إلى مجزرة، تدمّر مناطق ومدن وأحياء كاملة، وتقتل مئات الآلاف، وتعتقل مئات الآلاف، والذي تبيّن أن عدداً كبيراً منهم قد صُفّي في السجون. السلطة مافياوية، وهي من أصول "ريفية" شديدة العنف. ولقد سيطرت على أكثر من ثلث الاقتصاد السوري، وباتت تحتكر مجمل الاقتصاد عبر تحالفها مع البرجوازية التقليدية في دمشق وحلب. لهذا كان شعارها: الأسد أو نحرق البلد (أو الأسد أو لا أحد). وبالتالي كان من الطبيعي ان تمارس كل وحشيتها، وهي ترى الشعب يتمرد عليها، ويعمل جاهداً من أجل إسقاطها، ويظهر في لحظة أنه يستطيع ذلك. الأمر الذي أطلق كل وحشيتها، حتى باستخدام الأسلحة الكيماوية.

بالتالي كان الدور الخارجي تحريضياً، ويهدف إلى دفع السلطة؛ لكي تدمّر وتقتل بما يقنع الشعوب بأن كل تمرّد سيكون مصيره ما جرى في سورية. على كل هذا ما بدأ يردّده الإعلام في العديد من البلدان العربية، ويشير إليه الإعلام الغربي من الزاوية ذاتها. لتصبح المعادلة المتداولة هي أن الثورة تساوي القتل والتدمير. وهذا الأمر يفسّر مواقف كل الدول من الثورة السورية (حتى تلك التي أيّدت الثورة في تونس ومصر)، فقد وقفت روسيا مدافعاً عنيداً عن السلطة، بالتأكيد لمصالح، حصلت عليها بعيد الثورة مقابل أن تحمي السلطة في مجلس الأمن، ودولياً من إمكانية التدخل العسكري الأميركي، لكن الخشية من ثورة هناك كان، ومايزال، يحكم منطق السلطة الروسية (خصوصاً، وهي ترى - الآن - الثورة في أوكرانيا)؛ لأن كل الظروف التي صنعت الثورات هنا تحكم روسيا بوتين (إضافة إلى تخوّف هذا من الحركات "الجهادية"). وأميركا باتت مرتخية الأيدي، وأضعف من

أن تتقدم بقوة، كما كانت تفعل في العقود السابقة، لكنها - أيضاً - تخاف الثورات، لهذا دفعت من أجل حسم سريع لها في تونس ومصر، وعملت عبر السعودية على تشويه الثورة اليمنية، وفرض حل شكلي، لا يعبّر عن مطالب الثورة. وكانت مرتاحة؛ لأن السلطة السورية تمارس كل الوحشية التي مارستها هي في العراق، من أجل إعادته إلى "البدائية"، كما صرّح أحد وزراء خارجيتها ذات يوم (جيمس بيكر). وتقوم بالتدمير الذي يخدم مصلحة الدولة الصهيونية. رغم أنها دفعت لأن تكون روسيا هي الفائز بسورية، وليس أي من حلفائها الذين اندفعوا، من أجل المحافظة على مصالحهم التي حقّقوها بالعلاقة مع بشار الأسد، لتشكيل نظام بديل تابع لها (وهنا تركيا وقطر، ثم فرنسا التي كانت تطمح منذ بداية العقد الجديد على أن تصبح لها الحظوة في سورية). كل ذلك في إطار "لعبة الأمم" التي فرضت حاجة أميركا للتحالف مع الروس، من أجل حصار الصين، الصين التي باتت هي الخطر الأساس بالنسبة لها.

إذنْ؛ كان يبدو أن الخطر بات هو الثورات ذاتها، وليس أي شيء آخر، بالنسبة لعديد من الدول الإمبريالية وبعض الدول الإقليمية. وكان يجب أن تُقبر في سورية. هذا الأمر هو الذي جعل الدول التي تدعم السلطة (روسيا وإيران)، أو تقول أنها تدعم الثورة تنفّذ السياسة ذاتها: كيف تتحوّل الثورة السورية إلى مجزرة؟ بالتالي كيف تقف الموجة الثورية التي بدأت من تونس؟

العالم يقف على أعتاب ثورات كبيرة، والنظم تريد أن تواجه ذلك بعبرة؛ لعلها تردع الشعوب، لكنْ؛ ما يهمّ الجوعى إذا كانوا يعرفون بأن مصيرهم الموت في كل الأحوال؟ هذا ما لم تتعلّمه الرأسمالية رغم عديد الثورات التي حدثت، والتي لم يردعها العنف والقتل والتدمير. ببساطة، لا أحد يراهن على ارتداع شخص، وهو يعيش الموت يومياً نتيجة حالة الإملاق التي وُضع فيها. فالموت هو الموت، والموت هو الذي ينهض الحياة؛ حيث إن عدم الخوف منه هو الذي يوجد الجرأة والشجاعة التي تدفع الشعوب للثورة.

منظور أخلاقي للثورة السورية
(السقوط الأخلاقي ليسار ميت)

المقارنة بين ما يجري في الواقع، ومواقف "اليسار" تُظهر أن تراجيديا باتت تسكن العالم؛ حيث نجد بأن "اليسار العالمي"؛ أي بقايا الحركة الشيوعية وأشتات من الماوية وبعض التروتسكية، يقف "سداً منيعاً" في الدفاع عن "نظام الممانعة والمقاومة" في دمشق. تراجيديا مركّبة المستويات، وتشي بمأساة فظيعة، حين نجد بأن اليسار الذي يدافع عن التحرّر وعن الإنسان (الذي هو أثمن رأسمال، كما قال ماركس) يقف بكل جبروت داعماً لسلطة، تمارس أقصى أنواع الوحشية. كل الأمر يتحدّد في أن هذا اليسار يخوض صراعاً "هائلاً" ضد الإمبريالية!

كيف يمكن لشعار "معاداة الإمبريالية" أن يكون غطاءً سميكاً يمنع رؤية كيف أن سلطة تمارس كل أنواع القتل والتدمير ضد الشعب الذي تحكمه، وليس ضد الإمبريالية، أو قوى الاحتلال؟

هذا الذي يحدث في سورية، وهو الأمر الذي يكشف عن تراجيديا فظيعة، أبطالها "اليسار العالمي". يسار يمارس أقصى انحطاط أخلاقي متلفّعاً بشعار "الصراع ضد الإمبريالية". ولا يرى في العالم سوى "الإمبريالية"، التي لا تعود مجسّدة إلا في الذهن، لكنها تمارس كل "أفعال الشيطان"، تحرّك الشعوب؛ لكي تصنع ثورة هي في الواقع مؤامرة إمبريالية، بالضبط؛ لأنها تطال نظاماً "ممانعاً" و"يدعم المقاومة". هلوسات "معاداة الإمبريالية" تصل إلى حد التأكيد على أن الإمبريالية قادرة على تحريك الشعوب، وتحريكها في ثورات تخدمها. والشعوب (التي هي، كما يفترض منطق اليسار، من يدافع عنه هذا اليسار) تقبل بـ "طيبة خاطر" هذا الدور "الإمبريالي".

هذا الوهم السميك يدفع إلى توهّم مواقف، وتوهّم أدوار قوى، وتوهّم مخططات ومؤامرات. هو "عقل" ينفث أوهاماً، ويؤول الوهم في متوالية، لا قرار لها.

كيف يمكن ليسار أن يدعم سلطة تدمرّ أحياء بكاملها من مدن هي "مدنها"؟ وتبيد مئات الآلاف، بكل بساطة، وتعتقل مئات الآلاف؛ لتقتل جزءاً منهم، وتفتح أفق نهب المدن والمناطق؟ كيف يمكن ليسار أن يدعم سلطة تلقّي "البراميل المتفجرة" على الأحياء بشكل عشوائي، فقط؛ لأنها تريد حرق مَن يتمرد عليها؟ وتحاصر السكان بأقصى حد ممكن، يؤدي إلى التجويع (والموت جوعاً) فقط؛ لأن المنطقة التي يسكنونها باتت خارج سيطرتها؟

يمكن أن يكون "المبرر" الذي يسمح بذلك هو أن السلطة تقاتل "إرهابيين" مدعومين من الإمبريالية. وهذا غالباً هو المبرر المتداول. لكنْ؛ سنجد بأن أي خبير عسكري سيقول بأن كل الذي يمارس لا علاقة له بالحرب، لا بالحرب ضد جيش عدو، ولا بالحرب ضد "عصابات مسلحة" و"إرهابيين"، بل هو بقصد التدمير والقتل. فمواجهة "إرهابيين" يسيطرون على حيٍّ، لا تستلزم تدمير الحي، و"تحرير" مناطق، خرجت من تحت سيطرة السلطة لا تستلزم إلقاء البراميل المتفجرة، وصواريخ سكود بعيدة المدى، واستخدام الطيران، والحصار الشامل الذي يقتل الناس جوعاً. وإطلاق يد الشبيحة والعصابات؛ لكي تذبح، وتقتل، وتسرق. هذه ممارسات سلطة ليست مَعنية بالشعب، وبالوطن أصلاً، سلطة عصابات مافيا، لهذا رفعت شعار "الأسد أو نحرق البلد"، و"الأسد أو لا أحد". هذه شعارات ليست عبثية، ولا طارئة، بل تدلّ على طبيعة السلطة التي لا تنظر إلى البشر كشعب، بل تنظر إليهم كوسيلة نهب لمراكمة الثروة، وكـ "عبيد" يخدمون ما تريد هي، أو فإن مصيرهم الموت.

إن حرباً ضد "الإرهاب" لا تستلزم اعتقال أكثر من مليون سوري، مايزال منهم أكثر من مائتي ألف في السجون، وقتل منهم آلاف. ولا تستلزم تشريد ستة أو سبعة ملايين سوري في داخل سورية وفي دول الجوار والعالم، أو مسح حمص ودير الزور وجزء كبير من حلب، وكثير من البلدات والقرى الأخرى. ولا استخدام السلاح الكيماوي، الذي كان يعني استخدامه أن السلطة مهزوزة، وعلى شفا الانهيار. وهذا الأمر ليس من فعل "عصابات

مسلحة" و"إرهابيين"، بل هو غير ممكن إلا بقوة الشعب. والانسحاب من الشمال والشرق السوريين، الذي تحقّق قبل تضخّم حجم الكتائب المسلحة (الذي تحقّق بعد صيف سنة ٢٠١٢، والانسحاب تم في ايار/ حزيران سنة ٢٠١٢)، لمْ يكن نتيجة "العصابات المسلحة" و"الإرهابيين"، بل نتج عن حراك الشعب، وتوتّر عناصر الجيش الذين هم من الشعب، لهذا لم يعد مأموناً، الأمر الذي فرض وضعه في معسكرات مغلقة. وتوسّع العمل المسلح تحقّق بعد هذا الانسحاب. كذلك تأسيس جبهة النصرة التي قامت السلطة بإطلاق سراح مَن أسّسها من سجونها منذ بداية سنة ٢٠١٢، وخصوصاً في نيسان سنة ٢٠١٢؛ أي قبل الانسحاب من الشمال والشرق (وهذا ما كانت تُروِّج له السلطة؛ حيث كانت تقول إن القاعدة تتواجد في مناطق الفراغ). بالتالي لقد أطلقت سراح هؤلاء؛ لكي يتواجدون في المناطق الفراغ، بعد أن اخترقتهم (بخبرة عالية ممتدة منذ نشوء القاعدة، وخصوصاً بعيد احتلال العراق).

المسألة المحورية هنا هي أن كل هذا العنف ليس مناسباً، أو مطابقاً لطبيعة الصراع القائم، هو عنف "غير متكافئ" مع الوضع العسكري للثورة، هو أضخم كثيراً من شكل الصراع الذي يُخاض على الأرض. لا من حيث خبرة الكتائب المسلحة، ولا من حيث نوعية تسليحها، أو من حيث تدريبها. ربما في الفترة الأخيرة بدأ يحدث تطوّر معين في قدرتها، لكن أمر التدمير والقتل الذي مارسته السلطة ممتد منذ البداية، ولقد توسّع بعد نشوء الكتائب المسلحة باستخدام هذه الحجة، التي استفادت من سياسة عسكرية خاطئة، اتبعتها الكتائب المسلحة، والتي أُسميت سياسة التحرير؛ لكي تدمّر كل حي يخرج عن سيطرتها بكل العنف الممكن. وهو عنف لا يُستخدم إلا في حروب وحشية، يكون الهدف فيها هو التدمير، وليس كسب الحرب.

كل هذه الممارسات لمَن له خبرة في العمل العسكري توضح بأن الأمر لم يكن نتيجة حاجة وضرورة، بل أنه نتيجة ميل دموي وحشي يريد معاقبة كل الشعب نتيجة تمرّده. والسلطة تعرف أكثر من أي أحد آخر (وطبعاً أكثر

من داعميها اليساريين) أن الاحتقان الشعبي كان يتراكم طيلة السنوات السابقة، وأنها تواجه ثورة حقيقية هي نتيجة للنهب المريع الذي مارسته، ونتيجة الاستبداد الطويل الذي حكمت عبره. وهي السلطة الوحيدة التي وضعت تصوّراً مسبقاً لكيفية مواجهة ثورة الشعب، بالضبط؛ لأنها تعرف بأنه سيثور. فقط أغبياء اليسار هم مَن كان لا يعرف بأن الشعب سيثور (كما في البلدان الأخرى، وهو أمر مستمر إلى الآن، رغم أن شعوباً ستثور). وإذا كانت قد ادعت منذ بدء الثورة بأن "العصابات المسلحة" تمارس العنف، وأن الإمارات الإسلامية تقوم هنا أو هناك، فقد فضح الأمر "خطأ" بسيط من بشار الأسد حين قال في خطاب في مجلس الشعب بأنه "في الستة أشهر الأولى لم يكن هناك سلاح، ولا مسلحين"، وإذا كان قد أُتي به إلى فضائية الدنيا؛ لكي يقول إنه فُهم خطأ، فقد أكد المعلومة ذاتها نائبه فاروق الشرع في مقابلته اليتيمة مع جريدة الأخبار اللبنانية (التابعة للسلطة). بمعنى أن القول بأن الثورة رُكبت من قِبل العصابات المسلحة كان تكتيكاً سلطوياً، من أجل تشويه الثورة، وهو الأمر الذي اشتغلت عليه السلطة طيلة سنوات الثورة (بمساعدة دول إقليمية، تبدو أنها ضد السلطة، لكنها - في الواقع - تقوم بتكملة مخططها). وربما نجح في الأخير جزئياً، بالضبط نتيجة "المساعدة الكبيرة" من الدول الشقيقة (السعودية بالتحديد).

وإذا لم نرد لهذا اليسار تعب التدقيق؛ حيث إنه هرم إلى حدّ أن هذا الجهد يمكن أن يودي به، نريد - فقط - أن يسأل خبراء عسكريون حول مبررات هذا التدمير والقتل، وهل أن ميزان القوى يفرض ذلك؟ أم أن ميزان القوى الشعبي فرض على السلطة تدمير الشعب؟ بمعنى أن قوة الثورة فرضت كل هذا العنف لهزيمتها؟ قوة الثورة هي التي فرضت وحشية السلطة؛ حيث بدا أن السلطة تتهاوى. وهذا ما توضّح في استجلاب قوات حزب الله والميليشيا الطائفية العراقية والحرس الثوري الإيراني، وجموع من "القوميين" (العرب والمتعصّبين من كل أصقاع العالم) ومن اليمن، وحتى من أفغانستان.

الوحشية واضحة، وهي تظهر طبيعة الفئات التي تحكم، والتي هي شبيحة بالتحديد، تحوّلت إلى مافيا تنشط في النهب، وتتشابك مع الرأسمال الخليجي والمافيا الأوروبية الشرقية. بالتالي نجدها تمارس ممارسات المافيا والتشبيح معاً. لكن وهم "معاداة الإمبريالية" يسمح بأن يكون من حق السلطة أن تمارس كل ذلك، هل من سقوط أخلاقي أكثر من ذلك؟ وكم يعادي الإمبريالية نظام عمّم اللبرلة، ونهب القطاع العام، وسيطرت مافياته على الاقتصاد؟ هذا ما تفرضه نوستالجيا "معاداة الإمبريالية"، التي جسّدت كل الماضي "المشرق" و"التحرري" و"المعادي للإمبريالية" في النظام السوري، الذي سحق المقاومة الفلسطينية، وقاتل العراق جنباً إلى جنب مع الإمبريالية الأميركية، وسحق لبنان، وباع لواء الإسكندرون، وحمى الدولة الصهيونية لسنوات طويلة، تشكره عليها. هذا الخيال عن "مرحلة التحرر الوطني" الباقي في الذهن يتوهّم بأن بشار الأسد هو "المعادي للإمبريالية". نوستالجيا مرضية، فرضت تبرير القتل والتدمير وكل الوحشية التي عبرت عن ممارسة جرائم ضد الإنسانية، وعن ممارسة الإبادة لمدن ومناطق وبلدات.

بالتالي أنه في ظل شعار "معاداة الإمبريالية" يمارس أقصى انحطاط أخلاقي، والمؤسف أنه يُمارَس من قِبل قوى، تدّعي بأنها يسار. هذا يعني موت اليسار الذي عرفناه طيلة العقود الماضية، فيسار يقبل القتل والتدمير وسحق الشعوب ليس يساراً بالضرورة مهما كانت الشعارات التي يرفعها.

الفصل الثالث عشر
الثورة والاستعصاء الثوري في سورية

الثورة في مأزق؟ لا شك في ذلك، وهذا ما فرض نشوء استعصاء، يدفع الأمور لصراع دموي مدمرّ دون أفق، كما يبدو. ربما هذا ما كانت تريد الدول "الخارجية" (الغربية والشرقية) الوصول إليه؛ لكي يظهر فشل الثورة، لكنْ؛ أيضاً؛ لكي يزداد الدمار كما يريد بعضها، وأقصد الإمبريالية الأميركية.

ما أوصل إلى ذلك هو عنصران، الأول: هو نجاح سياسة السلطة بإظهار الثورة كحراك "سُنّيّ" (وإخواني يريد الانتقام مما حدث سنة ١٩٨٠ في الصراع بين السلطة والإخوان)، من خلال سياسات قوى معارضة ودول إقليمية ودولية كانت تريد أن تظهر الثورة كذلك؛ لأن قوى المعارضة تلك كانت تراهن على تدخل "خارجي"، وبالتالي كانت في غنى عن الأقليات (خصوصاً أنها تحمل أحقاداً ضدها)، ولأن الدول الإقليمية كانت تريد إفشال الثورة، وتحويلها إلى صراع طائفي (أو يبدو كذلك)، والقوى الإمبريالية التي تريد التدمير والتفكيك، وليس انتصار الثورة. وكان هدف السلطة من ذلك هو ضمان تماسك "الأقليات" خلفها، خصوصاً العلويين نتيجة أنها شكّلت قوتها القمعية الصلبة منهم بالتحديد، وبالتالي باتت تُستخدمهم كأداة قمع معها لحماية سلطتها (بمعزل عن أي منظور طائفي؛ حيث كانت تستخدم الطائفة، ولم يكن لديها أيديولوجية طائفية). بالتالي استطاعت السلطة أن تؤسّس لنشوء شرخ مجتمعي مهم، ساعدها على التماسك طويلاً. لكن ما ساعدها كذلك هو الدعم المباشر من قِبل إيران وأدواتها (حزب الله وكتائب أبو الفضل العباس)، والتسليح المستمر والخبرات من روسيا، وكذلك الحماية الدولية لها (رغم أن الدول الإمبريالية لم تكن ترغب في التدخل، سوى ربما فرنسا وتركيا). لهذا حينما استهلكت

قواها، جرى إمدادها بالسلاح من قِبل روسيا وإيران، والمقاتلين من قِبل حزب الله والطائفيين العراقيين التابعين لإيران وإيران ذاتها، وقبل ذلك بالخبرات والتدريب والإشراف.

كل ذلك سمح للسلطة لأن تبقى متماسكة رغم خسرانها عشرات آلاف الجنود ورجال الأمن من "البنية الصلبة" (الرقم الرسمي هو ٤٠ ألف)، وكذلك الشبيحة. ورغم عجزها عن تحريك معظم الجيش الذي بات يعيش حالة احتقان هائلة، أصبحت مهيئة للقيام بانشقاقات كبيرة، وهو الأمر الذي فرض وضعه في معسكرات مغلقة. ولقد ظهر في لحظة أن السلطة باتت تفقد السيطرة؛ لأنه لم يعد لديها قوى كافية للدفاع، الأمر الذي فرض دخول حزب الله وكتائب أبو الفضل والحرس الثوري بأعداد كبيرة، وبشكل علني؛ لتتماسك من جديد، وتبدأ سياسة استرجاع المناطق التي اضطرت للانسحاب منها. ولا شك في أن نجاح السلطة في الحفاظ على تماسك "البنية الصلبة" (أي كبار الضباط) هو الذي سمح بألا تسقط؛ لأنه سمح بعدم انشقاقها وخروج "كبار" من البنية الصلبة لقيادة "تحوّل ديمقراطي"، كما حدث في البلدان الأخرى. لقد كان هدف الفئة الحاكمة هو الحفاظ على هذا التماسك، ولقد نجحت به، بالضبط نتيجة "الجائزة" التي قدّمتها بعض أطراف المعارضة (الإخوان وإعلان دمشق) وأيضاً بعض الدول الإقليمية (السعودية خصوصاً).

ولهذا ماتزال السلطة قائمة، وكانت هي المَدعوّة إلى جينيف٢.

العنصر الثاني هو: تحويل الثورة إلى عمل مسلح، على أمل حصول دعم "دولي" (كما كانت تروّج المعارضة الخارجية)، أو كنتيجة طبيعية لوحشية السلطة. وإذا كان الميل الطبيعي للتسلح من أجل حماية التظاهرات قد فرض تصعيد العنف السلطوي، واستغلال ذلك لممارسة أقصى الوحشية، فقد أفضت زيادة الوحشية إلى تسليح أعلى للثورة. لكن الأمر المهم هنا هو أن التدمير الذي مارسته السلطة ضد مدن، ومناطق، كانت

فاعلة جداً في الحراك الشعبي، قد فرض كذلك تراجع النشاط الشعبي، واختفاء التظاهرات تقريباً، واهتمام الناشطين "السلميين" باللاجئين الذين باتوا دون مأوى، أو إعالة. بالتالي بات العمل المسلح هو الشكل الوحيد تقريباً. لكن العمل المسلح يفرض الحاجة إلى التسلح، وإلى المال، وبهذا كان محتاجاً إلى التواصل مع معارضة الخارج (التي تمتلك المال، خصوصاً الإخوان المسلمون)، ومع الدول التي تقول إنها تدعم الثورة (قطر والسعودية، وفرنسا وتركيا خصوصاً).

هنا خضع العمل المسلح لابتزاز بعض القوى المعارضة، كما لابتزاز بعض الدول الإقليمية (السعودية وقطر)، الأمر الذي فرض "الأسلمة" في تسمية الكتائب. لكنه ربط وضع الكتائب بكلّيّته بها، وبالتالي بسياساتها. ولقد كانت ليس في وارد إسقاط النظام (كما السعودية)، أو تريد إسقاطه، لكنْ؛ في إطار قيادة تابعة لها، كان المجلس الوطني هو خير ممثّل لذلك (وهنا قطر وتركيا وفرنسا). وإذا كانت العلاقة مع "الخارج" تضر شعبياً، وكذلك الأسلمة التي كانت تنجح سياسة السلطة، فقد خضع التسليح لسياسة تقوم ليس على حسم الصراع من خلال الدعم الكافي، بل تقوم على إعطاء "حقن"؛ لكي يستمر الصراع. فقد أراد بعضها بأن تفشل الثورة، وتتحوّل إلى صراع طائفي، يُظهر بأن التمرّد على الحاكم لا يؤدي سوى إلى الدمار. ولهذا أرادت أن تكون الثورة السورية هي مقبرة الثورات العربية، والشكل الأفظع للوحشية التي تُرعب الشعوب؛ لكي لا تتمرّد.

بالتالي ظل التسلح ضعيفاً، ولا يكفي لمواجهة آلة السلطة التي تحوي كل أنواع الأسلحة، وتتفوّق بقوة نيران هائلة، وبالطائرات والصواريخ بعيدة وقريبة المدى، وبالأسلحة الكيماوية. ولهذا بدا أن الدفع نحو "التسلح السريع"، والتحريض على استخدام السلاح فخاً، ليس أكثر. ووسيلة لحرف الثورة عن طابعها الشعبي و"سلميتها" (رغم أن هذا التحديد ليس دقيقاً)، وتقودها إلى متاهات، تودي بها إلى الفشل. فالتسلح يحتاج إلى المال الوفير والسلاح الكثير، وبالتالي إلى سند "خارجي". وحين تسلحت الثورة،

وتخلت عن طابعها الشعبي (الذي كان من الممكن الحفاظ عليه مع التسلح ضمن سياسة مدروسة)، باتت في مأزق عميق. ولقد زاد في المشكلة أن المسلحين لم يكن لديهم خبرات الحرب التي قرّروا خوضها، وأن مَن انشقّ من كبار الضباط حُجز في تركيا والأردن، ولم يُسمح لكثير من هؤلاء الانخراط في الثورة، وتقديم الخبرة الضرورية. وأن تنافس أطراف المعارضة عمل على شرذمة الكتائب المسلحة، من خلال التنافس على "شراء الذمم"، أو الولاء، أو استثارة النوازع العائلية والمناطقية والقبلية، وحتى الطائفية. وهو الأمر الذي شتّت الكتائب، وأبقاها ذات طابع مناطقي، ودفاعي، وفتح المجال لدخول العصابات، وأنجح اختراقات السلطة. فقد أصبحت الثورة فوضى، بكل معنى الكلمة، خصوصاً بعد أن فرض المسلحون سلطتهم بديلاً عن سلطة الشعب، وباتوا يمارسون السلطة في مناطق سيطرتهم بدل قتال قوات السلطة. ومن ثم؛ بات الجذب يسير نحو مركزة السيطرة لدى كتائب أصولية نتيجة امتلاكها المال وبعض السلاح (الذي كان يأتي من الخارج خصيصاً لها في الغالب). وأيضاً ترسّخ وجود تنظيمات مثل "دولة العراق والشام" وجبهة النصرة وأحرار الشام، التي هي امتداد لتنظيم القاعدة، والتي بات بعضها يحوّل الصراع إلى صراع في صف الثورة؛ حيث يفرض سلطته القروسطية المتخلفة الأصولية الشمولية على الشعب (داعش). وحيث اندفعت قوى أصولية أخرى لتشكيل "جيش الإسلام"، من أجل إقامة "دولة الإسلام".

بمعنى أن التفكّك والفوضى هما السمتان الأساسيتان الآن في الثورة، إضافة إلى انسداد الأفق نتيجة غياب الهدف (إسقاط النظام، أو قيام دولة إسلامية)، وغياب الاستراتيجية التي تشير إلى كيفية إسقاط النظام. فإذا كانت السلطة قد ضعفت، وكانت في بعض الأوقات قابلة للسقوط، فإن الوضع الآن مختلف، فلم تستغل الثورة ضعف السلطة لإسقاطها (بداية سنة ٢٠١٣ إلى معركة القصير ودخول إيران وحزب الله) بالضبط نتيجة غياب الرؤية لكيفية إسقاطها، وغياب الاستراتيجية العسكرية المناسبة

لمواجهة قوة متفوقة بقوة النيران. على العكس من ذلك جرى اتباع استراتيجية، تخدم تماسك السلطة؛ لأنها تظهر تفوقها، وهي الاستراتيجية التي أُسميت: تحرير المدن. حيث كان يضع المسلحون ذاتهم تحت سطوة قوة نيران العدو مما كان يفضي إلى تهجير السكان وتدمير المدن والمناطق، حتى وإنْ ظلت بيد الكتائب المسلحة، فلم يفد الأمر شيئاً، ما دامت السلطة متماسكة، ولم يجر تدمير بنيتها الصلبة (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والأمن والشبيحة). وما دام ليس هناك توحّد للكتائب، وليس هناك بلورة للطريقة التي يمكن أن تسقط السلطة فيها.

بمعنى أننا فقدنا الزخم الشعبي دون أن يكون لدينا "استراتيجية حرب" واضحة. ودون أن يكون ممكناً تشكيل جيش موحد قادر على الحرب.

إذنْ؛ لم يحدث كسر في السلطة؛ لكي يبدأ "التحوّل الديمقراطي"، كما حدث في تونس ومصر خصوصاً، ولم تحدث الضغوط الخارجية (السعودية والأميركية والروسية والأوروبية)؛ لكي يرحل الرئيس، كما حدث في اليمن، ولا تحقق التدخل العسكري، كما حدث في ليبيا. ولا شك في أن المراهنات الأولى لدى الشعب انبنت على الشكل التونسي المصري، وانبنت مراهنات أطراف في المعارضة (ما بات يسمى المجلس الوطني) على الشكل الليبي، وما طرحه أوباما بداية سنة ٢٠١٢ هو أن ترعى روسيا مرحلة انتقالية، كما حدث في اليمن حينها. لكن سياق الثورة وتداخلاتها، واللعب الإقليمي والدولي، والتشبّث الشديد للسلطة، ومن ثم؛ نجاح سياستها لأن تبقى متماسكة، أفشل إمكانية انشقاقها (إلى الآن على الأقل). ومن الواضح (أو ما يجب أن يكون واضحاً) أن التدخل العسكري "الغربي" ليس ممكناً، بل هو مستحيل، وظهر ذلك واضحاً في التهديد الأميركي الأخير. وأصبح واضحاً كذلك أن "الحل السياسي" هو المطروح بتوافق أميركي روسي، وبدعم أميركي للدور الروسي، على أساس مبادئ جينيف التي أقرتها مجموعة العمل حول سورية في ٣٠ يونيو/ حزيران سنة ٢٠١٢، والتي باتت تحظى برعاية دولية بعد أن جرى تضمينها بقرار مجلس

الأمن الخاص بالأسلحة الكيماوية السورية ذي الرقم ٢١١٨. ولا شك في أن إدارة أوباما حاسمة في أن الحل هو حل سياسي، وأن روسيا هي الراعية له بدعمها، وأن مبادئ جينيف هي كل الأمر.

إذنْ؛ ستكون الموازنة - الآن - هي بين الحل العسكري، سواء من قِبل السلطة، أو من قبل الثورة، أو الحل السياسي عبر جينيف٢. وكما أشرنا فإن الوضع يعاني استعصاءً لا يؤشر إلى إمكانية لانتصار عسكري (الآن على الأقل، ووفق الوضع الراهن)، وأن أي كسر في بنية السلطة - الآن - سوف يصبّ في سياق عقد مؤتمر جينيف٢، بالتالي هذا ما يرجّح السير نحو عقد المؤتمر، رغم أن موافقة الائتلاف الوطني السوري (الذي جرى تغيير موازين القوى فيه لكي يقرر المشاركة) على الذهاب إلى جينيف٢ قد فتحت أفق "التمرّد" من قِبل كتائب مسلحة أساسية، هي تلك الكتائب الأصولية أو الإسلامية (بيان الـ ١٣ فصيل في حلب منها جبهة النصرة وأحرار الشام ولواء التوحيد، وبيان تشكيل جيش الإسلام من ٤٣ فصيل عسكري في ريف الشام والشام)؛ حيث سحبت اعترافها بالائتلاف الوطني، ورفضت مؤتمر جينيف٢ والحوار مع السلطة، ودعت لإقامة "دولة إسلامية"، وأيضاً تهديد المجلس الوطني السوري بالانسحاب من الائتلاف فيما إذا قرّر الذهاب إلى جينيف. وهذا يعني بأن ثقلاً من القوى المسلحة لن يوافق على نتائج المؤتمر كما يبدو. والأخطر هو أنه يربك وضع المعارضة في جينيف٢؛ حيث يظهرها ضعيفة ومفكّكة، ويعزّز من الشروط التي تفرضها السلطة، أو التي تريدها روسيا.

السؤال إزاء ذلك هو: هل هناك بديل أمام الثورة عن مسار الحل السياسي؟ هل يمكن أن تتطور بما يجعلها قادرة على الانتصار؟

في ظل الظرف الحالي، لا يبدو أن هناك بديلاً، فحن نجد التالي:

١) أن وضع الشعب بات صعباً للغاية نتيجة الدمار والقتل، لكنْ؛ أيضاً التهجير وافتقاد فرص العمل، وبالتالي إمكانية العيش،

بعد انهيار الوضع الاقتصادي. ومن ثم؛ الوضع الأمني الضاغط، والذي يؤثر - بدوره - على الوضع الاقتصادي. واحتمالات القتل، أو الاعتقال، أو الاهانة. وظروف اللاجئين مؤسية، واحتمالات تهجير ما تبقى يظل قائماً. كل ذلك مع الشعور بأن الثورة دون أفق؛ لأنها تاهت عن أهدافها، وأن القوى الأصولية هي التي باتت تسيطر أو تسعى إلى السيطرة، وبالتالي وجود بديل أسوأ.

٢) أن المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة باتت فوضى، وأن داعش باتت تمارس كأنها السلطة الحقيقية في وضع، يدفع إلى "الكفر" بالثورة، وحتى بدين هؤلاء. وعنصر التخريب واضح هنا، وبات يحتاج إلى علاج حقيقي، لن يكون ممكناً في ظل الصراع الراهن؛ لأنه يحتاج إلى "توافق ما" يفرض مواجهة هذه القوى، ويلغي دور محرّكيها، وينهي حاجة المستفيدين منها. وأيضاً سنلمس زيادة ميل الأسلمة والتفرّد في طرح بديل محدَّد، غير مقبول من قطاعات شعبية مهمة.

٣) وكما أشرنا، ليس من إمكانية للتسلح، أو للتخلي عن سياسة شراء الذمم وتفكيك الكتائب المسلحة وتدعيم أسلمتها من قِبل قوى "خارجية". وليس من خبرة تسمح بإعادة تأسيس الكتائب المسلحة، أو توحيدها.

لهذا يجب أن يكون واضحاً أن الحسم العسكري مستحيل الآن، وليس من إمكانيات واقعية له، سواء نتيجة غياب التسليح، أو تعميم التشرذم، أو لأن إسقاط النظام يحتاج إلى استراتيجية، ليست عسكرية فقط؛ لأن العسكرة وحدها سوف تُبقي الصراع سنوات دون طائل، ومع شرذمة سورية وتفكيكها وتدميرها. وهذه هي - أصلاً - مشكلة العسكرة منذ البدء، وهو خطأ الشباب الذي اندفع معتقداً بأن السلاح هو الذي سيجعله قادراً على أن يحسم الصراع بقوة إرادته (مع معرفتنا بالظروف التي فرضتها السلطة

لدفع الشباب نحو التسلح)، ولكنْ أيضاً التدخلات من قِبل أطراف في المعارضة (الإخوان) أرادت أن تكرر تجربة سنة ١٩٨٠الفاشلة حتماً، معتمدة على أن يكون التسلح مدخلاً تحضيرياً للتدخل الخارجي. أو نتيجة السعي لتخريب الثورة من قِبل بعض الدول الإقليمية خصوصاً (السعودية). ولهذا كانت "سياسة التحرير" كارثة بكل المقاييس، وساعدت السلطة على أن تبقى متماسكة، وأن تظهر جبروتها باستخدام أسلحتها المتفوقة، والنتيجة هي تعميم التدمير الشامل دون الوصول إلى كسر السلطة، وإسقاطها.

كل ذلك واضح لـ "الشعب"، واضح عبر الحسّ السليم الذي يمتلكه، وعبر ملاحظاته ومشاهداته، رغم أن الشعب لم يتراجع عن هدفه: إسقاط النظام، ولن يقبل حلاً لا يودي ببشار الأسد وآل الأسد ومخلوف وشاليش وكل الزبانية. وهذه هي مراهنة جينيف٢؛ أي هل ستنهي سلطة الأسد، أو أن المطلوب هو تحقيق عملية انتقال تحت سيطرته؟ هذه الأخيرة ستكون لعباً على الزمن، وعجزاً عن تحقيق "استقرار" عبر قبول الشعب بالحل. ما يوصل إلى حل (وإنْ كان مؤقتاً؛ لأنه لن يحل مجمل المشكلات التي قامت الثورة على أساسها) هو التخلص من سلطة آل الأسد والزبانية. وفتح أفق لمرحلة انتقالية، ترسي أسس دولة مدنية ديمقراطية. وتوجد حلاً سريعاً لمشكلات الشعب الذي تدمّرت بيوته وأشغاله، وبات مهجّراً (إعادة الإعمار الفعلية)، وحلاً للوضع المعيشي عموماً.

في كل الأحوال، سواء عُقد مؤتمر جينيف٢، أو لم يُعقد، وسواء وصل إلى نتائج، أو لم يصل في حال انعقاده، فإن واقع الثورة بحاجة إلى إعادة بناء، سواء بتحديد الأهداف التي يطرحها إسقاط النظام، أوبتحديد الخطاب المعبّر عنها، أو بتحديد وضع العسكرة والنشاط الشعبي فيها؛ لأنه في كل الأحوال، الثورة سوف تستمر حتى بعد تحقيق حل في جينيف نتيجة أن القوى التي يمكن أن تحكم (من السلطة والمعارضة) لا تمتلك حلولاً حقيقية لوضع الشعب، ولوضع سورية. لكنْ؛ هنا يمكن أن يؤدي الحل إلى "نزع سلاح"، و"منع استخدام سلاح"، وبالتالي يمكن أن يؤدي

وقف الصراع المسلح، وإنهاء وحشية السلطة إلى أن يتحوّل صراع الشعب إلى "السلمية"، من جديد، أي إلى كل أشكال الاحتجاج، خصوصاً وأن الحل يقوم على تأسيس شكل ما من الديمقراطية والحريات، لا شك سوف يتضمّن حرية الصحافة، وتأسيس الأحزاب والنقابات، وحق الإضراب والاحتجاج والتظاهر. لهذا سيعود النضال "السلمي" (قياساً بكل الوحشية التي مورست والتحوّل إلى الصراع المسلح) أساساً لكل الصراع، من أجل تحقيق مطالب الطبقات الشعبية، التي ستظهر هنا واضحة بعد أن أُخفيت لسنتين ونصف؛ أي مطالب العمل والأجر والتعليم والصحة، والسكن. التي تفرض - بدورها - تغيير كلية النمط الاقتصادي لمصلحة نمط منتج، من أجل استيعاب العمالة والمرونة في رفع الأجور، وتوفير مجانية التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية.

هذا الأمر يفرض تأسيس النقابات والاتحادات والمجالس الشعبية، وهيئات الدفاع عن الشعب. وأيضاً تأسيس الأحزاب والتحالفات التي تهدف إلى تحقيق ذلك. هنا سيكون الفعل هو فعل سياسي طبقي، بامتياز، ومن أجل تحقيق مطالب الشعب. ولمقاومة السيطرة الاقتصادية التي ستفرضها الدولة الرابحة (روسيا)، وإعادة الإعمار التي ستوكل لشركات أجنبية. ما سيميّز الوضع هنا هو أن السلطة ستكون "ضعيفة" بعد أن تحطمت "بنيتها الصلبة"، وسوف تميل للتفكّك بعد فقدان "البنية الصلبة" الضابطة لكلية الوضع. في المقابل، ستكون أمام الشعب فسحة كبيرة؛ لكي يعيد بناء مطالبه، وينظّم قواه؛ ليستعد لصراع حقيقي.

لكنْ؛ ولكي لا يضيع الوقت في انتظار جينيف٢، لا بد من إعادة بناء الثورة، هذا يقتضي التالي:

أولاً: أن الهدف الأساسي هو إسقاط النظام، وبناء دولة علمانية ديمقراطية، وتغيير النمط الاقتصادي لمصلحة نمط منتج. وبالتالي حل مشكلات الطبقات الشعبية (البطالة والأجر المتدنيّ وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية).

ثانياً: يجب قطع كل مراهنة على "دور خارجي" يمكن أن يدعم الثورة، فالكل ضد الثورة، ولا يريد سوى تدمير سورية. الثورة يجب أن تنتصر بقواها الذاتية، وهي قادرة على ذلك نتيجة قوة الشعب، لكنْ: الشعب المنظّم، وواضح الرؤية. وهنا تأتي أهمية الفعل السياسي.

ثالثاً: هذا يقتضي إعادة تأسيس العلاقة مع كل مناطق سورية، وإزالة التخوّفات والتخويفات التي جعلت "الأقليات" مترددة، أو داعمة للسلطة. فلا إمكانية لإسقاط النظام دون خلخلة القاعدة الاجتماعية التي يأخذ منها شبيحته وبنيته الصلبة، ودون دمجها في الثورة، خصوصاً وأنها مُفقَرَة كمعظم السوريين، ومُهمّشة ومسحوقة كذلك. وهذا يفترض إدانة كل طائفي، وكشف اللثام عن كل القوى الأصولية الطائفية، ومواجهة محاولة بعض القوى فرض سلطة أصولية. والشغل على إيجاد مخارج لمشاركة القاعدة التي تريد السلطة إبقاءها ملحقة بها.

رابعاً: لا بد من التأكيد على أن الأفق العسكري فاشل، فليس من دعم "خارجي"، وليس من تسليح كافٍ، يمكن أن يتوفّر، ولقد انحكم العمل العسكري للتنازع المناطقي، وللمنطق الدفاعي، وأيضاً حين قام على التقدّم، اتخذ شكل "التحرير"، وهو الشكل الذي كان يعطي السلطة كل الفرص لتصعيد التدمير والقتل نتيجة تفوّقها الحاسم في قوة النيران. لقد افتقد الرؤية الاستراتيجية، وتحوّل إلى صراع جيش ضد جيش، في وضع غير متكافئ، وتكرّس كبديل للنشاط الشعبي، وعلى الضد منه، مما أفقده البيئة التي تحميه؛ حيث تُربك قوى السلطة، وتشلّها.

خامساً: لم "تتحرّر" المناطق نتيجة قوة العمل العسكري، بل نتيجة قوة الحراك الشعبي الذي توسّع في كل سورية، وانتقل إلى احتقان متصاعد لدى معظم قطاعات الجيش، التي باتت خارج معادلة الصراع على ضوء ذلك، ولهذا اضطرت السلطة إلى سحب قواتها من المناطق التي باتت تسمّى محرّرة (رغم وجود مناطق جرى تحريرها بالفعل بعد ذلك). لهذا

لا بد من إعادة "الزخم الشعبي"، رغم ما تعرّضت له المناطق من تهجير، ورغم تحوّل كثير من الناشطين إمّا إلى العمل المسلح، أو إلى العمل الإغاثي. لا بد من أن تتأسّس سلطات شعبية في المناطق التي باتت خارج سيطرة السلطة، ولا بد من محاولة تحريك المناطق التي لم تتحرّك بعد، نتيجة جملة مصالح، لكنْ؛ أيضاً مشكلات في سياسات الثورة، وبعض أطراف المعارضة خصوصاً التي ربطت إسقاط النظام بالتدخل الخارجي، فأخذت موقفاً مضاداً لـ "الأقليات" (والعلويين خصوصاً). فالمطلوب هو إعادة بناء العلاقة بين العمل المسلح الذي بات واقعاً والنشاط الشعبي الذي تلاشى، أو يكاد. فالثورة لن تتطور وتنتصر، وهي تعاني من واقعها الصعب، وتشهد التفكّك والتفتّت والفوضى. وتعيش انسداد الأفق أمام العمل المسلح نتيجة "السياسة العسكرية" المتّبعة، والتي تنمّ عن عدم فهم للعمل المسلح وللثورات معاً.

سادساً: طبعاً لا بد من بلورة التعبير السياسي عن كل ذلك، وهنا يجب الانطلاق من أن كل أطراف المعارضة ليست جديرة بأن تمثل الثورة، بله أن تقودها، وأنها يجب أن تكون خارج المعادلة. بالتالي لا بد من تأسيس التعبير السياسي الذي يمثل الثورة حقيقة، من المجموعات التي نشأت في خضمها، ومن كل الفاعلين السياسيين الملتصقين حقيقة بالثورة بعيداً عن كل القوى السياسية القائمة.

هذا يفترض إعادة بناء الثورة، فأولاً يجب تحقيق توازن بين النشاط الشعبي والعمل المسلح، كيف؟ هذا ما يحتاج إلى دراسة جادة لواقع الثورة، ولمشكلاتها، وأيضاً للظروف الواقعية التي نتجت عن صراع دموي لعامين ونصف، ونتيجة التدخلات الإمبريالية والإقليمية التي كانت تُخرّب على الثورة.

فسواء نجحت جنيف٢ في الوصول إلى حل، أو فشلت، فإن المطلوب هو إعادة بناء الثورة؛ لأن ذلك ضرورة في كل الأحوال؛ أي سواء نجحت

وتشكلت حكومة انتقالية "كاملة الصلاحيات"، أو فشلت؛ حيث أن الصراع مستمر، ولا بد من إعادة زخمه الشعبي، الذي ربما يساعد نجاح جينيف٢ على تحقيقه بفعل الانتقال من شكل الصراع الدموي الذي تخوضه السلطة، والذي يؤسّس لرد عسكري، ويجهض كل أشكال النشاط الشعبي، إلى الصراع السياسي الذي يفرض إعادة الزخم الشعبي. وهذا يفرض بناء الأشكال السياسية الضرورية لتطويره، والتركيز على تنظيم النشاط الشعبي في نقابات واتحادات ومجالس وهيئات، وكل أشكال التنظيم التي تجعل الشعب قادراً على خوض معركته منظّماً، ومن أجل المطالب التي تعبّر عنه.

خاتمة

من أجل إعادة نظر شاملة

فوضى وأسلمة وعسكرة واستعصاء

إلى الآن، الثورة السورية هي أطول ثورة منذ بدء الموجة الثورية في ٢٠١٠/١٢/١٧ في تونس، وماتزال مستمرة دون مقدرة على تحديد نهاية لها، على الأقل، كما حدث في البلدان الأخرى من إزاحة للرئيس وحاشيته، وفتح أفق لتغيير ما. ما هو مطروح هو الحل السياسي في جنيف٢، الذي يبدو متعثّراً إلى الآن، بالضبط نتيجة أن نجاحه يتوقّف على إبعاد بشار الأسد وحاشيته، بينما هو مَن يشارك في المؤتمر، ويسعى لإفشاله؛ لأن نجاحه يعني رحيله بالتحديد.

منذ البدء، كان واضحاً بأن الثورة لن تحقّق انتصاراً أولياً إلا من خلال إحداث كسر في بنية السلطة، يفتح على إبعاد الأسد، وتحقيق انفراجة ديمقراطية. فالثورة السورية، ككل الثورات في البلدان العربية، عفوية، دون أحزاب لديها رؤية عن الثورات وكيفية تطويرها؛ لكي تسقط النظام. هذا الشعار الذي رفعه الشعب، والذي كان زخم الثورات يسمح به، لكن فعل التنظيم كان غائباً. وهو الأمر الذي كان يستدعي تدخل الجيش كي يُزاح الرئيس انطلاقاً من أن ذلك يعني إسقاط النظام.

في سورية، كان الوضع أكثر تعقيداً في هذه المسألة نتيجة البنية التي أوجدها حافظ الأسد، والتي كانت تؤسّس لدولة بوليسية متعددة الأجهزة، وجيشاً خاضعاً للسيطرة الأمنية، ومعيّن في مفاصله ضباط شديدو الولاء، ومن بيئة الرئيس ذاته. لهذا كان كسر السلطة يحتاج إلى "تكتيك" نبيه، وسياسة تقوم على إدماج البيئة التي تشكّل السلطة منها "قوتها الصلبة"؛ كي يصبح ممكناً إيجاد الكسر الضروري في السلطة. بمعنى أن ما كان عفوياً

و"طبيعياً" في ثورات تونس ومصر كان بحاجة إلى جهد ووعي في الثورة السورية. وهذا ما لم يحدث، على العكس حدث ما يساعد السلطة على تشديد تماسك "الأقليات" (خصوصاً العلويين) خلفها.

وبهذا إذا لم تكن السلطة قد نجحت في إنقاذ ذاتها، فقد نجحت في خلق الاستعصاء الذي نعيشه الآن، والذي لا يسمح بتوقّع انتصار الثورة رغم تهلهل قوة السلطة، واعتمادها على "قوى خارجية" (إيران وحزب الله وعصائب أهل الحق الطائفية العراقية، وعلى الدعم العسكري الروسي). وهذا الأمر يمكن أن يقود إلى انهيار السلطة، لكن البديل الآن هو الفوضى، وتقاتل الجبهات المسلحة. وهو الأمر الذي يفرض بناء استراتيجية جديدة، تكون بديلاً عن "الحل السياسي" في حال فشله، واستمراراً للثورة في كل الأحوال.

خطاب السلطة ومصيدتها

ما كرّرته السلطة منذ البدء هو أن ما يجري هو من فعل "عصابات مسلحة"، ومن "إرهابيين سلفيين"، وأن ما يجري هو حراك، يقوم به الإخوان المسلمون، وتنظيم القاعدة. ومن ثم؛ أن المستهدف هم "الأقليات" و"الدولة العلمانية". وأن الأمر يتعلق بعنف مسلح ضد الدولة، وليس شعب يتظاهر من أجل مطالب. وسنلمس اليوم بأن السلطة نجحت في أن يصبح ما قالت به أمراً واقعاً، وإن كان ذلك لن يتيح لها إنقاذ ذاتها. ما نجحت به هو إبقاء "البيئة الاجتماعية" التي أسّست قوتها منها خائفة، وتدافع عنها، حتى دون قناعة، خشية الخوف القادم من التغيير الذي تريده قوى أصولية طائفية، تريد الانتقام.

هذه هي العقدة التي أفضت إلى الاستعصاء، والتي تحتاج إلى وقفة حاسمة بعد ثلاث سنوات من الثورة؛ لأن حلها هو المدخل لتغيير الوضع بفتح أفق جديد للثورة. ويمكن هنا أن نشير إلى "المصالح" التي كانت توصل إلى هذه النتيجة. وهي مصالح فئات معارضة وقوى إقليمية ودولية،

كان لكل منها حساباته وأوهامه. بينما كان الشباب الذي حرّك الشارع في الأشهر الأولى واعياً لخطر الانجرار للأصولية والصراع الطائفي، وإن كان لم يستطع تقديم خطاب، يجذب تلك "الأقليات"، التي كان على انخراطها في الثورة يتوقّف مصيرها كله، بالضبط؛ لأن ذلك هو ما كان سيفرض شقّ السلطة، وفتح أفق للتغيير. فقد عمل طيف معارض وقوى إقليمية ودولية على تحويل "خطاب" السلطة ضد الثورة إلى "حقيقة"، لهذا أخذت الثورة تظهر، وكأن الأمر يتعلق بصراع قوى أصولية وتكفيرية مسلحة ضد السلطة. وفي هذه المعادلة، كانت السلطة هي الرابحة؛ لأنها شدت خلفها "الأقليات"، وأعطت مبرراً لكل القوى الدولية، واخطر للشعوب في العالم؛ كي تقف موقف اللا مبالاة من الثورة.

بالتالي إذا كانت تريد السلطة إظهار الثورة كحراك سلفي "إسلامي" لأن ذلك يخدم تماسكها، فقد عملت أطراف في المعارضة بدت أنها هي التي تمثل الثورة (المجلس الوطني، وبضمنه الإخوان المسلمين، وأطراف في إعلان دمشق، والعديد من "السياسيين") على التأكيد بأن الثورة إسلامية، وضد "نظام علوي". وفي هذا الشحن الطائفي المتبادل كانت تدفع للتسلّح. ولا شك في أن نجاح التسلّح لم يعتمد على دعواتها، بل على وحشية السلطة التي فرضت المواجهة العسكرية، لكنه كان يحمل أخطاراً كبيرة نتيجة غياب "الضابط" السياسي، على العكس وبوجود تحريض طائفي متبادل ودعم مالي مؤثر. هنا نلمس أن السلطة التي لا تمتّ للطائفية بصلة نتيجة مصالحها، تتمسك بمنطق "طائفي"؛ لكي تحافظ على "القوة الصلبة" التي تحميها، وأن أطراف في المعارضة؛ لكي تصبح هي البديل، دفعت بأن ينتصر "الخطاب الطائفي" الذي زرعته السلطة، فهي في هذه الوضعية فقط تستطيع أن تسيطر على الثورة، كما اعتقدت. ولقد ساعدتها القوى الإقليمية، والإعلام الذي عمل جاهداً على "أسلمة" الثورة، حتى الإعلام الغربي كان يميل إلى "التصديق السريع" لهذا الخطاب، وعمل على تعميم فكرة أن ما يجري هو "حرب أهلية" (أي طائفية) حتى قبل أن يصبح للقوى الأصولية قوة.

ما سمح بتحقيق ذلك واقعياً هو أن السلطة ركّزت كل مجهودها لكي تدمّر كل النخب المنخرطة في الثورة، بدءاً من التنسيقيات التي شكّلها شباب لديه، وإن قدر بسيط من الوعي والفهم والهدف، وكل الناشطين الإعلاميين والأطباء، الأمر الذي سمح لشباب أكثر بساطة يصبح هو الفاعل. وهذا ما كان ينعكس ضعفاً في الشعارات والنشاط، والخضوع أكثر لتأثير الحاجة، التي باتت كبيرة بعد أن أصبحت الثورة - في الغالب - محكومة للسلاح. وعلى ضوء الموت الوحشي الذي تمارسه السلطة، والذي جعل الصراع ينتقل إلى شكله الغريزي.

في هذا الوضع، ضاعت أهداف الثورة، رغم أن "الهدف" ظل هو إسقاط النظام، لكنْ؛ كان واضحاً منذ البدء بأن إسقاط النظام يهدف إلى تحقيق الحرية، ومطالب الشعب المُفقَر، ومن ثم؛ بناء الدولة المدنية، لكنْ؛ تلاشى كل ذلك إزاء وحشية السلطة وتصاعد الصراع المسلح؛ لكي يبتسر الأمر إلى "إسقاط النظام". وهو الأمر الذي فتح على تسرّب كل الأوهام التي باتت تحكم قطاعات من الذين يحملون السلاح، وخصوصاً هنا طرح هدف "دولة الإسلام"، أو حتى تطبيق ذلك واقعياً، كما فعلت جبهة النصرة، ثم داعش. وهو الهدف الذي باتت تطالب به كل الكتائب الإسلامية (جيش الإسلام، وأحرار الشام، ولواء التوحيد، وغيرها). ولأن الهدف بات هو إسقاط النظام فقط وجدت هذه التيارات أرضية لها، وحتى موافقة من قطاع مهمّ من المعارضين انطلاقاً من أن المهم هو إسقاط النظام، وأنه يكفي "مساعدتها" للثورة من أجل ذلك، هذا قبل أن ينكشف أمر داعش التي باتت قوة قمع للشعب في المناطق التي هي خارج سيطرة السلطة، وأيضاً دون الانتباه لدور القوى الأصولية الأخرى، من جبهة النصرة إلى جيش الإسلام والجبهة الإسلامية، التي تمارس الدور ذاته في مناطق سيطرتها.

بهذا بدا ما كانت تقوله السلطة منذ البدء "واقعاً". وأصبح الأمر - كما يجري التداول في الإعلام - هو صراع مسلح بين السلطة وقوى متطرفة. فهذه الصورة التي أخذت في التبلور بعد عام ونصف من الثورة باتت

تغطي على الشعب، وعلى الثورة، وأصبحت هي المعبّر عن الصراع القائم بديلاً عن الواقع الذي يقول بأن الأمر يتعلق بشعب، يخوض ثورة، من أجل إسقاط النظام لتحقيق الحرية والعدالة. لقد "اختفت" الثورة (أُو أخفيت) لمصلحة صراع مسلّح بين قوى السلطة وقوى متطرفة، وبدخل إقليمي ودولي عالي المستوى. وهو الأمر الذي سمح للسلطة بأن تمارس كل أنواع الوحشية والهمجية دون أن تسمح نقداً، أو يحرّك كل ذلك شعوب العالم. فالسلطة تمارس كل ما يمكن أن يوصَف بأنه جرائم ضد الإنسانية، وتوغّل في الإبادة الجماعية، بكل أنواع الأسلحة المحرّمة وغير المحرّمة، تحت كاميرات العالم، دون أن تلقى ما يناسب الأمر من رد فعل. وإذا كانت الدول الإقليمية والدولية المتدخلة لا تأبه للقتل والتدمير؛ لأنها تريد أن تكون الثورة السورية هي مقبرة الصيرورة الثورية التي بدأت في تونس، فإن الأمر المذهل يتعلق بالشعوب، وأسوأ بما يسمّى اليسار العالمي.

هذا الوضع يفرض إعادة بناء الرؤية، وتحديد الهداف. وبالتالي التفكير الجدي في إعادة بناء الثورة كثورة شعب يريد إسقاط النظام من أجل الحرية والعدالة.

الواقع والأهداف، وكيف تنتصر؟

سعت السلطة لأن تضمن تماسك "بنيتها الصلبة" من خلال ضمان خوف "الأقليات"، خصوصاً هنا العلويين؛ لكي تستطيع سحق الثورة. لهذا أصرّت منذ البدء على خطاب يركّز على أن الثورة هي حراك سلفي أصولي، ونشاط الإخوان المسلمين، ولم يكن لديها غير هذا الخطاب لتخويف الأقليات والعلمانيين. وساعدتها الأوضاع الإقليمية والدولية على ذلك، بما في ذلك بعض أطراف المعارضة التي كانت تعتمد على التدخل الإمبريالي لإسقاط السلطة، وبالتالي فرحت في الخطاب الذي يجعل الثورة إسلامية الطابع.

هذا ما فرض الاستعصاء؛ حيث كان يجب أن تتفكّك السلطة؛ لكي تحقّق الثورة خطوتها الأولى في إزاحة بشار الأسد وحاشيته. وخصوصاً أن

الثورة ظلت عفوية، وقادها شباب لم يعرف السياسة أو الحرب، بعد أن همّشت المعارضة دورها فيها، وعملت السلطة على تصفية كل الناشطين الذين يمتلكون قدراً من الوعي.

الآن، بعد ثلاث سنوات من الثورة، البطولية، التي واجهت وحشية سلطة مافياوية، لم يعنيها تدمير المدن وقتل الشعب، لا بد من أن يُعاد البحث في كيفية تطورها بشكل يخدم انتصارها. وهو الأمر الذي يفرض معالجة جملة مشكلات، وأولها تجاوز الانقسام الذي أوجدته السلطة في صفوف الشعب، بين ما يسمّى "الأغلبية"، و"الأقليات". فهذه لم تكن أقل نقمة على السلطة، ولا كان وضعها المعيشي أفضل (بل أن الساحل كان يُعدّ من أفقر مناطق سورية)، رغم استفادة فئات منها من متنفّذين في السلطة، أو استخدام السلطة لفئات مُفقَرة منها (نتيجة الحاجة)؛ لكي تكون هي "البنية الصلبة" التي تدافع عنها. بالتالي لا بد من أن يعود التأكيد على أن الثورة هي ثورة الشعب، وأن الاستبداد والإفقار كان يطال الشعب في مناطقه المختلفة. وهو الأمر الذي يفرض إعادة تحديد الأهداف التي يسعى الشعب عبر الثورة من أجل تحقيقها، فالمسألة هنا لا تتعلق بإسقاط النظام، بمعنى تغيير الأشخاص، بل تتعلق بتحقيق جملة أهداف، يكون تحقيقها مدخلاً لحل مشكلات الشعب، المتعددة والمختلفة.

هذا يعيد إلى تحديد هدف الثورة، الذي جرى ابتساره إلى إسقاط النظام، والذي يمثل إسقاط النظام المدخل لتحقيق هذه الأهداف. فما هي الأهداف التي تفرضها المشكلات التي جعلت الشعب يتحرك من أجل إسقاط النظام؟

بالطبع يكون الهدف من التمرد على نظام استبدادي هو الانتقال إلى دولة مدنية (بمعنى علمانية) ديمقراطية. وهو الهدف الذي راود النخب وقطاعاً من الفئات الوسطى التي كانت تريد التعبير عن ذاتها، والإحساس بأنها كيان سياسي؛ أي كيان، له رأي وفاعلية. لكنْ: هل يمكن أن نتجاهل بأن أغلبية الشعب - نتيجة الاستبداد الطويل الذي ألغى السياسة

في المجتمع، ودمّر الثقافة عبر تخريب التعليم وزيادة الأمية - لا تعرف السياسة؟ وبالتالي لا تعرف معنى الحرية والديمقراطية؟ إذنْ؛ لماذا ثارت؟ هنا يجب أن نلمس مشكلات الشعب، الطبقات الشعبية المُفقَرة، التي بات جزء كبير منها عاطلاً عن العمل، ومَن يعمل لا يكفي الأجر تحقيق أيّ حد أدنى من المعيشة اللائقة، والعجز عن التعليم والصحة، وتوفير مسكن.

أغلبية الشعب (تقريباً ٦٠٪) تعيش في هذه الوضعية، و٢٠٪ تعيش في وضعية قلقة نتيجة ارتفاع الأسعار، وانهيار قيمة الأجر. بعد أن سيطرت أقلية ضئيلة على الثروة، واستفادت فئات أخرى من النمط الاقتصادي الذي تشكّل كاقتصاد ريعي مافياوي. هل هذا السبب كافٍ؛ لكي يثور هؤلاء؟ أو أن "الفكرة المجردة للحرية" هي التي دفعتهم إلى ذلك؟ بالتأكيد إن وضعهم هو الذي فرض ثورتهم رغماً عن أوهام النخب التي أرادت أن "تسرق" الثورة، فتقلّصها إلى تحقيق مطمحها هي فقط، أو توهّمت أن مطلبها هو مطلب الشعب بأسره نتيجة نرجسية تعيشها.

لقد ساعد الخطاب الذي حصر الثورة في: الحرية، على عدم المقدرة على تحريك قطاعات شعبية هي مُفقَرة، وتريد التغيير (هنا العلويون خصوصاً)، وعلى العكس، سهّل انجرافهم خلف السلطة خوفاً من أن يكون هدف الحرية مدخلاً لتغيير السلطة لمصلحة الإخوان المسلمين والقوى الأصولية (التي ستأتي؛ لكي تنتقم مما حدث سنة ١٩٨٠/ ١٩٨٢). هذا من طرف، ومن طرف آخر، فتح الأفق؛ لكي تكون "الدولة الإسلامية" هي البديل عن "الدولة الديمقراطية"، وأصبح سهلاً الانتقال من هذا إلى ذاك، ما دام الأمر يتعلق بشكل السلطة فقط. خصوصاً أن الشعار الأول الذي طرحته نخب "شبابية" هو "ألله، سورية، حرية وبس"، ليكون المرتجع إلى الله سهلاً. وهذا ما فرض تغييب حتى شعار الحرية، وحصر الصراع في إسقاط النظام من قِبل تلك النخب؛ ليكون البديل الإسلامي هو "الحل" لما بعد الأسد؛ حيث لم يعد يطرح بديلاً سوى هذه القوى الأصولية "الجهادية"، من جبهة النصرة وداعش، إلى جيش الإسلام والجبهة الإسلامية.

إذنْ: لا بد من إعادة تحديد هدف الثورة، وتقديم البديل الذي يتضمّن حلاً لكل المشكلات المجتمعية. وأول نقاطه هو إعادة بناء الاقتصاد، بما يسمح ببناء قوى منتجة، وتوظيف العاطلين عن العمل، وتحديد أجر مناسب مقابل الأسعار، ويسمح بعيش لائق. مع إعادة بناء منظومة التعليم والصحة من قِبل الدولة الجديدة؛ لكي تناسب العيش الإنساني والتعليم الذي يخدم عملية التطور والاقتصاد المنتج. وهذا يعني تحديد ضرورة حل مشكلات البطالة (كانت بين ٣٠ و٣٣٪ من القوى العاملة)، والأجر المتدنّي، وانهيار التعليم والصحة. وفي هذا المجال ليس غير الدولة هي المَعنية بذلك؛ حيث نجد بأن "رجال الأعمال" المعارضين يتنافسون على الحصول على جزء من كعكة إعادة الإعمار، ويدفعون في إطارات المعارضة لفرض اقتصاد ليبرالي شره، بات مجاوزاً حتى لدى مطلقيه. وأيضاً لا بد من أن تكون إعادة الإعمار "محلية"؛ أي سورية، بعيداً عن نهب الشركات الإمبريالية وسمسرة السماسرة؛ حيث لا تفعل سوى مراكمة الديون على الدولة.

بالتالي لا بد من أن يحظى "الخطاب الاقتصادي" بالأولوية، وأن يعبّر عن مصالح المُفقَرين في مواجهة سعي "رجال الأعمال الجدد" لمراكمة الثروة على حساب الشعب المفقر. ولا شك في أن مَن يتابع النشاط في أروقة معارضة الخارج، يلمس الشره الذي يحكم هؤلاء. ومَن يقرأ التصورات حول البديل، يلمس ركاكة الخطاب الليبرالي بعد أن فشل. وفي موازاة ذلك، لا بد من التأكيد على أن الدولة يجب أن تكون علمانية ديمقراطية، وهذا لا يحتاج إلى تمويه، أو خوف من الأصوليين، أو تبرير لرفض ذاتي. إن فصل الدين عن الدولة أمر لا تراجع عنه، وكل التخوّفات التي تُطرح تنمّ عن تشوّش ذاتي أكثر مما تنمّ عن ظرف موضوعي، لا يسمح بذلك. ولا شك في أن الدولة الديمقراطية هي الضمانة؛ لكي لا تتحول الدولة التي تنشط في الاقتصاد لخدمة تطور المجتمع مزرعة لفئة، تنهب مستغلة مواقعها السلطوية. وفي مستوى ثالث، لا بد أن يكون واضحاً أن الصراع هو ليس مع "بيت الأسد" بل مع نمط اقتصادي فرض انهيار الزراعة والصناعة والتبعية

لهذه الدولة الرأسمالية، أو تلك (من تركيا وأوروبا إلى روسيا، وأميركا التي كانت تسيطر على حقول النفط) نسجته المافيا الحاكمة، والتي اتخذت طابعاً عائلياً، لكنها كانت تعبّر كذلك عن البرجوازية التقليدية التي ماتزال تدافع عنها. بالتالي فإن "التلهّف" على دعم الخارج (الإمبريالي)، والسعي لدعم تدخله، وتغييب المسألة الوطنية، أفضى إلى تجاهل مشاعر الشعب الذي رأي بالملموس نتائج التدخل الإمبريالي في العراق، والذي لا يستطيع أن يتصالح مع الدولة الصهيونية، كونها عدواً، يحتل فلسطين والجولان، وهو الأمر الذي كان يجعل الشعب السوري يدعم كل مقاومة حقيقية. ولاشك في أن مصالح أطراف المعارضة و"رجال الأعمال" الذي انخرطوا في المعارضة، كانت تجعلهم أميل لـ "التبعية" للقوى الإمبريالية (الفرنسية والأميركية)، ولقوى إقليمية. وهو الأمر الذي أضرّ بالثورة، وأسهم في تخوّف قطاع شعبي منها انطلاقاً من أن هؤلاء "الفطاحل" الذي يغزون الفضائيات باسم الثورة هم ممثلو الثورة، رغم أن مسار الثورة كان مختلفاً.

وبالتالي فإن تموضع سورية، الدولة الجديدة، يجب ألا يكون في صف القوى الإمبريالية، القديمة والجديدة (أي الروسية/ الصينية)، بل لا بد من أن يكون مع حركة الشعوب الناهضة في عديد من بلدان العالم، والتي ستشمل كل العالم في الفترة القريبة القادمة. بمعنى أن الثورة يجب أن تكون مع الشعوب ما دامت هي ثورة شعب، يريد التحرر والتطور والعدالة، ضد الطغم الإمبريالية، وضد تقاسم العالم بينها، ومع أفق يحقّق الرفاه والتحرر لها جميعاً.

هذا الأمر يفرض أن يكون الشعار الذي رفع في ثورات تونس ومصر هو المعبّر الحقيقي عن الثورة في سورية؛ أي شعار: عيش، حرية، عدالة اجتماعية. فليس من حرية والشعب مُفقَر، ولا يمكن أن تنشأ دولة ديمقراطية في ظل اقتصاد ريعي مافياوي. وهذه الأهداف هي التي توحّد الشعب، وتؤسّس لوضع الصراع على أساسه المكين، وتسمح بتجاوز الاستعصاء القائم الآن.

نحو سياسة جديدة

بعد ثلاث سنوات من الثورة لا بد من أن تكون قد تراكمت خبرات مهمة، وظهرت المشكلات التي تضعف الثورة. لهذا لا بد من إعادة بناء الرؤية التي تحكمها. هذا ما فرض إعادة صياغة البرنامج الذي يحدّد أهداف الثورة، ويفرض إعادة بناء السياسات التي تستطيع تجاوز الاستعصاء القائم وتحقيق الانتصار.

بدأت الثورة "سلمية"؛ أي عبر كل أشكال التظاهر، التي حشدت في مدن عديدة، وفي أوقات مختلفة مئات الآلاف. استمرت كذلك رغم أن السلطة استخدمت السلاح منذ ١٨ آذار في درعا، واستمرت في استخدامه بعدئذ، وحتى بعد توسيع الصراع من قِبل السلطة عبر إدخال الجيش في الصراع ضد الشعب. وإذا كانت السلطة تمارس الوحشية والإذلال، من أجل دفع الشعب لحمل السلاح، انطلاقاً من أن هذه الخطوة هي التي سوف تعطيها التفوّق نتيجة ضخامة القوى العسكرية لديها. وإذا كانت بعض أطراف المعارضة (الإخوان المسلمون) تحرّض على استخدام السلاح منذ الأشهر الأولى. فإن ما فرض انتقال الثورة إلى العمل المسلح هو الوحشية التي كانت تمارسها السلطة. ولأن الشباب الذي كان يتظاهر هو الذي حمل السلاح، فقد تراجعت التظاهرات، خصوصاً مع زيادة عنف السلطة، ومن ثم؛ ميلها للقتل الوحشي والتدمير. وأصبح التسلح هو "المبرّر"؛ لكي تزيد وحشية السلطة، وتسمح بالتدمير، وتهجير الشعب. بالتالي مالت الثورة لأن تكون مسلحة دون نشاط شعبي مقابل، أو رديف، وهذا بات ينحكم لقلة خبرة المسلحين العسكرية، وقلة مقدرتهم التنظيمية بعد أن قُتل، أو اعتُقل، أو هَرَبَ الصف الأول من المنظّمين في التنسيقيات. الأمر الذي فتح على فوضى عسكرية، وتشكّل مناطقي للكتائب المسلحة، وفشل في إدارة المناطق التي باتت تحت سيطرتهم.

لقد تسرّبت فكرة "التحرير" من بعض أحزاب المعارضة كسياسة عسكرية، وفرضت هذه الأحزاب تسمية المنشقّين عن الجيش، والذين

انخرطوا في الثورة بـ "الجيش الحر". بالتالي باتت الاستراتيجية العسكرية التي تمارس هي استراتيجية تصارع "جيشين"، تكون مهمة "الجيش الحر" هي تحرير المدن والمناطق السورية من سيطرة السلطة. وفي ظل الاختلال الكبير في ميزان القوى؛ حيث تمتلك السلطة قوات مدرّبة على القمع والقتل، وأسلحة لا يمكن مجاراتها من حيث قوة النيران، وفي التحكّم في الأرض، ووجود الطيران الحربي والصواريخ بعيدة المدى، كانت استراتيجية الثورة العسكرية ليست صائبة؛ لأنها همّشت الحراك الشعبي، واعتمدت كتائب مسلحة ضعيفة التدريب والتسليح، وتميل للدفاع عن مناطقها، وإذا تقدّمت، تتقدّم في محيطها. لهذا وقعت تحت ضغط التفوّق الكبير في الأسلحة الذي تمتلكه السلطة. وإذا كانت سيطرت على مناطق، انسحبت قوات السلطة منها، في الشمال والشرق خصوصاً، فقد دخلت في عملية "تقدّم بطيء" بعد ئذ، وفشل أحياناً. ولم تستطع الإفادة من ضعف السلطة؛ لكي تحسم الصراع. إضافة إلى أنها لم تمنع دخول قوى أصولية، زرعتها السلطة، وكان واضحاً أن وجودها سوف يؤدي موضوعياً إلى "تخريب" الثورة، أو عرقلة نشاطها. كما لاحظنا متأخرين.

كل ذلك يفرض أن يُعاد النظر في كلية الوضع؛ بحيث لا بد من إعادة تنشيط الحراك الشعبي، وتنظيم القوى الشعبية؛ بحيث يكون لها دور فاعل. واعتبار أن الثورة هي ثورة شعبية، يكون للعمل المسلح دور داعم لتطوير النشاط الشعبي، الذي هو وحده سيحسم الصراع، وليس الحرب، في وضع يعاني من اختلال كبير في ميزان القوى. فالسلطة تُدعَم بالسلاح و"المرتزقة" من إيران والعراق ولبنان، وتُدعم بالسلاح من إيران وروسيا، وبالخبرات من هؤلاء جميعاً، بينما لا أحد يريد دعم الثورة عسكرياً، على العكس من ذلك، جرى دعم القوى الأصولية، من أجل تخريب الثورة، خدمة للسلطة، وبهدف تحويلها إلى مجزرة، تكون عبرة للشعوب كافة (خصوصاً هنا السعودية). وبالتالي لا يمكن تحقيق تغيير في طبيعة التسليح القائم، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق اختلال ميزان القوى.

هذا يفترض التالي:

أ) أن تتشكّل مجالس شعبية، تدير كل المناطق الواقعة خارج سيطرة السلطة، والمحرّرة. وأن تكون مهمتها تشكيل إدارة كاملة، بما يخصّ القضاء و"الشرطة" والخدمات.

ب) تنشيط الحراك الشعبي (أو المدني كما يتكرّر)، وتفعيله في المناطق التي تسيطر عليها السلطة، بكل الأشكال الممكنة، وأظن بأن الشعب بعد ثورة السنوات الثلاث قد اكتسب خبرة في "اجتراح" ما يجعله قادراً على ذلك.

ج) تنظيم الكتائب المسلحة، وتوحيدها في مظلة واحدة، تتشكّل من قيادات عسكرية خبيرة؛ حيث إن الأمر يتعلق بإعادة بناء الاستراتيجية العسكرية، وتحديد الأولويات التي تتعلق بضرب مفاصل السلطة الأساسية، وليس الانخراط في "تحرير المدن"؛ بحيث تصبح هذه المدن عرضة للقصف العنيف، وللبراميل المتفجرة والصواريخ. والانطلاق من ضرورة تدمير ما تبقّى من "البنية الصلبة" للسلطة (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري)، وتدمير كل القوى التي تستجلب من لبنان والعراق وإيران. والسيطرة على السلطة ليس عبر "تحرير دمشق"، بل عبر السيطرة على المواقع التي تتحكم السلطة من خلالها بدمشق، وبالسلطة كلها.

د) إنهاء مهزلة التسميات "الإسلامية" للكتائب المسلحة، ومعرفة أن هذه التسميات لن تجلب المال، أو السلاح، أو أنها تجلب المال للقوى التي تقبل الخضوع لأجندات خارجية، لا تريدها أن تسقط السلطة، بل تريدها أداة مساومة مع السلطة. لقد أضرّت هذه التسميات أكثر ما أفادت، وفتحت الأفق لتقوية قوى طائفية أصولية، لا تقتل السلطة بل تريد فرض "دولة الإسلام" على الشعب في المناطق التي تتراجع السلطة عنها.

هـ) لا بد من فهم أن ليس كل الجيش يقاتل مع السلطة، بل أن الجزء الأكبر منه بات محيّداً ومهمّشاً، وهذا ما يفرض التفكير في كيفية التأثير فيه، من أجل أن يلعب دوراً في التغيير. وهذا يقتضي أولاً عدم التعامل معه كعدو، ومن ثم؛ كيف يمكن الاستفادة من دوره. فهو يتشكّل من أبناء المناطق التي تعرّضت القتل والتدمير، وهو من أبناء الشعب الذي ثار، ويمتلك الميول ذاتها.

في مستوى آخر، لا بد من تهميش كل المجموعات الأصولية، التي يعمل بعضها لمصلحة السلطة، وبعضها لمصلحة دول إقليمية، ومواجهة منطقها الوهابي الذي يؤسّس على مخيال قروسطي، ويسترجع ماض وهمي، ويتشكّل من خليط من فئات مأزومة (وربما لديها هوس جنسي) واختراق مخابراتي متعدّد. فالثورة لم تكن من أجل "دولة الإسلام" التي يدعو هؤلاء لها، بل كانت من أجل الحرية والعدالة، كما أشرنا سابقاً. ولم تكن ضد شخص، أو عائلة، بل كانت ضد نمط اقتصادي وفئات، تدافع عنه، من أجل اقتصاد، يحقّق الرفاه. ولا شك في أن إدخال هذه الأفكار الأصولية كان من أجل تشويش الثورة، وتشويهها، لأن ما يمارسه هؤلاء يخرّب مجتمعياً، ويستفاد منه من قِبل السلطة وعالمياً للقول بأن ما يجري ليس ثورة، بل "إرهاب جهادي". لا بد من أن يحلّ الخطاب "الوطني" الطبقي الديمقراطي محل أيّ خطاب آخر، ولا بد بالتالي من مواجهة الخطاب الأصولي الوهابي، وتهميش قواه.

في مستوى ثالث، لا بد من تجاوز الأوهام حول "الدور الخارجي"، فليس من قوة دولية، تريد انتصار الثورة، بل أنها تريد المجزرة؛ لأن كلاً منها يتحسّس وضعه في ظل الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية، والتي تؤسّس لثورات كبيرة في العالم. ولأن من يتدخّل يُخضع الملتحقين به لسياساته التي لا تهدف إلى انتصار الثورة قطعاً، وكل يتسابق من أجل الحصول على مصالح اقتصادية، وعقود إعادة الإعمار، لنهب البلد بديلاً عن نهب آل الأسد ومخلوف وشاليش وكل الحاشية. بالتالي لا بد من

الانطلاق من القوى المحلية، ومن القدرات المحلية، وتنظيمها بما يجعلها قوة. ولهذا لا بد من فضح كل الذين يراهنون على القوى الإمبريالية، أو يتعاملون معها، أو يعتقدون بأن سورية المستقبل يجب أن تكون "في حضن الغرب". هذا خطاب مسيء، ويضر الثورة، ولقد أضرّها كثيراً في الماضي دون جدوى؛ لأن القوى الإمبريالية (وأميركا خصوصاً) لا تريد التدخل، ولم تعد قادرة على ذلك.

في الأخير، ما هو مهمّ هو كيف يمكن أن يتحرك الساحل السوري؟ أي كيف يمكن أن تفقد السلطة "بنيتها الصلبة"، وتواجه البيئة الاجتماعية التي استغلتها طيلة السنوات الثلاث، وأفقدتها خيرة شبابها؟

فالصراع مع السلطة لن يُحسَم إلا من خلال الإفادة من كتلة الجيش المهمّشة أولاً، ومن تحرّك الساحل ثانياً. بغير ذلك ربما يستمر الصراع فترة أطول، إذا لم تسارع القوى الدولية التي تريد تحقيق مصالحها في سورية إلى فرض حل وفق جنيف٢، أو بشكل آخر. الثورة ليست في أحسن حالاتها، والسلطة كذلك في أسوأ حالاتها، لهذا لا بد من أن يُعاد بناء الثورة، بما يسمح لها بأن تحسم الصراع، وهذا يفترض انخراط كل الشعب، وتنظيم العمل العسكري، وإعادة بناء الأهداف والسياسات.

فهرس المحتويات

سلامة كيلة:

مواليد سنة ١٩٥٥ في بيرزيت فلسطين، بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية القانون والسياسة جامعة بغداد سنة ١٩٧٩، ناشط سياسي في المقاومة الفلسطينية ثم في اليسار العربي. ماركسي.

يكتب في العديد من الصحف العربية منذ سنة ١٩٨١، مثل جريدة الوطن الكويتية، وجريدة السفير اللبنانية، وجريدة الحياة اللندنية والأخبار اللبنانية والشروق المصرية. والعرب اللندنية والشرق السعودية. وفي العديد من المجلات العربية مثل دراسات عربية والوحدة والطريق والنهج والفكر العربي وقضايا فكرية.

أصدر ما يقارب الـ ٢٠ كتاباً في الفكر والسياسة والاقتصاد والتاريخ. حول الماركسية وأزمة اليسار والحركة القومية، والواقع العربي والرأسمالية، وعصر النهضة والتاريخ الإسلامي، وقضايا الثورة والتنظيم.

ISBN 978-88-99687-09-0
9 788899 687090



المتوسط

فعَّلت الثورات في تونس ومصر الحراك السوري، الذي تعاطف معها، ومن ثم السعي لصنع ثورة. وساعد ما حدث في درعا، من عنف في مواجه مطالب شعبية، على أن تنفجر الثورة. لكن هذه الثورات فعَّلت أيضاً عنف النظام السوري الذي رأى كيف يتهاوى رؤساء أمام حشود الملايين، الأمر الذي جعله يحسم منذ البدء بمنع كل تجمع بكل العنف الممكن.

كذلك استثارت الثورات أيضاً نظماً إقليمية، بدرجات متفاوتة القوة، فأصبحت تلك النظم معنية بوقف هذا الزحف المخيف، الذي يتضخّم يوماً بعد. وكذلك استثارت النظم الرأسماليةَ، التي أشَّرت أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية، التي لم يكن ممكناً حلها، أنها في وضع صعب ينذر بانفجار عالمي كبير، توحي الأزمة وتوابعها أنه بات محتماً. ولهذا كان عليها أن تنشط من أجل إخماد تلك الثورات بكل الأشكال الممكنة.

كل ذلك كان يعني التوافق مع النظام علناً أو سراً، والشغل على تشويه الثورة عبر تحويلها إلى صراعات «طائفية»، و«حرب أهلية»، و«نزاع مسلح». ومن ثم الانتقال إلى «الحرب ضد الإرهاب» بعد تسريب مجموعات من تنظيم القاعدة وتشكيل داعش. كل تلك النظم، من النظام السوري والدول الإقليمية والإمبريالية الأميركية عملت على ذلك بتناسق كامل. فالأهم كان تدمير الثورة، وتحويلها إلى مجزرة تكون مثالاً لشعوب العالم التي تتحفز للثورة كي تتردد ولا تجرؤ على التحرك.

كل ذلك هو الذي أنشأ التراجيديا السورية.



المتوسط